السوق العربية المشتركة

٦

بسم الله الرحمن الرحيم

السوق العربية المشتركة

(المجلد السادس)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٦ السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبحث موقف المصالح التجارية العربية			
أ.ش.أ	السياسة الكويتية	١٠٠٨	٩٩-٠٦-٠٢
ابعاد التكامل الاقتصادى العربى عن الخلافات السياسية			
عمرو الخياط	الاخبار	١٠٠٩	٩٩-٠٦-٠٣
اتحاد الغرف يبحث اليات التعويض عن الاثار			
-----	البيان	١٠١٠	٩٩-٠٦-٠٤
مبارك : ضغوط لمنعنا من انشاء السوق العربية المشتركة			
-----	البيان	١٠١٣	٩٩-٠٦-٠٨
نسعى الى تمويل مشاريع كبرى فى الدول العربية والسوق المشتركة			
ابراهيم محمد	الحياة	١٠١٥	٩٩-٠٦-١٠
ماذا دار فى اجتماعات مجلس الوزراء امس ؟			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	١٠١٨	٩٩-٠٦-١١
السوق الشرق اوسطية .. حلم اسرائيلى لم يمت			
عماد الجندى	الوفد	١٠٢٠	٩٩-٠٦-١٩
دعوة لعقد قمة عربية تبحث فى التكامل الاقتصادى			
-----	السياسة الكويتية	١٠٢١	٩٩-٠٦-٢٣
العرب بامكانهم اصدار عملة موحدة اذا اقاموا سوقا عربية مشتركة			
سمر طراف	السياسة	١٠٢٣	٩٩-٠٧-٠١
السوق العربية المشتركة ضرورة هامة			
-----	روزاليوسف	١٠٢٤	٩٩-٠٧-٠٣
اتجاهات : مواجهة بديلة			
-----	البيان	١٠٢٧	٩٩-٠٧-٠٣
منطقة التجارة الحرة العربية بين الحلم والواقع !			
عبد الفتاح فايد	البيان	١٠٢٨	٩٩-٠٧-١٢
بدء العمل بمنطقة التجارة العربية انعكس ايجابيا			
حسين عبد الهادى	البيان	١٠٣٣	٩٩-٠٧-١٥

مجلد رقم ٦ السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق العربية المشتركة هل تصبح حقيقية ؟			
سامى متولى	الاهرام	١٠٣٥	٩٩-٠٧-٢٣
الوحدة العربية الاقتصادية السبيل الوحيد لانقاذ العرب			
اشرف العشرى	الاهرام العربى	١٠٣٦	٩٩-٠٧-٢٤
لجنة امريكية فلسطينية مشتركة لتنمية التجارة مع دول العالم			
محمد عبد الرشيد	الاهرام	١٠٣٩	٩٩-٠٧-٢٦
منطقة تجارة حرة ١-٢			
حسين محمد	البيان	١٠٤٠	٩٩-٠٧-٢٧
منطقة تجارة حرة ٢-٢			
حسين محمد	البيان	١٠٤٢	٩٩-٠٧-٢٨
القوائم السلبية تهدد باجهاض حلم منطقة التجارة العربية الحرة			
-----	البيان	١٠٤٣	٩٩-٠٧-٢٩
الاصلاحات الاقتصادية العربية هل تدعم اقامة منطقة التجارة الحرة ؟			
عبد الفتاح فايد	البيان	١٠٤٨	٩٩-٠٧-٢٩
ست دول عربية جديدة تدرس حاليا الانضمام الى السوق العربية المشتركة			
أ.ش.أ	السياسة الكويتية	١٠٥١	٩٩-٠٨-١٢
بدء تنفيذ الجانب التجارى .. وتشكيل هيئة تنسيق لازالة العقبات			
محمد مبروك	الاهرام	١٠٥٢	٩٩-٠٨-١٢
المطالبة بقواعد منشأ لتسهيل تبادل المنتجات العربية			
محمد عبد الرشيد	الاهرام	١٠٥٤	٩٩-٠٨-١٦
نحو تفعيل التكامل الاقتصادى العربى			
عبد الرحمن صبرى	الاهرام الاقتصادى	١٠٥٥	
الى اين تتجه السوق العربية المشتركة ؟			
يحيى المصرى	الاهرام الاقتصادى	١٠٥٩	٩٩-٠٨-١٦
تنمية التجارة العربة البينية .. كيف ؟			
عبد الفتاح محمد عبد الفتاح	الاهرام الاقتصادى	١٠٦٢	٩٩-٠٨-١٦
تكتل اقتصادى عربى من اجل حياة افضل للشعوب			
-----	الاهرام	١٠٦٤	٩٩-٠٨-١٩
الطريق الى التكتل الاقتصادى			
احمد الغمرى	الاهرام	١٠٦٥	٩٩-٠٨-٢٥
لا تفقدوا الاسواق العربية !			
-----	الاخبار	١٠٦٦	٩٩-٠٨-٢٧

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التعاون الاقتصادى بين الدول العربية بين اسباب التعثر وفرص التكامل			
عبد الناصر احمد	الاهرام المسائى	١٠٦٨	٩٩-٠٨-٢٨
السوق العربية المشتركة مسئولية القطاع الخاص			
احمد عصمت	الاهرام	١٠٦٩	٩٩-٠٨-٣٠
نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادى العربى			
محمود عبد الفضيل	الاهرام	١٠٧١	٩٩-٠٩-٠١
بدء تطبيق احكام السوق العربية المشتركة اول يناير المقبل			
-----	السياسة	١٠٧٤	٩٩-٠٩-٠٥
السوق العربية المشتركة .. هل تبدأ بمصر والمغرب العربى ؟			
-----	الاهرام	١٠٧٥	٩٩-٠٩-٠٦
اليوم .. المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى يبحث معوقات منطقة التجارة الحرة الكبرى			
على خميس	الوفد	١٠٧٧	٩٩-٠٩-١٦
وزير المالية فى القاهرة للمشاركة فى اجتماع المجلس الاقتصادى			
-----	السياسة	١٠٧٨	٩٩-٠٩-١٦
مبارك امل العرب فى تحقيق السوق العربية المشتركة			
عاطف عبد الله	الاهرام	١٠٧٩	٩٩-٠٩-٢٩
المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لمواجهة التحديات الدولية			
محمود مراد	الاهرام	١٠٨٠	٩٩-٠٩-٢٩
دور القطاع الخاص والبرلمانات العربية فى تفعيل السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام	١٠٨١	٩٩-١٠-٠٣
السوق المشتركة وحدها لا تكفى .. بدون تشجيع الاستثمار			
سارة العيسوى	الاهرام	١٠٨٢	٩٩-١٠-٠٥
المنافذ الحدودية .. صخرة تتحطم عندها موجات التجارة العربية !			
احمد عصمت	الاهرام	١٠٨٤	٩٩-١٠-٠٥
السوق العربية المشتركة			
محمود عبد العظيم	الاخبار	١٠٨٧	٩٩-١٠-٠٥
الاثار المتوقعة من تفعيل السوق العربية			
د. مصطفى الكثيرى	الاتحاد الاشتراكى	١٠٨٨	٩٩-١٠-٠٥
١٢ توصية للخبراء عن العمل الاقتصادى العربى			
-----	الاهرام	١٠٩٤	٩٩-١٠-٠٨
نصر اكتوبر .. وآمال عربية			
عربى	الاهرام	١٠٩٦	٩٩-١٠-٠٩

مجلد رقم ٦ السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ضرورة التكامل العربى قبل تطبيق اتفاقيات المشاركة الأوروبية			
احمد عصمت	الاهرام	١٠٩٧	١١-١٠-٩٩
السوق المشتركة .. حلم العرب			
-----	الجمهورية	١٠٩٩	١٨-١٠-٩٩
المطالبة بسوق عربية مشتركة لاستثمار الموارد التعدينية			
محمد عبد الرشيد	الاهرام	١١٠٠	٠١-١١-٩٩
برنامج تنفيضى لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة			
محمد مبروك	الاهرام	١١٠١	٠١-١١-٩٩
المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادى العربى			
صلاح زلط	الاهرام المسائى	١١٠٢	٠٥-١١-٩٩
الكيان الاقتصادى العربى			
-----	الجمهورية	١١٠٣	١٧-١١-٩٩
اقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة مخاطر الجات			
-----	الاهالى	١١٠٤	١٧-١١-٩٩
مؤتمر الاكاديمية العربية يكرم اليوم عصمت عبد المجيد			
عادل دندراوى	الاهرام	١١٠٥	٢٩-١١-٩٩
أولياء العروبة الصالحون			
كرم جبر	روزاليوسف	١١٠٦	٠٤-١٢-٩٩
تطبيق احكام السوق العربية المشتركة فى اول يناير المقبل			
-----	السياسة	١١١٠	٠٨-١٢-٩٩
هل ينجح د. جويلى فى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العرب			
رمضان عبد العال	الاحرار	١١١١	٠٩-١٢-٩٩
الجنزورى يجدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة عبر مناطق حرة للتجارة			
أ.ف.ب	السياسة	١١١٣	١١-١٢-٩٩
التعريفة الخليجية وراء انسحاب الامارات من مجلس الوحدة الاقتصادية			
محمد عز الدين	الاهرام الاقتصادى	١١١٤	١٤-١٢-٩٩
صناعة المعارض تخدم السوق العربية المشتركة			
-----	الاهرام	١١١٦	٢١-١٢-٩٩
منطقة التجارة الحرة هى السياج الواقعى للأمن الاقتصادى			
-----	الاهرام	١١١٧	٠٣-٠١-٠٠٠٠
السوق العربية المشتركة			
عبده مباشر	الاهرام	١١١٨	١٢-٠١-٠٠٠٠

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق المشتركة .. امنية عربية			
-----	الجمهورية	١١١٩	١٧-٠١-٠٠
٧ دول تقرر خفض الجمارك بنسبة ١٠%			
إيمان مصطفى	الاهرام	١١٢٠	١٨-٠١-٠٠
ادراج تجارة الخدمات فى الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة			
وفاء البرادعى	الاهرام	١١٢١	٢٧-٠١-٠٠
لجنة المفاوضات التجارية العربية تبدأ اعمالها غدا بالقاهرة			
محمد مبروك	الاهرام	١١٢٢	٣١-٠١-٠٠
مؤتمر بأبو ظبى يطالب بادراج تجارة الخدمات فى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى			
إيمان مصطفى	الاهرام	١١٢٣	٠١-٠٢-٠٠
وزراء الاقتصاد العرب يناقشون الاربعاء المقبل			
نصر زعلوك	الاهرام	١١٢٤	٠٣-٠٢-٠٠
مراجعة شاملة لاليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية			
عماد السويفى	الاحرار	١١٢٥	٠٥-٠٢-٠٠
صندوق النقد العربى يطالب بالوضوح عند فرض الرسوم والضرائب			
اميمة كمال	اخبار اليوم	١١٢٦	٠٥-٠٢-٠٠
الاربعاء .. اجتماع وزراء الاقتصاد العرب لمتابعة البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية			
-----	الوفد	١١٢٧	٠٦-٠٢-٠٠
المجلس الاقتصادى العربى يبحث تنفيذ منطقة التجارة الحرة			
عماد السويفى	الاحرار	١١٢٨	٠٨-٠٢-٠٠
١٥ دولة تطبق حاليا اجراءات منفطة التجارة العربية الحرة			
نصر زعلوك	الاهرام	١١٢٩	٠٨-٠٢-٠٠
وزراء الاقتصاد والتجارة العرب يبحثون اليوم فى القاهرة			
نصر زعلوك	الاهرام	١١٣٠	٠٩-٠٢-٠٠
بدء دراسة انشار اتحاد جمركى بين الدول العربية وبحث تحرير تجارة الخدمات			
عماد السويفى	الاحرار	١١٣١	١١-٠٢-٠٠
التجارة العربية البينية ما زالت هامشية والأمال معقودة على المنطقة الحرة			
-----	الاهرام	١١٣٣	١٤-٠٢-٠٠
ابوابنا المفتوحة			
-----	الجمهورية	١١٣٤	١٨-٠٢-٠٠
السوق العربية المشتركة ..			
احمد يوسف	الجمهورية	١١٣٥	٠٧-٠٣-٠٠

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المطالبة بقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية	-----	الاهرام	١١٣٦	٠٠-٠٤-٠٢
الخبراء يحذرون من مخاطر العولمة ويؤكدون على اهمية التكامل العربى	محيى الدين سعيد	الاحرار	١١٣٨	٠٠-٠٤-٠٣
هل نسقط مع الحواجز الجمركية	-----	الاهرام	١١٣٩	٠٠-٠٤-٠٧
المطالبة بادراج الخدمات المصرفية ضمن برنامج منطقة التجارة العربية الحرة	عاطف صقر	الاهرام	١١٤٣	٠٠-٠٤-٠١
تأكيد دور الحركة التعاونية فى اقامة السوق العربية	عبد الوهاب حامد	الاهرام	١١٤٤	٠٠-٠٤-١٦
ولى عهد دبى يؤكد اهمية اقامة السق العربية المشتركة	-----	الاهرام	١١٤٥	٠٠-٠٤-٢٥
الاسرى الكويتيون لدى العراق .. عقبة امام التضامن العربى	صالح شلبى	الاحرار	١١٤٦	٠٠-٠٤-٢٧
التكتل الاقتصادى العربى .. خيار مصلحة لكل قطر	محمد جبريل	الاهرام	١١٤٧	٠٠-٠٤-٢٨
لماذا تأخر قطار السوق العربية المشتركة ؟!	تهانى البرتقالى	الاهرام	١١٥٠	٠٠-٠٤-٢٩
اهمية قيام السوق العربية المشتركة	محمود غلاب	الوفد	١١٥١	٠٠-٠٥-٠٥
بعض الدول العربية تمتنع عن تنفيذ قرارات العمل العربى المشترك	احمد سيد	الاحرار	١١٥٢	٠٠-٠٥-٠٦
دراسة اقتصادية تحدد المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة	مصطفى خلاف	العالم اليوم	١١٥٦	٠٠-٠٥-٠٧
السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية	احمد البطريق	الاهرام	١١٥٨	٠٠-٠٥-٠٧
الاسراع فى اقامة السوق لمواجهة التكتلات العالمية	زايد على سعد	الاخبار	١١٦٠	٠٠-٠٥-٠٨
خط دفاع اول .. لمواجهة اتفاقية التجارة العالمية	-----	الجمهورية	١١٦٣	٠٠-٠٥-٠٨
الاعضاء يطالبون بنبذ الخلافات والغاء تأشيرات السفر بين الدول العربية	محمود غلاب	الوفد	١١٦٥	٠٠-٠٥-٠٨

مجلد رقم ٦ السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وزير الارجية المصرى : التوصل الى سوق عربية مشتركة حاليا امر صعب			
جابر القرموطي	الحياة	١١٦٦	٢٠٠٠-٠٥-٠٨
خطوة اساسية نحو السوق المشتركة ومواجهة تحدى العولمة			
-----	القبس	١١٦٧	٢٠٠٠-٠٥-٠٨
٣٥٠ مستثمر عربيا يطالبون بسلسلة اندماجات وطنية وقومية			
عزة نصر	العالم اليوم	١١٦٩	٢٠٠٠-٠٥-٠٩
تعزيز التكامل وصولا الى السوق العربية المشتركة			
عصام عبد الكريم	الاهرام	١١٧١	٢٠٠٠-٠٥-٠٩
اعلان الكويت للعمل الاقتصادى العربى المشترك			
-----	العالم اليوم	١١٧٢	٢٠٠٠-٠٥-٠٩
ابراهيم : ٧ دول عربية كبرى بدات			
ناهد أمام	الأنباء	١١٧٣	٢٠٠٠-٠٥-١١
السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة			
احمد يوسف القرعى	الاهرام	١١٧٥	٢٠٠٠-٠٥-١١
٢٢ دولة عربية و ٣ الاف رجل اعمال			
محمد اليامى	الحياة	١١٧٦	٢٠٠٠-٠٥-١٤
سوق عربية مشتركة بدون التزامات			
سينوت حليم دوس	الاخبار	١١٧٧	٢٠٠٠-٠٦-٠٢
تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .. لضمان نجاحها ؟			
رغيد الصلح	الحياة	١١٧٨	٢٠٠٠-٠٦-٠٣
المنطقة الحرة افضل طريقة للتكامل الاقتصادى العربى			
علاء العربى	الاتحاد	١١٨٠	٢٠٠٠-٠٦-٠٤
السوق العربية المشتركة هل تخرج من النفق المظلم ؟			
على منير	العالم اليوم	١١٨٢	٢٠٠٠-٠٦-٠٧
متفائل باحياء السوق العربية المشتركة .. تنمية التجارة البينية			
-----	الجمهورية	١١٨٣	٢٠٠٠-٠٦-٠٧
٥٥% نسبة تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية			
هناء عبد الله	العالم اليوم	١١٨٥	٢٠٠٠-٠٦-١١
دور جديد للمجلس في ظل التحولات للاقتصاد الحر			
-----	الاهرام	١١٨٦	٢٠٠٠-٠٦-١٢
معدل النمو للدول العربية يتراجع			
خلاف محفوظ	العالم اليوم	١١٨٨	٢٠٠٠-٠٦-١٢

مجلد رقم ٦ السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نسعى لعودة الامارات والكويت وانضمام دول المغرب العربى للمجلس			
هشام جاد	الاحرار	١١٩١	٢٤-٠٦-٠٠
المنطقة العربية الحرة خطوة لاقامة السوق المشتركة			
ناهد إمام	الأنباء	١١٩٥	٣٠-٠٦-٠٠
نعم .. مبارك على حق .. السوق المشتركة هى الامل			
سمية احمد	الجمهورية	١٢٠٤	٢١-٠٧-٠٠
دعوة لقمة اقتصادية عربية			
-----	الشرق الاوسط	١٢٠٥	٠٥-٠٨-٠٠
مصر تتحمل العبء الاكبر فى تحقيق حلم السوق العربية			
احمد مختار	الاهرام المسائى	١٢٠٧	١٢-٠٨-٠٠
٦ دول عربية تنضم للسوق المشتركة			
-----	الاهرام المسائى	١٥٠٣	١٢-٠٨-٩٩

المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٩

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبحث موقف المصالح التجارية العربية

■ القاهرة ـ أ ش أ: يبحث مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعات الدورة 69 للمجلس التي تعقد على المستوى الوزاري اليوم برئاسة فلسطين تقرير حسن ابراهيم الامين العام للمجلس في شأن تطورات بحث القرار التنفيذي للسوق العربية المشتركة في اطار جهود الاتحاد البرلماني العربي والاتفاقات والانظمة التجارية الثنائية والمتعددة الاطراف لتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية.

كما يتم من خلال هذا التقرير بحث اتفاقية السوق العربية المشتركة في ضوء قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية «الغات» وموقف المصالح التجارية في ظل انعكاسات العولمة والمنظمات العالمية للتجارة وموقف المصالح التجارية العربية في اطار التطورات ومفاوضات واتفاقات المشاركة المتوسطية الاوروبية.

وصرح حسن ابراهيم بان التقرير يبين انه على الرغم من ان التجارة العربية الاوروبية تؤتي منافع كثيرة للطرفين العربي والاوروبي الا انه يطغى عليها عدم التكافؤ واختلال التوازن وتدل على ذلك مؤشرات كثيرة فالدول العربية تعتمد اعتمادا شديدا على الاتحاد الاوروبي في مبادلاتها التجارية حيث استأثر الاتحاد خلال الاعوام 95/91 بنسبة 32 في المئة في المتوسط من اجمالي صادراتها ونسبة 41 في المئة من اجمالي وارداتها.

وقال حسن ابراهيم ان الاتحاد الاوروبي بذلك يحتل المركز الاول بين الشركاء التجاريين للدول العربية تاركا خلفه كل من اليابان والولايات المتحدة مشيرا الى ان حصة الدول العربية من اجمالي الصادرات والواردات الاوروبية لم تزد في عام 1995 عن نسبة 3 في المئة وقال ان التجارة الاوروبية قد انقلبت من فائض لصالح الدول الاوروبية قارب قيمته 41 بليون دولار عام 1980 الى عجز متزايد من نحو 5 بلايين دولار عام 1983 الى اكثر من 15 بليون دولار عام 1995. وقال ان نسبة حصة الاتحاد الاوروبي من اجمالي الصادارات العربية قد انخفضت تباعا من عام 1994 الى عام 1996 ثم عاودت الارتفاع عام 1997 رغم استمرار ارتفاع القيمة المطلقة لها اما حصته من الواردات العربية فقد واصلت الارتفاع بالقيمة والنسبة معا تباعا من عام 1994 الى 1997.

واضاف ان المجلس الوزاري سيبحث السمات والاتجاهات الرئيسية للتجارة العربية البينية ودور التجارة العربية كمحفز لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بالاضافة الى عرض نتائج اجتماعات وتوصيات لجنة التنفيذ والمتابعة الخاصة بالسوق العربية المشتركة والتي عقدت اجتماعاتها في الفترة من منتصف شهر مايو الماضي.

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٦/١٩٩٩

مجلس الشعب خلال مناقشة السوق العربية المشتركة:

إبعاد التكامل الاقتصادى العربى عن الخلافات السياسية

توحيد الأنظمة الجمركية العربية ومزايا الاستثمار والاعفاءات الضريبية

الموافقة على تعديل قانون نقابة الفنانين التشكيليين

وافق مجلس الشعب في جلسته امس برئاسة د. فتحي سرور على تقرير لجنة متابعة السوق العربية المشتركة بشأن دفع وتفعيل خطوات هذه السوق وما تم من انجاز. أكد التقرير ضرورة عقد قمة عربية فى أسرع وقت تخصص فقط لمناقشة اقامة السوق العربية المشتركة وأهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق التي تشكل مرجعية العمل الاقتصادى العربي. ودعا البرلمانات العربية إلي الاسراع في التصديق على الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين الدول العربية وضرورة تحييد عملية التكامل الاقتصادى العربى في كل مجالاته ومستوياته وابعاده عن الخلافات السياسية وأوصى بدراسة انشاء مؤسسة تمويل عربية ووضع قواعد للمنشأ للقضاء على عمليات التلاعب والغش. وتوحيد الأنظمة الجمركية ومزايا الاستثمار والاعفاءات الضريبية. وأكد النواب تأييدهم لسياسة الرئيس مبارك بشأن السوق المشتركة وأشاروا إلى ان تبنى د. سرور تحريك هذا الاتجاه يعنى ضرورة توازى التحرك الشعبى مع التحرك الرسمى. وطالب النواب الاعلام العربى بدعم فكرة السوق وتقديمها بصورة ايجابية امام الجماهير. كما أكدوا ان السوق المشتركة صورة من صورة الأمل والتوحد العربى. ووافق المجلس على مشروع قانون بتعديل قانون نقابة الفنانين التشكيليين.

تفاصيل الجلسة

فى بداية الجلسة وافق المجلس على التعديل الرابع لاتفاقية منحة مشروع المدن الثانوية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية. ثم ناقش المجلس مشروع قانون بتعديل أحكام نقابة الفنانين التشكيليين.. نص المشروع على قيام نقابة الفنانين التشكيليين باعداد سجل خاص لجميع الفنانين بحسب تخصصاتهم يقيد به من تتوافر فيه الشروط وأهمها ان يكون قد مارس المهنة لمدة خمس عشرة عاما بعد حصوله على المؤهل من احدى الكليات أو المعاهد أو المدارس المتخصصة فى ذلك أو حاصلا على درجة الدكتوراة أو مارس المهنة فعلا مدة خمس سنوات على الأقل بعد حصوله عليها كما تضمن المشروع جواز الاستعانة بالفنانين التشكيليين المقيدين بهذا السجل كخبراء استشاريين امام المحاكم وهيئات التحكيم وجهات التحقيق والخبرة لإبداء الرأى فى الأمور الفنية التى تدخل فى نطاق تخصصاتهم على أن تكون رسوم القيد فى السجل بما لا يجاوز خمسين جنيها.

أوضح فاروق حسنى وزير الثقافة ان المشروع يهدف إلى اعداد سجل خاص بالثقافة للفنانين الاستشاريين بحسب تخصصاتهم.. وقال إن الفنانين التشكيليين ليسوا اعضاء استشاريين بالرغم من العمل الفنى الذى يقومون به وتحدث بعد ذلك عدد من الاعضاء فأشادوا بالمشروع وأعلنوا تأييدهم له وأكدوا تقديرهم للفن التشكيلى والقائمين عليه.. خاصة ان الانسان المصرى هو اول فنان تشكيلى فى العالم.

ثم وافق المجلس على المشروع

السوق العربية

وانتقل المجلس بعد ذلك لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة التى شكلها المجلس لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة برئاسة د. عبدالأحد جمال الدين اكد التقرير اهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق العربية التى تشكل المرجعية للعمل الاقتصادى العربى المشترك ودعا التقرير البرلمانات العربية إلى الاسراع للتصديق على الاتفاقيات التى توقع من الدول العربية سواء الثنائية أوالجماعية. واكد اهمية وضع القواعد والضوابط لاكتساب صفة العضوية فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وان يظل العمل الاقتصادى المشترك الاصل والقاعدة والمنطلق نحو سوق عربية مشتركة. كما أشار التقرير إلى ضرورة تحييد عملية التكامل الاقتصادى العربى فى كل مجالاته وعلى كل مستوياته وابعاده عن الخلافات السياسية العربية مع ضرورة توافرالعزم القومى الشامل لدفع مشروع السوق العربية المشتركة من خلال اشراك الشعوب فى مؤازرة وانجاح العمل التكاملى الاقتصادى العربى.

حديث النواب

وقد تحدث أحمد أبوزيد ممثل الاغلبية فقال إن سياسة الرئيس مبارك تؤكد الأمل فى تحقيق النجاح المنشود. وأشار إلى أن الزيارات المتبادلة واللجان المشتركة من شأنها تسهيل اقامة السوق أما الدعوة لعقد قمة عربية فقد لا تؤدى إلى حدوث ما نأمله من اهداف. وقال أبوزيد اننا نؤيد وندعم السياسة التى وضعها الرئيس حسنى مبارك.

وقال سامح عاشور إن السوق العربية هى صورة من صورة الأصل العربى الذى ننشده جميعا.. وتحقيق هذا الأمل لابد ان يكون نابعا من داخلنا. وأكد ان السوق المشتركة هى ايضا صورة من صور الوحدة العربية التى نادت بها مصر.

واشار إلى ان الدول الأوروبية توحدت رغم تعارض مصالحها.. لكن الديمقراطية ساعدتها على اتخاذ القرار.. وطالب بتوعية الشعوب بأهمية هذه السوق وتوحيد التشريعات والمفاهيم والمصطلحات.

وأكد الدكتور محمد عبداللاه ان الارادة السياسية موجودة ولكن الجهود التنفيذية تحتاج إلى اليات كثيرة وتوصيف لامور دقيقة للتنفيذ كما تحتاج إلى سلطة للتحكيم بين الدول العربية. وتحدث عدد من النواب

ورفعت الجلسة لتنعقد مساء غد.

تابع الجلسة:
عمرو الخياط
رفعت رشاد

قد تشمل اقامة صناديق تعويضية

اتحاد الغرف يبحث آليات التعويض عن الآثار السلبية للتوسع في التجارة البينية العربية

أبوظبي ـ مكتب «البيان»:

تلقت الدوائر الاقتصادية وغرف التجارة بالدولة نص تقرير لجنة السوق العربية المشتركة والذي تم اقراره من الدورة السادسة لمؤتمر العمل العربي مؤخرا ويتضمن من بين امور اخرى تنسيق الجهود للاحتفال بيوم الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافق في 19 فبراير باعتباره يوما قوميا لدعم الاقتصاد العربي.

وطلب عبد الله سلطان الامين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة الغرف الاعضاء حث منتسبيها لتقديم عروض تخفيضات استثنائية على اسعار السلع العربية وعلى تكاليف نقل السلع والمواطنين العرب لمدة لا تقل عن عشرة ايام خلال فبراير من كل عام بهذه المناسبة، واعلام اتحاد الغرف باية اثار سلبية قد يتعرض لها المنتجون والعمال نتيجة التوسع في التجارة البينية العربية لدراسة الآليات المناسبة لمعالجتها مثل الصناديق التعويضية او غيرها من الآليات.

ضرورة السوق المشتركة

وتؤكد لجنة السوق العربية المشتركة في تقريرها على ان قيام سوق عربية مشتركة اصبح يمثل ضرورة لا اختيارا وان هذا الطموح لا يستجيب فقط لما اتيح للعرب من مكونات مشتركة اكثر من اي مجموعة اخرى من شعوب العالم وولد لك طموحات مشتركة واقرارا بالمصير الواحد، بل تتعدى ضرورات قيام السوق العربية المشتركة تلك الاعتبارات لتمثل استجابة ايجابية لصورة تنظيم العالم الجديدة وللقواعد الجديدة التي تحكم التبادل بين اجزائه. وابرز هذه المتغيرات سمات العولمة الجديدة واتفاقية مراكش للجات، والنزعة بين دول العالم للتكتل وتحديات مسيرة السلام في المنطقة وتوابعها.

وتذكر اللجنة بانه من بين سمات العولمة الاعتماد المتبادل في مراحل الاستثمار والنتائج المختلفة وطغيان دور الشركات متعددة الجنسية، وتعاظم دور التكتلات الاقتصادية، واصبح من المؤكد ان الاندماج الحتمي في الاقتصاد العالمي يفترض الاندماج في اطار تكتل حتى يكون ايجابيا وفاعلا.

وتشير اللجنة الى ان اتفاقية مراكش للجات بسعيها للتحرير التبادل التجاري وتوسيع مجالات التبادل التي تحكمها من زراعة وخدمات وملكية فكرية وغيرها، ومنعها لصور الدعم الحكومي للانتاج وللمعاملات التجارية الثنائية دون تعميم لمزاياها على بقية دول العالم وكذلك الغاءها للرسوم غير الجمركية على الواردات وتقليل هذه الرسوم الجمركية نفسها حسب تدرج مبرمج وكل هذه الاجراءات تضعف من الموقف التنافسي للمنتجات العربية، غير ان نفس الاتفاقية اجازت استثناء التكتلات الاقتصادية من بعض القيود عند التبادل بين اعضاء التكتل الواحد اذا كانت ترتيبات التكتل لا تتجاوز عشر سنوات.

وترى اللجنة في هذا الاستثناء فرصة هامة لدعم الاقتصادات العربية يستوجب ضرورة التكتل في صورة سوق عربية مشتركة.

وتلاحظ اللجنة ان البلدان العربية تتأثر سلبا وايجابا بالتكتلات الاقتصادية القريبة منها وفي مقدمتها الاتحاد الاوروبي، ولتحقيق تعاون ايجابي وشراكة عادلة مثمرة يتحتم مرة اخرى انجاز التكتل الاقتصادي العربي بصورة ملموسة وسريعة.

وتقدر اللجنة بان التبعات الاقتصادية لمسيرة السلام في المنطقة سوف تكون سلبية على اقتصاديات البلدان العربية اذا لم تواجه في اطار تنسيق فعال وتكامل مخطط بين البلدان العربية.

وتدارست اللجنة اسباب تعثر قيام السوق العربية المشتركة حتى الان، وتشعر بتفاؤل لزوال البعض من تلك الاسباب وذلك لاتجاه المناهج الاقتصادية العربية للتماثل، واعتماد برامج جادة للاصلاح الاقتصادي فيها، وجهود توفيق الاوضاع الاقتصادية مع شروط

العضوية من المنظمة العالمية للتجارة ومع ذلك فهي تشدد على ما يلي:

أ- ضرورة وجود واستمرار فاعل لادارة سياسية تعمل على انجاح المشروع العربي المشترك.

ب- اهمية التنسيق بين مشاريع التنمية في البلدان العربية بهدف زيادة عناصر التكامل في الاقتصادي العربية، والاستفادة من الميزة النسبية للانتاج وحجم السوق.

ج- العناية بالمكاسب والمغارم من جراء توسيع التبادل في المرحلة الاولى، ودراسة امكانية قيام صناديق تعويضية اسوة بتجربة السوق الاوروبية المشتركة في هذا المجال.

د- الاهتمام بايجاد حلول لمشاكل العبور والنقل تستجيب للاساليب العلمية والاعتبارات الاقتصادية.

هـ- تقديم تسهيلات لحركة الاشخاص بما لا يمس الامن العام والصحة العامة وتقديم ميزات اضافية في هذه الحركة للفاعلين الاقتصاديين العرب لتشجيعهم على مزيد من التعاون الاقتصادي. وتذكر اللجنة في هذا الخصوص بان اتفاقية مراكش للجات تسمح للدول بالدخول في اتفاقات لتكامل اسواق العمل فيما بينها بشرط اعفاء رعايا في هذه الدول من تصاريح العمل والاقامة.

وبجانب هذه التوجهات العامة تقر اللجنة بان لمنظمة العمل العربية واطراف الانتاج فيها دورا اساسيا مميزا لانجاح برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبناء السوق العربية المشتركة على اسس متينة وهو دور يتجاوز التحضيرات الفنية لبعض ترتيبات التبادل التجاري العربي بل يتعداه الى نشر الوعي بهذا المشروع العربي وممارسة ضغط ايجابي للالتزام باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي وتنفيذ برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتتقدم اللجنة بتوصيات محددة في هذا المجال.

التوصيات

وتضمنت توصيات اللجنة ما يلي:

1- نشر الوعي باهمية التعاون الاقتصادي العربي وتعميقه في ضوء الطموح العربي والمستجدات الدولية والاقليمية والوصول بهذا الجهد لجميع شرائح المجتمع التي تعني بها النقابات العمالية واصحاب العمل. وكاجراء عملي يمكن اقرار:

أ- ادماج التعريف بمنطقة التجارة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة في جميع مناهج الثقافة العمالية المطبقة في البلدان العربية والمنفذة من قبل النقابات العمالية ومنظمات اصحاب العمل والاطراف الاخرى المعنية، ودعوة مكتب العمل العربي لاقتراح مناهج موحدة توافق مستويات مختلفة من التثقيف العمالي وتقديم العون لتنفيذها وتطويرها.

ب- اختيار يوم الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويوافق 19 فبراير يوما قوميا لدعم مسيرة التعاون الاقتصادي العربي وبرامجه ويسند هذا الجهد وسائل الاعلام والاتصال القطرية والعربية بما في ذلك الفضائيات العربية. كما تقدم خلال هذا اليوم المدارس الاعدادية والثانوية والكليات والمعاهد الجامعية ومؤسسات التدريب شرحا لعناصر واهمية هذا المشروع العربي كما تقدم ملصقات توضيحية في مواقع الانتاج وفي نفس اليوم تقوم المنظمات الاهلية خاصة منها جمعيات المستهلكين بجهود توعية تشجيعا لاستهلاك الانتاج العربي.

ج- وضع وتنفيذ خطط للاتصال والاعلام بين الجهات المعنية بين الدول العربية من اجل التعريف بمنتجات مختلف البلدان العربية والترويج لها من خلال اجهزة الاعلام والمعارض واية وسائل اخرى.

د- تقوم منظمات الاتحادات النقابية وتنظيمات اصحاب العمل بجهد مشترك اومنفرد للتوعية بضرورة التعاون الاقتصادي العربي واهمية تشجيع الانتاج العربي وتبادله وضرورة تحسين الجودة وزيادة الانتاجية.

هـ- تقوم الاتحادات المهنية والنوعية المعنية بالنقل وكذلك اصحاب العمل في نفس المجال بتقديم تخفيضات استثنائية في تكاليف نقل السلع العربية والمواطنين العرب عبر الحدود العربية لمدة عشرة ايام خلال شهر فبراير بمناسبة هذا اليوم مع الاستفادة بتجربة بعض البلدان العربية في تنظيم شهر للتسوق.

2- دعوة اطراف الانتاج لبذل جهود مكثفة لوضع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 موضع التطبيق العملي وهي التي تمثل الاطار القانوني لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد صادق عليها (19) دولة عربية ويسمح الالتزام بهذه الاتفاقية بتبادل المنافع بين الموقعين عليها دون ضرورة لتعميم مزاياها على بقية دول العالم.

ولاطراف الانتاج في البلدان المصادقة على الاتفاقية دور فعال في التشجيع على الالتزام بالبرنامج الزمني لنفاذ الاتفاقية (مثل تخفيض 10٪ سنويا على كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة على استيراد جميع السلع العربية ذات المنشأ العربي وتستمر نسبة التخفيض نفسها سنويا لحين الغائها خلال عشر سنوات).

وقد يثار جدل احتمال تضرر بعض المنتجات واصحاب العمل من حرية التجارة العربية الا ان اطراف الانتاج قادرة على الاسهام في تقديم المقترحات والحلول المناسبة. فالتجارب المماثلة تتوفر فيها الحلول ومنها الصناديق التعويضية.

كما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفر فرصة للقطاع الخاص بالمساهمة بالاراء والمقترحات.

وفي هذا الاطار قد يكون من المناسب التأكيد على مشاركة اصحاب العمل والعمال في متابعة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بالسماح الرسمي لمشاركة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب او من يمثله من النقابات في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عند مراجعته نصف السنوية لتنفيذ برنامج المنطقة وذلك بجانب الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

3- دعم حرية تنقل الايدي العاملة العربية وفق ماجاء في الاتفاقية العربية بشأن تنقل الايدي العاملة العربية وحسب احتياجات البلدان المضيفة لها استعدادا لحرية التنقل في مرحلة السوق العربية المشتركة والاستفادة بماتسمح به اتفاقية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : البيان

التاريخ : ٤/٦/١٩٩٩

مراكش للجات من امكانية اقرار اسواق عمل بين البلدان الداخلة في تكتل. وفي الوقت نفسه يكون مناسبا دراسة انعكاسات اتفاقية مراكش للجات في مجال الخدمات على حركة الاشخاص الطبيعيين اذ ان هذا المدخل قد يقوض نظم الهجرة والوفادة التي درجت عليه البلدان العربية.

4- ضرورة الاهتمام العربي المشترك بتنمية الموارد البشرية المؤهلة لادارة التبادل التجاري العربي في مختلف مجالاته ومستوياته من خلال امتلاك التقنية الحديثة، والقدرة على استخدامها، والتعامل معها لتيسير التجارة البينية.

5- قيام تعاون ما بين غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية لبناء قواعد معلومات تكون في خدمة تيسير التبادل التجاري العربي، وهي مهمة سوف تطلب من هذه الغرف في مراحل مقبلة لا محالة عند نفاذ اتفاقية مراكش للجات.

6- التشجيع على اقامة مشاريع عربية مشتركة سواء في اطار منظومة العمل العربي المشترك اوخارجه، وتشجيع المقاولات التي تنفذ في البلدان العربية الاخرى.

7- دعم شركات نقل البضائع والبنية الاساسية للنقل فيما بين البلدان العربية والسعي لازالة المعوقات للنقل فيمابينها.

8- الدعوة لزيادة المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية، وتوسيع خدماته، وتشجيع جهود المؤسسة العربيةلضمان الاستثمار للتشجيع على زيادة حركة رأس المال والسلع بين البلدان العربية.

9- تبادل الدراسات والمقترحات بين اجهزة التخطيط في كل بلد عربي حول خطط التنمية المستقبلية وذلك لضمان عناصر التكامل في المشاريع الاقتصادية العربية بدلا من التماثل والتوازي فيهاوذلك دعما لابراز المزايا النسبية في الانتاج، وتوفير السوق الواسعة للمنتجات.

10- دعوة التجمعات الاقليمية العربية خاصة منها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد بلدان المغرب العربي للسير قدما فيما سبق ان خطط فيها من تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها وبناء اتحاد جمركي ثم اقامة سوق مشتركة فيما بينها وذلك لان هذه الجهود تدعم مشروع السوق العربية المشتركة بدءا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

11- الدعوة للتعاون بين المراكز القطرية المعنية بالمواصفات والمقاييس ومعايير الجودة، وذلك بهدف وضع معايير ومواصفات للقياس والجودة موحدة عربيا، مع الاسترشاد بالمواصفات والمعايير المعتمدة دوليا وفي اطار بعض التكتلات الاقتصادية العالمية.

المصدر : البيان

التاريخ : ١٩٩٩/٦/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كشف عن مطالبة باراك برسالة بالتخلي عن لاءاته

مبارك: ضغوط لمنعنا من انشاء السوق العربية المشتركة

كشف الرئيس المصري حسني مبارك عن رسالة بعث بها إلي رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب ايهود باراك طالبه بالتخلي عن «لاءاته» التي طرحها عقب فوزه برئاسة الوزراء خلف بنيامين نتانياهو. وقال مبارك في حواره مع القيادات الصحفية والاعلامية المصرية الليلة قبل الماضية بمناسبة الاحتفال بعيد الاعلاميين ان باراك طمأنه بانه يسير على خطى رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين، وانه سيزور القاهرة قريبا.

واعتبر مبارك ان الوقت مبكر للحكم على نوايا اسرائيل تجاه عملية السلام.

وقال مبارك انه اشترط احراز تقدم في عملية السلام بين اسرائيل والدول العربية للموافقة على استضافة مؤتمر اقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا اقترحه منتدى دافوس مؤخرا بسويسرا.

وتعهد مبارك مواصلة جهوده وعمله لاقامة تجمع اقتصادي عربي كوسيلة فعالة لتوحيد كلمة العرب، وقال علينا ان نركز العمل من اجل قيام سوق عربية مشتركة موضحا ان هناك ضغوط تمارس ضدنا لمنع اقامة هذه السوق.

واشار مبارك إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، التي تعتمد الاستيراد من الخارج.

وقال «ان الانتاج العربى الحالى قادر على أن يغطى جانبا كبيرا من هذه الواردات».

واضاف الرئيس ان اقامة السوق المشتركة أو التجمع الاقتصادى العربى هو الاولوية الجديدة فالاقتصاد هو حياة الشعوب.

ودعا الرئيس بهذه المناسبة الى ضرورة ان تستوفى الدول العربية الشروط اللازمة لاقامة هذا التجمع العربى الاقتصادى و النقدى.

وطرح الرئيس فى هذا الشأن اقتراحا محددا هو أن يبحث العرب معا السلع التى يستوردونها بكميات ضخمة ويتفقوا فيما بينهم على اقامة مصانع لهذه السلع فى أى من الدول العربية دون تمييز ليقوم هذا الانتاج بسد حاجة الدول العربية جميعا بحيث ينطبق هذا الاقتراح على مختلف السلع لما فيه مصلحتنا جميعا.

وقال الرئيس ان مثل هذه الخطوات من شأنها أن تدرأ الخطر الذى تتعرض له الدول العربية الان سواء بالاغراق او رفع الاسعار او بفرض شروط .. ومثل هذا العمل يؤدي الى فتح فرص عمالة للباحثين عن عمل فى اى دولة عربية ويؤدي الى انتاجية تغطى احتياجات الدول العربية ويفتح اسواقا لمنتجاتها فى الخارج ويضع العالم العربى فى مركز تفاوضى قوى.

وحول العلاقة مع السودان، قال مبارك: بالنسبة للسودان نحن فى طريقنا لتسوية المشاكل القائمة وبالتدريج وعندى أمل أن ننجح فى ذلك وان كان أملا حذرا لاننى فى الحقيقة حذر فى كل شيء يتعلق بمصر وشعب مصر .. وأنا بطبيعتي أحب التدرج والتقدم خطوة خطوة.

وحول العلاقات مع ايران قال الرئيس مبارك: ان سياستى هى الحرص على اقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم ولكن بشرط أن تقوم هذه العلاقة على أسس قويمة وسليمة.

ولقد بدأنا نجنى ثمار جهدنا وعرقنا .. بدأنا نجنى ثمار الاصلاح الاقتصادى ولست على استعداد لتقبل أى خطوة يمكن أن تؤدى لافساد ما أقمناه فهذه الامور التى تتعلق بمصالح الوطن أتعامل معها بحذر شديد وحساب دقيق.

واضاف مبارك: انه فى ايران يوجد الان شارع يحمل اسم قاتل الرئيس السادات وهو الاسلامبولى وهذا أمر غير مقبول.

وسئل الرئيس عما اذا كانت ثمار جولته فى الشرق الاقصى قد بدأت تظهر وعما اذا كان الاصدقاء الاسيويون نفذوا ما اتفقوا عليه .. قال الرئيس: لقد أوفى الاصدقاء . الاسيويون الذين قمت بزيارتهم بكل ما اتفقوا عليه وبدأنا العمل معا بالفعل .. والامور تتحرك بقوة.

وسئل الرئيس عما يردده البعض من أن انتخابات مجلس الشعب القادمة سيسيطر عليها رجال الاعمال فقال: هذه معلومات غير دقيقة ومخاوف لا محل لها .. وظنى

أن الاغلبية من رجال الاعمال لاتحب أن تتقدم للمجلس النيابى وان كان البعض منهم يود ذلك.

وأكد مبارك أنه لن يسمح لاى شخص او جماعة أن تضر بمصالح الوطن او تسيىء اليه فمصلحة الوطن قبل كل شيء هي محركي ودافعي في قيادة مصر، ولن أسمح بأي خطر يهدد مصلحة الوطن العليا في أي موقع أو مكان، ودائما في اطار القانون.

وحول زيارته إلى واشنطن قال انه سيبحث تطورات الاوضاع الدولية والاقليمية مع الرئيس كلينتون والمسؤولين الامريكيين، اما موضوع المعونة الامريكية فلم تعد بهذه الأهمية، لقد بدأوا بالفعل في تخفيض المعونة بواقع خمسة في المائة سنويا .. ونحن لا نخشى هذا التخفيض بل بالعكس هذا أمر مريح لنا ولم يعد هناك مجال لضغط او مساومة. واضاف مبارك لم يسبق أن تحدثت مع القيادة الامريكية في موضوع المعونة في أي من زياراتي لواشنطن .. نحن نحترم مصر وكبرياء مصر ولانقبل ضغطا ولاننحني لأحد.

وانحى الرئيس باللائمة على هؤلاء الذين يتباهون باستخدام السلع المستوردة حتى الايس كريم، واقول لهؤلاء ان هذا ضار بالصحة ولا مجال للمباهاة بهذا الامر .. فالايس كريم الطازج في مصر خير وأكثر أمنا من هذا المستورد من الخارج المليء بالاخطار.

وسئل عن السبب في أنه قام بزيارات لجنوب مصر في الفترة الاخيرة بلغت ثلاث زيارات بينما لم يقم بزيارة واحدة للوجه البحرى فقال: أنا أقوم بزيارة من تم نسيانهم .. وقد زرت محافظات وجه بحرى مرات عديدة والان نحن نعطى الاهتمام لمن نسيناهم فترة طويلة من الزمن وهي محافظات الصعيد.

وسئل انه كان لعبدالناصر ورقة تسمى بيان 30 مارس وكان للرئيس السادات ورقة تسمى ورقة اكتوبر فأين الوثيقة التي تحمل وثيقة مبارك .. فقال مبارك: وثيقتي هي مصر في القرن الواحد والعشرين .. هي أن ندخل هذا القرن مؤهلين وقادرين .. وأنا لست من رجال الوثائق والبيانات .. أنا رجل واقعي أتعامل مع الحقائق 00والاعمال عندي هي اهم وثيقة .. وعلى كل حال لكل وثيقة مما أشير اليهما ظروفها .. فبيان 30 مارس مع الرئيس عبدالناصر كان له ظروفه وورقة اكتوبر مع الرئيس السادات كانت لها ظروفها.

وعقب اللقاء تفقد مبارك استوديو (10) بالتلفزيون المصري والتقى عددا من الفنانين في مقدمتهم الفنان القدير حمدي غيث ونقيب الممثلين يوسف شعبان والفنان محمود ياسين الذين عبروا جميعا عن تقديرهم لاهتمام مبارك بالفن والفنانين. ـ أ. ش. أ

المصدر : الحياة
التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٩
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير اتحاد بنوك برلين ورئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا فيها لـ"الحياة":

نسعى الى تمويل مشاريع كبرى في الدول العربية والسوق المشتركة ستجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمارات

□ أدى ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات إلى زيادة الصادرات الألمانية إلى البلدان العربية. وحفز ذلك عدداً من المصارف الألمانية للنشاط في هذه البلدان، وكان على رأسها «بنك برلين» (Berliner Bank)الذي يشكل حالياً أحد أهم المؤسسات المصرفية في اتحاد بنوك برلين «بي جي بي» (BGB).

□ برلين - إبراهيم محمد

■ يتركز نشاط الاتحاد الذي يعتبر ثامن أكبر اتحاد مصرفي ألماني في المنطقة العربية على بلدان الخليج وبلاد الشام ومصر، وله مكاتب في القاهرة وبيروت وأبو ظبي وممثلية في المنامة، ويسعى منذ أعوام عدة كغيره من الاتحادات والمصارف الألمانية إلى توسيع أنشطته في البلدان العربية لتتجاوز التجارة إلى التمويل والاستثمار، وتشجعه على ذلك حركة الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها البلدان العربية والرامية إلى تنويع مصادر الدخل وإطلاق قدرات القطاع الخاص.

«الحياة» التقت الدكتور يورغن هولتس مدير الاتحاد ومسؤول قسم الشرق الأوسط وأفريقيا فيه، وهو يتحدث العربية بطلاقة ويعرف المنطقة العربية جيداً إذ يزورها نحو ست مرات سنوياً منذ أكثر من عقد من الزمن.

● هل لك أن تعطينا لمحة عن اتحاد بنوك برلين؟

- يضم الاتحاد ثلاثة مصارف هي: بنك برلين كمصرف تجارة وعمليات خارجية، وبنك مقاطعة برلين كمصرف توفير والبنك البرليني الهانوفراني المتخصص في مجال العقارات، ووصل رأس مال الاتحاد العام الماضي إلى ٣٦٩ بليون مارك ألماني وعدد موظفيه ١٦٩٠٠ شخص، وله فروع في المدن الألمانية والأوروبية الرئيسية، وتملك بلدية برلين نحو ٥٧ في المئة من الأسهم.

● متى أسس الاتحاد وماذا كانت الدوافع لذلك؟

- تم تأسيس الاتحاد مطلع عام ١٩٩٤ كمجموعة قابضة وكمصرف استثماري بتشجيع من حكومة مقاطعة برلين باعتبارها المالك الرئيسي للأسهم. وما دفع إلى ذلك متطلبات الوحدة الألمانية وتحدي العولمة الذي يجد انعكاسه في ظاهرة اندماج الشركات والمصارف وازدياد حدة المنافسة بينها محلياً وعالمياً. ومن أهم ما يهدف إليه الدمج تعزيز موقع برلين كمنطقة مصرفية وخدمية، سيما وأنها مع محيطها من المناطق الفقيرة صناعياً بالمقارنة مع مدن غرب وجنوب ألمانيا. ومن شأن ذلك أن يعزز أيضاً قدرتنا على تمويل المشاريع الكبيرة في المدينة وخارجها.

● متى بدأ نشاطكم في البلدان العربية وفي أي مجال؟

- بدأنا نشاطنا هناك منذ أكثر من ٢٠ عاماً في المجال التجاري، إذ بدأنا بتمويل صادرات الشركات الألمانية الكبرى إلى البلدان العربية عن طريق الاعتمادات وإصدار كفالات.

● ما هو سر اهتمامكم بالمنطقة العربية بشكل مبكر، مع العلم أن هناك مصارف ألمانية أكبر حجماً كانت ولا تزال بعيدة عنها؟

- لاحظنا أن العديد من البلدان العربية المهمة لم تكن معروفة كما ينبغي في ألمانيا. فبدأنا بالسفر إلى هناك برفقة تجار من برلين وخارجها. وحسب معلوماتي فإننا البنك الأول الذي بدأ بتنظيم رحلات تجارية إلى سورية ولبنان وبلدان الخليج. كما أننا نقوم منذ أعوام طويلة بتدريب وتأهيل كوادر عربية مصرفية في برلين وفرانكفورت ولندن وغيرها، وأثمرت هذه الأنشطة عن تعزيز موقعنا على صعيد العلاقات التجارية العربية - الألمانية.

● ولكن لماذا يقتصر نشاطكم عربياً على المجال التجاري بشكل رئيسي؟

– إن هدفنا لم يعد محصوراً بالنشاط في المجال التجاري كما كان عليه الأمر سابقاً. فمنذ أعوام عدة نسعى للمساهمة في تمويل العديد من المشاريع الكبرى في المنطقة العربية، وأخص بالذكر مشاريع البنية التحتية والنفط والغاز. وبدأنا فعلياً بتمويل مثل هذه المشاريع في بلدان مثل قطر. لكن اهتمامنا بالتمويل يرتبط بمدى مساهمة الشركات الألمانية في تنفيذ المشاريع المذكورة.

● هل يعني ذلك أنكم تهملون المشاريع المتوسطة والصغيرة على رغم أهميتها؟

– بالطبع لا. فأنا شخصياً أزور شركات متوسطة وصغيرة الحجم، خصوصاً في منطقتي برلين وبراندنبورغ وغيرهما.

ومما لاحظناه أنها بحاجة ماسة لعلاقات تجارية جديدة خارج شرق أوروبا التي لا تزال تشكل مجال تعاملها الرئيسي في الخارج. ونحن نشجعها للتعامل مع شركاء في المنطقة العربية من خلال تعريفها بأسواقها واصطحاب ممثليها أثناء زياراتنا لبلدان المنطقة. وقد لاحظنا اهتماماً متزايداً من قبلها على هذا الصعيد، خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية الروسية.

● كيف يبدو مستقبل نشاطكم في البلدان العربية على ضوء البدء بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة؟

– إقامة منطقة التجارة العربية الحرة ستكون ايجابية بالنسبة للعلاقات الاقتصادية العربية – العربية بشكل أساسي. فأنت تعرف أن التجارة البينية العربية مثلاً لا تزال ضعيفة للغاية. وبالنسبة لنا ستكون لإقامة المنطقة نتائج إيجابية بشكل غير مباشر. لأن ذلك سيجعل البلدان العربية أكثر جاذبية للاستثمارات. ومن شأن ذلك أن يشجع رجال الأعمال الذين يتعاملون معنا على تقديم المزيد من الخدمات وعلى زيادة الإنتاج هناك. وهذا ما سيتيح لنا المزيد من الفرص لتمويل التجارة والمشاريع. وسيكون قسم مهم من هذه الأخيرة في مجال الإنتاج الصناعي الذي سيتم التوسع فيه بالاعتماد على المعارف والتقنيات الألمانية ايضاً.

● تشكو المصارف الألمانية من أن العرب، خصوصاً بلدان الخليج تفضل التعامل مع المصارف الأميركية أو البريطانية، ما هو رأيكم بذلك؟

– هذا صحيح إلى حد ما. فأهل الخليج في معظمهم يجيدون اليوم اللغة الإنكليزية. كما أنهم يسافرون على العموم إلى بريطانيا واميركا. وعليه فإن التعامل مع المصارف الأميركية أو البريطانية أسهل بالنسبة لهم. ففي السعودية مثلاً تنشط المؤسسات المصرفية مشتركة (Joint Venture) البريطانية والأميركية بشكل رئيسي من دون مشاركة أي مصرف ألماني حتى الآن.

● ولكن الجانب العربي، خصوصاً السعودي يقول انكم غير مهتمين بمثل هذه الأنشطة؟

– حقيقة كان الألمان خلال الأعوام الماضية مشغولين بأنفسهم بشكل رئيسي. ويعود ذلك لأسباب أهمها إعادة توحيد ألمانيا ومتطلبات إعادة بناء الولايات الشرقية منها. وكان من نتائج ذلك إهمال البلدان العربية من قبل الشركات والمصارف الألمانية. ولكن الاهتمام بهذه البلدان يزداد بشكل ملحوظ هذه الأيام وعلى مختلف الأصعدة.

● هل أنت متفائل بمستقبل العلاقات الاقتصادية العربية – الألمانية؟

– أنا متفائل جداً. فمعظم البلدان العربية تنفتح أكثر فأكثر على الاقتصاد العالمي. وفي الكثير منها تم إصدار قوانين استثمار جيدة مثل قانون الاستثمار الرقم ١٠ في سورية وقوانين مشابهة في تونس وبلدان الخليج واليمن الخ. وهناك مناطق حرة ممتازة في دبي (جبل علي) ومسقط وغيرهما. ولكن النجاح مرتبط بقدرة الجانب الألماني على تسويق منتجاته وخدماته. فالألمان لديهم تكنولوجيا ممتازة ولكنهم ضعفاء في مجال الترويج قياساً إلى الأميركيين والبريطانيين واليابانيين. ومن أسباب ذلك أن المؤسسات الألمانية كانت تعتبر أن الأمر حاصل تحصيل أو يتم بشكل تلقائي. وبدأت الآن تعي أهمية ذلك، وعليها أن تتعلم فنون البيع والشراء كما فعلت مثيلاتها اليابانية والكورية وغيرها.

● هل هناك من شكاوى معينة لرجال الأعمال الألمان على صعيد علاقاتهم العربية؟

– نعم، يشكو كثير من رجال الأعمال الألمان من بطء سير أعمالهم مع زملائهم العرب. ويعكس ذلك حقيقة أن رجل الأعمال الألماني على العموم أقل صبراً من زميله العربي. فالأول مثلاً يسافر إلى بلد عربي لبضعة أيام ويزور خمسة عناوين في اليوم الواحد. وبذلك فهو لا يترك الوقت الكافي للتعرف على زميله وعلى إمكانات التعامل معه. وبعد أن يعرض منتجاته يتوقع أن يحصل على النتيجة بشكل فوري. وبالمقابل فإن العرب يحبون التعرف على الضيف أولاً قبل أن يفكروا بالتعامل معه. وعليه فإن على رجال الأعمال الألمان السفر إلى البلدان العربية بشكل متكرر وتخصيص الوقت الكافي للتعرف على زملائهم العرب بشكل أفضل.

● لماذا تتردد المصارف الألمانية بشكل مبالغ فيه في إعطاء قروض لرجال الأعمال العرب؟

– تكمن المشكلة الرئيسية على هذا الصعيد في أن الشركات

العربية، سيما المتوسطة والصغيرة الحجم منها، لا تعتمد تقارير مالية مصدقة من قبل مؤسسات استشارية معروفة عالمياً. ويعتبر الاعتماد على مثل هذه التقارير شرطاً لحصول هذه الشركات على ثقة المصارف الالمانية وقروضها. وعليه فإن على رجال الاعمال العرب عاجلاً أم آجلاً اتباع طرق تصديق كتلك المعروفة في اوروبا وأميركا. وللأسف فإن الكثير منهم لم يفكر بذلك حتى الآن.

● كيف ترى واقع ومستقبل المصارف العربية؟

– بالنسبة لي كمصرفي يعتبر التعاون مع المصارف العربية سهلاً جداً لأن المصارف المركزية تراقب المصارف التجارية بشكل ممتاز. ومن ناحية أخرى فإن العالم يشهد حركة اندماج بنكية ومصرفية كبيرة. وهناك فرص جيدة أمام المصارف العربية في حال اندماجها. والاندماج ضروري لأن المصارف العربية في غالبيتها صغيرة وغير قادرة على الاستمرار بمفردها. ومما سيساعدها على ذلك التشجيع الذي تلقاه من قبل المصارف المركزية التي تحاول إقناعها بضرورة الاندماج وأهميته.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/ ٦ /١٩٩٩

ماذا دار فى اجتماعات مجلس الوزراء أمس؟

قرارات مهمة بشأن تنظيم حركة الصادرات والواردات وإنشاء السوق العربية

استعراض شامل لزيارة الرئيس مبارك المرتقبة للمغرب والجزائر والشراكة المصرية الأوروبية وإقامة المناطق الحرة

فى مناقشات جادة وموضوعية استعرض مجلس الوزراء فى اجتماعه أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزورى عددا من التقارير حول القضايا الداخلية والخارجية وذات الاهتمام.

جاء فى بداية التقارير ذلك الذى استعرض الزيارة المرتقبة للرئيس حسنى مبارك غدا للجزائر والمغرب، والاتفاقيات التى ستوقعها مصر والمغرب خلال اجتماعات اللجنة المشتركة العليا برئاسة مبارك والحسن.. وكذلك الجهود التى يبذلها الرئيس مبارك من اجل اقامة نظام اقتصادى عربى من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون المشترك بين مصر وعدد من الدول العربية.

الدكتور كمال الجنزورى اشار إلى ان اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمغرب دخلت حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من المؤسسات الدستورية بالبلدين إلى جانب تنفيذ المشروعات المشتركة بين البلدين.

وفى نفس الاطار اشار رئيس الوزراء إلى ان الدراسات انتهت بشأن اقامة منطقة حرة مماثلة بين مصر والسعودية.. بالاضافة إلى التعاون مع دول «الكوميسا» بعد تنفيذ الالتزام بخفض الجمارك بين الدول الاعضاء فى المنظمة.

وعلى نفس التقرير استعرض المجلس نتائج اتصالات الرئيس مبارك ومقابلته مع عدد من زعماء ورؤساء الدول العربية بشأن استعادة التضامن العربى.

السيد صفوت الشريف وزير الإعلام اكد فى تصريحات عقب اجتماع المجلس ان تقريرا مهما ناقشه المجلس حول تطورات ازمة «كوسوفا» والشراكة المصرية - الاوروبية وفى هذا الإطار ستغادر مجموعة عمل إلى بلجيكا خلال ايام لاتمام التفاوض بشأن تصدير السلع الزراعية المصرية.. كما تمت مناقشة الخطوات التنفيذية الخاصة بتفعيل السوق العربية المشتركة، وخطة العمل الخاصة بهذا الامر وفقا للبرنامج التنفيذى الذى اصدره مجلس الوحدة الاقتصادية وفى مقدمتها تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ٤٠٪ من اول يناير القادم وتخفيض ٣٠٪ اخرى مع يناير عام ٢٠٠١، ونفس النسبة فى عام ٢٠٠٢، مع الغاء القيود غير الجمركية بالكامل فى موعد اقصاه يناير عام ٢٠٠٢.

واوضح وزير الإعلام ان المجلس برئاسة. الجنزورى اكد حرص مصر على ان تنفذ جميع الاجراءات اللازمة لتحديد الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والواردة فى البرنامج بالتزامن مع جميع الدول الاعضاء بالسوق العربية المشتركة.

وقد اصدر المجلس عدة قرارات مهمة هى:

● الموافقة بصفة مبدئية على مشروع انشاء محطة لتداول المنتجات البترولية بميناء الدخيلة بنظام «بى.او.تى».

وتقدر تكاليف المحطة بحوالى ٤٧ مليون دولار،

● الموافقة على انشاء محطة تداول المنتجات البترولية.. وتخصيص مساحة ٢٥ مليون متر مربع لاقامة ميناء العين السخنة التى تطل على خليج السويس.

الزام جميع الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام وقطاع الاعمال بسداد الضريبة العامة على المبيعات عن اعمال المقاولات والنقل او غيرها من خدمات التشغيل للغير.

واوضح وزير الإعلام ان مجلس الوزراء وافق على ١٧ اتفاقيات تتضمن، اتفاقية مع الأردن فى مجال الثروة السمكية، والتعاون الادارى المتبادل لغايات التطبيق الامثل للقانون الجمركى ومكافحة المخالفات الجمركية.

● اتفاقية مع البرتغال لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بهدف تكثيف التعاون الاقتصادى والمنفعة المتبادلة.

مذكرة تفاهم مع هولندا للتعاون للاسواق الواعدة فى مصر خلال عام٩٩ - ٢٠٠٠ تحقيقا للتنمية الاقتصادية من خلال التحول الاقتصادى للسوق المستديمة.

● الموافقة على خطابين متبادلين مع فرنسا بشأن تعديل البروتوكول المالى الموقع بين البلدين بالنسبة للمرحلة الثانية من مشروع تنقية مياه الصرف الصحى بالجبل الاصفر، وخطاب تبادل البنك الدولى للانشاء والتعمير بشأن منحه مشروع انشاء محطة توليد الكهرباء من الشمس.

● الموافقة على التعديلات التى ادخلت على المادتين «٢٤، ٢٥» من دستور منظمة الصحة العالمية بهدف زيادة اعداد اعضاء المجلس التنفيذى للمنظمة.

توازن بين الصادرات والواردات

من بين القرارات التى اتخذها المجلس ايضا بشأن الاجراءات المختلفة لتنظيم حركة الصادرات والواردات.

١ - مراجعة البرامج الانتاجية المتعلقة بتوجيه الاستثمار نحو المنتجات التى تحتاجها الاسواق الخارجية، ورفع مستوى جودة الانتاج مع خفض تكلفة الانتاج والتصدير، وتحديد ١٠ دول و١٠ سلع تصدر اليها.

٢ - البدء فى اتخاذ الاجراءات لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء فى اجتماعه السابق والخاص بتنمية الصادرات وفى مقدمتها تفعيل دور المجالس السلعية، وتحويل فروع شركات النصر للاستيراد والتصدير بافريقيا وباريس إلى مراكز ومعارض دائمة للسلع المصرية دون مقابل، وتنفيذ قرار مجلس الوزراء ايضا بشأن اقامة معرض دائم لعينات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٤/ ٦ /١٩٩٩

التصدير بأرض المعارض.

دون مقابل وتحديد موعد لافتتاحه ووضع سياسة توفير التمويل للمصدرين موضع التنفيذ وبشروط ميسرة.

٣ ـ عقد اجتماعات دورية طبقا لجدول زمنى للمتعاملين فى اهم المجموعات السلعية ذات الثقل فى قائمة الواردات لتحديد الاحتياجات الفعلية للاسواق وربط الاستيراد بالتصدير.

٤ ـ القضاء على ظاهرة التهرب بكل الوسائل من خلال الرقابة على المنافذ الجمركية والمناطق الحرة بالتعاون بين وزارتى المالية والداخلية.

٥ ـ اعطاء الاولوية فى التعاقدات للمشروعات الكبرى للعروض التى تتضمن نسبة من السداد بسلع مصرية.

كما قرر المجلس تحقيق معدل نمو يصل إلى ٦,٨٪ إلى جانب الحفاظ على عجز الموازنة فى حدود ١٪ مع عدم فرض اية رسوم جديدة، والوفاء بمستلزمات دعم جميع الخدمات الاساسية.

وأكد د. الجنزورى قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة جميع التكتلات والعقبات خلال المرحلة القادمة.

أشرف بدر

السوق الشرق أوسطية.. حلم إسرائيلي لم يمت

في المقال السابق قمنا بالتحليل السياسي لفلسفة قيام السوق الشرق اوسطية والتعاون الاقليمي بين اسرائيل والعرب من وجهة النظر الاسرائيلية، وايضا شروطنا لهذا التعاون الاقتصادي الاقليمي مع ذكر بعض مؤشرات القوة للاقتصاد الاسرائيلي واليوم نستكمل حديثنا في هذا الصدد.

● فاسرائيل لها وجود قوي في العالم كله من خلال مبيعات اسلحتها وتعاونها الاقتصادي او العسكري من خلال صادراتها او تعاونها الاستراتيجي مع دول لها اهميتها المحورية مثل الولايات المتحدة الامريكية او بريطانيا او تركيا، وايضا علاقاتها الدبلوماسية النشيطة سواء في امريكا اللاتينية او افريقيا او بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق ومنها دول اسلامية لها مستقبل اقتصادي نفطي واعد ولا ينبغي ان نتصور عكس ذلك خاصة في فترة رئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة الاسرائيلية والذي حدث هو ابتعاد بعض اصدقاء اسرائيل عنها الى حين، خاصة في اوروبا الشرقية حتى لا يطولهم قصر نظر او حماقات نتنياهو واكاذيبه السياسية المكشوفة.

● واما ما يقال عن تمزق المجتمع الاسرائيلي بين متدينين وعلمانيين من ناحية الفكر العقائدي، وبين يهود شرقيين سفارديم ويهود غربيين اشكنازي من ناحية الانتماء السياسي.. فهو منطق صحيح ولكن ينقصه التكملة وهي ان هذه الصراعات يستوعبها اي نظام ديمقراطي حقيقي بدون اخطار الاستقطاب او الانفصال، هذه هي اهم صفات المجتمعات الديمقراطية في الصراع السياسي والاجتماعي للفئات والطبقات التي يزخر بها المجتمع، فدائما هناك فئات تريد ان تدخل حلبة الصراع السياسي او التأثير الاكثر فعالية والوجود الاجتماعي المتميز وهذا للتعبير عن طموحاتها والدفاع والحفاظ على مصالحها، وهذا لا يعني تمزق المجتمع بقدر ما يعني طموحات ومنافسات شرسة تأخذ في بعض الاحيان طابعا حادا للاستحواذ على مناطق القوة والتأثير والثروة والنفوذ.

● وخير مثال وبقوة هو الولايات المتحدة الامريكية بما تحتويه من جماعات عرقية، واثنية دينية مختلفة بل وجماعات ضغط، وجماعات مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة فهذا دليل قوة وحياة المجتمع بأكثر منه دليل تمزق وخطورة على البنيان السياسي او الاجتماعي له.. وان حدث وسقط او تمزق المجتمع سواء في الولايات المتحدة الامريكية او اسرائيل ففي الاغلب ان السبب الاساسي لن يكون هذا التمايز والاختلاف العرقي او السياسي او حتى التناقض بين مصالح فئات المجتمع المختلفة.. هذا على الاقل طالما ظلت الآلية الديمقراطية تعمل في هذه المجتمعات الحية وتعبر بشكل سلمي عن صراعات الفئات المختلفة من خلال صناديق الانتخاب بصورة صادقة ومعبرة بكفاءة وواقعية عن هذه الصراعات.

● ويدعم هذا القول في هذا الاتجاه ما شاهدته منذ شهور في القناة الثانية الاسرائيلية والذي شدني فيها كان حوارا مفتوحا بين رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو وبين بعض الطلبة والطالبات الجامعيين، وكان بينهم بعض من عرب اسرائيل وحاملي جنسيتها، وكان الحوار يدور في جو نقدي عنيف بسبب سياسات نتنياهو وحكومته المتحيزة والعنصرية ضد بعض مناطق عرب اسرائيل من تدهور في الخدمات وحرمان من بعض الاعتمادات المالية لهذه المناطق وامور اخرى يعاني منها هؤلاء الناس.

● الملفت للنظر ان الرجل نتنياهو كان يرد ويناقش بهدوء.هذا يرجع ضمن اهم ما يرجع الى صندوق الانتخاب الذي يحرص عليه كل مسئول في اي بلد ديمقراطي، فهو لا يريد ان يخسر اصوات الناخبين مهما كانت وان كان نتنياهو قد خسر اخيرا بسبب سياساته الداخلية والخارجية الفاشلة في مجملها وبسبب تخبطه الواضح في كل الاتجاهات رغم حرصه على المكسب.

● بالطبع منافسنا الاسرائيلي الاشرس لديه الديمقراطية وهي السلاح الاقوى والوحيد في ايدي الشعوب ضد نفوذ حكامهم، وايضا هي العامل الاوحد للتقدم والنصر والقوة في عالم الاحياء الاقوياء!

عماد الجندي

في تقرير مجلس الشعب المصري:

دعوة لعقد قمة عربية تبحث في التكامل الاقتصادي

القاهرة- خاص:

■ مشروع السوق العربية المشتركة حلم يراود العرب منذ فترة طويلة ومنذ قيامها في بداية عام 1965 الى ان توقفت بالامر الواقع في عام 1980 ظلت السوق مقتصرة على مجرد تمرير التجارة بين الدول الاعضاء واقامة منطقة تجارة حرة عربية ولم يتعد ذلك الى توحيد التعريفة الجمركية التي تطبقها الدول الاعضاء في تعاملها مع العالم الخارجي كاحد المتطلبات الاساسية للسوق المشتركة.

وقد شكل مجلس الشعب في مصر لجنة خاصة لدراسة خطوات السوق العربية المشتركة فاشارت في تقريرها الى ان مشروع السوق العربية اخذ يترنح ولم يحقق سوى القدر الضئيل مما استهدفه حتى اصيب بالاخفاق التام في الوقت الذي حقق فيه الاوروبيون مشروعهم ووصلوا الى المحطة الخامسة والاخيرة في سلسلة حلقات التكامل الاقتصادي التي تعتبر السوق المشتركة رابطة العقد فيها رغم ان الاوربيين قد بدأوا مشروعهم بابرام اتفاقية روما عام 57 في نفس التوقيت الذي وضعت فيه الدول العربية اتفاقية عام 57 للوحدة الاقتصادية العربية ركيزة السوق العربية المشتركة.

ويبدو ان نجاح الاوروبيين فيما خفق فيه العرب يرجع الى ان الاوروبين كانوا اكثر قدرة على ازالة المعوقات التي اعترضت مشروعهم اولا بأول كما كانوا اكثر التزاما بتطبيق الاتفاقات التي تم ابرامها وكانت الارادة السياسية الاوروبية اكثر وضوحا واتحادا رغم غياب اللغة الواحدة والميراث المشترك والتاريخ الواحد كما كان يرجع الى التماثل في الظروف الاقتصادية والسياسية لدول اوروبا الغربية التي كانت تأخذ جميعها بمبدأ الاقتصاد الحر وديمقراطية الحكم والتعددية الحزبية وسيادة القانون فضلا عن ذلك فقد كانت المستويات الاقتصادية للدول الاطراف في السوق قد وصلت الى حدود متقاربة.

واشار التقرير الى ان ما تحقق في الميدان الاقتصادي في ظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار انشاء السوق العربية المشتركة لايصل في افضل حالاته الى مرحلة التعاون الاقتصادي الجاد والحقيقي كما يمكن القول بان هذه الحصيلة التكاملية المحدودة لاتتناسب اطلاقا مع الامكانات والطموحات والارادة السياسية فلقد تبنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي من خلال التحرير السلعي وحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وممارسة النشاط الاقتصادي وجاء تعثر تجربة السوق العربية على مدى 34 سنة ليبرهن على ان اعتماد مدخل تحرير التجارة بين الدول العربية من القيود او تحرير عناصر الانتاج كان لوحده مدخلا قاصرا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي منذ البداية لان المشكلة الاساسية التي تواجهها الدول العربية تتركز اساسا في تحقيق تنمية حقيقية لان التكامل بين هذه الدول لا يمكن فصله عن الدور الذي يجب ان يلعبه في تحقيق هذه التنمية وفي ضمان نجاحها واستمراريتها.

وقد وضعت اللجنة رؤية مستقبلية ومبررات واهدافا ومزايا للتكامل الاقتصادي العربي مشيرة الى ان اهم مبررات التكامل الاقتصادي هي حاجة الاقتصاديات العربية كافة لتوسيع اسواقها مع تعاظم انتاجها وتزايد البطالة في جميع الدول العربية بسبب ضعف معدلات نمو الاستثمار والادخار وكذلك تنوع الهياكل الانتاجية والتركيب السلعي للصادرات في الدول العربية وحاجة كل الدول العربية لاستثمار رؤوس الاموال العربية في مشروعات انتاجية جديدة والاستعداد لمشروعات التعاون الاقتصادي الاقليمية غير العربية المفروضة على الساحة وتحديد موقف موحد ومنسق للدول العربية من خلال تكتلها الاقتصادي في اطار منظومة التجارة العالمية واتفاقية الغات.

وتتمثل اهم اهداف التكامل الاقتصادي كما جاء في التقرير في رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استنادا الى القدرات الذاتية للاقطار العربية وزيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات

الاقطار العربية وتقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي وتقليص الفوارق الاقتصادية بينها ورفع مستوى معيشة الانسان العربي وتنويع هيكل الصادرات لمنع تركزها في قطاعات بعينها يمكن ان تكون عرضة للخطر وادخال الانسجام في مختلف اوجه السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية التي تمثل الدرع الرئيسي للامن القومي العربي بمفهومه الشامل.

وعرض التقرير لاهم مزايا التكامل الاقتصادي العربي مشيرا الى انه يؤدي لزيادة تدفق التجارة العربية الحرة التي تؤدي بدورها الى تحرير الموارد الاخرى من رؤوس اموال واستثمارات وخدمات وعمالة وكذلك تحقيق مكاسب اقتصادية عربية خارجية نتيجة التعامل العربي ككتلة واحدة على الساحة الاقتصادية الدولية وتقوية المركز التفاوضي العربي في علاقاته ومعاملاته مع القوى الاقتصادية الاخرى سواء في مجال الشراء او التكنولوجيا او التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات او مقارنة سطوة المنظمات الدولية المتزايدة على الصعيد الاقتصادي الدولي.

كما تؤدي حركة الموارد المحررة الى نشر المشروعات العربية المشتركة الكبرى التي تتضافر فيها عوامل الانتاج وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة مما ينتج عنه المزيد من تفاعل المصالح العربية وطرح انواع من المنتجات الجديدة ذات المنشأ العربي في تيار التجارة العربية البينية.

لماذا كانت السوق المشتركة هي الخيار الافضل؟ سؤال طرحته اللجنة في تقريرها واجابت بان صيغة السوق العربية المشتركة هي اكثر الصيغ ملاءمة لنا لانها تنسجم مع تنوع الموارد الاقتصادية للدول العربية واهمها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتتمشى مع تنوع هياكلها الانتاجية ومقاطعته في مراحل التنمية والتصنع الاستثمار حتى الان ومقاطعته من مراحل التنمية والتصنيع والاستثمار حتى الان وتمنح الفرصة اللاءمة لزيادة وتعزيز هذا التنوع على اسس اقتصادية سليمه من المزايا النسبية والتنافسية ورفع الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات العربية والتنسيق الانتاجي والبرمجة المشتركة للقطاعات الانتاجية ذات الاولوية مما يسمح بتعزيز التنمية من خلال التكامل.

وقد دعت اللجنة في تقريرها الى ضرورة ايجاد الاطر التنسيقية اللازمة لتنسيق خطى قنوات التعاون الاقتصادي المختلفة وحشد امكاناتها وتحقيق الاستخدام الامثل لانجازاتها لخدمة الصالح الجماعي العربي دون ان يكون هناك تناقض او تبديد للجهود وترى ان القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني العربي خلال مؤتمره الثامن في نواكشوط بدعوة كل من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي الى المشاركة في اجتماعات لجنة المتابعة البرلمانية للسوق العربية المشتركة وهيئتها البرلمانية بصفة مراقب هو خطوة ايجابية ستسهم بقدر كبير في تعميق الصلات بين هذه الروافد جميعا كي تصب كلها في الهدف المشترك المتمثل في السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ودعت اللجنة وزراء الاقتصاد العرب لدراسة امكانية خفض المدة المتبقية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال زيادة شرائح الخفض الجمركي الى 15في المئة سنويا بدلا من 10في المئة خاصة وانه قد سبق لهم الاتفاق على القيام بمناقشة الخطوات المقبلة في سيرة التكامل الاقتصادي العربي سواء من حيث الاسراع بمراحل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى او بالاتفاق على الخطوات التنفيذية لاقامة اتحاد جمركي من تأكد قيام الدول الاطراف بتنفيذ التزاماتها خلال السنوات الاولى من التنفيذ.

واكدت اللجنة على اهمية ان يكون مشروع السوق مفتوحا للدول العربية كافة والا يتوقف او يتعطل انطلاقه بسبب عدم توافر اجتماع عربي عليه نظرا لصعوبة تحقيق هذا الامر عل الاقل في المرحلة الراهنة.

المصدر : البيان

التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة تأصيلية من جامعة دمشق تقرر:

العرب بامكانهم اصدار عملة موحدة اذا اقاموا سوقا عربية مشتركة

دمشق - من سمر طراف:

■ اذا كانت الدول الاوروبية قد حققت اتحادا واصدرت عملة موحدة مع وجود فوارق لغوية وعرقية ومذهبية فيما بينها فما بالنا نحن العرب لانسعى الى تحقيق ماحققته اوروبا؟لماذا لاتعمد الدول العربية الى ايجاد سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة قد تساعد على حل كثير من القضايا الاقتصادية التي تواجه كل دولة بمفردها؟!

تساؤلات بدأت بها الدكتورة نجدة خماش استاذة التاريخ في جامعة دمشق ، محاضرتها حول النقد العربي الموحد واثره على النشاط التجاري والعلاقات الدولية .استعرضت خلالها تاريخيا الظروف التي اصدر فيها العرب نقد عربيا موحدا وقالت:

اذا عدنا الى الوراء الى دولتنا العربية الاسلامية نجد ان العرب حينما تهيأت لهم الظروف عمدوا الى ايجاد نقد عربي موحد واستمروا في هذه العملية منذ ايام عبدالملك بن مروان 86065 هجري وكان العرب قد عرفوا قبل الاسلام الدراهم الساسانية التي حصلوا عليها في تجارتهم الخارجية مع العراق وسواحل الخليج العربي كما عرفوا النقود البيزنطية الذهبية والنحاسية بصلتهم الوثيقة بعرب الشام ومن المعروف انه كان بين الدولة البيزنطية والدولة الساسانية معاهدة خاصة بالعملة تقتضي بان يضرب الساسانيون نقودا من الفضة فقط وبالايتخذوا عملة ذهبية سوى العملة الرومية ولهذاكانت عملة بلاد الفرس الجارية هي الدراهم الفضية بينما شاعت العملة الذهبية في المناطق التي كانت تحت سيطرة البيزنطيين والتي نجح العرب بتحريرها كسورية ومصر وبلاد المغرب العربي.

ولما كانت مناجم الفضة وافرة في الشرق وموزعة في جميع انحاء الامبراطورية الساسانية فقد مكنهم هذا عن انشاء الكثير من المراكز لسك النقود في مختلف الارجاء اما الذهب فكان العملة الرئيسية المستخدمة في التجارة العالمية وكان يستعمل وحده للحصول على السلع من الشرق الاقصى والهند ومع ان مناجم الذهب كانت متبعثرة في مناطق متعددة في الشرق غير ان الكميات التي كانت تدرها من الذهب كانت قليلة لاتكفي لسك العملة الذهبية.كما انه لم يكن من السهل استيرادها من الخارج لان معظم مناجم الذهب الفنية كانت بين البيزنطيين وادت ندرة الذهب واهميته في التجارة الى ان يحتكره الاكاسرة وكان ماتصدره منطقة البحر المتوسط من الزجاج والميتا والمواد المصنوعة لايفي بسداد اثمان ماتستورد من الافاوية والاعشاب والصندل من الاقاليم الهندية والحرير من الهند والصين مما كان يؤدي الى انتقال مقدار كبير من سبائك الذهب كل عام الى المشرق ويؤدي هذا الاستنزاف بدوره الى كساد مالي وبما ان ايران كانت منطقة تهديد للتجارة بما تفرضه من رسوم جمركية مالية في اوقات السلم او بقطعها التجارة قطعا تاما ابان الحرب فان هذا كله كان له تاثير سلبي على التجارة والتجار وكان قطع التجارة ولاسيما تجارة الحرير يتمخض عن عطالة عمال مصانع الحرير في كل ارجاء الامبراطورية البيزنطية.

تغيرت الاوضاع بعد القضاء على الدولة الساسانية ودخول سورية ومصر ثم الشمال الافريقي ضمن نطاق الدولة العربية الاسلامية فزالت الحواجز الجمركية القديمة التي كانت موجودة بين الدولتين وزالت معها العقبة الرئيسية على سير التبادل عبره واصبحت مصادر الذهب والفضة في ايدي المسلمين لكن العرب استمروا في استعمال العملات الاجنبية حفاظا منهم على دوام استقرار الوضع الاقتصادي الراهن ومعلوم ان العرب كانوا يحافظون على الاوضاع العامة الراهنة للشعوب ولم يعمدوا التغيير إلا اذا كان للاصلاح ،

المصدر : البيان

التاريخ : ١١/٧/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانسجاما مع هذا ابقوا على العملة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لكن اتساع الفتوحات ومارافقها من تطورات خلق وضعا جديدا قاد بالضرورة الى محاولات كثيرة لسك العملة وقادت هذه المحاولات الكثيرة في النهاية الى الاصلاح النقدي الكامل الذي حدث في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان.

ومع ان المصادر تشير الى ان عمر بن الخطاب ومعاوية بن ابي سفيان وعبدالله بن الزبير ومصعب بن الزبير ضربوا الدراهم على الطراز الساساني فان قضية اصلاح النقود وتوحيدها اصبح ضرورة لوضع حد للفوضى والصعوبات اثناء جمع الخراج والجزية وعشور التجارة والزكاة وذلك ان العملة الفضية الشائعة في الشرق كانت على عكس العملة الذهبية الموحدة بالدينار تنقسم الى ثلاث وحدات فهناك الدرهم الفارسي والدرهم الرومي للتعامل مع بيزنطة والدرهم الطبري لاسيا الوسطى.

وكانت الجزية والخراج واعطيات الجند والمعاملات التجارية في الشرق تتم بالدراهم بينما كانت في الشام ومصر تدفع بالدنانير وعندما قسط عمر بن الخطاب الخراج في العراق مثلا قسطه ورقا وعينا ،والدراهم تؤدي فيه عددا ، فسد الناس كما يقول ابو هلال العسكري فكانوا يؤدونه بالطبرية ووزن الدرهم اربعة دوانق اي 10 قراريط لان الدانق يساوي قيراطين ونصفا ويستبعدون الوافي ووزنه مثقال والمثقال يساوي 8 دوانق اي 20 قيراطا.

فلما ولي زياد بن ابيه طلب اداء الوافي فشق ذلك على الناس فلما كانت خلافة عبدالملك بن مروان واستتب الامر له بعد القضاء على الحركة الزبيرية امر بضرب الدرهم الشرعي على وزن / اربعة عشرقيراطا.

وهناك رواية تشير الى ان فعلة ابن مروان والحجاج في العصر الاموي جاء مستندا الى ماحدد منذ عهد عمر الذي نظر الى الدراهم الفارسية فتبين له ان اوزانها عشرون قيراطا او/12/قيراطا او /10/ فجمع ذلك فبلغ /42/ فاخذ ثلثه وعدله ، وهكذا ضرب الدرهم الشرعي في عهد عبدالملك بن مروان الذي بعث بالسكة الى الحجاج فسيرها الى الافاق لتضرب الدراهم بها وتقدم الى الامصار ان يكتب اليه في كل شهر بما يجتمع لديهم من المال وان تضرب في الافاق على السكة العربية الاسلامية وان تسحب النقود والتي كان يجري التعامل بها تدريجيا وكانت مدينة الضرب تذكر على الدرهم العربي مما يدل على ان الخليفة فوض الولاة بهذه المهمة واستمر الولاة بضرب النقود حتى خلافة هشام بن عبدالملك الذي امر /خالد بن عبدالله القسري/ والى العراقيين /105 ـ 120/ هـ ان يبطل السك في كل بلدة الا واسطا وكذلك فعل /يوسف بن عمر الثقفي سنة/120/ فلما استخلف /مروان بن محمد/ ضرب الدراهم بالجزيرة بحران وقد تشدد ولاة العراق بامر الوزن وجودة الدراهم فكانت الهبيرية (عمر بن هبيرة) والخالدية (خالد بن عبدالله القسري) واليوسفية(يوسف بن عمر الثقفي) اجود نقود بني امية ولم يكن الخليفة العباسي المنصور يقبل في الخراج من نقود بني امية وغيرها وعندما امر الحجاج بسك الدراهم سأل فيما اذا كان الفرس يعملون في ضرب الدراهم واتخذ دار ضرب وجمع فيه الطباعين فكان يضرب المال بما يجتمع له من التبر وخلاصة الزيوف (وهو الدرهم الذي خلط به نحاس او غيره) والستوقة والبهرجة (البهرجة مايرده التجار) كما ان الحجاج كان اول من عمل الاوزان فبعد ان كان الناس ياخذون الدرهم الوازن فيزنون به غيره وضع له سمير اليهودي الاوزان وكان الحجاج قد اراد قتله لانه سك نقودا على غير سكة السلطان فاقترح عليه سمير اقتراحا افضل من قتله وهو وضع الاوزان من وزن الف الى وزن ربع قيراط وجعلها حديدا واذا كان ايجاد درهم شرعي قد سهل امور الجباية فانه بالتالي قد سهل العمليات التجارية في البلدان التي تتعامل بالدرهم والدينار اذ ان عبدالملك جعل وزن الدينار/ 22/ قيراطا وهو اقل من وزن الدينار المضروب حسب النمط البيزنطي وكان ذلك ضروريا من اجل ايجاد نسبة عادلة بين الدينار الذهبي والدرهم الفضي وزنا وقيمة ومر تعريب الدينار الرومي بمراحل خمسة حتى اصبح عربيا اسلاميا خالصا والدنانير العربية الاموية الخاصة لاتحمل صورا للخليفة وانما تحمل ماثورات عربية صرفة في ضمنها ايات قرانية ولايحمل دينار عبدالملك الذي ضرب سنة/79 هـ/ الا الايات القرانية على الوجهين والاطراف والملاحظ ان مكان الضرب لم يظهر على الدنانير الاموية على الاكثر وهذا يعني انها كانت تضرب بدمشق في بادئ الامر.

انتشر الدينار العربي والاسلامي ونافس الدينار البيزنطي ثم طغى عليه وكان الضرب اولا في العاصمة فلما تجزأت الدولة الى دويلات اصبح يضرب في كل مركز من مراكز هذه الدويلات وفي الوقت نفسه الذي امر فيه عبدالملك بتعريب الدنانير امر ايضا بتعريب الدواوين في الشام من اليونانية الى العربية وتعريب اوراق البردي واستبدال الشعارات والعبارات المسيحية بماثورات اسلامية ولاشك انه اراد بذلك تحرير الدولة الاسلامية في السيطرة البيزنطية اقتصاديا وان يقيم وحدة اقتصادية مستقلة واذا لم يكن ممكنا اعتماد الدولة العربية في نشاطها الاقتصادي على نقد اجنبي محدود الكمية باق من ايام الجاهلية او يورد من بلاد العدو عن طريق التجارة واذا كان اجراء عبدالملك باصدار دينار عربي اسلامي قد اعطى على المدى الطويل اعظم النتائج الاقتصادية الايجابية للعالم العربي الاسلامي ، فان نتائجه المباشرة انعكست سلبا لفترة معينة على الشام ومصر لانه

المصدر : السفير

التاريخ : ١ / ١٠ / ١٩٩٩

اذا كان تعريب الدرهم وسك درهم عربي لم يؤد الى ردود فعل في الشرق فما ذلك الا لان العرب كانوا قد قضوا على الدولة الساسانية اما الدولة البيزنطية فكانت ماتزال قائمة وقد رأت في اصدار نقد ذهبي عربي الاسلامي تهديدا لاقتصادها ومكانتها السياسية وليس ادل على ذلك من ان بيزنطة على الرغم من حملات الصوائف والشواتي ومن حالة العداء بينها وبين الدولة العربية فانها لم تمنع التجارة مع الشام ومصر الا فيما يتعلق بالخشب المستخدم في بناء السفن لان المنع كان يعني الاعتراف بان الشام ومصر ولايات خارجية عن نطاق الامبراطورية البيزنطية فالعرب تركوا ممارسة التجارة البحرية في الشام ومصر لمن كانوا يمارسونها سابقا من سكان الاسكندرية او مدن السواحل الشامية وبقيت اللغة اليونانية لغة دواوين الخراج واحتفظت اوراق البردي التي كان يصنعها الاقباط بالتعابير المسيحية المكتوبة باليونانية وكانت اوراق البردي تصدر الى بلاد الروم وتأتي من قبلهم بالدنانير وبقيت العملة الذهبية الروسية العملة الاساسية المتداولة في مصر والشام وفي التجارة العالمية لذلك لم يطبق حكام القسطنطينية قوانين الملاحة الصارمة التي كانت تطبق سابقا في عهد جستنيان الاول في القرن السادس الميلادي ضد الدولة الساسانية واصبح التجار احرارا فلما ارسل

عبدالملك بن مروان الدنانير الذهبية المصرية الاولى الى جستينان الثاني كاتاوه نقض جستينان الصلح واعلن الحرب ثم اتخذ اجراءات اقتصادية طبقها هو وخلفاؤه وذلك بالعودة الى النظام التجاري المقيد الذي كان متبعا في عهد جستينان الاول ضد الساسانيين حيث كانت طرق التجارة كلها موجهة بدقة لمصلحة بيزنطة واستخدمت بيزنطة اسطولها لدعم ذلك النظام لكي تغلق البحر المتوسط في وجه الملاحة المنطلقة من الشام ومصر الا ان بيزنطة لم يكن باستطاعتها التخلي عن منتجات العالم العربي وكانت التوابل وبضائع الشرق التي يتاجر بها العرب اساسية في حياتها الاقتصادية لذلك سمحت لمرفأ او مرفأين استقبال التجار المسلمين ، ثم استطاع العرب المسلمون السيطرة على البحر المتوسط وبذلك ربطوا بلدان العالم الاسلامي ومناطق الشرق الاقصى تجاريا وكون ذلك قاعدة لوحدة اقتصادية امتدت من المحيط الاطلسي الى جزر الهند الشرقية وكان من اهم مظاهر هذه الوحدة استخدام الدينار الذهبي الاسلامي الذي ظل حتى اخر القرن الثاني الهجري /الثامن الميلادي لايستخدم الا في شمال افريقيا ومصر والاندلس لكنه غدا في اوسط القرن الرابع الهجري /العاشر الميلاد نقدا دوليا دون منازع.

وقد طرح ازدياد الفعاليات التجارية وضخامة الصفقات مشكلة الكيفية التي يمكن بها حمل المال الواجب اداؤه للصفقة والحفاظ عليه فادى ذلك لابتكار الكثير من النظم المالية والتجارية والتي انتقلت الى اوروبا منها نظام الحوالات والصكوك والتي اكدت الابحاث ان العرب هم اول من عرفها فكان رجال المصارف من اهل فارس والبصرة يعطون الحوالات وكتب الاعتماد والتي يمكن ان تصرف لدى من يمثلونهم او لدى شركائهم المقيمين في كل زوايا العالم الاسلامي.

كل هذا يدفعنا الى الادراك ان الدول العربية اذا حاولت تحقيق تحالف فيما بينها واقامة سوقا عربية مشتركة تستطيع اصدار عملة عربية موحدة فالقوة كانت عاملا من العوامل التي ساعدت على ان يصبح الدينار العربي الاسلامي دوليا دون منازع.

السوق العربية المشتركة ضرورة هامة

لاشك أن السوق العربية المشتركة تحتل اهمية متزايدة فى أولويات السياسة الاقتصادية خاصة في إطار مانشهده من متغيرات عالمية ومايصاحب ذلك من إبرام للتكتلات الاقتصادية وعقد لاتفاقيات الشراكة.

صرح بذلك الدكتور سالم بيت المال المدير العام لشركة تام أويل مصر واضاف انه من هذا المنطلق تعد السوق العربية المشتركة بمثابة أمر وجوبى لتحقيق التكامل العربى فى الكثير من المجالات بدءا بتحقيق إنتاج كمى يجمع بين كافة الكيانات العربية ومرورا بحركة تسويق علمية نشطة تحولنا من مستهلكين إلى منتجين وانتهاء بمنظومة تصدير للمنتج العربى للكثير من بلدان واسواق العالم.

واكد د. سالم بيت المال على ضرورة التخلى عن تجسيم العراقيل التى تفسد إحداث هذا التكامل المنشود، وان نسعى جاهدين للبدء فقط بنقط التلاقى وبعوامل الإنصهار وخاصة ان هذه الفكرة كانت النموذج الرائد الذى سرعان ما اخذته عنا أوروبا وامريكا والآسيان وغيرهم.. أما نحن فلا نزال نتقدم خطوة ثم نتراجع خطوات ولهذا يجب إسراع الخطى لتنفيذ ذلك المنهاج وان تكون البداية بدولتين أو ثلاث ثم سرعان مايزيد العدد تباعا.■



د. سالم بيت المال

اتجاهات

مواجهة بديلة

على الرغم من تراجع الحديث عن السوق الشرق أوسطية - مع تراجع عملية السلام ازاء الصلف الاسرائيلي - فإننا لا تزال نشهد محاولات مستمرة من أجل فرض مشروعات وبرامج لا تخدم مصالح دول المنطقة وذلك تحت مسميات مختلفة مثل متطلبات العولمة والتكتل الاقتصادي والنظام الدولي الجديد وغيرها. ولاشك ان الكثير من الدول العربية قد وعت لهذه المحاولات، وهي تطالب حاليا بتسريع اقامة السوق العربية المشتركة كبديل لتلك المشروعات والبرامج.

ان جهود اقامة السوق العربية المشتركة باتت تكتسب اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضى، بل انها ترتقي في مستوى أهميتها إلى مستوى ما تواجهه الأقطار العربية من تحديات جسيمة. وعلى الرغم من ان هذه الأهمية تشمل جميع هذه الأقطار دون استثناء، الا ان اللافت للنظر، وعلى غير ما يبدو في الظاهرة هذه المرة، أن هذه الأهمية تزداد وتتضاعف عند الحديث عن الدول الخليجية العربية وذلك يعود إلى جملة من المعطيات والحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ان الحديث عن الدور المناط بدول المنطقة بظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد غالبا ما يتم ربطه - بصورة أو بأخرى - بتدفق التمويلات الخليجية التي تسهم في اقامة مختلف المشروعات المطروحة في اطار تلك السوق. اننا نستذكر هنا موقف دولة الامارات العربية المتحدة والذي حذر بكل وضوح من هذه المسألة وعدم جدواها، بل وخطورتها الاقتصادية. فلا يوجد هناك ما يبرر قيام رؤوس الأموال الخليجية بتمويل مشروعات تنافس وتهدد الكثير من الصناعات التي أقامتها بنفسها في بلدانها. وعوضا عن ذلك فإنه بإمكان دول المنطقة ان تتبنى استراتيجية ناجحة تهدف إلى ربط تدفق تمويلاتها ومعوناتها التنموية في الأقطار العربية بموضوع تشجيع تصدير الكثير من السلع والخدمات المصنعة في بلدانها إلى هذه الأقطار.

ان الأموال الخليجية يجب ان توجه بالدرجة الأولى إلى هذه الأشكال لتخدم بصورة أكبر التوجهات التنموية الخليجية والعربية ومن ثم هدف اقامة سوق عربية مشتركة. وبهذا المعنى فإن التكامل الاقتصادي العربي وإقامة السوق العربية المشتركة يصبح عنصرا رئيسيا في استراتيجية التنويع الاقتصادية والتنمية في دول الخليج العربية، وبالتالي أساسا حيويا لأمنها الاجتماعي على المدى البعيد.

حسين محمد

المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٩

منطقة التجارة الحرة العربية بين الحلم والواقع!

هل تنجح اقامة المنطقة في مواجهة العولمة والتكتلات الاقتصادية؟

سلطان بن سليم :

هناك قوانين عقيمة ببعض الدول العربية تعوق تحرير التجارة البينية

مساعد أمين عام الجامعة: الظروف الحالية مواتية جداً لاقامة السوق المشتركة

اقامة منطقة التجارة الحرة العربية، حلم ينتظره الكثير ان يتحول الى واقع خاصة وان اقامتها اصبح ضرورة نظراً لوجود كافة المقومات التي تساعد على انجاح وجودها كما ان اقامتها تعتبر خطوة مهمة وأساسية لاقامة السوق العربية المشتركة مستقبلاً.. ولكن يبقى السؤال هل لدى الدول العربية قاطبة العزم والارادة لتنفيذ هذا المشروع الحيوي؟

في هذا التحقيق نتلمس بعض جوانب هذا الموضوع.

تحقيق : عبدالفتاح فايد

وفي بدايته نقول: لقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراره رقم 1317 يوم 17 فبراير عام 97 بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول الى منطقة تجارة حرة عربية مشتركة.. وجاء ذلك القرار تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة خلال شهر يونيو 1969 في هذا الشأن.. وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. وقد وضع برنامج العمل بحيث يبدأ التنفيذ في الاول من يناير عام 98 باعتماد الرسوم والضرائب الجمركية السارية في كل دولة عربية مع البدء في تخفيضها تدريجيا بنسب سنوية بواقع 10٪ على ان تزول كافة الرسوم والضرائب الجمركية بانتهاء عشر سنوات من تاريخ بدء التنفيذ.

تحديات كبيرة

ان انشاء منطقة تجارة عربية حرة مشتركة أصبح ضرورة ملحة في هذه المرحلة التي تواجه فيها الدول العربية تحديات كبيرة على المستويات الاقليمية والعالمية. ان جميع الدول العربية تواجه على المستوى الاقليمي ضغوطاً وتحديات خطيرة يمكن ان تؤدي الى تغيير الهوية العربية وتحطيم المعتقدات والثقافات والروابط ولا بديل امامها سوى ان تتحد فيما بينها. وعلى المستوى الدولي تمثل العولمة وتحرير التجارة العالمية تحدياً كبيراً يجعل من الضروري الاستعداد بازالة الحواجز والحدود بين الدول العربية بحيث تمثل كتلة اقليمية في مواجهة الكتل الأخرى المتمثلة في أوروبا وأمريكا وغيرهما. ولا شك ان جميع مقومات انشاء منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة تتوافر في المنطقة العربية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. كما أنه لا شك أيضاً ان منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة ليس الهدف النهائي وإنما هي خطوة أولى وأساسية لإقامة السوق العربية المشتركة التي تتوافر جميع مقوماتها هي الأخرى. والنجاح في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية يتوقف بصفة أساسية على توفر العزم لدى جميع الدول العربية على إنجاح هذا المشروع وقيامه قوياً متماسكاً. فهو الخط الأخير للدفاع الجماعي عن كل دولة من دول المنطقة ومصالحها في وجه التكتلات الاقتصادية التي تنتشر من حول هذه المنطقة. وكذلك يتوقف بشكل أساسي على قيام تبادل تجاري نشط بين الدول العربية بعضها البعض الآخر. وهذا التبادل التجاري يحتاج في المقام الأول إلى ربط الدول العربية فيما بينها داخليا وربطها كذلك فيما بينها خارجياً مع العالم بشبكة حديثة لنقل تجارتها تناسب متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

قوانين عقيمة

يقول سلطان أحمد بن سليم رئيس ومدير عام سلطة موانىء دبي والمنطقة الحرة بجبل علي التي تعتبر النموذج الأمثل للمناطق الحرة ليس فقط محليا أو اقليميا وانما اصبحت تحتل مكانة عالمية مرموقة، ان منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة حلم نسعى جميعاً إلى تحقيقه. وهي ضرورة في ظل هذه التحديات وفي ظل العولمة والتطبيق الكامل لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية «الجات».

وأوضح بن سليم ان بعض الدول العربية لديها قوانين عقيمة ولا تزال تفكر بطريقة لا تتناسب ولا تستوعب المتغيرات العالمية ولا تزال تضع الحواجز والمعوقات في طريق التجارة البينية العربية وهذا هو السبب الرئيسي في تأخر قيام المنطقة العربية الحرة المشتركة.

وأضاف ان هدفنا التكامل مع الدول العربية وهناك اتفاقيات جيدة في هذا الصدد لكن هناك ايضاً قوانين غير جيدة يجب تعديلها في بعض الدول العربية. ويجب على هذه الدول ان تدرك ان منظمة التجارة العالمية لن تفتح اسواق العالم امام بضائع الدول التي تغلق ابوابها في وجه البضائع العالمية، وعلى الدول العربية ان تبدأ من الآن تغيير هذه القوانين وان تضع جدولاً زمنياً لذلك وان تعتبر المناطق الحرة بها بداية وان تجرب التجارة الحرة من خلالها قبل ان تجبر على ذلك.

واشار الى ان هناك دولاً عديدة في العالم بدأت توفيق اوضاعها مع المتغيرات العالمية واستطاعت تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المجال مثل الهند والصين ايضاً خطت خطوات كبيرة.

قوة اقتصادية

ويقول الاستاذ الدكتور احمد عبدالمنصف محمود الاستاذ بالاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الذي أعد دراسة حول منطقة التجارة العربية ان امكانيات الدول العربية المستغلة والكامنة تمثل قوة اقتصادية كبرى لو أحسن تجميعها في هذا المشروع الذي يمثل لهذه الدول المنفذ الوحيد للخروج من مأزق التخلف والضعف. ان هذه الامكانيات يمكن ان تجعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحدة من أهم المناطق بالعالم وأقواها.

وأوضح د. أحمد عبدالمنصف محمود ان من المبادىء الاساسية التي تقوم عليها الرأسمالية الجديدة مبدأ المنافسة الكاملة ومحاربة الاحتكارات بكل أنواعها مع محاولة القضاء على جميع العوائق الصناعية لانسياب التجارة العالمية. ولكن في ظل تكون التكتلات الاقتصادية الجغرافية الكبرى وسيطرة الشركات المتقدمة للقارات على

المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٩

النشاط الاقتصادي والتجاري في العالم تكونت احتكارات القلة وأصبح من الصعب بل من المستحيل على الدول النامية دخول الاسواق العالمية الا بشروط مجحفة لها خاصة وان الدول الصناعية تحتكر التكنولوجيا المتقدمة والبحث العلمي ورؤوس الأموال الطائلة.

واضاف انه في ظل هذه الظاهرة ليس أمام الدول النامية والدول العربية خاصة سوى التكتل الاقتصادي في كيانات تجارية كبرى حتى تستطيع ان تكسب بعض القوة في التفاوض لدخول الاسواق العالمية ولإمكان الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بشروط مقبولة لها.

مناخ مناسب

ومن حسن الطالع ان وضع العلاقات العربية حاليا من الناحية العملية أفضل مما كان عليه في السنوات الماضية. هذا ما يؤكده الدكتور عبدالرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية. ويضيف في دراسة أخرى ان المناخ العام مهيأ الآن اكثر من أي وقت لمزيد من الترابط والاعتماد المتبادل. والمقصود بالمناخ هنا هو كل مكوناته المادية والتقنية والبشرية والادارية المؤثرة ايجابيا أو سلبياً.

كما ان هناك آليات قائمة للعمل العربي الاقتصادي على المستوى القومي والثنائي منها آليات رسمية حكومية وشبه حكومية وقطاع خاص من اتحادات ومنتديات وما سواها. وهذه الآليات تتناول العلاقات الاقتصادية العربية إما بتوزيع الأدوار أو بالتوازي في مجال واحد كل حسب دوره.

وذكر ان طريق السوق العربية المشتركة يمر بعدة مراحل أولها منطقة التجارة الحرة يليها الاتحاد الجمركي.

وتحتاج كل من هذه المراحل إلى إجراءات وقرارات عديدة تتخذها الدول العربية تبنى على إتفاق بينها حول أسس وقواعد فنية معقدة. وان نقطة البدء الصحيحة في طريق تحقيق هدف السوق العربية المشتركة هو ادراك الفارق بين منطق التعاون الاقتصادي بين الدول ومنطق التكامل الاقتصادي بينها. فبينما يهدف منطق التعاون إلى تحقيق مصالح مشتركة بين الدول دون ان يترتب على ذلك المساس بأية مصلحة خاصة لاحدى الدول وتكون نتائجه محدودة لان منطق التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي إلى تحقيق مصالح تلك الدول على المدى المتوسط والبعيد. وقد يترتب عليه في إحدى مراحله أو خطواته ان تضحي دولة ما بمصلحة لها لفترة مؤقتة أو في مجال معين في مقابل تحقيق مصلحة اقتصادية شاملة لها بعد فترة زمنية أو من المنظور الاقتصادي الكلي. وتؤثر نتائج التكامل إيجابيا على تعزيز اقتصاديات الدول.

14 دولة

ويؤكد عبدالرحمن السحيباني ان الدول العربية دخلت عهداً جديداً في عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها بانضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبدأ تنفيذها منذ الأول من يناير 1998. وكانت استجابتها خلال السنة الأولى من التطبيق مرتفعة حيث بلغ عدد الدول العربية التي اعلنت عن اتخاذها لاجراءات التنفيذ أربع عشرة دولة عربية يزيد نصيبها من التجارة العربية الخارجية عن 90٪ ونسبتها من التجارة العربية البينية تصل الى حوالي 95٪ حسب احصاءات عام 1997.

وتشكل مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا) سوقاً استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على 174 مليون نسمة وبمتوسط دخل فردي حوالي ثلاثة آلاف دولار امريكي (1997) وقوة انتاجية يزيد ناتجها المحلي الاجمالي على 515 مليار دولار امريكي.

كما تشكل تجارتها الخارجية الجزء الأساسي من التجارة العربي الخارجية والتجارة العربية البينية حيث تزيد قيمة صادراتها على 160 مليار دولار امريكي اي حوالي 90٪ من قيمة الصادرات العربية الاجمالية. وقيمة وارداتها حوالي 131 مليار دولار امريكي اي حوالي 91٪ من قيمة الواردات العربية الاجمالية (1997). وتسيطر مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة (بافتا) على حوالي 96٪ من الصادرات العربية البينية وحوالي 91٪ من الواردات العربية البينية.

اما الدول العربية التي لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ فهي ثماني دول عربية منها سبع دول تمثل الدول العربية الأقل نموا حسب تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وهي جيبوتي والسودان والصومال وفلسطين وجزر القمر وموريتانيا واليمن. وهي دول تحتاج الى وضع خاص لكي تتمكن من الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية. اما الدولة الثامنة فهي الجزائر التي تمر في مرحلة إصلاح اقتصادي.

هذا وقد أثمر التنفيذ عن تحقيق بعض الانجازات اهمها قيام الدول الاعضاء في «بافتا» بابلاغ منافذها الجمركية باجراء التخفيض المتدرج بنسبة 10٪ من الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وقد تلقت الامانة العامة للجامعة العربية بالفعل صور اجراءات تبلغ المنافذ الجمركية في الدول العربية.

وقد انشأت الامانة العامة للجامعة قاعدة معلومات جمركية تضم هياكل التعرفة الجمركية للدول العربية الاعضاء. وقد تم ادخال بيانات عشر دول عربية هي الامارات والاردن وتونس والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت ومصر والمغرب.

وقدمت الدول تعرفتها الجمركية وفق النظام المنسق عند مستوى ستة أرقام وبعضها عند مستوى عشرة أرقام وقد حرصت الأمانة العامة على تزويد كافة الدول العربية بنسخ من النظام المنسق باللغة العربية عند مستوى ستة أرقام لتسهيل تطبيق النظام المنسق لديها.

2237 مليار دولار

وتشير دراسة لمركز الدراسات العربية في لندن حول منطقة التجارة العربية الحرة الى ان المساحة الكلية للدول العربية تصل الى 14.2 مليون كيلو متر مربع بما يمثل 10.2٪ من مساحة العالم. ويبلغ عدد السكان 257.5 مليون نسمة وفقاً لاحصاءات عام 1996 بما يمثل 4.4٪ من سكان العالم. ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي 2237.3 مليار دولار ويصل حجم التجارة من حيث الصادرات السلعية في نفس العام (96) حوالي 167.4 مليار دولار تشكل 3.2٪ من الصادرات العالمية وتبلغ قيمة الواردات السلعية 141.8 مليار دولار بنسبة 2.8٪ من الواردات العالمية. اما الصادرات العربية البينية فتبلغ 13.7 مليار دولار أي حوالي 9.3٪ فقط من اجمالي تجارتها الخارجية.

مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية:

بدء العمل بمنطقة التجارة العربية انعكس إيجابيا على حركة التجارة

مشروع السيارة العربية قطع أشواطا طويلة .. وفي طريقنا لإزالة العراقيل

القاهرة ـ حسين عبد الهادي:

كشف المهندس طلعت بن ظافر الظافر مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أن المنظمة ستركز في المرحلة المقبلة على التعاون في مجال نقل التكنولوجيا في المنطقة العربية من خلال التعاون مع القطاع الخاص العالمي موضحا أن المملكة العربية السعودية ستجري مع نهاية العام الجاري جولة من المفاوضات في هذا الشأن.

وأكد ظافر إن دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في يناير من العام الماضي انعكس على حركة التجارة العربية البينية من السلع الصناعية منتقدا مبالغة بعض الأقطار العربية في وضع القيود والتحفظات على تحرير التجارة السلعية سواء الزراعية أو الصناعية.

وشدد الظافر على توافر فرص استثمارية ضخمة في عدة مجالات في البلدان العربية يجب الترويج لها سواء في مجال التنمية الصناعية بمختلف قطاعاتها أو التعدين مشيرا إلى ان المنظمة قامت خلال الفترة الأخيرة بإنشاء بورصة صناعية على الإنترنت .. وتحدث الظافر باستفاضة عن وضع الصناعة العربية في الحوار التالي الذي أجرته معه «البيان»:

* ما هي الصورة الآن بعد مرور عامين على منطقة التجارة الحرة العربية وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول .. وما هو تأثير تحفظات بعض الدول على التحرير الكامل لبعض السلع؟

ـ منذ يناير عام 1998 بدأ العرب تفعيل مشروع المنطقة العربية الحرة الكبرى الذي تأخر تنفيذه قرابة الـ 35 عاما .. وبعد تطبيق الاتفاقية والتزام المنافذ الجمركية العربية بتنفيذ نسبة خصم تصل إلى 20٪ على الرسوم الجمركية الحالية تسبب ذلك في نمو حجم التجارة البينية في السلع الصناعية بنسبة 30٪ والسلع والخدمات العربية بنسبة 15٪ .. ولا شك أن طلب بعض الأقطار العربية لاستثناءات صناعية أو فنية قد اثر على نمو هذه الحركة بالشكل المطلوب إلا انه سيزول بفعل آلية التجارة الحرة العالمية.

والدليل على صحة ذلك هو أن مصر في العام الماضي زادت من حجم إنتاجها الصناعي على الإنتاج الزراعي ومن غير المعقول انه لا يواجه هذه الزيادة ارتفاع في نسب التسويق الخارجي وزيادة الصادرات للتخلص من فائض الصناعة .. إلا انه يشير إلى أن حجم التجارة البينية العربية ما زال متواضعا إلى حد كبير مقارنة بالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

معوقات الاستثناءات

* ما هي أضرار التوسع في المعوقات التي تسوقها بعض الدول العربية أمام منطقة التجارة الحرة العربية؟

ـ لا شك أن التوسع في الاستثناءات لتحرير السلع العربية البينية لا يخدم بأي حال منطقة التجارة الحرة التي تمثل خطوة تجاه تحقيق السوق العربية المشتركة .. والخوف من أن تتحول المنطقة الحرة العربية إلى مجرد اتفاقيات تفضيلية ثنائية أو متعددة الأطراف .. لان تلك الاستثناءات في المرحلة الأولى فقط ستكون بمثابة حماية تفاديا لحدوث انهيارات في بعض الصناعات وهو أمر وارد لحظيا لبعض الدول التي تقتضي ظروفها ذلك.

ويضيف ظافر: المواصفات القياسية والرسوم الجمركية أمور سهل الإعفاء منها إلا أن اخطر ما تواجهه منطقة التجارة الحرة العربية هي المعوقات التي يمكن أن تتسبب في مشاكل سياسية .. ومن جانبنا قمنا بتزويد الدول العربية بمواصفات قياسية وقواعد المنشأ للاتحاد الأوروبي لاعتمادها في منطقة التجارة الحرة علما انه لا توجد أي دول عربية لها قواعد منشأ تفضيلية للسلع الصناعية وان حل تلك المشكلة سهل الاستفادة بالميزة النسبية في الدول العربية وتحقيق التكامل الصناعي عبر اعتماد مبدأ التراكم لقواعد المنشأ.

المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٧/١٩٩٩

ويعد اعتماد قواعد المنشأ الأوروبية ذات أهمية لنا لزيادة الصادرات العربية للاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 80٪ من إجمالي تجارة العرب الخارجية.

أولويات التنمية

* ما هي أولويات تنمية الصناعة العربية من وجهة نظركم؟

ـ من أهم الأشياء هو إنشاء بورصات صناعية في مختلف الأقطار العربية ومراكز معلومات متقدمة توفر كافة المعلومات والبيانات عن السلع والمنتجات الوسيطة والكلية والخامات ومستلزمات الإنتاج مثلما يوجد حاليا بورصات للأوراق المالية العربية.

فالمغرب دولة متقدمة ورائدة في إنشاء البورصات الصناعية ومن المفترض أن يتم إنشاء مثل هذه البورصات تدريجيا في كافة الأقطار العربية الأخرى وعلينا أن نعلم أن صناعات التجميع التي بدأت في بعض الأقطار العربية تتاهفت على توطينها عدد من دول المنطقة بعد أن تخلصت منها البلدان بهدف حماية البيئة وفقدان ميزة نسبية سابقة لها .. والمطلوب أن تقام صناعة وطنية شاملة لا تنقل التكنولوجيا العالمية فقط بل توطنها وتوظفها وفق ما يتلاءم مع ظروف واقتصاديات كل بلد وحاجاته وأولوياته .

* ما هي خططكم في ظل اتجاه عديد من اقتصاديات المنطقة إلى الخصخصة والاعتماد المتزايد على القطاع الخاص في المنطقة العربية لخدمة الصناعة؟

ـ المطلوب مزيد من التعاون والتوجه إلى القطاع الخاص لفتح قنوات اتصال وتعاون عملي .. ومن جانبنا نحرص على حضور رجال الأعمال كافة الاجتماعات والمؤتمرات التي ننظمها كما تقدم المعونة والاستشارات التنموية إلى الشركات والمؤسسات الخاصة الصناعية لحل المشاكل التي تواجه الصناعة العربية حيث قدمنا في خلال الفترة الماضية استشارات عديدة في مجال صناعات البلاستيك والحديد والصناعات الغذائية وصناعة الجلود .. وقد تمكنا من تقديم المشورة إلى كل من السعودية ومصر والى سوريا والسودان والأردن .. كما نقدم لهم كافة البيانات التي يطلبونها لتطوير المشروعات القائمة بالفعل لديهم أو لإنشاء مشروعات جديدة أو لعمليات التطوير .. وكل تلك الخدمات تقدم عبر الإنترنت .

جولة جديدة

* من المنتظر أن تحضروا في نوفمبر القادم الاجتماعات المرتقبة لجولات الجات في الولايات المتحدة الأمريكية .. فماذا أعددتم لهذه الجولة الجديدة من أوراق ؟

ـ في ظل تأثير العولمة وتحرير التجارة العالمية ندرس حاليا بشكل مكثف أثر ذلك على مختلف الصناعات العربية علما أن دورنا يقتصر على التشخيص الحال للمشاكل فقط والباقي تقوم به الدول العربية التي ستتعامل مع المنظمة إداريا .. علما أن الدول العربية المنضمة إلى منظمة الجات لا تزيد عن 8 دول فقط والباقي في طريقها إلى الانضمام .. وندرس حاليا أثر توحيد مزايا الاستثمار على مختلف المشروعات وجذب الأموال إلى المنطقة العربية .. كما أننا وضعنا بين أيدي الحكومات العربية رؤيتنا في شأن حماية الملكية الفكرية الصناعية حيث نتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لإبراز خطورة تلك الاتفاقية على الصناعات العربية مثل الأدوية .

* ما هي معوقات عمل المنظمة لمواءمة الظروف الراهنة والمستجدات المستقبلية؟

ـ في مقدمة المعوقات يأتي التمويل للمنظمة التي أصبحت حاليا منظمة واحدة بدلا من ثلاث منظمات عربية كانت تعمل منذ عام 1992 تضم كلا من منظمة التنمية الصناعية ومنظمة المقاييس والمواصفات ومنظمة التنمية التعدينية .. وكانت موازنة المنظمات الثلاث نحو 18 مليون دولار وتقلصت رغم تغيرات الظروف إلى ثلاثة ملايين دولار .. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أن لا يقل حجم الأنفاق على المشروعات المختلفة للمنظمة عن نسبة 0٪ من إجمالي الميزانية وبحسبة بسيطة تكون حسبة كل دولة من بين الدول الـ 21 الأعضاء أقل من 80 ألف دولار ومن ثم لا نستطيع تلبية كافة متطلبات الدول العربية التي هي فعلا في حاجة إلينا .. ومن هنا جاءت فكرة الانفتاح على القطاع الخاص العربي للقيام بمشروعات مشتركة وبرسوم قليلة حتى نعوض ضعف الميزانية في وقت يفرض علينا مواجهة تحديات العولمة وإعادة تنظيم الإنتاج العربي للتكيف مع مرحلة التخصصية والاستفادة من كل ذلك .

سيارة عربية

* تبنت المنظمة العربية مشروع إنتاج سيارة عربية .. إلى أي السبل انتهى هذا المشروع؟

ـ منذ عام 1985 تبنت المنظمة مشروع إنتاج سيارة عربية بمحرك عربي الصنع إلا أن ذلك لاقى صعوبات في تحديد نوعية المحرك .. وجاء هذا المشروع بناء على الاستفادة الكبرى منه حيث انه يعتمد في الأساس على الصناعات المغذية التي تستوعب العديد من الأيدي العاملة العربية .. وتم تنظيم مؤتمر منذ عامين وخرجنا بالعديد من التوصيات ونبحث الآن عقد الدورة الثانية للمؤتمر لبحث كيفية إنتاج سيارة عربية خاصة وان حجم استهلاك المنطقة العربية من السيارات بكافة أنواعها المختلفة يصل إلى 3 ملايين سيارة سنويا لا تنتج المنطقة العربية منها سوى 200 ألف سيارة تستحوذ مصر فقط على حوالي 90 ألف منها.

ومن المؤكد أن الفترة القادمة ستشهد سعيا حثيثا وراء إنتاج السيارة العربية خاصة وان العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا في مجال صناعة السيارات فعلى سبيل المثال نجد أن مصر تنتج السيارات حاليا بنسب مكون محلي تصل إلى اكثر من 70٪ من إجمالي مكونات السيارة و هو ما يشجع على التوجه نحو إنتاج أول سيارة عربية كاملة الصنع في المستقبل القريب.

٣٠١٠٢٤٠

صـــور برلمانيـــة

يكتبها : ســـامي متـــولي

السوق العربية المشتركة هل تصبح حقيقة؟

كان محمد ابو العينين مقرر اللجنة الخاصة التي شكلها مجلس الشعب لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة. موفقا فما عرضه لأهمية التكتل الاقتصادي العربي، فلقد اعلن امام المجلس ان العالم اتجه الى التكتل ولم تبق الا الدول العربية، ولقد احصت نظمة التجارة العالمية عدد التكتلات في العالم بـ ٦٤ تكتلا في أمريكا الشمالية يوجد تكتل النافتا وفي أمريكا الجنوبية يوجد الميركسور ويجمع الابيك دول الامريكتين وبعض الدول الآسيوية، وفي أوروبا يوجد أربعة تكتلات رغم ان هذه الدول متقدمة وتستطيع التعامل مع العالم بشكل منفرد ولكنها تؤمن بان التكتل يزيد من قوتها في مواجهة الآخرين. وقال ان القضايا العالمية أصبحت توضع وتناقش أولا في اطار التكتلات الإقليمية قبل ان يتم طرحها على المنظمات العالمية، وتوضع هذه القضايا بالشكل الذي يخدم مصالح دول هذا التكتل. والاحصائيات تشير الى ان ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات، وبالتالي فلا سبيل لزيادة الصادرات العربية مع اتجاه التكتلات الاقليمية الى الانغلاق على نفسها. الا إقامة تكتل اقتصادي عربي لكي ترتفع التجارة البينية العربية من ١٠٪ حاليا لكي تصل الى مستواها بين دول الاتحاد الاوروبي وهي ٧٥٪ أو إلى مستوى دول الاسيان والبالغ ٢٥٪.

وهناك مشروعات للتكتلات الاقليمية المطروحه على الدول العربية مثل المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي وهذه المشروعات سوف تكون الدول العربية خاسرا صافيا فيها اذا دخلتها بشكل منفرد. وإذا كنا لا نستطيع ان نمنع قيامها خاصة اذا ما تحقق السلام في المنطقة. فالمهم هو ان ندخلها ونحن في تكتل واحد ولا يهم بعد ذلك هل ستقوم هذه التكتلات الأخرى أم لا، بل على العكس قد يحقق لنا دخولها ونحن في تكتل واحد مزايا عديدة من أهمها توسيع دائرة الشركاء التجاريين. ولابد من الاستفادة من الدعم الذي تمنحه اتفاقية الجات بالنسبة للتكتلات الاقليمية، حيث تعفي الاتفاقية التكتلات الاقليمية من شرط الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

واشار محمد ابو العينين في كلمته الى المشكلات والصعوبات التي تعرقل التعاون الاقتصادي والتي تتمثل في عدم توافر الارادة السياسية وتفاوت مستويات النمو الاقتصادي بين الدول العربية، وتفاوت المكاسب والتضحيات الناتجة عن التكامل نتيجة عدم معالجتها مسبقا. ووجود اختلافات في الأنظمة الاقتصادية العربية يصعب معها توحيد لغة التخاطب الاقتصادي، والتشابه النسبي في الهياكل الانتاجية ومنظومة السلع القابلة للتصدير، وعدم وجود حرية كافية في حركة رؤوس الأموال والاستثمار تتوازن مع حرية التجارة المتوقعة في المستقبل. وضغوط اصحاب المصالح المحلية داخل الدول الذين يطالبون بوجود حماية ويقاومون فتح الاسواق الناتج عن تحرير التجارة والذي سوف يمس مصالحهم المتميزة.

وتفضيل بعض الدول العربيه للقنوات الثنائية أو شبه الاقليمية على العمل الجماعي. وضعف دور المؤسسات المشتركة المنوط بها تنفيذ الاتفاقيات وعدم وجود اليات مساعدة وفعالة لديها



د. فتحي سرور



محمد ابو العينين

السلطة الكافية مثل آلية فض المنازعات التجارية وآلية متابعة التنفيذ

وقال ان أهم الصعوبات التي تواجه منطقة التجارة العربية الكبرى هي القيود غير الجمركية التي تعتبر من اكثر العقبات تعقيدا امام تحرير التجارة العربية. وتتميز عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح، مشيرا الى ان قوائم السلع الخاضعة للقيود غير الجمركية لعشر دول فقط شملت ما يزيد على ٦٠٠ ساعة كذلك هناك بعض الاستثناءات التي تتخذها دولة معينة من جانب واحد وتطبقها على السلع العربية المستوردة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية دون الحصول على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتعسف في استخدام الاشتراطات التي تتطلبها بعض الدول العربية عند التخليص على السلع العربية المستوردة بطريقه تؤدي الى عرقلة تنفيذ البرنامج. وتعدد الجهات الاشرافية وكذا الاختبارات التي تخضع لها السلع الاستهلاكية، بالاضافة الى وجود المختبرات في مناطق متناثرة وبعيدة مما يضيع الكثير من الجهد والمال وحق الدول الأعضاء في الاستثناء من إعفاء لوارداتها من السلع الزراعية في مواسم انتاجها وهو ما يخرج مجموعة حيوية من المنتجات التصديرية العربية من دائرة التحرير وطول مدة التنفيذ وضآلة شرائح الاعفاء الجمركي.

وقال ابو العينين على الرغم من دخول الاتفاقية عامها الثاني مع ما يعقبه ذلك من خفض جمركي بحوالي ٢٪ للدول الاعضاء فان حجم التجارة العربية البينية لا يزال في حدوده المعهودة وهو ما يؤكد ضرورة اعادة النظر في الخطوات التي تم اتخاذها بهدف جعلها اكثر قدرة على تحقيق الاهداف المنشودة منها، وفي هذا السياق اقترح وضع آلية فض النازعات ووضع حد أقصى لكل دولة بالنسبة للسلع المستثناة والنص على الانتجاوز نسبه من حجم تجارتها الخارجية. بما يضمن التوازن في تحقيق المصالح. ووضع خطة عربية للتحرك في اطار المفاوضات التجارية الدولية الجارية الآن في اطارمنظمة التجارة العالمية لصياغة موقف عربي موحد تجاه القضايا التجارية الجديدة المزمع طرحها على المؤتمر الوزاري للمنظمة والذي سيعقد في ديسمبر ١٩٩٩.

وقيام الدول العربية بدراسة مبدأ الأخذ فيما يعنيها بقاعدة المنشأ التراكمي وصولا لقاعدة منشأ عربية وهذا من شأنه تعميق تقسيم العمل العربي من جهة، ورفع الكفاءة الانتاجية من جهة اخرى. والحد من القيود غير الجمركية التي تعوق حركة التجارة البينية العربية وتوفير الشفافية في الاجراءات المرتبطة بتحرير التجارة العربية.

وضرورة تمكين القطاع الخاص لكي يلعب دورا فعالا في دفع مشروع السوق العربية المشتركه لانه يملك قدرات الابتكار والمرونة في التعرف على فرص الاستثمار الجديدة والدخول في مشروعات مشتركة، كذلك فإن القطاع الخاص له مؤسساته المشتركة التي يجب ان تلعب دورا في تشكيل مشروع السوق العربيه المشتركه.

بعد ٤٧ عاماً على ثورة يوليو

الوحدة العربية الاقتصادية السبيل الوحيد لإنقاذ العرب

بالرغم من مرور ٤٧ عاماً على ثورة يوليو تعالت من جديد أصوات تدعو إلى الإسراع بإقامة الوحدة العربية وضرورة المضى قدماً فى إقامة التكتل العربى الشامل استعداداً لعصر العولمة ودخول الألفية الثالثة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة وفى مقدمتها الاتحاد الأوروبى ويدق البعض جرس الإنذار بضرورة البدء فى اتخاذ خطوات جادة على طريق الوحدة الاقتصادية وصولاً إلى الوحدة السياسية.

■ تقرير: أشرف العشرى

فى حين يرى البعض الآخر أن تحقيق الوحدة العربية مازال شعاراً وحلماً بعيد المنال بدليل تعثر جميع المحاولات العربية التى تبذل هنا وهناك منذ ثورة يوليو وتضحيات وعذابات الرئيس عبدالناصر لتحقيق هذا الحلم. ويستند هؤلاء فى رؤاهم التشاؤمية إلى تجارب مشاريع الوحدة المصرية ـ السورية سنة ١٩٥٨، ثم اتحاد الجمهوريات سنة ١٩٧٠.

وفى البداية يرى الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية ضرورة دعم وتحقيق الوحدة العربية على جميع المستويات اليوم قبل الغد، ويضيف أن الجامعة العربية تضع حلم الوحدة نصب برامجها وتحركاتها ولها مساع وتجارب عديدة فى هذا الشأن ولا شك أن الجامعة العربية تسعى بالتعاون مع العديد من الدول العربية الفاعلة لقطع شوط وخطوات ملموسة فى هذا الشأن وهناك جهود بارزة بدأت فى التبلور بعد حرب الخليج الثانية وتمزيق الشارع السياسى العربى وأصبح الهم الأكبر للجامعة العربية منذ ذلك الوقت هو العمل من أجل انطلاقة كبيرة لتحقيق حلم وشعار الوحدة العربية ولو تدريجياً خاصة أن الجميع يدركون تماماً أنه لا بديل لإصلاح ورأب الصدع العربى إلا بتحقيق أولى خطوات الوحدة العربية التى تتمثل فى عودة التضامن العربى وهذا هو هدفنا الأول والأخير حالياً.

ويرى الأمين العام للجامعة العربية أنه بعد اتجاه العالم حالياً لعصر التكتلات والكيانات الكبيرة الضخمة أصبح لزاماً علينا كعرب أن نتجه صوب

تحقيق عناصر الوحدة والتضامن العربيين فاتفق القادة العرب فى قمة القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ على البدء فى اتخاذ خطوات الوحدة الاقتصادية أولاً، وصولاً إلى قرار الوحدة السياسية التى تحتاج إلى سنوات وجهود عربية متجددة خاصة بعد أن شعر القادة العرب بضخامة وتداعيات الأحداث الجديدة فى العالم وأبرزها النظام العالمى الجديد الذى نرسم صورته حالياً ودخول ما يسمى بعصر العولمة وبالتالى فلن يبقى مكان على الساحة الدولية إلا للقوى الكبرى.

● ولكن هل من الممكن تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية قبل إزالة الخلافات العربية؟

يجيب د. عبدالمجيد: إن هذا كان الأساس الذى استند عليه القادة العرب فى دعوتهم نحو تفعيل خطوات الوحدة العربية عملياً وليس بالشعارات مثلما كان فى السابق، فخرجت عن هذه القمة دعوات

صريحة تتبناها الجامعة العربية وكانت تدعو أولاً إلى مبدأ المصارحة قبل المصالحة ثم اتخذ بعد ذلك القرار العملي بإقامة وتكوين التكتل الاقتصادي العربي الذي يستطيع العرب من خلاله التعامل مع العديد من المتغيرات الدولية والتكتلات التي بدأت تبرز بقوة على الساحة الدولية خلال فترة التسعينيات وبالفعل أصدرت القمة العربية تكليفاتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالبدء في إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة وإعداد البرنامج التنفيذي لها وقد تم اتخاذ القرار وصولاً إلى نواة إقامة السوق العربية المشتركة بهدف تحقيق حلم الوحدة الاقتصادية ودعت الدول العربية إلى تكامل سياساتها على أرض عربية واحدة والاتجاه بعد ذلك إلى إقامة الكيان السياسي العربي الواحد وبالتالي يجد مشروع الوحدة العربية طريقه إلى التحقق والتطبيق العملي مع بدايات الألفية الثالثة وليس ضرباً من الخيال أو الشعارات.

وإذا كان البعض يرى أن هناك دولاً عربية مازالت تقف حجر عثرة في طريق الوصول إلى توفير الأجواء المناسبة للبدء في خطوات الوحدة العربية بدليل نجاح سياساتها الهدامة أيام الرئيس عبدالناصر فإن السفير وجيه حمدي مندوب مصر في الجامعة العربية لا يتفق مع هذا الرأي ويرى أن الخريطة السياسية في العالم العربي وفي العالم قد تغيرت وتغيرت طرق التفكير واتخاذ القرارات وما كان يصلح بالأمس لم يعد يصلح اليوم وأصبحت الغالبية في العالم العربي تنشد تحقيق حلم الوحدة العربية وإقامة كيان اقتصادي عربي متكامل، وهناك تجارب دولية أصبحت ماثلة في الأذهان وبالتالي فالأولى بالعرب أصحاب التاريخ واللغة والدين والتراث الواحد والمشترك خلق آليات هذا التكتل.

● ولكن ماذا فعلت مصر ودول عربية عديدة لأكثر من ٥٠ عاماً مضت لتحقيق حلم الوحدة العربية؟

يتفق وجيه حمدي وعيسى درويش أنه كانت هناك صعوبات وظروف ومتغيرات عديدة شابت تحقيق حلم الوحدة وتغيرت الآن إلى الأفضل ولكن هذا لا يعفي أن البلدين (مصر وسوريا) كان لهما شرف المحاولة وأقاما الجمهورية العربية المتحدة فتحتا الطريق بشكل عملي أمام عواصم عربية للسير في طريق وخطوات هذه الوحدة صحيح أن هذه الوحدة لم تدم كثيراً بسبب ظروف ومتغيرات عديدة ولكن الفكرة والطرح لم يغيبا عن الأذهان بل على العكس هناك ضغوط ومساع حثيثة لتحقيق هذا الحلم بدليل التحركات العربية والدعوات المخلصة التي تخرج كل يوم من أكثر من عاصمة عربية لتجاوز أحداث الماضي وسنوات التردي والقطيعة والسير نحو إقامة الكيان الاقتصادي أولاً ثم الكيان السياسي بعد ذلك ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي تلعب دوراً ملموساً في دفع العديد من الأقطار العربية للتخلي عن المسببات التي كانت تعوق الوصول إلى هذا الهدف العربي الشامل.

ويرى السفير وجيه حمدي أن السعي نحو تحقيق حلم الوحدة هو هدف قومي لمصر ومن ضمن أولوياتها السياسية بدليل الدعوات اليومية التي تصدر عن الرئيس مبارك لحث العرب والعواصم العربية للإسراع بتحقيق حلم السوق العربية المشتركة ولعل مصر في هذا الشأن قد بدأت حالياً بنفسها عندما بدأت في التوصل إلى اتفاقيات عديدة بشكل ثنائي مع العديد من الدول العربية في إطار لجان مشتركة وتوقيع اتفاقيات اقتصادية واستثمارية من شأنها أن تهدف إلى الوصول في نهاية الأمر إلى تكريس الوحدة الاقتصادية الشاملة وبعدها ربما يبرز الحديث عن الوحدة السياسية التي لا بديل عنها.

وينتقد السفير عيسى درويش المشككين في إمكانية قيام وحدة عربية والذين يهاجمون تجربة الوحدة المصرية - السورية عام ٥٨ حيث أن هذه التجربة لا يجب أن تكون معيارهم على بقية التجارب والجهود التي تبذل حالياً حيث يتهم هؤلاء بأنهم محرضون ومنطقهم انهزامي ضد وحدة الصف العربي. ويتساءل سفير سوريا كيف يمكن للعرب أن يندمجوا في العولمة قبل أن يندمجوا في عولمة عربية أولاً وفي اعتقادي أن العرب يجب أن يتعلموا ويستفيدوا أولاً من تجارب الوحدة الأمريكية والأوروبية فأمريكا تسعى حالياً إلى إقامة أنواع متعددة من الوحدة الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار ومع الدول الصناعية الكبرى وكذلك دروس تجربة الاتحاد الأوروبي حالياً التي تتحول تدريجياً من وحدة اقتصادية في التجارة والاستثمار وتوحيد العملة إلى وحدة سياسية وانتخاب برلمان أوروبي.

ويتوقع طلعت مسلم الخبير الاستراتيجي أن تتخذ خلال العامين القادمين بعض الخطوات الجادة بين الدول العربية على طريق تحقيق الوحدة العربية والتغلب على الثغرات السابقة خاصة أن العرب مقبلون على تغييرات هيكلية وبالتالي لابد للجانب العربي أن يسارع بتجديد وتنشيط آليات تحقيق الوحدة العربية ومعالجة أخطاء وتجارب الماضي.

ويعدد طلعت مسلم التحديات العديدة التي تواجه تحقيق الوحدة العربية ويطالب بتجاوزها ومنها أولاً: ضرورة تخلي الأقطار العربية عن المصالح الفردية القطرية لصالح المصالح القومية، وثانياً: الوصول بمشروع الوحدة إلى عقول وقلوب الأجيال القادمة، ثالثاً: التغلب على الفجوة الاقتصادية بين الشعوب العربية خاصة أن هناك شعوباً فقيرة وشعوباً لديها وفرة وبالتالي فسد هذه الثغرات مطلوب على وجه السرعة. ويرى أن أسباب فشل الوحدة المصرية -

السورية وغيرها من التجارب المماثلة يعود إلى ضعف التحضير الجيد لها خاصة أنها تمت على مستوى القيادة وأهملت المستوى الشعبي وبالتالي لم تجد مقومات النجاح الصلبة. وربما يتهم البعض الطرف العربي الغالب والمؤيد لتحقيق مشروع الوحدة العربية بشرط وحدة اقتصادية، ثم سياسية بالمثالية في أحيان كثيرة إلا أن الدكتور نصيف حتى أستاذ العلاقات الدولية يتهم أيضاً المتشككين في إمكانية تحقيق هذا الهدف العربي بالمثالية أيضاً لأنهم أطلقوا الصفات السلبية وتراجعوا عن اتخاذ أي خطوة بناءة في سبيل هذا الهدف ويرد عليهم أن غالبية الذين طالبوا بتحقيق الوحدة العربية لم يطلبوا أو يسعوا إلى تحقيق وحدة سياسية اندماجية بين عشية وضحاها بل على العكس هم كانوا يقصدون التدرج الطبيعي في إقامة هذه الوحدة ويركزون في البداية على البعد الاقتصادي

باعتبار أنه الأهم والأقرب إلى الصواب في هذا الشأن ثم بعد ذلك يبدأ التعاون والتنسيق السياسي والعسكري وهذا ما لجأت إليه القمة العربية الأخيرة إذ بدأت بالأفضل وهو البعد الاقتصادي وفي اعتقادي أنهم نجحوا وقطعوا شوطاً كبيراً في هذا الشأن قياساً على السنوات السابقة التي توقفوا عندها بالحديث والتفكير في إقامة وحدة من عدمه مما استغرق سنوات طويلة فسبقت أوروبا وتجمعات دولية عديدة العرب بالرغم من أن الطرح والصيغة كانا عربيين خالصين وكان العرب سباقين في الدعوة إليها ولا يقتنع د. نصيف حتى بأن عصر العولمة ودخول العالم الألفية الثالثة هي العوامل الرئيسية الوحيدة لدفع العرب نحو السير في تنشيط دعوات الوحدة على جميع المستويات بل يرى أن العرب لم يعد الخيار لديهم قائماً في التعاون أو اللاتعاون بل سيجدون أنفسهم مع السنوات الأولى للألفية الثالثة يتحركون جماعياً صوب الاندماج وتفعيل آليات التعاون العربي - العربي خاصة أن الاقتصاديات العربية بدأت تنمو وتتجه حالياً نحو التشابه والتوحد بعكس ما كان يحدث في السابق بالاتجاه نحو الاشتراكية أو الرأسمالية الوطنية وغيرها من الأنظمة التي كانت سائدة والآن الجميع يتعامل بأسلوب ولغة اقتصاديات السوق وهذا سيكون أدعى للسير نحو التكامل ولا يتفق د. نصيف مع الأطراف التي تركن إلى تكرار فشل تجربة الوحدة المصرية - السورية مرة أخرى ويمضي قائلاً إن تجارب الماضي كلها دروس وعبر وعلينا أن نستفيد من الأخطاء

السابقة ونتجاوز سلبيات الماضي ونهيئ أنفسنا للوضع العربي الجديد ولا يجب أن ننسى أن من أسباب فشل تجربة الماضي أن العرب كانوا يعيشون في مرحلة تأجج قومي وكان العرب في مواجهة مع الاستعمار ولكن الظروف والأجواء تغيرت الآن كثيراً والعرب الآن ينطلقون في الطريق الصحيح لمواجهة العديد من التحديات والمعوقات وبالتالي التخلي عن سياسة المصالح الفردية والتعاون لخدمة مصلحة الجميع خاصة أن التحديات التي تواجه العرب تزداد يوماً بعد يوم واليوم ليس بصورة الأمس ■

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/ ٧/ ١٩٩٩

السوق العربية هى العمق الاستراتيجى للاقتصاد الفلسطينى

لجنة أمريكية فلسطينية مشتركة لتنمية التجارة مع دول العالم

كتب ـ محمد عبدالرشيد:

أكد تقرير اقتصادى أخير للبنك الدولى حول الاقتصاد الفلسطيني ان نسبة البطالة انخفضت بشكل حاد من ٥ ,٢١٪ الى ٥ ١٥٪ كما أن معدل الاستهلاك ارتفع قليلا خلال الفترة الماضية، وتحسنت التوجهات الاستثمارية خلال النصف الأول من العام الماضى وبلغت ايداعات القطاع الخاص فى البنوك الفلسطينية نحو ١.٩ مليار دولار امريكى بارتفاع وصل الى ٢١٪ عن العام السابق له، مما يعنى تزايد مدخرات الفلسطينيين، كما تزايدت عمليات الاقراض للاعمال التجارية التابعة للقطاع الخاص فى الضفة الغربية بنسبة ١٠٪ وتغيرت تركيبة المقترضين حيث انخفضت نسبة القروض الموجهة للاستثمار الزراعى والتجارى، بينما تزايدت قروض قطاع البناء والمقاولات الى ٢٦٪ بعد ان كانت ١٨٪ وتم تسجيل ٦٧٠ شركة جديدة خلال النصف الأول من العام الماضى.

وتقول التقارير ان هناك مشروعات للاعمال الصغيرة والمتوسطة ومشروعات لتطوير البنية التحتية للبلديات ومشروعات تأهيل قطاعات الصحة والتعليم بمنح سعودية وايطالية مما حدا بالعديد من الدول للمشاركة فى أعمال ومشروعات لتنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطينى وبعد ان ظهرت بوادر انفراجة كبيرة خلال الفترة القليلة الماضية أعلن وزير التجارة الأمريكى ان بلاده قامت بمبادرة لتشجيع التجارة فى الشرق الأوسط ويشمل دولة فلسطين الشقيقة وذلك بتشكيل لجنة استشارية امريكية فلسطينية تضم ١٠ أمريكيين و١٠ فلسطينيين لتقديم توصياتها بشأن وسائل تشجيع التجارة، وتخفيض العواجز الجمركية والتجارية بين فلسطين وامريكا والدول الأخرى، وقال ديلى انه سيرأس بعثة الى الشرق الأوسط فى أواخر هذا العام وان وزارة التجارة ستفتتح عددا من المشروعات المشتركة هناك.

وفى الوقت نفسه ارتفعت الاصوات العربية التى تطالب بضرورة تعميق العلاقة العربية مع فلسطين لتكون مخرجا للاقتصاد الفلسطينى من أزمته وتبعيته للاقتصاد الاسرائيلى حيث تبنت السلطة الفلسطينية مطالب تهدف الى زيادة التعاون التجارى وزيادة الاعتماد على السوق العربية لتكون عمقا للاقتصاد الفلسطينى من أجل التقليل من الاعتماد على السوق الاسرائيلية حيث استحوذت السوق الاسرائيلية على ٨٨٪ من الصادرات و٩٠٪ من الواردات السلعية لفلسطين.

وأعرب العديد من الخبراء عن رضاهم على الخطوات التى جرت أخيرا لدعم الاقتصاد الفلسطينى وكان منها الخطوة التى قامت بها جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بالانضمام كعضو مؤسس فى المجلس العربى لدعم العمل المشترك والتى جاءت تدعيما للتوجه العام فى فلسطين نحو تقوية العلاقات مع العرب باعتبارهم يمثلون العمق الاستراتيجى للفلسطينيين الاشقاء.

وخطوة اخرى هى البحث فى وسائل لتشجيع الاستثمار حيث تمت مناقشة قانون خاص به لتحقيق تنمية شاملة فى فلسطين وتشجيع وتسهيل الاستثمارات وتقديم ضمانات للمستثمرين العرب والأجانب فى فلسطين وبمقتضاه تنشأ هيئة لتشجيع الاستثمار تتولى عدد من المسئوليات فى مقدمتها جذب المستثمرين من الخارج وكذلك الخبراء الفلسطينيون الموجودون بالخارج والاستفادة بهم لحل مشكلة الفقر المرتبطة بالبطالة.

المصدر : البيان
التاريخ : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٩

اتجاهات

منطقة تجارة حرة 1 ـــ 2

دخل تنفيذ اقامة التجارة الحرة العربية الكبرى الحيز العملي مما يعني حرية انتقال السلع العربية بين الدول العربية دون قيود او رسوم جمركية او غير جمركية. ويشمل البرنامج التنفيذي لهذه الخطوة تخفيضا سنويا على الرسوم الجمركية يبلغ 10٪ بحيث تلغى هذه الرسوم تماما في عام 2007. ووصف الدكتور عصمت عبد المجيد امين عام الجامعة العربية هذه الخطوة بأنها بداية عهد جديد للامة العربية في مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي العربي ستمكن الدول العربية من دخول القرن الحادي والعشرين في اطار تكتل اقتصادي واحد. وقد وافقت 18 دولة عربية على البرنامج التدريجي لاقامة السوق الحرة على ان تلحق بها الدول العربية الاربع الباقية وهي الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا. وقد جاءت هذه الخطوة متماشية مع خطوات تحرير التجارية الدولية بعد انشاء منظمة التجارة الدولية «الجات سابقا» والتي بدأت مسيرتها التنفيذية في مطلع العام الماضي.

اننا نتمنى بحق ان يسير تنفيذ اقامة منطقة تجارية عربية حرة نحو التحقق لكي نتجاوز سلسلة من الاحباطات النفسية والتاريخية التي ظلت تلازم جميع اشكال العمل العربي المشترك. وقد اسهم الخبراء الاقتصاديون والمصرفيون العرب في الوصول الى وضع بداية ملائمة لتحرير التجارة العربية حيث عقد اتحاد المصارف العربية ندوة خاصة ببيروت في العام الماضي بعنوان «لنبدأ الجات العربية غدا قبل الجات الدولية بعد 10 سنوات» وتساءلوا عن سبب تأخر خطوات تحرير التجارة العربية في وقت يسير فيه العالم كله بخطوات متسارعة نحو تحرير التجارة الدولية.

وكان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في فبراير 1997 الخاص بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول الى منطقة تجارة حرة عربية كبرى قد جسد الارادة السياسية العربية الجماعية المتمثلة في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في يونيو 1996. ويعتبر اقرار البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأكيدا لاهمية مدخل التجارة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فقد كان مدخل التبادل التجاري من اهم المداخل التي تبنتها الدول العربية منذ بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها. الا ان العديد من الخطوات التي تمت في هذا المجال لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة انطلاقا من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم

المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٩

تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية عام 1953 التي استهدفت اعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية من الرسوم الجمركية. ومن مجموعة التعديلات التي تمت على هذه الاتفاقية تم اقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 وقرار انشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964 وصولا الى التحرير الكامل للتجارة من جميع الرسوم والقيود.

وقد عزا الخبراء الاقتصاديون النتائج المتواضعة التي تم تحقيقها من خلال هذه الاتفاقيات الثلاث الى ان اسلوب التفاوض حول تحرير السلع من الرسوم الجمركية لم يكن مرنا اذ تبنت اللجنة المفاوضة اسلوب الاعفاء الكامل وليس الاعفاء التدريجي وهو الامر الذي لم يأخذ الظروف الخاصة ببعض الدول الاعضاء لذلك لم يتم التوصل سوى الى تحرير 20 مجموعة سلعية حتى عام 1989. كما ان اللجنة المفاوضة لم تتكون من اختصاصيين في الدول العربية الاعضاء وانما تشكلت معظمها من العاملين في السفارات العربية بمقر الجامعة حيث لم تكن لديهم في معظم الاحيان الخلفية الكافية والصلاحيات اللازمة من دولهم للاتفاق حول الموضوعات التي تبحثها اللجنة. كما اختلف على تفسير موضوع اعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام التي نصت الاتفاقية على اعفائها الفوري من الرسوم الجمركية والقيود الادارية حيث رأت بعض الدول ان ذلك يعني الاعفاء الكامل والفوري لهذه السلع بينما رأت دول اخرى بأنه يتعين التفاوض بشأن ذلك الامر على ان يتم تحريرها بصورة متدرجة.

حسين محمد

المصدر : الأيام

التاريخ : ٢٨/ ٧ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتجاهات

منطقة تجارة حرة 2 ـ 2

لقد كان من شأن سلسلة الاخفاقات التي شهدها العمل العربي المشترك طوال العقود الخمسة الماضية ان تتولد قناعات باهمية العمل على تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية وتفعيل اليات تنفيذها ايضا وذلك من اجل التوصل الى الهدف المنشود وهو تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية خاصة وان هذا التبادل شكل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية. لهذا يلاحظ ان المجلس الاقتصادي العربي لدى وضعه أليات اقامة المنطقة الحرة راعي اوضاع واحتياجات الدول العربية واتفاقها مع احكام منظمة التجارة العالمية عن طريق تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومن خلال برنامج تنفيذي يشتمل على خطة عمل وجدول زمني محدد لانشاء هذه المنطقة. وقد عهد هذا البرنامج مهمة متابعة وتنفيذ هذه الخطوة الى لجنة خاصة تضم مسؤولين على مستوى وكلاء وزارات ومندوبين دائمين وحدد لها مهمة التأكد من ان القوانين والاجراءات التنفيذية في كل دولة من الدول الاطراف قد عدلت بما يتماشى مع متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية. وقد كلفت هذه اللجنة برفع تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول السياسات التجارية المتبعة في كل دولة من الدول العربية والاجراءات التنفيذية المتخذة من قبلها وتأثيراتها على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية. كما تعتبر هذه اللجنة كجهاز لفض المنازعات بناء على طلب اي دولة عضوة او بطلب من الامانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية. وتشمل المبادىء الاساسية للبرنامج التنفيذي، تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولا الى المنطقة الحرة العربية الكبرى ومعاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية والتحرير التدريجي لكافة السلع المتبادلة بين الدول الاطراف من الرسوم الجمركية وبحيث لا تخضع السلع العربية التي يتم تداولها في اطار البرنامج لاية قيود غير جمركية تحت اي مسمى كان كما تشمل مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق باجراءات الوقاية والدعم والاغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج ومنح معاملة تفضيلية للدول العربية الاقل نموا.

ان العديد من الاوساط السياسية والاقتصادية العربية متفائلة بأن هذه الخطوة الجديدة تحمل عوامل النجاح لعدة اسباب من اهمها ظهور نظام دولي جديد للتجارة بعد انشاء منظمة التجارة العالمية يسعى الى تحرير التجارة الدولية من القيود والاعتماد على السوق الامر الذي فرض وضعا جديدا وتحديا امام معظم دول العالم خاصة للدول النامية يتطلب معه العمل على الاستفادة من ايجابياته والتقليل بقدر الامكان من سلبياته. كذلك فان تحرير التجارة الدولية وعولمة الانتاج اسهم في تعظيم الاعتماد المتبادل بين دول العالم ودفع بالدول الى العمل على تحرير اقتصاداتها واملاء اهمية خاصة لقطاع التصدير وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها من اجل التمكن من الدخول الى الاسواق العالمية والاستفادة من الاستثناء الذي توفره منظمة التجارة الدولية من شرط الدول الاولى بالرعاية للتكتلات الاقتصادية عموما والمناطق التجارية الحرة بوجه خاص. وعليه فان الدول العربية واذا ما رغبت في تبادل بعض الافضليات التجارية فيما بينها لابد، لها من اقامة منطقة التجارة الحرة العربية وخلال الفترة الزمنية التي حددت لها وهي 10 سنوات.

ومن العوامل المحفزة على نجاح التجربة الجديدة هو التقارب الذي حدث في نماذج نمو واصلاح الاقتصاديات العربية اذ اصبح معظمها تتبع نظام الاقتصاد الحر الى جانب التزام عدد من الدول العربية ببرامج اصلاحات نقدية. وقد نجح العديد منها في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وسعت الى اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتباع سياسات اقتصادية تدعم وتحفز هذا القطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتحرير اسعار صرف العملات واتباع سياسات لتصحيح الاسعار.

كما ادى انشاء عدد من المؤسسات المالية العربية في السنوات الاخيرة الى دعم تنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية وعلى رأسها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي وبرنامج ضمان وائتمان الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وادى التحسن في قطاع المعلومات التجارية واتاحتها للمصدرين العرب الى تسهيل مهمة التعرف على الاسواق العربية واحتياجاتها حيث انشأ برنامج تمويل التجارة قاعدة المعلومات التجارية اضافة الى المعلومات التي توفرها نقاط التجارة الدولية الموجودة في عدد من الدول العربية.

ان من شأن جميع هذه العوامل وغيرها وخاصة ما تواجهه الدول العربية مجتمعة ومنفردة من تحديات تطال حاضرها ومستقبل اجيالها لابد ان يدفعها للارتقاء الى مستوى التحديات واتخاذ خطوات الحد الادنى التي تضمن تماسكها وتجسد تعاونها وتكاملها.

حسين محمد

٠٠١٠٤٢

يقف وراءها القطاع الخاص

«القوائم السلبية» تهدد بإجهاض حلم منطقة التجارة العربية الحرّة

969 سلعة مستثناة... والبدء في إعداد قوائم أخرى!

القاهرة ـ مكتب «البيان»:

كان من المفترض بعد اطلاق تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير من العام الماضي وتعهد 14 دولة بالالتزام ببنود الاتفاقية وبرنامجها الزمني، أن يشهد التبادل التجاري العربي طفرة تعبر به حاجز الـ 10٪ من اجمالي حجم التجارة العربية البالغة 300 مليار دولار، وتؤهله لدخول القرن الحادي والعشرين الا ان شيئاً من هذا لم يحدث.

فعلى الرغم من قناعة الجميع وفي مقدمتهم المسؤولين الرسميين صناع القرار بأن مشروع منطقة التجارة الحرة يخدم قضية التنمية الشاملة، ويجعلها قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والمتغيرات الاقليمية والدولية والتكتلات الاقتصادية التي تحاصر المنطقة العربية، الا ان هذه القناعة لم تتجاوز بعد نطاق التصريحات الاعلامية والنوايا الحسنة الى حيز التنفيذ فقد بات على المشروع العربي الذي لم يتجاوز عامه الثاني ان يواجه قائمة طويلة ومرهقة من المعوقات والمشاكل المزمنة والتي كانت السبب المباشر في افشال كافة المشروعات والطموحات العربية السابقة.

وتضم القائمة السوداء مشاكل عديدة منها قواعد المنشأ وعدم الاتفاق على روزنامة عربية للسلع والمنتجات الزراعية، والتقاعس في تنفيذ البرنامج الزمني وعدم انضمام ثماني دول عربية للمشروع، ولكن أخطر تلك المشاكل والتي تحتل الصدارة هي القوائم السلبية وطلبات الاستثناء المتوالية التي تقدمت بها الدول العربية للاعفاء من التحرير التجاري بدعوى انها تقع في نطاق البند الوارد في البرنامج التنفيذي وأسس منطقة التجارة الحرة والذي يسمح بالاعفاء ويخص السلع والمنتجات المتعلقة بالبيئة والصحة وقواعد الحجر الزراعي البيطري والمحظورة لأسباب دينية وأمنية.

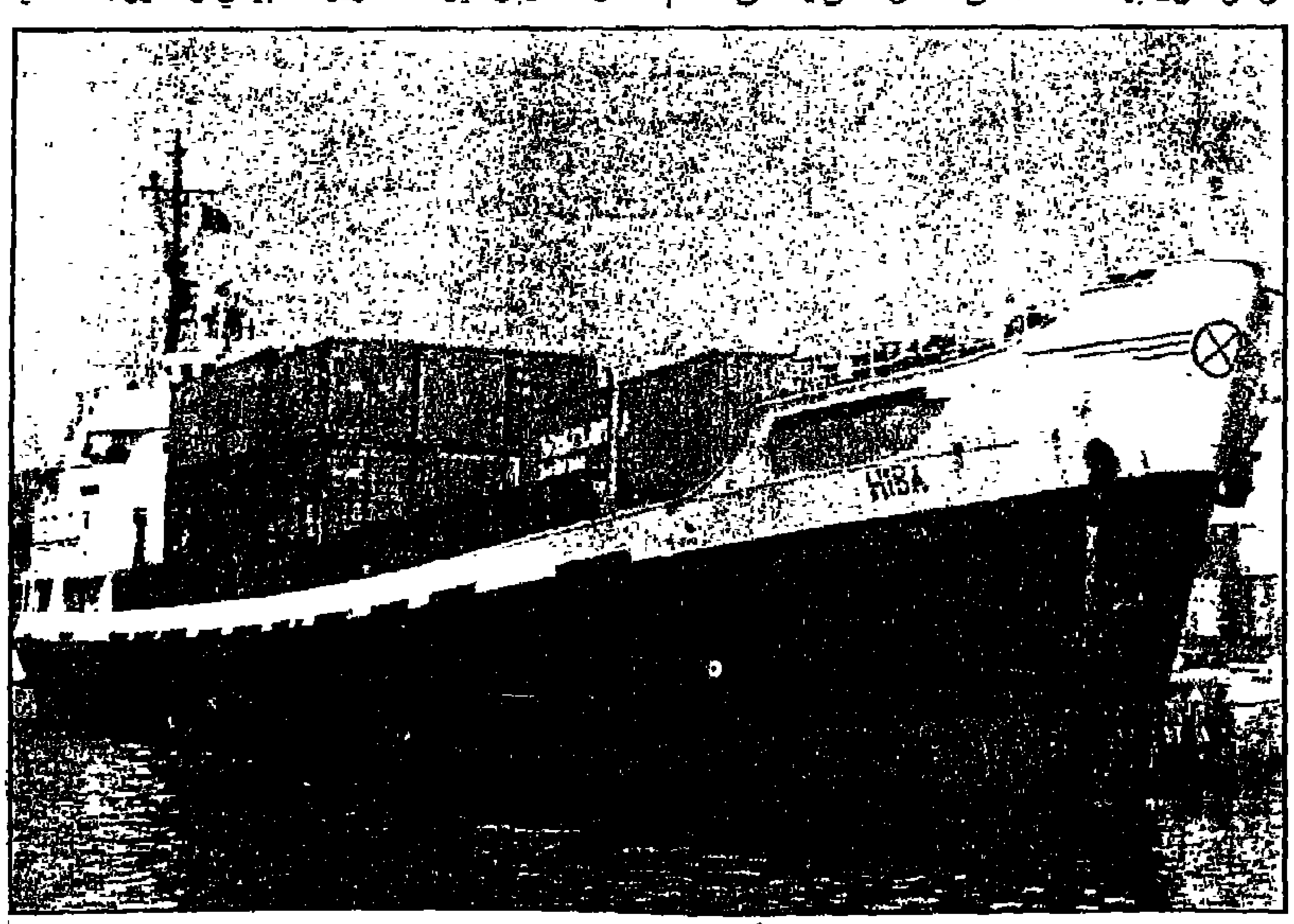
وبات توسع الدول العربية وافراطها في هذه القوائم السلبية التي تتضمن حتى الآن 969 سلعة يهدد باحالة المشروع الى المعاش المبكر وضمه لقائمة المشروعات العربية التي لم تتجاوز حيز الاحلام لا سيما وان التوسع في هذه القوائم يتعارض مع الهدف الرئيسي للمشروع، وان الاستجابة لمطالبة الدول في هذا الصدد ستحول منطقة التجارة الحرة لمنطقة استثناءات ولن تجد الدول العربية السلع التي تحررها بعد ان تكون كل دولة استوفت قائمتها السلبية.

ونظراً لخطورة مشكلة قائمة السلع المستثناه من

تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد خصصت لجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن النظام الأساسي للبرنامج التنفيذي اجتماعاتها لبحث هذه المشكلة خاصة بعد ان تجاوزت قائمة الاستثناءات التي تقدمت بها احدى الدول 200 سلعة في مختلف المجالات، وكذا اصرار كل الدول على قبول القوائم السلبية التي تقدمت بها.. غير ان هذه الاجتماعات لم تحسم المشكلة لأن بعض الدول تريد ان تدخل في حسابها مبدأ الربح والخسارة وتسعى لتعظيم مكاسبها وتشترط ان تكون هذه المكاسب تزيد على خسارتها عند تحقيق المنطقة وهذا امر مستبعد فمن يريد لا يشترط ومن الطبيعي عند تنفيذ المنطقة ان تؤثر على ايرادات الجمارك والتي تمثل احد المدخلات الرئيسية لاقتصاديات بعض الدول، ولكن الهدف الأسمى هو الدخول في تكتل واحد خاصة ونحن على أعتاب «الجات» التي ستتحقق للدول العربية المنضمة لها التحرير الكامل عام 2005، الامر الذي يتطلب من الدول العربية جميعها التفكير في تقصير المدى الزمني للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة الى اقل من المدى المحدد له (10 سنوات) غير ان هذا الامر مرهون بالنظر بجدية ووضع الامور في نصابها الصحيح بشأن السلع المطلوب استثنائها والوصول بها للحد الادنى الممكن حتى يتحقق الحلم وتخرج المنطقة الى واقع التنفيذ.

طلبات استثناء مطولة

وبرصد قائمة السلع المطلوب استثنائها من تطبيق احكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والواردة في اجتماعات وزراء الاقتصاد العرب نجد انها تتضمن 969 سلعة علاوة على قوائم اخرى تقدمت بها سوريا والسعودية والبحرين تخص سلع ومنتجات تتعلق بالبيئة ولم تدرج في القائمة وتضم نحو 170 سلعة اخرى وتشمل القوائم السلبية التي تقدمت بها الدول العربية بايعاز من بعض رجال الاعمال والقطاع الخاص الذين يتهربون من المنافسة ويحرصون على احتكار اسواقهم الداخلية دون منازع، معظم السلع والمنتجات ومنها اللحوم ومشتقاتها والسكر والحليب ومنتجات الألبان والحبوب والزيوت النباتية والتمور والمياه المعدنية والعصائر والكحول الطبي والمربات والخميرة، والزيتون والمشروبات الروحية والسجائر والملح والفوسفات الخام والرخام والجير والاسمنت والبترول ومشتقاته عدا الزيوت المعدنية، وبعض انواع الادوية والشاش الطبي والجلود الطبيعية والاثاث من الخشب والقطن وخيوط الحرير الطبيعي والغزول القطنية



حماية السلع الوطنية تهدد التجارة الحرة

والموكيت والسجاد والملابس والاقمشة القطنية والمنتجات النسيجية والاحذية والجوارب والبورسلان واللؤلؤ والماس والذهب وحديد التسليح والمواد الصحية والاواني من السيراميك وغيرها، واسطوانات الغاز المنزلية والخرسانات الجاهزة والملاعق والشوك والسكاكين والمغارف والغسالات والثلاجات والتلفزيونات وأجهزة الانارة وسيارات الركاب والحافلات وسيارات السباق وغيرها من العربات والأواني من الالمنيوم والسلع الزراعية الأساسية.

الاردن في المقدمة

ويتصدر الاردن قائمة الدول التي تقدمت بقوائم سلعية لاستثنائها حيث تتضمن قائمة الاردن السلبية نحو 180 سلعة منها الحليب ومنتجات الألبان والمياه المعدنية والمشروبات الروحية والسجائر والملح والفوسفات الخام والاسمنت والبترول ومشتقاته عدا الزيوت المعدنية والجلود الطبيعية الخام والموكيت والسجاد والملابس والسيراميك والأدوات الصحية وحديد التسليح واسطوانات الغاز المنزلية وسيارات الركاب والحافلات، تليها المغرب بنحو 160 سلعة أبرزها اللحوم ومشتقاتها والحليب ومشتقاته والحبوب ومشتقاتها والحبوب الزيتية ومشتقاتها والسكر ومشتقاته والخرسانات من الحديد سابق التجهيز، وتتركز القائمة السلبية المقدمة من تونس على الزيتون والخميرة والاثاث من الخشب والنسيج والمواد النسيجية والاقمشة والموكيت والسجاد والصوف والوبر ومصبرات مواد البحر والجير واللؤلؤ والماس والذهب وأدوات المائدة والغسالات والثلاجات والتلفزيونات والسيارات وأجهزة الانارة. وضمت القائمة السلبية السورية زيوت بذور القطن والمياه المعدنية والكحول الطبيعي والصناعي والملابس والسياميش والمكسرات والحلويات وبعض العصائر والرخام وبعض انواع الادوية والزيوت والشحوم المعدنية والقطن وخيوط الحرير الطبيعي والغزول القطنية والاقمشة القطنية والاحذية بأنواعها والبورسلان والسيراميك والسيارات بأنواعها والاثاث المنزلي. وشملت القائمة السلبية المصرية الملابس وآلات التكييف ومواسير الحديد والرخام والزجاج والدقيق والعطور وحديد التسليح ومستحضرات التجميل والبطاطين والفوط والجلود المدبوغة والجرارات والسيارات. ومن جهة اخرى، خلت القائمة من طلبات لبعض الدول التي رفضت وضع قوائم سلبية وفي مقدمتها دولة الامارات العربية المتحدة وليبيا والكويت واليمن وقطر، بينما تقدمت دول اخرى بطلبات استثناء محدودة مازالت تحت الدراسة وتخص السلع البيئية ومنها المملكة العربية السعودية والبحرين.

الاستثناءات أبرز المشاكل

واعترفت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في مذكرة أعدتها بهذا الخصوص بأن موضوع الاستثناءات من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي بات أحد أبرز الهواجس والمشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وتحتاج الى الدراسة الهادئة والمتأنية، محذرة من ان المبالغة في طلبها قد تؤدي لعرقلة تطبيق المنطقة، كما ان حصرها في أضيق الحدود ربما يضر بالمصالح الاقتصادية للدول العربية الاعضاء مما ينعكس سلبا على الاقتصاد العربي ككل.

وأوضحت المذكرة ان الدول العربية تعلل مبررات طلب الاستثناء الى حماية الانتاج المحلي من المنافسة غير المشروعة، وغياب قواعد المنشأ التفصيلية التي تحكم تدفق السلع المستفيدة من الامتيازات الممنوحة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية والتي يؤدي غيابها الى عمليات الاغراق ومن ثم لابد ان يتوفر في مبررات طلب الاستثناء ما يوحي الى وقوع ضرر على الانتاج المحلي، مشيرة الى ان المادة (10) من احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت بشكل واضح الحالات التي يمكن فيها طلب الاستثناء وانه نظرا لحساسية موضوع الاستثناءات واثره على اقتصاديات الدول الاعضاء فقد قصر المجلس الاقتصادي والاجتماعي صلاحية اتخاذ القرار بشأنها على نفسه دون تفويضها الى لجنة التنفيذ والمتابعة او اي لجنة اخرى. واضافت ان المجلس امام التوسع والمغالاة في طلبات الاستثناء واتخاذ بعض الدول العربية بعض اجراءات الاستثناء من جانب واحد وضع قواعد وضوابط محددة لتقديم طلبات الاستثناء، اولها ان تقدم هذه الطلبات من الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج، وان يتضمن طلب الاستثناء المبررات والظروف الداعية، وان يرتكز طلب الاستثناء على العلاقة بين استيراد السلعة وحدوث الضرر.

قواعد وضوابط

وحدد المجلس في هذه القواعد والضوابط شروطاً بعينها لقبول طلبات الاستثناء منها ان تكون السلع الواردة في هذه الطلبات منتجه محليا في

المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 29 / 7 / 1999

الدول العربية صاحبة الطلب وان يكون لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الاعضاء، والا تشمل طلبات الاستثناء السلع الزراعية اذ ان السلع الزراعية منحت الاستثناء في اطار الرزنامة والتي وضعت لها ضوابطها الخاصة، وان يمنح الاستثناء للسلع لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد وبحد ادنى 4 سنوات، والا تتمتع السلعة الواحدة باكثر من نوع واحد من الاستثناءات، وان لاتزيد قيمة مجموع السلع المستثناه عن 15٪ من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية على ان تحسب هذه النسبة على اساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الاستثناء وتشمل قائمة القواعد والضوابط ايضا ان لا يكون الاستثناء مانعا لتطبيق البرنامج التنفيذي لباقي السلع، وان يتضمن طلب الاستثناء معلومات كافية عن السلع من حيث حجم الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير لكل سلعة، والاهمية الاقتصادية للسلعة من حيث تشغيل الايدي العاملة واستثماراتها واثرها على الميزان التجاري، والاهمية النسبية للسلع في التجارة الخارجية للدولة مع الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة العربية لاخر 5 سنوات متاحة، وان تقدم الدولة الحاصلة على الاستثناء تقريراً سنوياً يتضمن تحديثاً للمعلومات المقدمة بشأن السلع المستثناه للجنة المفاوضات التجارية، وان تقدم الاستثناءات وفق الاولوية التي تراها كل دولة.

1999 عام الحسم

ولحين اعادة طلبات السلع المستثناه الى الدول وتقديمها متوافقة مع الضوابط والقواعد الجديدة التي اقرتها لجنة المتابعة والتنفيذ فان مشكلة السلع المستثناه ستظل هاجسا يؤرق الذين يحلمون بمنطقة تجارة حره عربية يليها اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة ويعترف عبدالرحمن السحيباني الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية بان عقبة السلع المستثناه كانت من المشاكل المتوقعة منذ بداية الحديث لاول مرة عن تشكيل ملامح برنامج لمنطقة التجارة العربية الحرة غير ان المبالغة من بعض الدول التي قدمت قوائم مطوله ضاعفت من صعوبة المشكلة.

وقال ان الادارة الاقتصادية والامانة العامة لجامعة الدول العربية وكافة الاطراف المعنية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية تضع مشكلة الاستثناءات السلعية في مقدمة الموضوعات التي تحظى باولوية المناقشة والبحث عن حل ومن المتوقع ان يشهد العام الحالي حلولاً حاسمة لهذه الاشكالية، موضحا ان الاستثناءات التي تطالب بها بعض الدول تحت مبررات وذرائع بيئية تم عرضها على لجان متخصصة في مجلس وزراء البيئة العرب والذي قال كلمته في هذا الخصوص، مشيرا الى ان غياب الاحصاءات والتحليل الفني والمعلومات عن انتاج وتكاليف المنافسين المتعلقة بالسلع المختلفة يؤدي الى حدوث الكثير من المشكلات مثل قيام بعض المنتجين بادراج بعض السلع في القوائم السلبية على اساس انها تواجه منافسة ضارة بينما لا يكون هذا الامر صحيحا، كما ان بعض الدول تعمدت تقديم قوائم مطولة من السلع وذلك لاغراض تفاوضية.

مرونة القطاع الخاص

وناشد السحيباني القطاع الخاص العربي دعم منطقة التجارة الحرة العربية وابداء المرونة والسماح بقدر من المنافسة، مؤكدا ان المنافسة لن تضر سوى المنتجات الرديئة وانها ستؤدي لرفع مستوى الجودة لكافة السلع والمنتجات العربية وتؤهلها للتواجد القوي في الاسواق العالمية وتمكنها من حفظ مكانتها في مواقعها المحلية امام طوفان التحرير المقبل، موضحا ان بعض رجال الاعمال والقطاع الخاص يرفضون منافسة السلع العربية بينما يقبلون بمنافسة اكثر شراسة مع منتجات وسلع اوروبية دون هذا الكم من التحفظات والقوائم السلبية المطولة.

ودعا السحيباني الدول العربية ورجال الاعمال والقطاع الخاص الى مساندة المشروع العربي بالقول والعمل وتقليص القوائم السلبية لتتضمن قدراً معقولاً من السلع حتى يكون هناك معنى لتحرير التجارة بين الدول العربية، مشددا على ان استمرار وضع العراقيل وعدم الجدية في التعامل مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية سيؤدي لنتائج سلبية تؤثر مباشرة على التجارة والاقتصاديات العربية لا سيما في ظل التحديات والمتغيرات التي يتحتم علينا مواجهتها. وبينما يشدد الدكتور عبدالمنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات المصرية على أهمية دعم ودفع اقامة منطقة التجارة الحرة لا سيما من قبل القطاع الخاص العربي نجد الغرف الصناعية التابعة للاتحاد وضعت قائمة سلبية مطولة من السلع التي تطالب باستثنائها من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية واعفائها من اية تخفيضات كلية او تدريجية في الرسوم الجمركية المفروضة عليها، ورصدت غرف الاتحاد (14 غرفة) في مذكرة طرحتها في هذا الخصوص نحو 80 سلعة تغطي كافة المجالات الصناعية غير ان وزارة الصناعة المصرية ومجلس الوزراء ممثلا في رئيسه الدكتور كمال الجنزوري طالب اتحاد الصناعات ورجال الاعمال باعادة النظر في هذه القائمة وصياغتها من جديد في اضيق نطاق للمساعدة في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي مازالت في بدايتها.

ويخطئ من يظن ان تحفظ القطاع الخاص ورجال الاعمال قاصر على مصر فقد طالب القطاع الخاص الاردني والسوري والمغربي والتونسي واخيرا السعودي والبحريني باستثناء مجموعات سلعية كثيرة لا سيما في الاردن وتونس والمغرب وسوريا لدرجة ان هذه الاستثناءات وضعت تلك الدول في مقدمة القائمة بالنسبة لاشكالية السلع المستثناه، وحسبما يقول عبدالستار عشرة الامين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية فان القطاع الخاص العربي امام مختبر صعب وعليه ان يثبت حسن نواياه تجاه هذا المشروع العربي ويتغاضى مرحليا عن بعض المكاسب في سبيل اقامة تكتل اقتصادي عربي قوي، مؤكدا ان القطاع الخاص يستطيع من خلال هذا التكتل ان يجني مكاسب من الصعب ان يحصل عليها حال تعامله بشكل فردي مع التكتلات الاقتصادية الاخرى، موضحا ان التوصل لقواعد منشأ عربية موحد وسلع ومنتجات عربية قادرة على المنافسة سينعكس أيجابياً على الاقتصاد العربي وبصفة خاصة على القطاع الخاص غير أن الأمر يتطلب مرونه وبعد نظر وتخلي مؤقت عن المكاسب المنظورة.

تحذير

وحذر نبيل منصور الوزير المفوض ومدير ادارة الدول العربية بجهاز التمثيل التجاري المصري من أن الوقت ليس في صالح العرب، وأن إهداره في إشكاليات السلع المستثناه وقواعد المنشأة والتقاعس عن الألتزام بما تم التعهد عليه سيفرز تداعيات صعبة تضع الاقتصاديات العربية في مأزق حرج.

وشدد الوزير المفوض على ضرورة مواجهة هذه المشكلات لاسيما القوائم السلعية السلبية من خلال المكاشفة والصراحة والشفافية ووضع أولويات الصالح العام العربي في المقدمة وتسمية آليات عربية تملك القدرة على تنفيذ مايتم التعهد به، موضحاً ان تعهدات بعض الدول العربية في الاتفاقيات والمفاوضات التي تجريها مع تكتلات اقتصادية أجنبية أكثر صعوبة وصرامة ومع ذلك لانرى هذا الكم من التحفظات والتقاعس بل تسعى هذه الدول لاظهار حسن النوايا بمناسبة وبدون مناسبة. وأضاف أن مصر طالبت باستثناء مجموعات من السلع تتماشى مع أحكام تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة ومنها الملابس والمنسوجات والدواجن والتبغ والسجائر والمشروبات الروحية والسيارات والشاحنات، موضحاً ان بعض هذه السلع كالتبغ والمشروبات الروحية مستثناه بطبيعة الحال من الاتفاقية لأسباب صحية ودينية، وأن الملابس الجاهزة مستثناه في اتفاقيات مصر مع منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الاخرى.

دعوة لاستغلال الفرصة

ودعا الدكتور حسن ابراهيم رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية القطاع الخاص الى اغتنام فرصة المناخ الحالي الذي يتمتع بتوافر الارادة السياسية العربية على اعلى مستوى لاقامة كيان اقتصادي عربي، مشيرا الى أن هذه الارادة جاءت بعد مشقة وتجارب عديدة وظروف محيطه أكدت حتمية ايجاد تعاون اقتصادي عربي وعلى القطاع الخاص ان يستغل هذا المناخ المناسب لاقامة منطقة التجارة الحرة حتى وان كان ذلك على حساب بعض المكاسب الوقتية.

وأكد أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية والتزام الدول العربية بما تعهدت في البرنامج التنفيذي سيفتح آفاقا أوسع وارحب امام القطاع الخاص العربي في الاسواق العربية المحلية ونظيرتها الاقليمية والدولية ويضاعف قدرة المنتج والسلع العربية في مجال المنافسة امام المنتجات الاجنبية المناظرة ويرفع مستوى التجارة البينية العربية ويمنح السلع والافراد سهولة في الحركة والتدفق وتتيح سيوله في تدفق رؤوس الاموال، مشيرا الى ان الامر يتطلب قاعدة بيانات سلعية لعدم تكرار ورود سلع معينة في القوائم السلبية.

الاصلاحات الاقتصادية العربية هل تدعم اقامة منطقة التجارة الحرة؟

كتب عبدالفتاح فايد:

منذ مطلع الثمانينات والعالم يشهد تغييرات تتزايد وتيرة تدفقها الى درجة ارباك متخذ القرار العام والخاص، في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء: العولمة، او تحول العالم، الذي كان فيه لا يعرف بلد ماذا يدور في البلد المجاور، أصبح كما لو كان يتقلص في حجمه الى مدينة واحدة. التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات تدمج العالم وتترك آثارا بعضها لمسناه والبعض الآخر لا ندرك أين سيؤدي بنا. والوطن العربي كجزء من هذا العالم يدرك ان خصوصياته تواجه وضعا جديدا ومعظم الدول العربية اخذت تتعامل مع تلك المستجدات وتتغير للاستفادة من الايجابيات وتفادي ما يمكن تفاديه من السلبيات.

ويمكن استعراض هذه المتغيرات وأثرها على فرص نجاح التجربة الجديدة باقامة منطقة حرة عربية مشتركة كخطوة أولى نحو السوق العربية الموحدة.

أولاً: المتغيرات العالمية:

العولمة

الحديث عن العولمة وسماتها وما يمكن ان يترتب عليها حديث معاد مكرر. وما يعنينا هنا هو ما تعنيه في سياق حركة التنمية الاقتصادية العربية والتكامل العربي.

فتحرير التجارة الدولية وعولمة الانتاج عظمت الاعتماد المتبادل. والدول النامية التي كانت تحاول ان تنتج للاحلال محل الواردات اصبحت نمورا اقتصادية عندما اضافت الى ذلك وتوجهت الى الانتاج نحو التصدير، ورغم الأزمة المالية التي تعرضت لها دول شرق آسيا فإن القاعدة الانتاجية لديها مازالت قوية، بل ان انخفاض اسعار عملات تلك الدول يعطيها مزيدا من القوة لاقتحام اسواق العالم.

ولم يعد تحقيق الميزة في الانتاج يعتمد على الوحدة الانتاجية المغلقة انما انتقل الى حساب التكاليف لمختلف مراحل الانتاج ومكونات المنتج. الاجزاء التي يعتمد انتاجها على البحث والتطوير والابداع تحتفظ بها البلدان المتقدمة قريبا منها بما يحافظ على كفاءتها واسرارها والمكونات كثيفة العمالة تبحث عن الموقع وافر العمالة المدربة منخفضة الاجور، والمكونات التي تعتمد بشكل اكبر على الطاقة تبحث عن المكان الذي تتوفر فيه الطاقة بأسعار مناسبة، وهكذا.

وكما ان انفتاح العالم اطلق حركة انتقال السلع والانشطة الاقتصادية فهو يعطي حرية متزايدة لحركة التدفقات المالية والاستثمارات دون اعتبار للحدود الموضوعة.

جات ومنظمة التجارة العالمية

رغم ان الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية (شثءا) بدأت منذ عام 1947 الا ان جولة اورجواي التي بدأت في سبتمبر 1986 وانتهت باتفاقيات مراكش في ابريل 1994، تختلف بشكل جذري من حيث عدد اعضائها ومن حيث الانشطة والسلع التي تغطيها، الى جانب ضبطها للتنفيذ والمتابعة بواسطة منظمة التجارة العالمية.

والدول العربية منها اعضاء في المنظمة الدولية حاليا وهي مصر والبحرين والكويت

هل تؤثر المتغيرات الاقليمية والدولية على فرص النجاح؟

والمغرب وموريتانيا وقطر والامارات وتونس وجيبوتي ومنها من يفاوض على الانضمام، وهي السعودية والاردن وعمان والسودان والجزائر وليس هناك خلاف على أنها جميعا ستصبح اعضاء والجميع سينال وينالة من آثار نتائج جولة أورجواي من ذلك:

* نظرا الى ان الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الزراعية ونتيجة لمنع الدول المنتجة من دعم منتجاتها الزراعية فإن الاسعار ترتفع، وعلى الاقل في المدى القصير تزداد قيمة فاتورة الاستيراد العربي من المنتجات الزراعية التي كانت مدعومة، اما على المدى المتوسط والطويل فانه بالعمل المدروس الجاد يمكن تحويل تلك السلبية الى ايجابية. إذ كان العالم العربي وحتى قبل عشرين سنة يشكو من ان المنتجات الزراعية المدعومة التي تغرق الاسواق وقفت حجر عثرة أمام استغلال امكاناته الانتاجية. إذ كان العالم العربي وحتى قبل عشرين سنة يشكو من أن المنتجات الزراعية المدعومة التي تغرق الاسواق وقفت حجر عثرة أمام استغلال امكاناته الانتاجية. الآن هذه الحجة تنتفي فهل نستطيع ان نثبت صحة ما كنا نقول؟ لا شك ان الواردات المدعومة من بلد المصدر تحد من المقدرة على الانتاج والتسويق بشفافية وأسعار السوق، إذ أن الدعم يشوه هيكل الاسعار والتكاليف ويؤدي الى المنافسة غير المتكافئة. لكن الدول العربية بدون تحقيق الاستقرار المنشود وتهيئة مناخ الاستثمار والانفتاح على بعضها البعض تجاريا ستظل مقدرتها على الحركة محدودة، حاليا، وبغض النظر عن التنمية والتكامل عربيا، تكون هناك فوائض وقتية او موسمية في بعض المنتجات الزراعية او مواد البناء يقابلها عجوزات في بلد عربي آخر، لأسباب مناخية او دورات قطاع التشييد، إلا ان صعوبات التبادل التجاري بصيغته الحالية تحد من التكامل المطلوب.

في 9 ديسمبر 1996 اعلن وزراء تجارة العالم ممثلو الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية انهم سيعملون على الاسراع بازالة العوائق امام صادرات الدول النامية من المنسوجات. وهذا الموضوع كان مجال جدل بين الدول الصناعية والدول النامية. وباطلاق حرية دخول الاسواق ربما تتضرر بعض الدول العربية من ناحيتين، الاولى: ان تلتهم حصتها في الاسواق المستهدفة دول أخرى مثل الصين والهند، والثانية: ان تزول الاسباب التي أدت الى قيام استثمارات في المنسوجات لدى بعض الدول العربية للاستفادة من حصصها في تلك الاسواق المقيدة فتنهي انشطتها.

هناك اكثر من 135 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية منها التجارية الصرفة ومنها ما يتضمن تحرير التجارة. وكما هو معلوم فإن جات 1947 تستثني من حق الدولة الاولى بالرعاية فقط التكتلات وبحد أدنى ما يهدف الى قيام منطقة تجارة حرة. والاتفاقات الثنائية العربية عدا بضع منها لا تهدف الى تحقيق منطقة تجارة حرة وبالتالي فهي موضع تساؤل. ومنطقة التجارة الحرة العربية ـ 1997م تجيز لاعضائها التعامل فيما بينهم بما يسبق البرنامج الزمني المتفق عليه وبالتالي تستطيع تبادل منافع الاتفاقات الثنائية وذلك في نطاق التكامل العربي. لكن، في هذا الصدد ووفق شتاء يجب على الدول العربية الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة.

التكتلات الاقليمية

حسب (دشط) فإن هناك 76 اتفاقية اقليمية لتجارة حرة او اتحاد جمركي، ونصف هذا العدد ابرم في التسعينات بين مجموعات مختلفة وبلدان متفاوتة تفاوتا شاسعا في مستوى المعيشة ءشئغ على سبيل المثال، فأجر العامل في الولايات المتحدة حوالي ثمانية أضعاف مثيلة في المكسيك، تدفقت الاستثمارات على المكسيك للاستفادة من مزايا تحرير التجارة في المنطقة، مما سيؤدي الى ان تحل صادرات المكسيك من المنتجات كثيفة العمالة محل صادرات دول اخرى الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا، كذلك فإن الاتحاد الاوروبي يتجه بقوة الى أوروبا الشرقية، حتى وإن كان وبحماس أقل، يتجه إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن اضافة المنطقتين معا ستكون نتيجته بالنسبة للدول العربية المحافظة على حصتها في الاسواق الاوروبية، على أفضل تقدير.

المتغيرات على الصعيد العربي

التغيرات والمتغيرات على المستوى العربي جعلت الدول العربية أقدر على تحقيق التكامل عربيا ومن ذلك:

- الاصلاحات الاقتصادية ومنها النقدية والمالية والبنيوية وافساح المجال امام القطاع الخاص، حققت قدرا لا بأس به من الكفاءة في مختلف المجالات، وأزالت، أو هي تزيل العديد من العوائق التي كانت تعرقل الجهود العربية المشتركة مثل ما يتعلق بـ:

* شدة الاعتماد على الرسوم الجمركية في الايرادات الحكومية حيث اوجدت بدائل من الضرائب المختلفة.

* تحرير اسعار صرف العملات وقابلية التحول النقدي.

* تسوية المدفوعات.

* تصحيح الاسعار وشفافية الاسواق.

* تحسين مناخ الاستثمار، ولو انه نسبيا يحتاج الى المزيد.

* بصفة عامة اصبحت الانظمة اقرب الى التشابه منها الى التنافر عندما كان العديد من الدول العربية الهامة تنتهج سياسات الاقتصاد الموجه.

- للمقارنة، فإن المجموعة الاوروبية عندما بدأت عام 1958 اعتمدت على التجارة في تحريك نموها الاقتصادي وكانت تجارتها البينية آنذاك حوالي 40٪ وهي في عام 1996 تزيد على 60٪ إذ أن وجود تجارة بينية مؤثرة جعلها تحرص على مزيد من التكامل فيما بينها مما ساعدها ايضا في اقتحام الاسواق العالمية. إذ كانت حصتها في التجارة العالمية 25٪ في البداية وصلت الى أكثر من 40٪ العام الماضي.

اما الدول العربية فتراوحت تجارتها البينية في الخمسينات بين 2٪ و4٪ من تجارتها مع العالم. وفي السنوات الأخيرة تراوحت بين 8٪ و10٪ فالقاعدة الانتاجية اصبحت تدعم التجارة العربية البينية. ففي عام 1996 تجاوزت الصادرات العربية البينية 12 بليون دولار امريكي ورغم انها كنسبة مئوية في حدود 8٪ فقط من اجمالي صادراتها الا ان المقارنة بالارقام تخفي مكونات الصادرات العربية من النفط والمواد الاولية الاخرى التي تشمل الجزء الاعظم من الصادرات العربية الى العالم. وان اكثر من 20٪ من المنتجات المصنعة المصدرة عربيا (و30٪ من الصادرات الزراعية) تتجه الى البلدان العربية.

وعلى اعتبار ان القيمة المضافة في الصادرات العربية 80٪ فإن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العربي لعام 1996 المقدر بحوالي 550 بليون دولار بلغت حوالى 20٪.

وبالتالي فإن مقولة ان هياكل الانتاج العربية هزيلة ومتوازية، وعدم وجود سلع كافية يمكن تبادلها، في طريقها الى الزوال، فالتجارة العربية البينية نمت في المتوسط منذ عام 1985 بقدر اكبر من نمو التجارة الخارجية العربية، بصفة عامة (6٪) مقابل (4٪).

* وجود المؤسسات المالية العربية ودورها المتزايد في تمويل وضمان الصادرات، مثل صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قرر محافظوه في 1997/5/10 دعم القطاع الخاص مباشرة بدءا بمبلغ 500 مليون دولار خصص لهذا الغرض.

* كان ضعف المعلومات التجارية وغيرها هاجسا امام محاولات التكامل العربي في السابق، اما الآن فتغير الوضع لدى صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية وتوفرت المعلومات من مصادر عربية وأخرى دولية. كذلك يسر المهمة تطور أنظمة المعلومات دوليا مثل ممة.

* متابعة التنفيذ والتزام الدول العربية بخطوات التحرير التي يتفق عليها في الاطار العربي كانت أبرز العراقيل. وقد صمم البرنامج التنفيذي العربي 1997، بما يمكن في المتابعة المستمرة ودور القطاع الخاص المتنامي، بحد ذاته، يساهم في تنفيذ التزام الحكومات.

* العمل على إقامة منطقة تجارة حرة عربية اصبح مطلبا عربيا من مختلف المستويات وهذا ما اكده ملوك ورؤساء الدول العربية في قمة 23 يونيو 1996. كما ان المؤتمر السادس لرجال الاعمال والمستثمرين العرب (وهو اكبر تجمع اقتصادي عربي دوري يعقد كل سنتين) أوصى بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها المشروع العملي الملائم لبناء التكامل العربي. وكما ذكر في البداية فإنه خلال السنوات القليلة الماضية التقت المساعي العربية المختلفة، بما فيها مشروع السوق العربية المشتركة واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري،

ست دول عربية جديدة تدرس حاليا الانضمام الى السوق العربية المشتركة

■ القاهرة - أ ش أ: اعلن الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ست دول عربية تدرس حاليا تطبيق قرار السوق العربية المشتركة بالنسبة لجانبه التجاري وهي الجزائر والمغرب وتونس ولبنان والسودان وفلسطين وذلك الى جانب الدول العربية السبع الاعضاء في السوق القائمة التي سيتم تطبيق احكامها التنفيذية اعتبارا من العام المقبل.

والدول السبع الاعضاء في السوق هي مصر وسورية والعراق وليبيا والاردن واليمن وموريتانيا.

وقال الدكتور حسن ابراهيم ان الامانة العامة لمجلس الوحدة قد اجرت اتصالات مع الدول الست التي تدرس الانضمام للسوق واعدت رسائل لها في هذا الشأن داعيا المسؤولين في هذه الدول منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة والقائمة حاليا بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبارها اطارا مرنا ومتدرجا للتكامل الاقتصادي العربي الشامل.

واوضح الامين العام للمجلس في بيان صحافي اليوم بمناسبة مرور 35 عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة ان هذا التطوير والتفعيل يعتبر طريقا يؤدي الى دعم الاقتصاد القومي وتكثيف وتنويع الانتاج العربي مع امكانية النظر كذلك في تطويرها وتحديثها بصورة اكبر.

كما اوضح ان واقع العمل الاقتصادي العربي المشترك وقدراته واوضاعه الراهنة في مواجهة التحديات المباشرة وغير المباشرة على مصالح الامة العربية في الحاضر والمستقبل ليؤكد على اهمية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بالانتقال به من مستويات التعاون الثنائي الى مستوى التكامل القومي الشامل والمترابط المدعوم بالارادة السياسية الجماعية.

واكد الدكتور حسن ابراهيم على ضرورة اتخاذ قرار عربي لتحقيق السوق العربية المشتركة الموسعة والشاملة وذلك انطلاقا من اعلان التحرير الكامل للتجارة بين دول السوق القائمة والتي تضم 7 دول حتى الآن والدول المؤهلة في مرحلة لاحقة.

ودعا الى تشكيل هيئة اولجنة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة تضم المؤسسات المعنية ومجموعة السوق العربية المشتركة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي ودول اعلان دمشق بهدف تسهيل خطوات التنفيذ وازالة العقبات.

واتهم حسن ابراهيم بما اسماه بالتأثيرات والعوامل الخارجية بانها السبب وراء عدم تنفيذ القرارات الخاصة بالسوق التي تم توقيع الاتفاق في شأنها منذ عام 1964 واشار الى ان الجهود المبذولة لتوسيع السوق القائمة أسفرت عن ابداء تونس ولبنان عن رغبتيهما في تطبيق قرار السوق العربية المشتركة وفقا للبرنامج التنفيذي الذي تم اقراره في اجتماعات المجلس الوزاري لدول اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في دورته العادية 68 تمهيدا لانضمامها للسوق .

كما اشار الى ان مصر قد اعلنت تطبيق قرار السوق العربية المشتركة كما جاء بالبرنامج التنفيذي وفقا للمراحل الزمنية المحددة بهذا البرنامج مؤكدة اهمية تفعيل السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانجاح البرنامج التنفيذي كمرحلة تأسيسية لقيام السوق الموسعة الشاملة.

من جهة اخرى تعقد ندوة تحت عنوان «السوق العربية المشتركة السياج الواقي للاقتصاد العربي» في مدينة طرابلس بالجماهيرية الليبية في الفترة من 25 الى 26 سبتمبر المقبل.

وتتضمن الندوة عدة محاور اقتصادية مهمة من خلال مجموعة من الدراسات والبحوث يلتقي فيها مجموعة متميزة من الاقتصاديين والمستثمرين العرب لطرح افكارهم ومناقشتها مناقشة علمية جادة لتنسيق المواقف العربية ازاء ما يجري من تطورات اقتصادية على الصعيدين العربي والدولي.

بمناسبة مرور ٢٥ عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة

بدء تنفيذ الجانب التجاري.. وتشكيل هيئة تنسيق لإزالة العقبات

كتب ـ محمد مبروك:

أعلن السيد حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن ست دول عربية تدرس الآن تطبيق قرار السوق العربية المشتركة من جانبها التجاري في ضوء الاتصالات التي أجرتها هذه الدول مع الأمانة العامة للمجلس والتي أعد رسائل لها تتضمن كافة التحضيرات والاجراءات للانضمام الى السوق.

وطالب الأمين العام هذه الدول وهي الجزائر ـ المغرب ـ تونس ـ لبنان ـ السودان ـ فلسطين بمنح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية باعتبارها إطارا مرنا ومتدرجا للتكامل الاقتصادي العربي الشامل واعتبار هذا التطوير والتفعيل طريقا يؤدي لدعم الاقتصاد القوي وتكثيف وتنويع الانتاج الحربي.



حسن ابراهيم

وأشار السيد حسن ابراهيم في تصريح له بمناسبة مرور ٢٥ عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة ـ أن واقع العمل الاقتصادي العربي المشترك وقدراته وأوضاعه الراهنة في مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والاقليمية والدولية المتلاحقة تؤكد اهمية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك والانتقال به من مستويات التعاون الثنائي الى مستوى التكامل القومي الشامل والمدعوم بالارادة السياسية الجماعية.

ودعا الأمين العام الى تشكيل هيئة ولجنة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة تتشكل من المؤسسات المعنية ومجموعة السوق في المجلس ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ودول اعلان دمشق بهدف تسهيل خطوات التنفيذ وازالة العقبات.وقال إن تونس ولبنان أبدتا رغبتهما في تطبيق قرار السوق وفق البرنامج التنفيذي المقرر في اجتماعات المجلس الوزاري في دورته الثامنة والستين تمهيدا لانضمامهما للسوق. وأوضح حسن ابراهيم أن هناك ندوة عربية موسعة عن السوق ستعقد في مدينة طرابلس في الفترة من ٢٥ و ٢٦ الشهر المقبل تتضمن عدة محاور اقتصادية مهمة ومجموعة من البحوث والدراسات ويلتقي فيها مجموعة متميزة من الاقتصاديين والمستثمرين العرب.

٦ دول عربية تنضم للسوق المشتركة
دعم التعاون العربى فى المجالات الاقتصادية

أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ٦ دول عربية تدرس حاليا تطبيق قرار السوق العربية المشتركة بالنسبة لجانبه التجارى، وهى الجزائر، والمغرب، وتونس، ولبنان، والسودان، وفلسطين، وذلك إلى جانب الدول العربية السبع الاعضاء فى السوق القائمة، والتى سيتم تطبيق احكامها التنفيذية اعتبارا من العام المقبل.

وقال: إن الأمانة العامة لمجلس الوحدة قد اجرت اتصالات مع الدول التى تدرس الانضمام للسوق، وطالب المسئولين فى هذه الدول بمنح المساندة السياسية، والمعنوية، والمادية، الكاملة للسوق العربية المشتركة، حتى يمكن دعم الاقتصاد العربى وتكثيف وتنويع الانتاج.

المصدر: الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٦/ ٨/ ١٩٩٩

المطالبة بقواعد منشأ لتسهيل تبادل المنتجات العربية

كتب ـ محـمـد عبـد الرشيد:

أكد الخبراء العرب أهمية الاتفاق على اقامة قواعد منشأ للسلع الصناعية العربية من أجل تسهيل التبادل التجارى العربى حيث خلت كافة الاتفاقات الموقعه حتى الان بما فيها اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قواعد تنظم منشأ السلع

قال السفير جمال الدين بيومى رئيس لجنة قواعد المنشأ المنبثقة عن جامعة الدول العربية أنه تم فى القاهرة مؤخرا عقد اجتماع للخبراء العرب لدراسة قواعد المنشأ العالمية مثل القواعد المعمول بها فى اتفاقيات النافتا لدول أمريكا الشمالية وكذلك اتفاقيات الاتحاد الاوروبى والقواعد العامة غير التفصيلية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية لاجراء مقارنة بينهما للوصول إلى قواعد تلائم العمل العربى المشترك.

وأضاف أنه من الضرورى بحث القواعد الاوروبية والعمل على تطويعها بصورة نستفيد منها عربيا م. طلعت الظافر مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمشرف على اللجنة قال أن هناك معايير أساسية لقواعد المنشأ العربية كشرط للتبادل السلعى فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأضاف أنه نظرا لتنوع السلع والمنتجات الصناعية وتعددها اضافة إلى تعدد طرق ووسائل الانتاج والتطور الذى تشهده وسائل لانتاج وأهمية التكامل الصناعى العربى فإن هذه المعايير لها مميزات فى ذلك المجال أولها المرونه حيث وجود بدائل أربعة لغاية تحديد منشأ السلعة يعطى للسلطات المعنية فى الدول العربية مرونه واضحة المعالم فى التعامل مع مختلف المنتجات والسلع المحلية والعربية لغايات تطبيق هذه القواعد وتسهيل اجراءاته منهما اختلفت وسائل الانتاج وطرقه وكذلك الشفافيه فمن الواضح أن التعامل بأى من هذه المعايير ستحد طبيعة السلعة المنتجة ومصدر مدخلات الانتاج وتكاليفه اضافة طرق التصنيع المستخدمة فى انتاجه.

وأضاف الظافر أنه من المتوقع أن يؤدى استعمال المعايير المباشرة إلى سهولة عمليات المراجعة والتدقيق للتأكد والمطابقة التى قد تحتاجها سلطات إصدار شهادة المنشأ بالعودة الى سجلات وقيود المنتجين مما يؤدى إلى سرعة الانجاز ودقته.

وقال د. توفيق السماق مستشار وزير الصناعة السورى وعضو لجنة قواعد المنشأ أن بروتوكول قواعد تصريف المنتجات التى لها صفه المنشأ الوطنى قد تم عمل مشروع له وكذلك أساليب التعاون الادارى العربى فى هذا المجال قد تم مناقشتها خلال الاجتماع حيث سيتم تطبيق المعاملة التفضيلية الممنوحة بموجب هذا الاتفاق على المنتجات فقط التى تستوفى هذا البروتوكول والتى يتم نقلها مباشرة بين الدول العربية الاعضاء أو عبر المناطق أو الدول الاخرى.

واعتبر الخبراء المواد التى لها صفه منشأ أية دولة عربية عضو بها كانها مواد لها صفه منشأ دولة عربية عضو آخر عند دخولها فى تصنيع منتج يتم انتاجه فيها وليس من الضرورى ان يتم اجراء عمليات تصنيع على هذه المواد بشكل كاف والمواد التى لها صفه المنشأ فى أن من الدول العربية طبقا لمفهوم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والاجراءات التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر كانها من منشأ أية دولة عربية عضو بها عندما تدخل فى منتج يتم انتاجه فيها وليس من الضرورى أن تكون هذه المواد قد تم اجراء عمليات تصنيع كافية عليها ويتم فقط تطبيق التراكم عندما تحصل المواد المستخدمة على صفه المنشأ وذلك بتطبيق القواعد.

وطالب الخبراء فى اجتماعهم بضرورة وضع أسس قوية لأخذها فى الاعتبار عند صياغة قواعد منشأ عربية تفصيلية للسلع والمنتجات الصناعية وذلك باستخدام النظام للتصنيف الجمركى بحيث يراعى أن تكون قواعد على أسس تفضيلية مع الاخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الاقل نموا ومنحها معاملة استثنائية وقدرات الصناعة العربية والتوجه نحو تراكم المنشأ والتكامل فى العمليات الصناعية والمكونات والاجزاء مع عدم المبالغة فى التشدد أو التبسيط واستغلال قواعد المنشأ السائدة فى التكتلات الاقتصادية العالمية.

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

فى اطار إعادة ترتيب البيت العربى الكبير تتعدد الرؤى ووجهات النظر حول سبل تفعيل التكامل الاقتصادى العربى واذا كانت فكرة السوق العربية المشتركة هى المحور الرئيسى لانطلاقة التكامل الاقتصادى العربى فإن مقالات «هايد بارك» هذا الاسبوع تقدم أربع وجهات نظر حول هذه المسألة: الأولى يقدمها د. عبد الرحمن صبرى.. ويرى أنه ليس أمامنا سوى تعظيم قدراتنا الوطنية وعلى رأسها القوة البشرية وأن نرفع معدلات التبادل التجاري لتسهم جنبا الى جنب مع الاستثمار الوافد فى عملية التنمية. ويبادر الاستاذ يحيى المصرى بتقديم اسلوب عمل جديد لتنشيط السوق العربية المشتركة يبدأ بخطة مغايرة للأساليب الماضية تعتمد فى أغلبها على القطاع الخاص وبدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال والمستثمرين. ويعزز الاستاذ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح الفكرة بالكتابة عن تنمية التجارة العربية البينية. أما الدكتور لويس حبيقة فيعدد المشاكل الاقتصادية العربية الرئيسية التى تشكل تحديات أمام هذا الهدف المنشود.

المحرر

فى هذه المقالة نود أن نطرح بعضا من الأفكار حول العلاقة بين جودة وكفاءة وجدوى التعليم الجامعي والعالي وقضية التخطيط الآمن لنقل واستيعاب وتوطين التكنولوجيات المنتجة فى مجتمعات أكثر تقدما من مجتمعنا فى الوقت الحالي. وذلك من اجل الوصول إلى تملك القدرة الذاتية لانتاج تكنولوجيا نستطيع تصديرها إلى مجتمعات أخرى فى وقت لاحق. ومن هنا تجيء أهمية الفكرة المطروحة بتبنى نظام لتعليم المتفوقين.

د. عبد الرحمن صبرى

التجمع العربى والتعايش مع العولمة

يشكل موضوع العولمة محورا أساسيا فى حياتنا اليومية وسياستنا قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، فنحن حين نضع إطارا تشريعيا لاجتذاب رأس المال الاجنبى المباشر، فإننا في حقيقة الامر ندعو الشركات متعددة الجنسيات للاسهام فى اقامة المشروعات والهياكل الأساسية التى تحتاجها البلاد العربية، وحينما نستخدم شبكة الشبكات «الانترنت» فنحن نتعامل مع قدرة معرفية معلوماتية هائلة لا يمكن فى اطارها احصاء حجم المعاملات المالية التى تتم فى الثانية الواحدة على سبيل المثال ، وحينما نتحدث عن المؤسسات غير الحكومية ـ منظمات المجتمع المدنى نجد أمامنا منظمات أهلية متعددة الجنسيات (حسب مصطلح «د. اسماعيل صبرى عبد الله» فى كافة التخصصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحينما نتحدث عن أجهزة تبريد وتكييف فنحن أمام مشكلة البيئة والسكان وثقب الاوزون. وحينما نتحدث عن بورصات أسواق مالية فنحن امام خطر الحركات الساخنة لهذه الأموال ناهيك عن خطر غسيل الأموال، وحينما نتحدث عن اتفاقات دولية متعددة الأطراف أو فوق أقليمية فنحن أمام منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى... والأمثلة كثيرة.

ان نظريات التنمية والنمو والاقليمية التى ظهرت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية حلت محلها اليوم نظريات التعاون الدولى متعدد الأطراف والاتجاه نحن الكيانات العملاقة سواء تعلق الأمر بالاتحاد الاوروبى والنافتا والايبك والتعاون عبر الاطلنطى، فلأول مرة منذ فجر البشرية تزداد معدلات نمو العمليات المالية بثمانية اضعاف التجارة الدولية.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

إن نظريات التنمية والنمو التى أفرزتها تجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية فى دول العالم الثالث دارت حول رفع معدل التراكم الرأسمالى والتنمية من خلال استراتيجية إحلال الواردات وتدخل الدولة المباشر فى العملية الانتاجية من خلال التخطيط ولكننا اليوم ليس أمامنا خيارات غير محاور ثلاثة فى ظل العولمة هى الاستعانة بالاستثمار العربى والأجنبى لتحقيق معدلات نمو اقتصاد عالية ورفع معدلات نمو الصادرات، واعطاء دور فعال للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى، والاطار الراهن للعلاقات الدولية المسمى بالعولمة لم ينشأ من فراغ ولكنه نما فى ظل واحضان النظام القديم فقد بدأت بذوره فى الستينات وتكشفت توجهاته فى السبعينات واتضحت خطوطه العامة فى الثمانينات.

ووصلنا اليوم الى مرحلة عولمة النشاط الانتاجى من خلال التبادل التجارى والمعاملات المالية والاستثمارية. بحيث اذا مر اقتصاد دولة كبيرة مندمجة فى السوق العالمى بأزمة، اصابت الحمى جميع اقتصادات العالم،

والمثال على ذلك ما حدث فى ازمة المكسيك عام ١٩٩٤ وازمة النمور الاسيوية فى يوليو عام ١٩٩٧، حيث انتقلت الازمة الى دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول امريكا اللاتينية وتباطأ النمو الاقتصادى فى العالم، ومن ثم فان هامش المناورة أمام الدول النامية ضئيل للغاية فيما يتعلق بانسياب المعلومات أو المعاملات المالية أو التجارية عبر الحدود الوطنية.



هذه هى العولمة اليوم وليس امامنا إلا أن ننظم قدراتنا الوطنية وعلى رأسها القوة البشرية وأن نرفع معدلات التدريب والتأهيل ليس هذا فحسب بل والثقافى والاجتماعى والبيئى ايضا وأن نرفع من معدلات التبادل التجارى لتساهم جنبا الى جنب مع الاستثمار الوافد فى عملية التنمية الوطنية. ومطالبون أيضا بالتكتل الاقليمى ومساندة مشروعات التكامل العربية وبالذات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشروعات العربية المشتركة. وكل جهد عربى من شأنه ان يعزز من العمل العربى المشترك سواء مع الدائرة الافريقية أو الدائرة الأوروبية.

ان التجمع العربى هو الوحيد الذى يضمن تماسك الاقليات العرقية والدينية والاثنان فى المنطقة العربية، فقد ضمنت لها الهوية العربية الاسلامية انصهارها فى بوتقة واحدة، وحمتها من الثقافات الأخرى المجاورة

للمنطقة او الواردة اليها فيما وراء البحار. كما أن التكامل العربى يمكن الدول العربية من الدخول فى التجمعات الدولية والاقليمية الأخرى سواء فى إطار الشرق الأوسط او فيما وراء البحار مثل المشاركة الأوروبية أو اطار منظمة التجارة العالمية كوحدة واحدة متماسكة لا يسهل ذوبانها اقتصاديا او ثقافيا او اجتماعيا.

وعلى المستوى الوطنى يجب بناء القاعدة التكنولوجية وتشجيع وتعبئة المدخرات الوطنية وايجاد الأوعية المناسبة وفى هذا الاتجاه حدث تطوران هامان الأول: انتعاش بعض أسواق المال العربية خاصة مع انتشار عمليات الخصخصة فى عدة دول عربية الثانى: انتشار صناديق الاستثمار المخصصة للاستثمار فى الاوراق المالية العربية.

ولا شك ايضا أن دعوة بعض الدول العربية الى اقامة سوق تجارية مشتركة ثنائيا سيساهم ايضا فى دفع العلاقات العربية/ العربية من زاوية زيادة التجارة العربية البينية والاستثمارات البينية العربية، خاصة اذا ما واكبها اجتذاب مزيد من الاستثمارات العربية فى المشروعات العربية المشتركة. واذا واكبها ايضا حرية انتقال العمالة العربية بين الدول العربية. وبالتالى تستطيع هذه الدول ان تقطع شوطا أبعد مما استهدفته قرارات العمل الاقتصادى العربى المشترك جماعيا من خلال اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبير وفقا لبرنامج زمنى متدرج من زاوية الاعفاءات الجمركية وازالة قيود التجارة

■■

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

الذين يتابعون انشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعلمون جيدا مدى الصعوبات التي تقف في طريقها، فلقد كان من المقرر ان يبدأ تنفيذها العملي في أول يناير بعد أن وقعتها ثمانية عشر دولة عربية أى بعد الموافقة شبه الاجماعية على تنفيذها، غير أن هذا الموعد انقضى ولم تنفذ الاتفاقية سوى ست دول عربية فقط، والدول الأخرى مازالت تدرس وتفكر بالرغم من انها التزمت بل ووقعت الاتفاقية قبل موعد انشائها بشهور عديدة!!

يحيى المصرى

الى أين تتجه السوق العربية المشتركة؟

لقد مللت جامعة الدول العربية للموافقة شبه الاجماعية على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بعد توقيعها باعتبارها أول عمل جماعي عربي في نطاق التعاون الاقتصادي العربي يأخذ هذه الموافقة الاجماعية، وعلى اساس أن هذه الموافقة شبه الاجماعية ستكون بداية لمرحلة جديدة وجادة للتعاون المشترك الذى افتقد العمل الجاد والصادق طوال النصف قرن الأخير، غير أنها اصيبت بخيبة أمل وهي ترى التنفيذ يبدأ بينما تتراجع بعض الدول بل اغلب الدول عن التنفيذ لأسباب تافهة توضح بجلاء مدى استمرار التخلف الذى يعاني منه العمل الحكومي العربي.

وبذلك فان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لا تكون في وضع أفضل من قرار الموافقة على انشاء السوق العربية المشتركة الذى أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٤/٨/١٣ والذى حدد الأسس التي تقوم عليها السوق فيما يلي:

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي
- حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

وللأسف مضى اليوم ما يقرب من ربع قرن على قرار السوق العربية المشتركة ولم توافق على انشائها سوى سبع دول عربية فقط، بالرغم من المؤتمرات والندوات والملتقيات والخطب الإنشائية التي أعدت في هذا الشأن، والتي اقترنت في السنة الأخيرة بمطالبة جدية من بعض الرؤساء العرب لتنفيذها في أسرع وقت ممكن باعتبارها مسألة حياة وبقاء للأمة العربية، كما أنها مصدر قوة اقتصادية عربية نحتاجها في المساندة ضد العدوان الاسرائيلي المستمر وضد الخلافات العربية التي تقتطع من ثروة المنطقة العربية وتضعف من قوتها.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

إن الشعب العربي اليوم لم يعد يطيق سماع الشعارات النظرية دون محتوى عملي ودون خطة تنفيذية تبدأ فورا ويجتمع عليها كل الجهات وكل السلطات وكل أصحاب النفوذ والمال العرب الذين يقدرون أهمية تحقيق السوق العربية المشتركة لأنها أصبحت فعلا مسألة حياة وبقاء لهم جميعا، خاصة ان كلا منهم سيشكل جزءا من السوق يخضع لوقائعها ويعيش في أحداثها ويتأثر بما يتم فيها فان ضعفت ضعف وأن قويت تحسنت أوضاعه المادية والمعنوية وتقدمت أعماله وتجارته، مأكله ومسكنه ومستوى حياته، ولنا في دول جنوب شرق اسيا، «الآسيان» «اسوة»، فعندما تقدمت بالعمل الجاد والتعاون الجماعي الصادق، استفاد كل سكانها وتحسنت مستوياتهم المعيشية، وعندما ضربت انهار هذا التحسن انقلب الأغنياء الى فقراء وزادت البطالة وانتشرت المجاعة.

من هنا فانه تأتي أهمية تنفيذ السوق العربية المشتركة قبل ان تعود الى مسارها القديم والبطيء، وبعد ان ثبت بالفعل أن اسلوب التعاون الاقتصادي العربي، والذي يتمثل في انشاء منظمات وتنظيم مؤتمرات وندوات وعقد ملتقيات وحلقات، هذا الأسلوب قد فشل بالفعل ومن الضروري اذا أريد ان تنشأ السوق العربية المشتركة ان يكون هناك أسلوب عملي جديد يبدأ بخطة مغايرة للأساليب الماضية تعتمد في أغلبها على القطاع الخاص ويدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال العرب والمستثمرين وعلى ان تتمثل هذه الخطة فيما يلي:

١ - تشكيل مجموعة عمل من جمعية رجال الأعمال العرب القومية وجمعيات رجال

... تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

الأعمال العرب المحلية، وهيئات التعاون العربي ومن الاتحادات العربية للأنشطة الاقتصادية كاتحاد المستثمرين العرب واتحاد المقاولون العرب واتحاد العمال العرب، وعلى أن يتم اختيار هذه المجموعة عن طريق رؤساء هذه الجمعيات والاتحادات، وان يشترك معها مندوبون من جامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المشتركة بالاضافة الى ضباط اتصال مع كل حكومة عربية لابداء الرأى الرسمي في التوصيات والقرارات التي تتخذها المجموعة تمهيدا لإقرارها

٢ - يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية هذه المجموعة بعد تشكيلها للاجتماع بقاعات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتم توفير سكرتارية ادارية وسكرتارية فنية وأدوات مكتبية عن طريق الجامعة، بالاضافة الى تسهيل مهمة المجموعة بتقديم جميع المعلومات والبيانات اللازمة لها من مراكز المعلومات في الجامعة وفي بعض الدول العربية التي تستطيع المعاونة، بالاضافة الى المنظمات العربية المشتركة التي يتوافر لديها امكانيات المعاونة الادارية والفنية لهذه المجموعة . ويمكن ان تصدر هذه المجموعة نشرة يومية توزع على الوزارات المختصة بالدول العربية وتنتظر تعليق هذه الوزارات على ما يتم عن طريق هذه المجموعة ومناقشة التعديل ان تطلب الأمر.

٣ - يتم تنظيم عمل هذه المجموعة عن طريق رئيس لها وامناء مساعدين يتولون الاشراف الكامل على اجتماعات هذه المجموعة وتحديد مواعيد اجتماعاتها، ويمكن أن تعقد الاجتماعات اثناء الجزء الأكبر من النهار والجزء الأكبر من الليل وهو ما كانت تقوم به الهيئة الأوربية التي انشأت السوق الأوربية المشتركة علما بان وزير المالية الفرنسي في تصريح سابق له ذكر أن عمل الجماعة يستمر ليلا ونهارا ولا تنطفئ الأنوار حتى ينتهي اعداد لوائح وقرارات السوق الأوربية المشتركة التي تمت فعلا في عام ١٩٩٢ باستثناء انشاء العملة الأوربية الموحدة التي مازالت محل مناقشات تمهيدا لصدورها في عام ١٩٩٩

٤ - القرارات التي يتم التوصل اليها عن طريق مجموعة العمل يتم عرضها علي رؤساء الدول عن طريق بعثة يتم اختيارها بين أعضاء المجموعة تسافر الى كل الدول العربية في زيارات عمل وتوعية بأهمية السوق العربية المشتركة وكيف أن السوق تعطى كل الدول الأعضاء أكثر مما تأخذ منها إن أخذت وذلك في ضوء الشرعية الشاملة والتنظيمات الاقتصادية والاقليمية والعالمية، وتمشيا مع الاتجاه العربي الحالي نحو تدعيم الاستقرار ومحاربة الارهاب والقضاء على الجريمة، بما تؤدي اليه السوق

العربية المشتركة من حياة حرة كريمة ومستوى لائق من المعيشة لكل الفئات الشعبية وبالتالى تدعيم التنمية الاقتصادية والتقدم العربى فى ضوء الإمكانيات المتوافرة بالوطن العربى.

هذه خطتى العملية اعرضها على الملوك والرؤساء العرب، وعلى كل المخلصين العرب الذين يملكون سلطة التحرك والتنفيذ، أملا أن نشاهد قريبا خطوات عملية وجادة نحو تنفيذ هذه السوق وبتنسيق وتنظيم من جامعة الدول العربية وكل المهتمين بتنفيذ السوق العربية المشتركة خارج الروتين والبيروقراطية وبعيدا عن الادارة السياسية السلبية العربية التى عاشت الأمة العربية فى ظلها ما يقرب من نصف قرن وكانت حصيلتها الخسارة للجميع كما نأمل أن نرى جميعا الانوار التى لا تنطفىء فى المبنى الكبير لجامعة الدول العربية ليلاد ونهارا - حتى تستكمل خطوات التنفيذ ويعلن عن انشاء السوق العربية المشتركة وهو ما تم فعلا فى أنوار المبنى الكبير للهيئة الأوربية التي أعلنت عن قيام السوق الأوربية المشتركة والتى تحولت عام ١٩٩٣ الى السوق الموحدة

ونسأل الله أن يوفق قادة العرب الى ما فيه خير الأمة العربية وصالحها الاقتصادى. ■■

يمثل موضوع تنمية التجارة البينية العربية والخروج بها من دائرة ال ٧٪ و٩٪ أولى اهتمامات المسئولين عن العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأسفرت الجهود في الفترة الاخيرة عن بدء العمل بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية اعتبارا من ١٩٩٨/١/١، واقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برنامجا تنفيذيا لاستئناف العمل بأحكام قرار السوق العربية المشتركة رقم ١٧ لعام ١٩٦٤.

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
مستشار أمين عام المنتدى الاقتصادى العربى

تنمية التجارة العربية البينية.. كيف؟

فبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة كانت بداية تطبيق برنامجها التنفيذى جيدة ومبشرة بالتقدم حيث التزمت بتطبيقه اربع عشرة دولة عربية تتجاوز حصتها ٩٢٪ من اجمالى التجارة العربية البينية وتتمتع سلعها الوطنية المتبادلة حاليا بتخفيض قدره ٢٠٪ من الرسوم الجمركية وغيرها وتعكف آليات تنفيذ هذا البرنامج على دراسة وايجاد الحلول للمشاكل التى تعترض مسيرة التطبيق حتى تكون مراحل التحرير فعلية لا صورية. بل والاكثر من ذلك نجد ان دولة كالبحرين تقترح اختصار فترة البرنامج لاستكمال اقامة منطقة التجارة الحرة خلال خمس سنوات بدلا من عشر ليتسنى للعرب تحرير تجارتهم البينية قبل تحرير تجارتهم الخارجية مع العالم بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية. أما الدول العربية التى لم تبدأ تنفيذ البرنامج (الجزائر وموريتانيا والصومال والسودان وفلسطين وجيبوتى وجزر القمر) فتقوم بتوفيق أوضاعها مع متطلبات التنفيذ والامل ان تصدق العزائم وتتضافر الجهود والخبرة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبعد شهر عرض تنفيذ البرنامج المذكور أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- فى ديسمبر من العام الماضى- قرارا باعتماد برنامج تنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية كأداة تنفيذية وفنية لعودة العمل بقرارى المجلس رقم (١٧) لعام ١٩٦٤بانشاء منطقة تجارحرة ورقم (٤١١) لعام ١٩٧٠ ببدء انشاء الاتحاد الجمركى، ومن المعروف ان القرار (١٧) التزمت به سبع دول عربية (مصر وسوريا والعراق والاردن وليبيا واليمن وموريتانيا) وشارفت على تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها خلال النصف الاول من السبعينات ولاسباب معروفة وغير معروفة تعطل تنفيذ الاحكام، ويقضى البرنامج باعادة العمل بها من قبل الدول السبع بتحرير التجارة بينها من القيود غيرالجمركية دفعة واحدة عام ٢٠٠٠ ومن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى على مراحل سنوية ثلاث تبدأ عام ٢٠٠٠ بتخفيض ٤٠٪ ثم ٣٠٪ عام ٢٠٠١و ٣٠٪ عام ٢٠٠٢ ليتحقيق الاعفاء الكامل فى هذا العام أى قبل تحقيق منطقة التجارة الحره بخمس سنوات.

على أي يبرز البرنامجان رغبة عربية لتعزيز وتفعيل صيغ العمل الاقتصادى العربى المشترك وإعمالا لما تجيزه المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية العربية من تشجيع لاطرافها على تبادل مزايا وافضليات أكثر من المنصوص عليها سواء كانت ثنائية أو متعددة الاطراف ولكن قد يخشى البعض قيام تضارب بين ا لبرنامجين أو خلق نوعامن الازدواجيه بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية ولتجنب أية احتمالات لهذه الامورر ينبغى الاتفاق على أسس عملية وواضحه للتنسيق والتعاون بين المجلسين ضمانا لتحقيق ايجابيات كل برنامج والمحافظة على مصالح الاطراف العربية المتعاقدة حيث ان غالبية دول السوق السبع تطبق حاليا البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة.

وأخيرا اقول انه اذا نجحت الدول العربية السبع اعضاء السوق فى تطبيق برنامجها فانها بذلك تقدم نموذجا مشجعا لتجربة التحرير الكامل للتجارة ومرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادى العربى تشجع الدول العربية الاخرى على اللحاق بها وتعجل باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتقرب الانتقال الى المراحل المتقدمة لتحقيق الحلم العربى بقيام السوق العربية المشتركة الكبرى ■■

تكتل اقتصادى عربى من أجل حياة أفضل للشعوب

هل يمكن بالفعل التوصل إلى تكتل اقتصادى عربى يجيئ فى مصلحة الشعوب الفقيرة ويرفع من مستوى معيشتها وينتقل بها الى حياة افضل حينما تتزايد موارد الدول العربية وتتحسن ارقام ميزانها التجارى وتتصاعد معدلات النمو لقطاعاتها المختلفة.

يقول النائب محمد ابوالعينين ان العالم قد اتجه الى التكتل ولم يبق الا الدول العربية وقد احصت منظمة التجارة العالمية عدد التكتلات فى العالم بـ ٦٤ تكتلا في امريكا الشمالية والجنوبية وبعض الدول الآسيوية واوروبا ورغم ان الدول التى انضمت الى هذه التكتلات هى دول متقدمة وتستطيع التعامل مع العالم بشكل منفرد الا انها تؤمن أن التكتل يزيد من قوتها فى مواجهة الاخرين.. وقد اصبحت القضايا العالمية توضع وتناقش فى اطار التكتلات الاقليمية قبل ان يتم طرحها على المنظمات العالمية كما ان الاحصاءات تشير الى ان ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات وبالتالى فلا سبيل لزيادة الصادرات العربية.

ولن القضايا العالمية اصبحت توضع وتناقش اولا فى اطار التكتلات الاقليمية قبل ان يتم طرحها على المنظمات العالمية وتوضع هذه القضايا بالشكل الذى يخدم مصالح دول هذا التكتل مثل اتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف التى يتم التفاوض عليها فى اطار منظمة OECD قبل ان تعرض على منظمة التجارة العالمية WTO

والاحصاءات تشير الي ان ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات وبالتالى فلا سبيل لزيادة الصادرات العربية مع اتجاه التكتلات الاقليمية الى الانغلاق على نفسها، الا اقامة تكتل اقتصادى عربى لكي ترتفع التجارة البينية العربية من ١٠٪ حاليا لكى تصل الى مستوياتها بين دول الاتحاد الاوروبى وهى ٧٥٪ او الى مستوى دول الاسيان والبالغ ٢٥٪.

وهناك مشروعات للتكتلات الاقليمية المطروحة على الدول العربية مثل المشروع الشرق أوسطى والمشروع المتوسطى وهذه المشروعات سوف تكون الدول العربية خاسرا صافيا فيها اذا دخلتها بشكل منفرد، واذا كنا لا نستطيع ان نمنع قيامها وخاصة اذا ما تحقق السلام فى المنطقة، فالمهم هو ان ندخلها ونحن فى تكتل واحد ولا يهم بعد ذلك هل ستقوم هذه التكتلات الاخرى ام لا؟ بل على العكس قد يحقق لنا دخولها ونحن فى تكتل واحد مزايا عديدة من اهمها توسيع دائرة الشركاء التجاريين.

والاستفادة من الدعم الذى تمنحه اتفاقية الجات بالنسبة للتكتلات الاقليمية، حيث تعفى الاتفاقية التكتلات الاقليمية من شرط الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

ويقول محمد ابوالعينين ان هناك مشكلات وصعوبات تعرقل التعاون الاقتصادى وبالتالى تقف عقبة امام امكان تحسن المستويات المعيشية للشعوب العربية وهى

● عدم توفر الارادة السياسية، وتفاوت مستويات النمو الاقتصادى بين الدول العربية، وتفاوت المكاسب والتضحيات الناتجة عن التكامل نتيجة لعدم معالجتها مسبقا.

● وجود اختلافات فى الانظمة الاقتصادية العربية يصعب معها توحيد لغة التخاطب الاقتصادى.



محمد ابو العينين

والتشابه النسبى فى الهياكل الانتاجية ومنظومة السلع القابلة للتصدير، وعدم وجود حرية كافية فى حركة رؤوس الاموال والاستثمار تتوازن مع حرية التجارة المتوقعة فى المستقبل.

● ضغوط أصحاب المصالح المحلية داخل الدول والذين يطالبون بوجود حماية ويقاومون فتح الأسواق الناتج عن تحرير التجارة والذى سوف يمس مصالحهم المتميزة، وتفضيل بعض الدول العربية للقنوات الثنائية او شبه الاقليمية علي العمل الجماعى، وضعف دور المؤسسات المشتركة المنوط بها تنفيذ الاتفاقيات وعدم وجود آليات مساعدة فعالة لديها السلطة الكافية مثل الية فض المنازعات التجارية والية متابعة التنفيذ

ومن اهم الصعوبات التى تواجه منطقة التجارة العربية الكبرى

● القيود غير الجمركية والتى تعتبر من اكثر العقبات تعقيدا امام تحرير التجارة العربية وتتميز عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح حيث قوائم السلع الخاضعة للقيود غير الجمركية لعشر دول فقط شملت ما يزيد على ٦٠٠ سلعة ومجموعة سلعية تخضع لواحد او اكثر من مختلف القيود غير الجمركية مما يعيق عملية تنفيذ البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية .

● كذلك هناك بعض الاستثناءات التى تتخذها دولة معينة من جانب واحد وتطبقها على السلع العربية المستوردة فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية دون الحصول على موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

● التعسف فى استخدام الاشتراطات التى تتطلبها بعض الدول العربية عند التخليص علي السلع العربية المستوردة بطريقة تؤدى الى عرقلة تنفيذ البرنامج، مثال اشتراط بعض الدول العربية تطبيق مواصفاتها القياسية المحلية وطول اجراءات الحصول على شهادات المطابقة، مما يجعل ذلك قيدا علي التنفيذ.

● تعدد الجهات الاشرافية وكذا الاختبارات التى تخضع لها السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى وجود المختبرات في [illegible] واحدة فى نطاق السوق المشتركة .

مناطق متناثرة وبعيدة مما يضيع الكثير من الجهد والمال .

● حق الدول الاعضاء فى الاستثناء من الاعفاء لوارداتها من السلع الزراعية فى مواسم انتاجها وهو ما يخرج مجموعة حيوية من المنتجات التصديرية العربية من دائرة التحرير.

طول مدة التنفيذ وضالة شرائح الاعفاء الجمركى.

وعن كيفية تفعيل التعاون الاقتصادى العربى يقول محمد ابوالعينين انه على الرغم من دخول الاتفاقية عامها الثانى، مع ما يعنيه ذلك فى خفض جمركى بحوالى ٢٠٪ للدول الأعضاء، الا ان حجم التجارة العربية البينية لا يزال فى حدوده المعهودة وهو ما يؤكد ضرورة اعادة النظر فى الخطوات التى تم اتخاذها بهدف جعلها أكثر قدرة على تحقيق الأهداف المنشودة منها،

وفى هذا السياق نقترح الآتى:

● وضع الية لفض المنازعات: أوكلت الاتفاقية هذه العملية إلى لجنة التنفيذ والمتابعة المشكلة من ممثلى الدول العربية المشاركة وهو مايفقدها محتواها العملى، ويدخلها فى ساحة الخلافات السياسية، الأمر الذى يدفعنا إلى ضرورة تشكيل لجان لفض المنازعات لديها سلطات ملزمة وقواعد محددة وفترات زمنية معقولة ومحددة بحيث تكون أكثر قدرة على حسم المنازعات. وضع حد أقصى لكل دولة بالنسبة للسلع المستثناة، والنص على الا يتجاوز نسبة من حجم تجارتها الخارجية، بما يضمن التوازن فى تحقيق المصالح.

● وضع خطة عربية للتحرك فى اطار المفاوضات التجارية الدولية الجارية الان فى اطار منظمة التجارة العالمية لصياغة موقف عربى موحد تجاه القضايا التجارية الجديدة المزمع طرحها على المؤتمر الوزارى للمنظمة، والذى سيعقد فى ديسمبر ١٩٩٩.

● قيام الدول العربية بدراسة مبدأ الأخذ فيما بينها بقاعدة المنشأ التراكمى وصولا لقاعدة منشأ عربية، وهذا من شأنه تعميق تقسيم العمل العربى من جهة، ورفع الكفاءة الانتاجية من جهة اخرى.

● الحد من القيود غير الجمركية التى تعوق حركة التجارة البينية العربية وتوفير الشفافية فى الاجراءات المرتبطة بتحرير التجارة العربية.

● ضرورة تمكين القطاع الخاص لكى يلعب دورا فعالا فى دفع مشروع السوق العربية المشتركة لانه يملك قدرات الابتكار والمرونة فى التعرف على فرص الاستثمار الجديدة والدخول فى مشروعات مشتركة كذلك فان القطاع الخاص له مؤسساته المشتركة التى يجب أن تلعب دورا فى تشكيل مشروع السوق العربية المشتركة ووضع آلياته وتقريب وتنسيق الأنظمة والتشريعات والأجهزة الحاكمة للنشاط الاقتصادى لكى تتحدث بلغة

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/٨/١٩٩٩

فى مؤتمر البرلمانيين بدمشق

الطريق إلى التكتل الاقتصادى

من المؤكد أن حلم السوق العربية المشتركة على امتداد العقود الخمسة الماضية مازال يراود آمال وتطلعات الاقتصاديين العرب وطموحات الشعوب العربية.. وقد التقيت عبد الله طايل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب الذى شارك بفاعلية كبيرة فى المؤتمر البرلمانى العربى الأخير الذى عقد فى دمشق ووجهنا له السؤال التالى: لماذا تأخر حلم السوق العربية المشتركة طوال تلك الفترة، وما هى الرؤية المستقبلية لهذا المشروع القومى الكبير؟


عبد الله طايل

أحمد الغمرى

يقول عبد الله طايل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب : على مدار الخمسة العقود الماضية ظل الاقتصاديون العرب وقادة الفكر الوحدوى يخططون لتكتل اقتصادى يكون نواة للوحدة الاقتصادية الشاملة ولكن لم يترجم هذا الجهد فى تحقيق الأمل المنشود. وقد سبقتنا دول أوروبا فى بلورة كيان الاتحاد الأوروبى رغم أن التفكير فى هذه الوحدة قد جاء متأخرا كثيرا عن الفكرة العربية، والحقيقة كانت هناك عدة أمور حالت دون قيام هذه الوحدة الاقتصادية نذكر منها محدودية القاعدة الانتاجية فى فترة من الفترات ، فلم يكن يسمح - كما هو حادث الآن - من وفرة فى الانتاج لتحقيق فائض قابل للتداول وقدرته على المنافسه، تشبث الدول العربية بحماية منتجاتها من خلال الدعم مرة، ومرة أخرى من خلال الحواجز الجمركية العالية بدعوى المحافظة على موارد الموازنة العامة للدولة، وضعف أداء الخدمات المساندة للتجارة مثل النقل والاتصالات والتمويل، وتشابه الهياكل الانتاجية بين الدول العربية مما جعل الاقتصاديات العربية فى حالة تنافس وليس فى حالة تكامل، وعدم وجود آلية فعالة لمتابعة تنفيذ أى اتفاقية، ولم يفكر القادة العرب فى اسلوب التدرج، وعدم تحييد العمل الاقتصادى عن الخلافات السياسية بين الدول العربية. وبالرغم من ذلك فإننا لا ننكر الجهود التى بذلت فى اتخاذ خطوات عملية فى سبيل إتمام الوحدة الاقتصادية العربية.

وأود أن أشير إلى الدور الذى قامت به اللجنة البرلمانية المصرية خلال الدورة الـ ٣٤ لمجلس الاتحاد البرلمانى المنعقد بدمشق فى الفترة من ٢٧ - ٢٩ يونيو الجارى، والتى تشرفت بعضويتها ، والتى عرضت فى اجتماع دمشق ووافق جميع أعضاء الدول العربية لأول مرة على جميع محتويات قرارات اللجنة المصرية، والتى صدر بها اعلان دمشق، وقد احتوت على عدة مقررات تتلخص فى تأكيد أن قيام التكتل الاقتصادى العربى هو الخيار الوحيد، وتحييد التكامل الاقتصادى العربى عن الخلافات السياسية، وزيادة شرائح الخفض الجمركى بالنسبة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى ١٥٪ بدلا من ١٠٪ وتأكيد اعتبار منطقة التجارة الحرة هى الخطوة الأولى على الطريق نحو السوق العربية المشتركة. وفى رأيى أن مسئولية الوحدة الاقتصادية هى مسئولية الشعوب العربية ممثلة فى برلماناتها، لأن ذلك هو المدخل الصحيح للأمة العربية

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٩

حكايات عربية بقلم: وجيه ابو ذكرى

سلع مصرية مرفوضة من العراق:

لا تفقدوا الأسواق العربية!

الرئيس حسنى مبارك يبذل جهدا كبيرا يشكر عليه لفتح أسواق دول العالم للسلع المصرية، قضية التصدير من أهم قضايا التنمية، لذلك فإن حكومة الدكتور كمال الجنزورى تعمل على إزالة كل العقبات أمام المصدر المصرى، لم يعد أمام المصدرين أى عقبة تذكر يشكون منها، رغم ذلك لم نسمع عن طفرة فى التصدير وهذا يؤكد أن العيب فى المصدرين أنفسهم وبدلا من سماع طفرة التصدير نسمع عن بضائع مصرية مرتدة من الأسواق العالمية لأنها غير مطابقة للمواصفات القياسية، تعود السلع إلى مصر لتنزل إلى السوق المحلى الذى اعتاد استهلاك السلع المصرية الرديئة، ويفلت المصدر من أى عقاب أو عتاب، فربما يغلق هذا المصدر - بفهلوته - سوقا مهما للسلع المصرية!

●●●

وخلال هذا الأسبوع أمسكت بتقرير خطير أرجو «أن صحت وقائعه» ألا يمر دون عقاب أو حساب أو وقفة طويلة مع المسئولين عن هذه الفضيحة.

الحكاية بدأت عندما طلبت العراق من مصر كميات هائلة من السكر، ضمن برنامج الأمم المتحدة «البترول مقابل الغذاء والدواء»، وسعدت شركات السكر المصرية لهذه الصفقة، فربما تنقلها من الديون الثقيلة التى عليها وعند بحث الأمر فى الشركة القابضة للصناعات الغذائية. اقترح عبقرى ارسال سكرا ردئ للعراق، أى سكر من الدرجة الثانية، وفى تصوره ان العراق سيقبل سكر رديئا لحاجته إليه وقام العبقرى بحساب أرباحه من صفقة السكر الردئ للعراق فوجدها أرباحا طائلة بل هى أربح صفقة عقدتها الشركة القابضة للصناعات الغذائية على الإطلاق، سكر درجة ثانية يباع بالسعر العالمى.

●●●

وبدأت الصفقة ترحل إلى العراق على البواخر الآتية:

- الباخرة «جيب شوان باو» حملت ١٣١٢٥ طنا من السكر الردئ رفضتها العراق وعادت الباخرة بالشحنة من الخليج إلى ميناء السويس وتم تفريغ الشحنة تم بيعها للشركة الدولية للتعبئة وتوزيع السلع الغذائية وخسرت الشركة القابضة ما كانت تريد ربحه من الصفقة من العراق بسبب نصيحة ذلك العبقرى فى الشركة القابضة.

- رحلت الباخرة «ايزيس» تحمل ١٣١٢٥ طنا من السكر وتسلمتها العراق ولا أحد يعلم أسباب تسلم العراق لهذه الحمولة بالذات.

- الباخرة «هاليدور» تم شحن عليها ١٣١٢٥ طنا من السكر الردئ وتسلمت العراق ٢٠٥٤ طنا فقط وعادت الباخرة بالباقى وفرغت باقى هذه الشحنة فى ميناء سفاجا وتم توزيعها على الوجه القبلى.

- الباخرة «صور صن» حملت ١٣١٢٥ طنا تسلمت العراق منها ٢٦٣٨ طنا فقط وعادت الباخرة بالباقى وتم تفريغها بالسويس وتم بيع هذه الصفقة للشركة الدولية للتعبئة وتوزيع السلع الغذائية.

وتوالت أنباء الرفض السيئة من العراق لشحنة السكر الردئ.

المصرى وصدرت الأوامر لعودة السفن تجر أذيال الخيبة بشحناتها إلى الموانئ المصرية لذلك قررت الشركة القابضة إعادة الباخرة «هيرو» التى تحمل ١٣١٢٥ طنا وكانت قد غادرت السويس فى طريقها إلى العراق حيث صدر لها الأمر بالعودة والتوجه إلى ميناء سفاجا لتفريغ الشحنة.

وفى نفس الوقت صدر الأمر للباخرة «هاى هينج» بعدم شحن أى كمية من السكر فى طريقها إلى العراق.

●●●

ومرت الحادثة التصديرية المفزعة دون مساءلة ونشرتها معظم الصحف العالمية المهتمة بالمال والتصدير والاستيراد فاعتقد أن العراقيين - بعد هذه الصفقة - ذهبوا إلى أسواق أخرى يشترون منها السكر للشعب العراقى.

وخاب حلم العبقرى المصرى فى أرباح باهظة بعد أن رفع شعار أن العراق يقبل أى شئ وكل شئ.

وخسرت مصر سوق العراق أو على الأقل سوق السكر فى العراق.

ونتيجة مباشرة لذلك فقد أكدنا بأنفسنا للإعلام العالمى وللأسواق العالمية حيث نشرت هذه الكارثة فى كل الوسائل الإعلامية العالمية أكدنا أننا غير جادين فى التصدير.

●●●

الدول العربية على استعداد لتشجيع الصناعات المصرية والإنتاج المصرى بشرط ان يكون مثل أو يقترب من الصناعات العالمية، وهناك عشرات السلع المصرية التى تجد لها رواجا فى الأسواق العربية، بل ان هناك سياحة عربية هى السياحة التسويقية، حيث يأتى السياح العرب إلى مصر فى شهر «التسوق» لشراء السلع المصرية.

ان السوق العربى يجب الحفاظ عليه، وعدم الاستهانة بإمكانياته، وهو السوق الطبيعى للسلع المصرية.

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/ ٨ /١٩٩٩

التعاون الاقتصادى بين الدول العربية بين أسباب التعثر وفرص التكامل

مما لا شك فيه أن التكتلات الاقتصادية اصبحت سمة عالمنا المعاصر فى جميع المجالات ولذلك فان التوجه نحو تكتل اقتصادى عربى اصبح ضرورة حتمية والا فسوف يؤدى ذلك الى آثار اقتصادية سلبية تنعكس على شعوب الامة العربية باسرها.

وفى هذا الاطار ومن اجل دراسة تكوين تكتل اقتصادى عربى اعد السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك ورئيس اتحاد المصارف العربية دراسة بعنوان التكتلات الاقتصادية واثرها سياحيا تم طرحها ومناقشتها فى ندوة نحو تكتلات سياحية مصرية مع بداية القرن الجديد، تضمنت أهم التحديات التى تواجه مصر والعالم العربى وحتمية التكتل حدد خلالها بروز ظاهرة العولمة وتداعياتها على منظومة الاقتصاد العالمى والاتجاه العالمى لتحرير التجارة الدولية بشقيها السلعى والخدمى وتنامى الاتجاه نحو تبنى نهج الاقتصاد الحر وازدياد الاهتمام بتعزيز واقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة وبروز المشاركات الاوروبية المتوسطية القائمة على تعامل الاتحاد الاوروبى مع الدول العربية كل على حدة بالاضافة الى طرح مشروعات تعاون اقليمى فى منطقة الشرق الاوسط تستند على اساس جغرافى ولا تكون الهوية العربية احد اسسها.

مواجهة التحديات

ويؤكد محمود عبد العزيز ان هذه التحديات تتطلب ان نكون على أعلى مستويات المسئولية القومية واليقظة لكى يكون لنا دور فعال فى صياغة مستقبل منطقتنا العربية بما يتلاءم مع مصالحنا كما انها تزيد من حدة المنافسة التى تواجهها الصناعات المصرية والعربية ومن بينها صناعة السياحة الامر الذى يتطلب إيجاد تكتل اقتصادى عربى قادر على المنافسة على الساحة القطرية والاقليمية وصولا للمنافسة على الساحة الدولية.

ويطالب بضرورة تسهيل المبادلات التجارية سواء فى السلع والخدمات بما فى ذلك السياحة بين الدول العربية وذلك من خلال خطة عمل تتضمن جدولاً زمنياً لا يتجاوز ١٠ سنوات يشمل تحرير كافة الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية والا تكون انظمة التجارة بعد قيام مشروع التكامل اكثر تقييدا عما كانت عليه قبل قيامه وأن يؤدى مشروع التكامل الى زيادة التجارة بين الدول الاطراف المشاركة فيه وليس الى اضعافها مع الدول الاخرى.

وعلى ذلك فان الانخراط ضمن تكتل اقتصادى يتيح الفرصة للدول الاعضاء لازالة القيود المختلفة التى تحول دون نمو واتساع نشاط السياحة البينية وهو الامر الذى يمثل أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية التى يسعى عديد منها الى منح قطاع السياحة دورا رئيسيا فى برامج النمو الاقتصادى.

أسباب التعثر

ويرجع السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية أهم اسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادى العربى الى التقلبات فى العلاقات السياسية العربية وانعكاسها سلبا على العلاقات الاقتصادية والاخفاق فى الفصل بينهما وضعف الادارة السياسية المساندة للتكامل كقضية مصيرية مشتركة بالاضافة الى غلبة النظرة القطرية للمصالح الاقتصادية على النظرة القومية العليا لاسيما فى الاجل المتوسط والطويل وتفاوت مستويات النمو نسبيا بين مجموعات الدول العربية.

كما تتضمن ايضا إختلاف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وصعوبات فنية وعملية فى التعاون لسنوات عديدة مضت. وعدم توفر المناخ الملائم للاستثمار فى العديد من الدول العربية المضيفة للاستثمارات وذلك لسنوات طويلة وكذلك تفضيل الدول العربية فى معظم الاحيان للتعاون الاقتصادى من خلال قنوات واتفاقيات ثنائية.

واكتفاء بعض الدول العربية باقامة انظمة شبه اقليمية للتكامل الاقتصادى كبديل للتكامل العربى الشامل، ومحدودية القاعدة الانتاجية العربية نسبيا وعدم تكاملها ومن ثم انخفاض حجم التجارة العربية البينية. وعدم الربط بين التدفقات المالية الانمائية الرسمية والخاصة وأى نمط محدد للتكامل الاقتصادى.

عائد السياحة

واوضح أن المنطقة العربية تتمتع بعدة خصائص تساعد على تحقيق عوائد مجزية للاستثمار السياحى لعل اهمها موقع المنطقة العربية الجغرافى فى وسط العالم وتوافر طاقات سياحية كبيرة غير مستغلة فيها وتوافر بيئة سياحية غنية من حيث المعطيات الحضارية والثقافية والطبيعية والمناخية التى توفر أرضية ملائمة لتقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات السياحية بمختلف انماطها وتبنى معظم الدول العربية لسياسات مشجعة للاستثمار المحلى والاجنبى فى معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع السياحى. وتوافر الطاقات التمويلية فى المنطقة العربية القادرة على تلبية الاحتياجات المالية اللازمة لتنمية وتطوير القطاع السياحى فى دول المنطقة.

وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الحيوى ودوره فى تحقيق التنمية الشاملة باعتبار السياحة قاطرة للعديد من الصناعات والانشطة المكملة وبالرغم من توفر أغلب مقومات الجذب السياحى فى منطقتنا العربية إلا انها مازالت تعانى من ضعف نصيبها من حجم السياحة العالمية وذلك لعدة اسباب اهمها:

- انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لانشاء وصيانة المؤسسات السياحية حيث لا تتعدى نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحى ٦٪ من جملة الاستثمارات المنفذة فى معظم الدول العربية.
- عدم توافر البرامج التسويقية المتكاملة للمناطق السياحية بالدول العربية وإن وجدت فهى على مستوى فردى وغير فعالة على المدى الطويل ويندرج تحت ذلك نقص فعالية مكاتبنا السياحية بالخارج وبالداخل ايضا.
- عدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة عن واقع صناعة السياحة العربية واللازمة لدراسة واستكشاف الفرص الاستثمارية فى المجال السياحى وبالتالى التأثير السلبى على متخذى القرارات فى ذلك المجال.

وتمشيا مع الاتجاه العالمى نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة وفى إطار السعى لخلق التكتل الاقتصادى العربى بدءاً بمنطقة التجارة الحرة يمكن تعزيز المقومات السياحية العربية من خلال العمل على عودة منظمة السياحة العربية الى نشاطها وتفعيل دورها مستقبلا بحيث يوكل اليها متابعة خطط التنمية السياحية فى المنطقة العربية ووضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة

بالتغلب على المشاكل التي تواجه السياحة العربية بالاضافة الى وضع خريطة سياحية للمنطقة العربية مع تحديد المناطق السياحية للوقوف على ماهو مطلوب لتنمية المقومات السياحية بها مع اجراء مسح شامل لكافة الوحدات الفندقية والخدمات والامكانيات السياحية القائمة فى الدول العربية.

ويأتى بعد ذلك حماية المناطق السياحية الحالية والجديدة من الزحف العمرانى والصناعى والتوسع العشوائى للمؤسسات العاملة فى هذين القطاعين فضلا عن تدعيم وتعزيز وضعية الصناعات المرتبطة بقطاع السياحة مثل صناعة المفروشات ومعدات التجهيز للفنادق مع تشجيع تلبية تلك الاحتياجات من السوق العربى وتحجيم اللجوء الى الاستيراد من الخارج بالاضافة الى تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار فى المشروعات السياحية عبر توفير ومنح امتيازات إضافية للمستثمرين وتسهيل اجراءات استصدار الموافقات والتراخيص الشروعات السياحية وتسهيل قيامها مع زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات المخصصة للتسويق والترويج السياحى وذلك بالاساليب الفنية والعلمية المتعارف عليها دوليا. مع رفع قدرة النقل السياحى والتوسع فى إقامة الطرق السريعة بين الدول العربية وتدعيم خدماتها فضلا عن ضرورة رصف وتطوير الطرق الدولية القائمة وتشجيع اقامة المزيد منها.

مشروع طموح

واشار رئيس اتحاد المصارف العربية إلى أن هناك مشروعاً طموحاً يتبناه الاتحاد وهو انشاء شركة للسياحة البينية العربية هدفها الأول والرئيسي تنشيط السياحة بين الدول العربية وذلك لدفع اهداف التكامل الاقتصادى العربى وزيادة نصيب تلك الدول من السياحة العالمية ويساهم فى هذه الشركة البنوك والمؤسسات المالية والشركات السياحية العربية وغيرها من الجهات المهتمة.

ومن المتوقع أن تقوم هذه الشركة بتولى تنفيذ عدد من المشروعات السياحية بعد ثبوت جدواها الاقتصادية والداعمة للتطور السياحى العربى وذلك من خلال شركة سياحية لتقديم كافة الخدمات السياحية وتكون لها فروع فى معظم الدول العربية بغرض تنشيط التسويق السياحى بين تلك الدول. وشركة اخرى للنقل السياحى البرى لتنشيط حركة نقل افواج السائحين العرب بين الدول العربية بما ينعكس على تخفيض تكلفة الرحلة ومن ثم جذب عدد أكبر من السائحين خاصة الشباب.

كما سيتم انشاء شركة للطيران تهدف الى دعم الطيران العارض بين الدول العربية التي يتوافر فيها مقومات الجذب السياحى وشركة للاستثمار الفندقى تقوم بانشاء الفنادق والقرى السياحية فى الدول العربية الامر الذى يساهم فى تدعيم الطاقة الفندقية فضلا عن تنمية تلك المناطق السياحية فى الدول العربية وأخيراً انشاء شركة للتاجير التمويلى بحيث تقوم بتأجير المعدات والتجهيزات اللازمة للفنادق والشركات السياحية بدلا من قيام المستثمرين فى مجال السياحة والفنادق بشرائها وتحمل تكاليف استثمارية كبيرة.

عبدالناصر أحمد

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٩

رئيس مجلس رجال الأعمال العرب:

السوق العربية المشتركة مسئولية القطاع الخاص والقرار السياسى يجب أن يدفع القرار الاقتصادى

رغم تعدد اتفاقيات التعاون الاقتصادى بين الدول العربية إلا أن التعاون المصرى - الأردنى قد شهد طفرة ملحوظة إلى الأمام فى الفترة الأخيرة ولعل مشروع الربط الكهربائى بين البلدين يعد علامة بارزة لربط المشرق والمغرب العربيين عبر مصر والأردن.

ولقد كان اللقاء المصرى والأردنى لرجال الأعمال فى العاصمة الأردنية عمان هو نواة لإنشاء أول مجلس عربى لرجال الأعمال يستطيع أن يخطو خطوات أسرع من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى العربى وتنفيذ حلم اقامة السوق العربية المشتركة.

أحمد عصمت

«اقتصاديات عربية» تلتقى مع السيد حمدى الطباع رئيس مجلس رجال الأعمال العرب الذى يلقى الضوء على آفاق عمل هذا المجلس وكيفية تحقيق المزيد من التقارب بين الجانبين المصرى والأردنى، ويحدد ملامح المسيرة التى يجتازها الاقتصاد الأردنى لتحقيق المزيد من النمو.

فى البداية كان سؤالنا للسيد حمدى الطباع عما حققه مجلس رجال الأعمال العرب منذ إنشائه خاصة مع وجود اتحادات شبيهة مثل المستثمرين العرب واتحاد الغرف العربية.. فقال ان فكرة المجلس قد نبعت أصلا من ايمان رجال الأعمال المصريين والأردنيين باهمية العمل العربى المشترك فى هذه المرحلة، وقد خرجت الفكرة لحيز الوجود باقامة الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب فى عمان بحضور رسمى ورعاية من المغفور له العاهل الأردنى الراحل الملك حسين الذى أوصى باعطاء القطاع الخاص فرصة لقيادة مسيرة التكامل العربى.

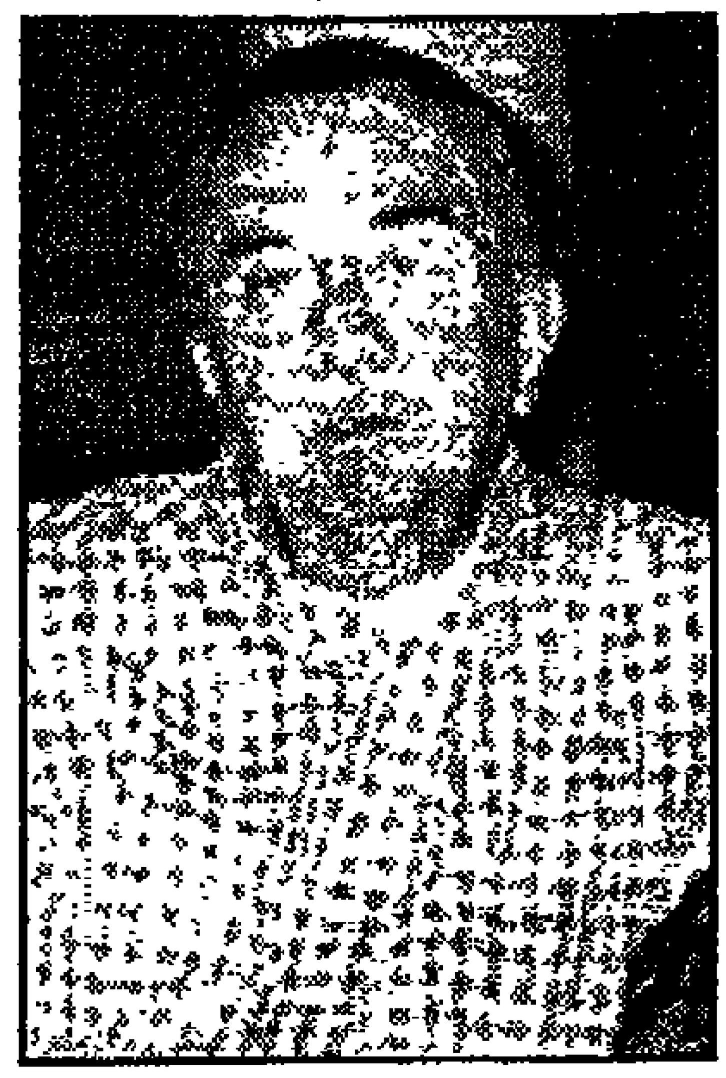
ويضيف قائلا: ان ساحة العمل العربى تتسع للجميع ولكل المؤسسات الموجودة على الساحة لأن حجم العمل المطلوب كبير، ولقد أخذنا فى عملنا بالتمثيل النوعى فى مجلس رجال الأعمال العرب بان يتسع المجال لتمثيل كل النوعيات سواء الصناعين أو المقاولون أو التجار. وقد بذلنا جهدا وافرا مع رجال الأعمال المصريين برئاسة السيد سعيد الطويل لاقامة الملتقى الثانى لرجال الأعمال العرب فى الأقصر، وقد كانت جولة ناجحة استطعنا من خلالها حث صناديق التمويل العربية على توجيه اعتمادات التمويل لتنمية التجارة العربية المتبادلة من أجل دعم التجارة البينية العربية، وقد أسفر الملتقى الثانى فى الاقصر عن مبادرة الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بالكويت بمنح مبلغ ٥٠٠ مليون دولار تتجدد تلقائيا لتمويل عمليات التبادل التجارى بين رجال الأعمال العرب وقد تبلورت هذه المبادرة فى الملتقى الثالث لرجال الأعمال الذى عقد بمراكش أخيرا.

ونحن نعتقد أن أهم المكاسب التى تحققت على مستوى العمل العربى هو تغير النظرة لمؤسسات القطاع الخاص العربى التى أصبح لها رأى يسمع ويؤخذ به.، كما أن أفكارهم وتوصياتهم تعامل بالجدية اللازمة. وقد رحب الدكتور عصمت عبدالمجيد فى لقائنا معه بالقاهرة بحضور مجلس رجال الأعمال العرب كل الاجتماعات الاقتصادية

المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٩

• تجربة الربط الكهربائي بين مصر والأردن تمتد لسوريا ثم العراق



حمدى الطباع

التى تعقدها لجان ومجالس الجامعة العربية التى نعتبرها بيت العرب، لأن القطاع الخاص لايستطيع أن يقوم بالتنمية وهو بعيد عن المؤسسات العربية المشتركة.

القرار السياسى

وحول التحديات التى تواجه العالم العربى أوضح حمدى الطباع أن العالم العربي ليس أمامه بديل سوى الانفتاح والتكامل العربى لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية قائلا: ان الاتفاقيات الثنائية العربية يمكن أن تكون نموذجا طيبا للتكامل العربى الذى يؤدى فى النهاية إلى التعاون العربى الشامل وتحقيق السوق العربية المشتركة. وقد رأينا العديد من تجارب الوحدة الاقتصادية في أنحاء كثيرة من العالم، رغم أن القواسم المشتركة التى تجمعهم أقل بكثير من القواسم المشتركة التى تجمع عالمنا العربى، ولذلك فإن القرار السياسى يجب أن يدفع القرار الاقتصادى.

ويضيف: اننا حققنا تجربة رائدة على مستوى التعاون الاقتصادى بين مصر والأردن بانشاء مجلس الأعمال المشترك، والذى يجتمع بصفة دورية فى القاهرة وعمان لبحث وسائل دعم التبادل التجارى بين البلدين. ولقد جاء مشروع الربط الكهربائى بمثابة الحلم الذى تحقق لأن الخط سيؤدى لزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونامل ان يمتد قريبا إلى الأشقاء فى سوريا ثم العراق بعد أن يرفع عنه الحصار إن شاء الله..

ويضيف ان الأردن يعتز بالتقارب الاقتصادى مع مصر، ويكفى القول إن هناك أكثر من ٣ آلاف مستثمر أردنى فى مصر، كما أن الأردن يرحب برؤوس الأموال المصرية والعربة فى الأردن.وهناك آفاق عديدة للتعاون المشترك مع مصر كما يقول الطباع، خاصة أن كلا البلدين على وشك الاتفاق مع المجموعة الاوروبية في اطار مشروعات المشاركة خاصة أن الأردن يمكن أن يلعب دورا كبيرا فى تجارة اعادة التصدير لدول الخليج، ثم إيران بالنسبة للمنتجات الصناعية التى يمكن للأردن أن يزيد من القيمة المضافة لها، ولذلك فإنه يتعين على الدول العربية العمل على ازالة اية معوقات للتبادل التجارى وتيسير انتقال رجال الأعمال والأفراد بين أنحاء العالم العربي.

مديونية ضخمة

وسألنا حمدى الطباع بصفته خبيرا اقتصاديا أردنيا عن الخطوات التى يتم اتخاذها للدفع بالاقتصاد الأردنى للأمام.. فكشف عن الجهد الذى يبذله الملك عبدالله من خلال جولات مكوكية لاتهدأ وهى الجولات التى وجدت ترحيبا عربيا ودوليا، وايضا اجراء الاتصالات مع الدول الكبرى لاسقاط الديون عن الأردن، وهى الديون التى وصلت إلى ٦,٨ مليار دولار وهو مطلب عادل لمساندة الأردن لتلعب دورها كعنصر أساسى للاستقرار وعامل أمنى لتحقيق السلام بالمنطقة مع العلم بأن الأردن قد دفع ثمن هذه المديونية الضخمة من خلال دوره الذى يتحمله فى قضية السلام، فالأردن لديه أطول خط مواجهة مع إسرائيل، وقد تحمل الكثير من الأعباء العسكرية اضافة إلى الأعباء التى تحملها بسبب موجات اللاجئين المتلاحقة على امتداد حروب ١٩٧٦ ثم ١٩٧٣، ثم حرب الخليج وغيرها من العوامل التى انهكت البنية التحتية وألقت بالمزيد من المديونية عليه.

وقد وجدنا المساندة من العديد من الدول العربية التى فتحت أسواقها أمام المنتجات الأردنية والأيدى العاملة الأردنية. وقد كان لقاء الرئيس مبارك فى مقدمة اللقاءات العربية التى عقدها الملك عبدالله فى افتتاح خط الكهرباء كما استجاب الأشقاء السوريون ووقفوا بجانب الأردن حيث أمر الرئيس الأسد بتزويد الأردن باحتياجاته من المياه المتوافرة فى سوريا مجانا.

المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٨/١٩٩٩

بعد عودة «خط حديد الحجاز»

نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادى العربى

● يتناول مقال اليوم من وجهة نظر كاتبه، المداخل الجديدة لمستقبل التعاون الاقتصادى العربى المشترك وهى لا تقوم على الفكرة التقليدية لخطوات مثل تحرير حركة السلع وغيرها، ويرأى الكاتب أن عملية تطوير هذه المداخل ليست عملية فنية بحتة، بقدر ماهى عملية سياسية واجتماعية ولهذا يركز على أهمية تغيير فلسفة قرارات التعاون، وتغيير آليات تنفيذها، وينبه إلى أهمية البعد القومى لاجتياز مشكلات الاقتصاد العربى، لمواجهة تحديات عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، ويدعو إلى إنشاء نواة اقتصادية صغيرة من أربع أو خمس دول عربية محورية بحيث تمتد قوة دفع هذه النواة لبقية البلدان العربية مع مضى الوقت. □

د. محمود عبدالفضيل

إعادة تسيير خط حديد الحجاز بين دمشق وعمان بدءا من يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٩ يعتبر حدثا تاريخيا مهما يجب ألا يمر بدون ابتهاج وحفاوة تليق بالحدث، إذ ان «خط حديد الحجاز» الذى أنشأه السلطان العثمانى مطلع القرن الحالى «١٩١٠» لنقل الحجاج المسلمين من دمشق إلى المدينة المنورة، كان رمزا للترابط والتكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية، كذلك فإن توقف هذا الخط يعتبر دليلا على بداية عملية تقطيع أوصال العلاقات الاقتصادية، وشبكات الطرق بين بلدان المشرق العربى (بلاد الشام) ومنطقة الجزيرة العربية، عقب توقيع اتفاقية «سايكس - بيكو» غداة الحرب العالمية الأولى، وهكذا بدأت مسيرة التجزئة العربية القسرية لتمزيق الفضاء الاقتصادى العربى إلى وحدات ضعيفة وغير مترابطة.

ويتوقع أن تنقل رحلات «خط حديد الحجاز» المنتظمة بين عمان ودمشق، نحو ألف مسافر فى الأسبوع وتتخللها ثلاث محطات قبل أن تصل إلى دمشق هى: الزرقاء والمفرق ودرعا.

وكانت أولى رحلات «قطار الحجاز» قد انطلقت عام ١٩١٣ لتتوقف أثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ عندما عمل لورانس على تدمير خطوط السكك الحديدية التى كانت تنقل الامدادات للجنود الاتراك، ويرى الباحث وجيه التميمى أن لورانس

لم يكن هدفه عسكريا بحتا، بل أراد قطع خطوط الاتصال الحيوية بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية إذ كان الخط من وجهة نظر الانجليز شبيها بقناة السويس (راجع جريدة الحياة - عدد ٣٠ يوليو ١٩٩٩).

وقد حاولت الحكومة الفيصلية في دمشق إصلاح الخط غداة الحرب العالمية الأولى لكن دخول الفرنسيين إلى دمشق حال دون ذلك ولدى وصول الأمير عبدالله بن الشريف حسين إلى عمان، شكل لجنة لإصلاح الخط عام ١٩٢٢ وبالفعل تمت إعادة تشغيل «خط الحجاز» وتمكن من نقل أربعة آلاف راكب إلى المدينة المنورة، لكن عوامل سياسية وفنية حالت دون استمرار العمل في الخط الحجازي.

وفي عام ١٩٥٥ اتفقت حكومات الأردن وسورية والسعودية على إعادة تشغيل الخط - لكن ذلك لم يتحقق حتى يومنا هذا - ويتطلع العرب اليوم إلى عودة خط الحديد الحجازي إلى سابق عهده، رابطا بين بلاد الشام وجزيرة العرب، وفتح الباب أمام امتدادات أخرى.

ولعل هذه المناسبة السارة تدعو إلى إلقاء نظرة جديدة على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية، ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

ويعتبر الاقتصادي الكبير الراحل د. لبيب شقير من أوائل الكتاب (١٩٥٨) الذين أكدوا ضرورة ربط فكرة التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي المشترك بالسياسة التخطيطية اللازمة للتنمية - فلقد أوضح د. لبيب شقير أن المقصود بالمبادئ التي يقوم عليها التعاون الاقتصادي العربي: ليس وضع التنظيم التفصيلي لخطط التنمية المستقلة لكل بلد عربي إذ المفروض أن هذه الخطط الانفرادية المستقلة تضعها السلطات المختصة في كل بلد في ضوء الظروف الخاصة بالبلد، وفي ضوء ما يبين التحليل أنه خير الحلول لتحقيق الأهداف المقصودة فيه (..) وإنما المقصود من هذه المبادئ هو وضع الخطوط العامة التي توجه السياسة الاقتصادية للبلاد العربية في علاقتها مع بعضها البعض على أن تراعي كل بلد منها ما تمليه هذه الخطوط العامة عند وضعها لخطة تنميتها الداخلية ومن خلال تأثيرات وتفاعلات هذه الخطوط المشتركة العامة في الخطط المستقلة للتنمية في داخل كل بلد عربي، سوف ترتبط هذه الخطط ببعضها البعض ارتباطا عضويا لأن كلا منها سيكون إلى حد ما، تعبيرا جزئيا عن هذه الخطوط العامة وإنعكاسا لها في ناحية من النواحي.

ولعلنا لا نغالي كثيرا إذا قلنا إن هذه الفقرة تحمل في طياتها البذور الأولية التي ينهض عليها مبدأ التخطيط التأشيري الذي يجري الحديث بشأنه أخيرا على الصعيد العربي، إذ إن المداخل الجديدة للتعاون الاقتصادي العربي المشترك لا تقوم على الفكرة التقليدية القائمة على تحرير حركة السلع بين البلدان العربية، وعلى فرض تعريفة جمركية موحدة في مواجهة «العالم غير العربي» بل تؤكد ضرورة توزيع الفروع والمشروعات الانتاجية المختلفة في خطط التنمية القطرية، على نحو يكفل جعل اقتصادات البلدان العربية اقتصادات على درجة عالية من التكامل والكفاءة.

وهكذا فإن مفهوم «التعاون الاقتصادي العربي المشترك» يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية، ومرورا بالأشكال الأقوى من التجمع الاقتصادي حتى نصل إلى شكل «الوحدة الاقتصادية الكاملة» بمعنى الاندماج (أو التكامل) التام بين اقتصادات الأقطار العربية بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد مثل اقتصاد أي بلد منفرد.

ويرتبط بذلك طرح وتقويم المداخل المختلفة لإنجاز «عملية التكامل» فيما بين اقتصادات الأقطار العربية التي يمكن أن تندرج تحت ثلاثة مستويات:

١ - مستوى عمليات تكامل الأسواق.

٢ - مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية.

٣ - مستوى عمليات التكامل «المنظومي» أو «المؤسسي».

ويبدو أن الفكر الاقتصادي العربي قد وقع في بعض اللحظات أسير الخلط بين الأهداف من ناحية وبين الأدوات والوسائل من ناحية أخرى حيث ركز البعض على تحرير التجارة وانتقال عناصر الانتاج بين البلدان الأطراف في عمليات التعاون الاقتصادي العربي، باعتبار أن ذلك هو التكامل، وهذا غير سليم من الناحية العلمية، لأن تحرير التجارة على هذا النحو ليس إلا وسيلة من وسائل التكامل تستخدم في التكامل الذي يجري بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية ذات الهياكل الانتاجية الناضجة.

وعلى الصعيد العملي يمكن تقسيم المداخل التي اتبعت لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي، منذ الخمسينات وحتى الآن إلى مداخل ستة هي:

- مدخل تحرير التجارة (أو المدخل التبادلي للتكامل).
- مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله.
- مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.
- مدخل المشروعات العربية المشتركة.
- مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعي أو في مواجهة الاقتصاد الدولي).
- المدخل التخطيطي الإنمائي.

ويلاحظ أنه من بين هذه المداخل الستة فإن مدخلي «المشروعات العربية المشتركة» والتنسيق في بعض المجالات الاقتصادية هما مدخلان غير كليين لأنهما ينصبان على قطاع أو مجال محدد من قطاعات كل قطر ومجالاته واقتصاداته، ولذا فإن عملية تطوير «المداخل» المختلفة يجب ألا تكون عملية فنية بحتة بقدر ماهي عملية سياسية واجتماعية وتكاد تجمع آراء الخبراء في هذا المجال على أنه من الواجب تغيير الفلسفة التي تصدر عنها قرارات تطوير التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وتغيير الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات وهذا ما يحتاج إلى «إرادة سياسية» مختلفة في مضمونها عن الإرادة السياسية التي أرست المدخل التكاملي حتى الآن وطبقته.

وحول أزمة الوضع الاقتصادي العربي الراهن يمكن النظر إليها باعتبارها معاكسة تماما للأزمة التي ألمت ببلدان جنوب شرق آسيا أخيرا بمعنى أننا حيال اقتصاد مالي جيد ومنضبط إلى حد ما غير أن الاقتصاد العيني يعاني من ضعف وهشاشة بنيوية ملحوظة فالادخار ضعيف والاستثمار غير موجه للقطاعات المنتجة والأداء

التصديرى متواضع للغاية والهيكل الانتاجى يتسم بالتخلف والركود والنظام التعليمي متدهور.

وهكذا فإن «الجانب العينى» من الاقتصادات القطرية يحتاج إلى جهد جاد وطويل النفس للوقوف على اقدامها، وبالتالى فإن مشكلة «الاقتصاد العربى» هى مشكلة مركبة وتحتاج إلى جهد انمائى حقيقى فى القطاع العينى لاسيما بعد تدهور اسعار النفط، حيث كانت صادرات النفط ومشتقاتها (تحويلات العاملين فى البلدان النفطية، المعونات الانمائية) تشكل حجر الزاوية فى توازن موازين المدفوعات العربية، ويزيد الوضع حرجا أننا نحتاج إلى مضاعفة هذا الجهد بعد إقرار اتفاقيات «الجات» التى تضيق الخناق على السياسات الحمائية للصناعة الوطنية، وتفتح الأسواق على مصراعيها للمنافسة الخارجية، قبل أن نعد العدة لمواجهة تلك المنافسة الضارية القادمة من الشرق والغرب.

ومن هنا تجئ أهمية البعد القومى الذى لا مناص لنا من أخذه بعين الاعتبار إذا ما أردنا حقا اجتياز النفق المظلم ولا أريد أن أكرر أهمية قيام سوق عربية مشتركة أو توحيد اقتصادى لمجمل البلدان العربية، ولكننى أدعو إلى نهج أكثر تواضعا، يسعى لإنشاء نواة اقتصادية صغيرة تضم أربعة أو خمسة بلدان عربية محورية، تكون بمثابة كرة ثلج متدحرجة لا تلبث أن تكبر شيئا فشيئا وتكتسب قوة دفع تاريخى وزخما جديدا، تمتد لبقية البلدان العربية، لمواجهة تحديات عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، وفى تقديرى أنه لا غنى لنا عن قيام تلك «النواة» دون إبطاء لأن تلك الضرورة الاقتصادية غدت ضرورة حياتية لحماية مستقبلنا وربما بقاؤنا ايضا.□

[كاتب هذا المقال استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة.]□

وزراء المال والاقتصاد في خمس دول عربية يبحثون في القاهرة:

بدء تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة أول يناير المقبل

■ انخفاض معدل النمو في الاقتصاد العربي من 8,6 في المئة إلى 4,3 في المئة خلال عام واحد

القاهرة - «السياسة» :

■ تبدأ في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة غدا اجتماعات المجلس الوزاري لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة فلسطين وبمشاركة وزراء المال والاقتصاد في كل من ليبيا والعراق والسودان واليمن ومصر.. وصرح حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان اجتماعات الوزراء العرب في دورتها الثامنة والستين تكتسب أهمية خاصة حيث سيتم إقرار بدء تطبيق قرار السوق العربية المشتركة اعتبارا من أول يناير المقبل.

وأضاف الامين العام ان الدورة ستعقد برئاسة السيد زهدى النشاشيبي وزير الاقتصاد الفلسطيني لمناقشة تقرير الامين العام حول التطورات العالمية والاقليمية في الاقتصاد والأزمات المالية والنقدية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا والتي بدأت في تايلند.. مؤكدا ان معدل النمو في الاقتصاد العالمي العام ١٩٩٧ بلغ ٤,١ في المئة بينما بلغ معدل النمو في الاقتصاد العربي في العام نفسه نحو ٤,٣ في المئة وهو أقل بكثير عن معدل النمو عن عام ١٩٩٦ الذي وصل في هذه الفترة الى نسبة ٨,٦ في المئة.

وأشار تقرير الامين العام الذي سيناقشه وزراء المال والاقتصاد العرب على هامش اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي سيعقد بالقاهرة على مدى يومين ان هناك زيادة مستمرة للعام الرابع على التوالي في معدل النمو ويرجع ذلك الى ما تم تحقيقه نتيجة اتباع مجموعة السياسات للاصلاح الاقتصادي في أغلبية البلدان العربية والتي حققت نتائج ايجابية خلال السنوات القليلة الماضية.

كما يناقش المجلس في اجتماعاته تقريرا مهما حول الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ١٩٩٧ ومعدلات نمو الاستثمارات الحكومية والعمالة الفلسطينية ومعدل التضخم.

وأوضح حسن ابراهيم ان التقرير يشير الى الآثار السلبية الخطيرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة تدهور عملية السلام خلال العامين الماضيين حيث قلت فرص العمل وتزايدت معدلات البطالة الامر الذي نتج عن جمود الناتج القومي بحيث لم يتجاوز ٣ في المئة كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني ١ في المئة فقط حيث قدرت الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ بدء عملية السلام وحتى نهاية العام الماضي بنحو ٨,٥ مليون دولار.

وأشار الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان المجلس سيبحث خلال دورته الحالية المشروع النهائي للاتفاقية المعدلة الجديدة لتشجيع الاستثمارات العربية المشتركة وحمايتها وكيفية دعم وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٩/١٩٩٩

السوق العربية المشتركة.. هل تبدأ بمصر والمغرب العربي؟

الخبراء ورجال الأعمال

البداية بالشمال الإفريقي لاتتعارض مع برنامج المنطقة العربية الحرة

منطقة الشمال الإفريقي مرشحة قبل غيرها لتكون منطقة تكامل اقتصادي متبادل بين الدول العربية... وبالرغم من تراجع معدلات التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي المعروفة باسم المغرب العربي إلا ان الخبراء ورجال الأعمال يطرحون فكرة إقامة سوق عربية مشتركة بين دول شمال افريقيا بصورة مبدئية تمهيدا لانضمام باقي الدول العربية لها لاقامة السوق العربية بمعناها الشامل والتي تضم جميع انحاء العالم العربي.

«اقتصاديات عربية» استطلعت الاراء حول جدوي تنفيذ هذه الفكرة ومدي امكانية تطبيقها ومايمكن ان تحققه على مسار الحلم العربي بإقامة السوق المشتركة الكبري.

وقد كان السؤال الذي يفرض نفسه في البداية حول ما اذا كان إنشاء سوق مصغرة لدول شمال افريقيا يشكل تعارضا مع المشروع الذي تتبناه الجامعة العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري والذي قامت الدول العربية بالتوقيع علي البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة بتخفيض ١٠٪ من رسوم الجمارك سنويا للسلع المتداولة بين الدول العربية.

إلا ان مسئولا بالجامعة العربية ينفي وجود هذا التعارض قائلا ان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يسمح لأية مجموعة من الدول العربية ببذل الجهود للذهاب لخطوات ابعد من الاطار الذي حدده النظام الاساسي لمنطقة التجارة ويشجع هذه الخطوات لأنها سوف تؤدي لتحقيق الهدف النهائي الذي نسعي له جميعا. الرئيس الحالي للجانب المصري لمجلس الاعمال المشترك المصري المغربي يماني فلفلة كان اكثر المتحمسين لفكرة اقامة سوق مشتركة للدول العربية وشمال افريقيا وتشمل دول المغرب العربي إضافة إلي مصر ويري انه قد آن الأوان لتترجم التحركات السياسية الفعالة التي يقوم بها القادة إلي آليات اقتصادية تتيح لنا تحقيق مصالح أمتنا العربية بفاعلية فقد رأينا الرئيس مبارك وهو يتابع بنفسه اقامة المنطقة الحرة بين مصر وكل من المغرب وتونس و قد أصبح الآن المناخ ملائما للمزيد من الترتيبات التي تضمن زيادة المبادلات التجارية بين مصر وتلك الدول كما شاهدنا مؤخرا اللقاءات المصرية الجزائرية حتي ان الرئيس مبارك قد قام بزيارة الجزائر للتشاور مع الرئيس بوتفليقة ٤ مرات في شهر واحد. ولذلك فان وزير الخارجية النشيط السيد عمرو موسي يتبني تشكيل مجلس اعمال يعني بالعلاقات مع الجزائر يأخذ في اعتباره الرصيد الضخم للعلاقات التاريخية بين البلدين حتي تعود العلاقات لسابق عهدها خاصة لو علمنا ان التبادل التجاري بلغ في السبعينيات نحو ٢٠٠ مليون دولار سنويا كما كانت السوق الجزائرية امتدادا للسوق المصرية في الستينيات بينما تراجعت هذه المعدلات الآن ولاتتجاوز صادراتنا لهم حاليا اكثر من ١٠ ملايين دولار ونستورد منهم بنحو ٦ ملايين دولار رغم ان صادرات مصر للعالم تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار كما تستورد الجزائر ما قيمته ٩ مليارات دولار!

ولهذا كما يقول يماني فلفلة يجب ان يتم الاتفاق بين البلدين علي اعطاء متبادل للرسوم الجمركية تمهيدا لاقامة منطقة تجارة حرة لأننا لانبدأ من فراغ وإنما نستعيد سوقا قديمة وبالتالي فلو قمنا نستعيد سوق قديمة وبالتالي فلو قمنا

بتوقيع اتفاق تبادل تجاري حر بين البلدين فنكون بذلك قد اقتربنا اكثر من السوق العربية المشتركة لشمال افريقيا لأن مصر يوجد لديها اتفاقيات مع المغرب وتونس وليبيا كما ان هناك تقاربا بين الجزائر والمغرب إضافة لوجود منطقة تبادل حر بين تونس والمغرب كما نتوقع انفراجا سياسيا بين تونس والجزائر وبذلك تكون السوق المشتركة لشمال افريقيا قائمة.

١٥٠ مليون منتج ومستهلك

اما بالنسبة للمغرب فيري يماني فلفلة انه بعد انتهاء فترة الحداد يكون من الضروري عقد لجتماع اللجنة التجارية العليا المشتركة بين مصر والمغرب لتعديل قوائم السلع المعفاة من الجمارك بين البلدين لإدراج العديد من السلع ضمن قوائم السلع المتبادلة المعفاة من الجمارك وهي السلع التي ينتجها اي من البلدين ولاتنتج فى البلد الآخر لوجود العديد من السلع المطلوب اضافتها بدون ان تشكل اية منافسة للسلع المنتجة في الدولة الأخري مثل الحديد الخردة والفضة والترمس التي تنتج في المغرب بينما تستوردها مصر من بلاد اخري ومثل الزجاج المسطح وشرائح الحديد وسيلكات الصوديوم والصوف الزجاجي والتي تنتج في مصر ولاتشكل اية منافسة للانتاج المحلي في المغرب.

اما عن تونس فإن الاثار الايجابية لاتفاقية التبادل الحر لم تظهر بعد حيث نسعي للوصول الي الهدف الذي وضعته اللجنة العليا وهو تبادل ماقيمته ٢٠٠ مليون دولار سنويا بين البلدين وهو هدف يمكن تحقيقه خاصة لو أمكن حل المشاكل التي تتعلق ببعض السلع الاستراتيجية المتبادلة بين البلدين أولا بأول.

ويري يماني فلفلة ان المطالبة بتكوين سوق عربية مشتركة لدول شمال افريقيا كمرحلة أولي امر مهم خاصة اذا حاولنا الاجابة عن سؤال: ماذا أعددنا كدول عربية لمواجهة الجات التي تطبق كحد اقصي عام ٢٠٠٨ بفتح الاسواق بالكامل؟ إن الاستعداد لتلك المرحلة يكون بتوسيع حجم الاسواق لمنتجاتنا علي مدي تلك السنوات الثماني وذلك بفتح ٤ أو ٥ أسواق متجاورة لتشكل سوقا كبرى وهو ماينطبق علي اسواق شمال افريقيا الحالية والتي تربطها (بحيرة واحدة) هي البحر المتوسط اضافة لعوامل اللغة والدين

أحمد عصمت

والتاريخ والمستقبل إضافة لتقارب معيشة الافراد وتقارب الامكانات الاقتصادية.

ويضيف أيضا أن دول الشمال الأفريقي ترتبط مع الاتحاد الاوروبي باتفاقيات للمشاركة ولو امكن اقامة سوق مشتركة للمغرب العربي ومصر فإن قوتنا في التفاوض مع الاتحاد الأوربي ستكون أكبر وسنتحدث مع اوروبا كجبهة قوية قوامها ١٥٠ مليون مستهلك ومنتج ينتمون إلي تلك الدول ويشكلون تكتلا إقليما قويا في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ويستطرد قائلا إن هناك عنصرا مهما يمكن ان يدفع ارقام التبادل التجاري في هذه السوق للأمام وهي ان قطاع الاعمال العام مازال يشكل القطاع الاساسي لهيكل الانتاج في مصر ودول المغرب العربي خاصة بالنسبة للسلع الرئيسية التي يتم تبادلها مما يعد عنصرا مساعدا لإعطاء دفعة سياسية لهذه المجادلات التجارية علي مدي السنوات الثمانيه القادمة من أجل توسيع اسواقها امام منتجاتنا مثل فحم الكوك الذي ينتجه قطاع الاعمال في مصر تحتاج تونس ومستلزمات صناعة المنظومات الصناعية التي تنتجها تونس وتحتاجها مصر. كما ان اقامة سوق مشتركة بين تلك الدول سيساعد علي التوطيد الصناعي فليس من الضروري ان يكون لدينا مصانع للمنتجات المتشابهة في كل دولة منها وانما يجب ان تتخصص كل دولة في منتجات معينة ولذلك يجب علينا العمل علي اقامة تلك السوق المشتركة وإنجاحها وذلك بالتوسع في تسيير الخطوط الملاحية المنتظمة بينها ونعيد تشغيل خطوط الطيران المنتظمة.

حلقة اتصال

أما شريف الخريبي ممثل مصر في اتحاد رجال اعمال دول الكوميسا (الايسابو) فانه يشيد بفكرة إقامة سوق مشتركة لدول شمال أفريقيا ويدعو لتكثيف الجهود من أجل ان تري النور قائلا انه اذا كانت هناك صعوبة في تجميع عدد كبير من الدول لتطبيق تجربة معينة فلا مانع من ان نبدأ التنفيذ بعدد أقل من الدول وعندما تنجح التجربة ستكون حافزا بعدد أقل من الدول وعندما تنجح التجربة ستكون حافزا للأخري للانضمام.

ويضيف قائلا بانني اعتقد بان تجربة دول شمال افريقيا من ناحية التقدم والتنمية هي تجربة اكثر تطورا من تجربة دول الشرق العربي.

كما ان وجودهم بالقرب من الاسواق الاوروبية في الشمال والافريقية في الجنوب جعل منهم حلقة وصل بين العالم المتقدم جدا وبين الدول التي هي في أمس الحاجة للتكنولوجيا والتطوير وهو الدور الذي يمكن ان تلعبه بنجاح منطقة شمال افريقيا. واذا نظرنا للامكانيات التكاملية بين دول الشمال الافريقي نجد انها متوافرة حيث يمكن قطع المسافة من اقصي الشرق الي اقصي الغرب عبر هذه الدول بكل سهولة برا وبحرا وجوا وهذا الآمر يأتي في مقدمة عوامل نجاح زيادة التعاون التجاري والاقتصادي بشكل عام بين هذه الدول.

وهناك ميزات اخري لهذه الفكرة كما يقول الخريبي حيث يوجد تقارب حاليا بين الجزائر والمغرب بعد سنوات طويلة من الجفاء كما يوجد تنسيق نموذجي بين مصر وليبيا من جهة وبين ليبيا وتونس من جهة أخري ويمكن استثمار ذلك في وضع اللبنة الأولي لإيجاد سوق شمال إفريقية مشتركة واذا كان الافارقة قد نجحوا في إقامة تجمع قوي يضم ٢٠ دولة هو تجمع الكوميسا في شرق افريقيا فليس من المستحيل علي دول شمال افريقيا ان تقيم تجمعا عربيا ناجحا فيما بينها!!

وسيلة وليست غاية

إلا أن المهندس حسن الشافعي رئيس شعبة المستوردين بالغرف المصرية وعضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال يؤيد الفكرة بشدة ولكن لاسباب مختلفة فهو لاينظر لاقامة السوق العربية لشمال افريقيا كغاية في حد ذاتها ولكن كوسيلة لهدف اخر...

فيقول انه لايوجد ثمة شك في الخيار الوحيد امام الدول العربية لمواجهة الكيانات الاقتصادية العملاقة بأن تشكل فيما بينها كيانا اقتصاديا قويا. ومن أجل إقامة هذا الكيان فلابد من استكمال بعض التجهيزات والترتيبات النفسية لتحقيق التقارب بين الشعوب التي تشكل هذا الكيان كما حدث ذلك بالنسبة لسائر الكيانات الدولية الأخري مثل الاوروبية والاسيوية والامريكية ذات الديانات واللغات والثقافات المختلفة.

واذا نظرنا لمجموعة دول شمال افريقيا فإن اقتناع القيادات السياسية بهذه الفكرة تتفاوت قوته من دولة لأخري كما ان هذه التوجهات تختلف من نظام إلي آخر وبالتالي يجب ان نكون اقل تفاؤلا من حيث ضخامة النتائج التجارية المباشرة التي ستتحقق بمجرد توقيع اتفاق إقامة تلك السوق المشتركة بين مجموعة دول شمال افريقيا ويجب الا نتوقع زيادة التجارة البينية عند تنفيذ هذه الفكرة في ذلك يجب ان نسعي لاقامتها رغم تواضع هذه الارقام في البداية وذلك لقناعتنا بأن إقامة هذه الألية في حد ذاتها سيعمل علي اذابة الحاجز النفسي الموجود بين الشعوب وسيكون هذا الكيان وسيلة - وليس غاية - تدفعنا لتطوير معاملاتنا التجارية وجذب اهتمام تلك الشعوب وتأهيلها لهذا التعاون والتكامل فيما بينها لتبدا في إعطاء الآولوية للتبادل البيني والحصول علي احتياجاتها من الدول الشقيقة المنضمة لتلك السوق المقترحة. وعندما يتم كسر هذا الحاجز النفسي يبدأ القطاع الخاص في بذل الجهد فوق أرضية مؤهلة للمزيد من الاستثمار والاستيراد فيما بين دول السوق.

ويضيف حسن الشافعي انه في تلك المرحلة يمكن ان يصبح هذا التعاون وسيلة لتحقيق المزيد من النجاح لرجال الأعمال حتي في تعاونهم مع الجانب الاوروبي حيث يمكن لرجل لأعمال المغربي ان يصدر صفقة لاوروبا بعد ان يكون قد حصل علي المادة الخام من مصر او يكون قد قام بتنفيذ احدي مراحل تصنيعها في تونس مثلا كما يحدث في التكتلات الدولية الاخري.. وبذلك تكون السوق الشمال افريقية بداية لتعاون اكبر في التصنيع والاستثمار والتصدير لخارج المنطقة خاصة لو علمنا ان سوق شمال افريقيا تستورد اكثر من ٥٠ مليار دولار من الخارج ومن الممكن جدا ان نضع برنامجا تنفيذيا لتحويل جانب من هذه الواردات لتأتي من دول السوق بنسب مئوية تزيد تدريجيا فتبدأ المغرب مثلا في الحصول علي احتياجاتها من قطاعات الالومنيوم التي ستوردها فرنسا وايطاليا واسبانيا بأن تستوردها مثلا من مصر وكذلك مثلا فإن كل دول الشمال الافريقي تنتج وتستورد أجهزة التليفزيون فلماذا لاتستورد جانبا من احتياجاتها من بعضها لبعض؟

وفي النهاية اذا كانت اراء الخبراء ورجال الأعمال تتفق علي أهمية إقامة سوق مشتركة عربية لدول شمال افريقيا فهل يمكن ان نشهد تحركا مشتركا من وزارة الخارجية المصرية مع جمعيات رجال الاعمال والغرف التجارية المصرية والعربية للخروج بهذه الفكرة إلي النور في إطار جامعة الدول العربية؟

اليوم .. المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي يبحث معوقات منطقة التجارة الحرة الكبري

كتب - علي خميس:

تبدأ اليوم بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك علي مستوي وزراء المال والاقتصاد العرب. وصرح السفير عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ان الدورة الجديدة برئاسة سوريا سوف تركز علي بحث موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبري. باعتباره بنداً محورياً علي جدول أعمال المجلس.

وأشار الأمين العام المساعد الي اهتمام المجلس بدراسة أوضاع الشركات العربية المشتركة العاملة في العراق والتي يعاني المستثمرون فيها من تجميد الأرصدة والخضوع لاجراءات الأمم المتحدة الخاصة باتفاق النفط مقابل الغذاء. وانعدام قنوات التصدير في ظروف الحظر الاقتصادي علي العراق.

أكد السحيباني أن المجلس سوف يركز - بشكل خاص - علي موضوع الاستثمار البيني العربي. من خلال تقييمه لتطبيق الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وشبكة المعلومات الاستثمارية. والمؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المقرر انعقاده في تونس خلال شهر نوفمبر القادم.

كما يراجع المجلس تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٨.

ويشير تقرير مناخ الاستثمار الي أن جملة الاستثمارات العربية البينية بلغت «٢,٢٥» مليار دولار في عام ١٩٩٨. بالمقارنة مع «١,٥٩» مليار دولار عام ١٩٩٧. وبزيادة نسبتها حوالي «٤٢,١٪». ويرجع التقرير هذه الزيادة الي نجاح أغلب الدول العربية في دفع برامج الخصخصة وتنامي ثقة المستثمرين في الاستثمار بالدول العربية.

وينوه التقرير الي ان لبنان احتل المرتبة الأولي في قائمة الدول العربية المستقبلة للاستثمار. باجمالي تدفقات استثمارية بلغت «٤٠٠» مليون دولار وبحصة قدرها «١٧,٧٪» من اجمالي الاستثمارات العربية البينية. وجاءت مصر في المرتبة الثانية باستثمارات عربية قدرها «٣٨٥» مليون دولار تعادل «١٧٪» من جملة الاستثمارات العربية البينية. فيما احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بنصيب من هذه الاستثمارات قدره «٣٢٥» مليون دولار وبنسبة «١٤,٤٪».

تركيز المباحثات على منطقة التجارة الحرة العربية

وزير المالية في القاهرة للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي

■ توجه وزير المالية وزير المواصلات الشيخ احمد العبدالله الصباح الى القاهرة امس على رأس وفد الكويت للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية الذي سيعقد غدا ويستمر يومين.

وقال الشيخ احمد في تصريح للصحافيين قبيل مغادرته ان اهم الموضوعات الرئيسية التي سيتم بحثها في الدورة الحالية تتركز حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث اتخذ المجلس الاقتصادي في عام 97 قرارا باقامة منظمة التجارة . ابتداء من يناير العام الماضي ليتم من خلالها التخفيض التدريجي على جميع السلع العربية بنسبة 10 في المئة سنويا.

وبين ان نسبة التخفيض التدريجي العشرة في المئة مع الغاء جميع القيود غير الجمركية تهدف الى تسهيل انتقال وانسياب المنتجات العربية وتنمية التبادل التجاري بين دولها.

واضاف ان دولة الكويت استمرارا لنهجها في دعم العمل العربي المشترك وتنفيذ قراراته اوفت بجميع التزاماتها تجاه اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقامت بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع العربية بنسبة 20 في المئة في مطلع العام الحالي.

واوضح الشيخ احمد ان من الموضوعات التي سيناقشها المجلس ايضا تقرير وتوصيات مجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء مؤسسات النقد العربية والتي سيتم من خلالها النظر في الاوضاع المصرفية للدول الاعضاء اضافة الى تنسيق مواقف الدول العربية ازاء التطورات والاجراءات الاقتصادية الدولية المهمة وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية.

وبين ان محافظي البنوك المركزية سيضعون في اجتماعهم المحاور الرئيسية للخطاب العربي الموحد الذي سيلقى باسم المجموعة العربية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. واضاف ان من البنود المهمة التي سيتدارسها المجلس بند الاستثمار في الدول العربية وتقرير مناخ الاستثمار فيها للعام الماضي والتطورات التي طرأت خلال هذه الفترة على قوانين الاستثمار لاسيما ان الكويت تسعى من خلال الاتفاقات العربية المعقودة في هذا المجال الى تطوير وتفعيل هذا القطاع وتشجيعه لدوره المهم في هذا الشأن.

وافاد ان المجلس سينظر كذلك بتقارير المجالس الوزارية العربية المتخصصة الاخرى والمنظمات العربية المتخصصة ودراسة اوضاعها المالية ومتطلباتها بما يساهم بدعم هذه المنظمات باعتبارها بيوت خبرة للدول العربية ومن اهم اليات العمل العربي المشترك.

ويضم الوفد المرافق للشيخ احمد العبدالله الصباح الى الاجتماعات وكيل الوزارة عبدالمحسن الحنيف والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية مصطفى الشمالي ومندوب الكويت الدائم لدى الجامعة العربية عبدالعال القناعي وعددا من المسؤولين في وزارتي المالية والتجارة والادارة العامة للجمارك.

مبارك أمل العرب فى تحقيق السوق العربية المشتركة



فتح الله فوزى



سيد سالم

عاطف عبدالله

أعرب المهندس فتح الله فوزى نائب رئيس جمعية ٦ أكتوبر عنامله في أن تشهد فترة الرئاسة القادمة تطبيق البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى البيني لتحقيق حلم الامة العربية فى سوق مشتركة من أجل ايجاد كيان اقتصادى عربى يواجه الكيانات والتكتلات الاقتصادية الدولية.

ويقول ،أن دعوة الرئيس مبارك قبل ثلاث سنوات لاقامة منطقة التجارة العربية الكبرى تعد خطوة عملية أولى نحو تكتل اقتصادى عربى تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

ويطالب فوزى بضرورة منح اولوية خاصة لاقامة المشروعات العربية المشتركة باعتبارها من الصيغ المهمة لإيجاد قاعدة انتاجية واسعة وتشغيل الايدى العاملة وتوفير السلع والخدمات لزيادة التجارة العربية البينية.

وشدد على ضرورة العمل على ازالة معوقات حركة انتقال البضائع والافراد ورءوس الاموال بين الدول العربية والعمل على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية وتوحيد التشريعات المنظمة لحركة التجارة وانشاء اتحاد جمركى بين الدول العربية والتنسيق الضريبي وتهيئة البنية الاساسية لوسائل الربط والاتصال لدعم الاستثمارات المشتركة.

ويقول سيد سالم رئيس مجموعة العمار إن القطاع الخاص فى مصر يعلق آمالا واسعة على تطبيق الاجراءات التنفيذية لقيام السوق العربية المشتركة خلال فترة الرئاسة المقبلة.

ويؤكد ان الرئيس حسنى مبارك هو امل العرب فى تحقيق السوق العربية المشتركة لاقتناعه التام بضرورة انشائها لمواجهة التكتلات الدولية.

وأضاف ان آراء الرئيس بشأن السوق المشتركة تؤكد فهم مصر لخطورة الوضع العالمى وضرورة انشاء تكتل اقتصادى عربى ،مؤكدا ان مصر تسعى بخطوات هائلة لإقامة مناطق تجارة حرة بينها وبين الدول العربية حتى تصبح السوق شيئا واقعيا.

ويضيف ان قضية السوق العربية المشتركة اصبحت فى صدر القضايا التى تحملها الرئيس مبارك معه فى كل رحلاته وجولاته العربية ليس من اجل تسويق الفكرة - فالكل مقتنع بها ومدرك لحتمية الاسراع بالتحرك الجاد على طريقها - وانما من اجل التوصل الى تصور مشترك حول افضل السبل والآليات الواجب الاخذ بها.

ويوضح سالم ان الرئيس مبارك ادرك بثاقب حكمته ورصيد تجربته فى التعامل العربى ان المدخل الصحيح لتأكيد عمق جذور الوحدة بين شعوب الامة هو التحرك على طريق تأمين وتعزيز المصالح المتبادلة لهذه الشعوب دون أن يكون هناك ادنى وجود لشبهة المساس بالخصوصية والذاتية لكل قطر على حدة.

وقال إن ذلك لا يأتى إلا من خلال تجمع وتكامل اقتصادى عربى تحت مسمى السوق العربية المشتركة.

فى ندوة السوق العربية المشتركة فى ليبيا

المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لمواجهة التحديات الدولية

إنشاء مركز عربى لدراسات التكامل والتجارة العالمية

طرابلس ـ من محمود مراد :

طالبت ندوة السوق العربية المشتركة.. السياج الواقى للاقتصاد العربى التى اختتمت أعمالها فى العاصمة الليبية ، بعقد مؤتمر قمة عربية اقتصادية يعمل على تنشيط العمل الاقتصادى العربى المشترك وآلياته وصولا إلى سوق عربية مشتركة تضم الدول العربية. وقال البيان الختامى للندوة ان هذه القمة ضرورية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية ،وتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية الموحدة. وأكدت « الندوة » الحاجة الى بلورة فكر إقتصادى عربى موحد لمواجهة التحديات التى يواجهها الوطن العربى ،وأعلنت رفضها لمشروع شرق أوسطى يكون بديلا عن التعاون والتكامل الاقتصادى العربى. كما طالبت بإبعاد العمل الاقتصادى العربى عن الخلافات السياسية والتقلبات الطارئة بين الدول.

وقررت الندوة إنشاء مركز عربى للدراسات وبحوث التكامل الاقتصادى العربى والتجارة الدولية ويتعاون فى ذلك مع المراكز النوعية الموجودة.. وكان قد شارك فى الندوة أربعون من الخبراء والاقتصاديين من عدد من الدول العربية فى مقدمتها مصر التى ضم وفدها السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية والدكتور خلاف عبد الجابر خلاف وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى والدكتور على سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولى - كما شارك وفد من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الأمين العام الدكتور حسن ابراهيم ، ووفد من جمعية الاقتصاديين العرب برئاسة رئيسها الدكتور مصطفى الكثيرى ، ونظمت الندوة أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية بليبيا برئاسة الدكتور صالح ابراهيم ، وشهد الندوة وتحدث فيها المهندس معتوق محمد معتوق أمين (أى وزير) اللجنة الشعبية للتعليم والتكوين المهنى ، والدكتور عبد الحفيظ الزلطنى أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة.

فى ندوة بطرابلس:

دور القطاع الخاص والبرلمانات العربية فى تفعيل السوق العربية المشتركة

تعقد يومى السبت والأحد المقبلين بالعاصمة الليبية طرابلس «ندوة السوق العربية المشتركة السبيل الواقعى للاقتصاد العربى» وينظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع أكاديمية الدراسات العليا والبحوث بالجماهيرية الليبية.

وتناقش الندوة عددا من الموضوعات حول سبل تفعيل السوق العربية المشتركة ودور رجال الاعمال والبرلمانات العربية فى هذا المجال.

ويشارك فى الندوة عدد كبير من رجال الأعمال العرب والخبراء الاقتصاديين، ويتحدث السيد محمد أبو العينين عضو مجلس الشعب ورئيس مجلس ادارة الغرفة المصرية – الليبية المشتركة حول دور القطاع الخاص والاتحاد البرلمانى العربى فى تفعيل السوق العربية المشتركة.

ويستعرض فى كلمته دور الاتحاد البرلمانى العربى فى اعداد تقرير اقتصادى حول هياكل اقتصادات الدول العربية والدعم المادى والمعنوى والسياسى الذى يقدمه الاتحاد للسوق العربية المشتركة المصغرة القائمة حاليا وانشاء لجنة للمتابعة البرلمانية لمشروع السوق من رؤساء البرلمانات العربية ويركز على أهمية تعبئة الارادة السياسية وتوحيد التشريعات لتحقيق الأهداف الحيوية لانشاء السوق العربية.

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٩

الخبراء يؤكدون: السوق المشتركة وحدها لاتكفى.. بدون تشجيع الاستثمار

سارة العيسوى

يعتبر التكامل العربي هو الخيار الاقتصادي الأمثل، حيث يلعب دورا حاسما في الاسراع بمعدلات التنمية كما ان التنمية في الوقت نفسه هي المطلب المباشر والمتجدد للدول العربية حتي تتسع السوق العربية الموحدة بزيادة الدخل وحسن توزيعه وتعزز مكانة العرب الاقتصادية والسياسية.

الدكتور اسماعيل صبري عبدالله وزير التخطيط الأسبق ورئيس منتدي العالم الثالث يؤكد اهمية الخيار العربي التكاملي، ويعتمد هذا الخيار علي التنمية الشاملة والمستقلة والمطردة التي تشمل الاقتصاد والمجتمع والعلم والثقافة، ثم تاتي خيارات التنمية نفسها بين القطاعات والأنشطة والمشروعات والمناطق الجغرافية. وفي عصر الكوكبة يصعب علي الدول العربية أن تنعزل عن العالم الخارجي، ولكن يمكنها أن تحقق نوعا من الانعزال أو الانسلاخ الانتقائي.. فيجب أن ندرك أن التنمية المستقلة تتضمن الاعتماد علي الذات قطريا واقليميا دون أن يتعارض ذلك مع قدرتها علي التعامل مع العالم الخارجي. ويضيف د. اسماعيل صبري ان أشكال التنمية المستقلة تختلف باختلاف أوضاع المجتمعات التي تحدث فيها، وليس هناك نموذج واحد صالح للتطبيق في كل الحالات، ولكن هناك ركائز اساسية يجب الاعتماد عليها وهي السوق الكبيرة والقاعدة القومية العلمية والتكنولوجية والاستقرار السياسي.

ويعتقد د. اسماعيل ان هناك أمرين اساسيين يمكن أن يزيدا من فعالية التكامل العربي هما: أولا البدء بزيادة الانتاج لان الأسواق العربية مازالت مرتبطة بقوة مع الشركات في الدول الصناعية المتقدمة، وجميع الدول العربية تستورد الآلات والمعدات وثمار المعرفة التكنولوجية من تلك الدول. لذا من الطبيعي أن تحاول الدول مواجهة أعباء هذا الاستيراد الانتاجي بزيادة صادراتنا الي الدول الصناعية والذي يتحقق بالتكامل والتعاون العربي. أما الأمر الثاني.. فهو يتمثل في التركيز علي المشروعات التنموية الجديدة بدلا من البدء بالتنسيق بين المشروعات القائمة بالفعل، وذلك لان حجم الأولي اضعاف الثانية.



د. اسماعيل صبرى

ويشير د. اسماعيل الي أن التكامل لايهدف الي تغيير اتجاهات الصادرات والواردات بحجمها الحالي بحلول طرف عربي بدلا من طرف اجنبي، وانما يقوم علي انتاج جديد ومتزايد يغذي التبادل البيني ويزيد من حجم اجمالي التجارة الدولية لاطرافه.

ويتفق مفلح عقل المدير التنفيذي في البنك العربي مع د. اسماعيل صبري على

ضرورة العمل العربي المشترك لتحقيق التنمية فالسوق العربية المشتركة ستوجد المجال للعديد من الصناعات علي مستوي العالم العربي وستعزز المركز التفاوضي العربي تجاه الكتل الاقتصادية الأخري والمؤسسات الدولية. ويشير الاستاذ مفلح عقل الي أن التكامل العربي لابد أن يقوم علي أساس المصلحة والمنفعة المتبادلة بين الدول العربية ومن خلال ارادة سياسية قوية، وذلك لان التجارب التاريخية علمتنا ان المصالح المشتركة هي التي تؤدي الي تعاون ينتهي بنوع من الوحدة الاقتصادية والسياسية وتمكن الدول العربية من تكوين كتلة اقتصادية قادرة علي تبادل المزايا والمنافع في ظل عصر العولمة.

إلا أن د. طاهر كنعان الخبير الاقتصادي الاردني ووزير الدولة لشئون التنمية سابقا يري ان استراتيجية خيار التكتل العربي تقوم علي ثلاثة محاور وهي: القوة التفاوضية، واجتذاب الاستثمار المباشر المقرون بالتكنولوجيا، وسهولة التكيف مع فعاليات التحرر والاندماج بالسوق العالمية.

ويضيف د. كنعان ان الطريقة الوحيدة للانطلاق نحو أسواق واسعة تجذب الاستثمارات في الوطن العربي هي التكتل الاقتصادي العربي، وليس الاكتفاء بمنطقة تجارة عربية حرة. وذلك لان الاكتفاء بمنطقة تجارة حرة يزيل الحواجز بين الدول العربية، ولكنها تفتقر الي الحافز للمستثمر الذي يرغب في اقتحام سوق كبيرة وواسعة يمكن توفيرها من خلال انشاء سوق عربية موحدة تذوب فيها الاسواق

[illegible] الصغيرة

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٩

المنافذ الحدودية.. صخرة تتحطم عندها موجات التجارة العربية!

الإجراءات المعقدة عند المعابر الجمركية تؤدى لتلف السلع ومضاعفة التكلفة

الدول العربية وافقت على اتفاقية الترانزيت من ٢٢ سنة ولايعمل بها أحد!!

العمل على زيادة حجم التجارة البينية العربية أصبح هو الأمل الوحيد من أجل تحقيق حلم السوق العربية المشتركة التى يعتبرها الخبراء وسيلة لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية.. وقد ترتب على وجود العديد من العوائق فى المنافذ البحرية والحدودية بين الدول العربية مشكلات عديدة تحد من قدرة المنتجات العربية على الانتشار فى الاسواق العربية الشقيقة بالرغم من ظروف التقارب الجغرافى وللأسف فإن العوائق الجمركية ليست هى الصعوبات الوحيدة وإنما هناك معوقات غير جمركية تؤدى لتأخير عبور المنتجات عبر هذه المنافذ وتكون النتيجة تلف هذه السلع وارتفاع تكلفة نقلها وبالتالى هروب المصدرين والمستوردين عن الاتجار فى هذه السلع خاصة سريعة التلف!!

هذه المعوقات فى المنافذ بين الدول العربية كانت موضوع المؤتمر الذى نظمته المنظمة العربية للتنمية الادارية التابع لجامعة الدول العربية ويأتى المؤتمر فى إطار تحرك فعال ونشيط كرد فعل لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى على امتداد ١٠ سنوات (من عام ١٩٩٨) وتكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية المشتركة والاتحادات العربية كل فى مجال اختصاصه بمتابعة تنفيذ هذا القرار وأجريت دراسة موسعة بتكليف من د.أحمد صقر عاشور مدير عام المنظمة العربية للتنمية الادارية.

أحمد عصمت

وقد أوصى فريق خبراء المنظمة تحت إشراف الدكتور عبد القادر لاشين مستشار المنظمة العربية للتنمية الادارية في الدراسة التي ناقشها المؤتمر بتذليل هذه المعوقات والمشكلات خاصة فيما يتعلق بإجراءات الافراج الجمركي والتعامل مع الشاحنات في المنافذ وأسلوب ادارة الموانيء البحرية كما طالبت الدراسة التي شارك فيها ممثلو الدول العربية وخبراء الجامعة العربية بتطوير نظم المعلومات لتطوير العمل الاداري.

تحسن ملحوظ

وبالرغم من قلة حجم التجارة العربية البينية بشكل عام فإن الدراسة التي عرضها الدكتور لاشين الخبير الدولي بالأمم المتحدة أمام المؤتمر تشير إلى أن التجارة العربية الخارجية قد حققت تحسنا ملموسا خلال الفترة من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ حيث ارتفعت الصادرات بمعدل نمو متوسط قدره ٥,٧٪ بينما كانت نسبة نمو الواردات ٤,٣٪ كما تراجعت الأهمية النسبية للتجارة العربية بالنسبة لإجمالي التجارة العالمية خلال هذه الفترة إلى معدل قدره ٢,٩٪ بعد أن كانت تمثل ٣,٤٪ منذ ٥ سنوات أما بالنسبة للتركيبة السلعية للصادرات فقد تلاحظ انخفاض الأهمية السلعية لصادرات الوقود في عام ١٩٩٤ إلى ٦٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات بعد أن كانت ٧٥,٤٪ في عام ١٩٩١ ويعود هذا التراجع إلى تقدم الانتاج الصناعي كمكون للصادرات حيث بلغت نسبة هذه المصنوعات ١٥,٨٪ بعد أن كانت تمثل ٩,٢٪ إلا أن الدكتور عبد القادر لاشين نائب وزير النقل سابقا يوضح ان نسبة الصادرات البينية العربية قد ارتفعت إلى إجمالي الصادرات في خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ من ٧,٦٪ إلى ٨,٤٪ وتحتل السعودية المقدمة في إجمالي الصادرات العربية البينية من حيث القيمة بنسبة ٤٢٪ تليها الامارات بنسبة ١٢٪ وتجدر الاشارة إلى أن نحو نصف قيمة صادرات السعودية البينية وربع قيمة صادرات الامارات البينية تتكون من النفط ومشتقاته. وتمثل التجارة العربية البينية بين دول الخليج وحدها مايزيد على ٤٠٪ من إجمالي قيمة التجارة العربية البينية.

وكشفت الزيارات الميدانية التي قام بها فريق الدراسة عن العديد من الاوضاع في المنافذ الجمركية بالدول التي شملتها الدراسة في مرحلتها الأولى وهي دول مصر والسعودية والأردن وسوريا ولبنان وتونس ومن هذه الاوضاع مثلا عدم السماح بمرور الشاحنات العابرة لبعض الدول العربية إلا بنظام القوافل بتجمع الشاحنات كلها للمرور في مجموعات تحت حراسة أمنية مما يتسبب في معاناة شديدة لأصحاب البضائع الترانزيت نظرا لطول فترة العبور التي تستغرقها الشاحنات لهذه الدول كما كشفت ايضا عن المعاناة من فرض رسوم اضافية على مرور بضائع الترانزيت والتي تصل إلى أرقام مبالغ فيها تقلل من فرصة هذه المنتجات في الطرح بالأسواق بأسعار منافسة.

وتأخذ هذه الرسوم مسميات غريبة وعديدة أمثال ضريبة حدود ومعاملة بيان وبطاقة زيارة ورسم تأمين وخدمات فرعية وبدل تعهد وبدل عمولة وبدل ترفيق وبدل حراسة وبدل دوسيهات وفك وتركيب شادر الخ حتى أصبحت رسوم الجباية لها الأولوية على ماعداها في كثير من المنافذ!!

كما تبين من خلال الدراسة ان الأولوية الأولى في عدد من المنافذ العربية هي للنواحي الأمنية لدرجة دفعت بعض الدول لعدم السماح بمرور الشاحنات من نوع البرادات (المحملة بالمواد الغذائية) عبر أراضيها وبالتالي فإنه يتم تفريغ جميع البرادات القادمة في مراكز الحدود البرية ثم اعادة شحنها مرة أخرى على برادات وطنية الجنسية وتعود جميع البرادات الأجنبية الجنسية فارغة إلى بلادها الاصلية بما يعني المزيد من تكاليف التداول والتخزين والنقل!

منع دخول الحاويات

وتكشف الدراسة أيضا عن أوضاع أكثر غرابة حيث تصر السلطات الجمركية احيانا في بعض المنافذ العربية على ان تكون الحاوية جزءا من جسم الشاحنة أي عدم السماح بدخول الحاوية نفسها ومن ثم يلجأ أصحابها «للحام» الحاوية بجسم الشاحنة ليتسنى دخولها وخروجها!!

وايضا الشكوى من طول الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الافراج المؤقت عن البضائع المارة مع زيادة حجم العينات التي تؤخذ للاختبارات على المعدلات الطبيعية ونقص الخدمات والتسهيلات في موانيء العبور ونقص الشفافية في الإجراءات.

شركة ضمان موحد

وقد تطرقت الدراسة التي عرضها د.عبدالقادر لاشين للمشاكل التي يعانيها رجال الجمارك بالموانيء والمنافذ العربية في التعامل مع الشاحنات العابرة للحدود ومن أهمها مخالفة المستندات والوثائق والبيانات الجمركية التي تحملها الشاحنة لواقع الحمولة وعدم التزام المصدرين بالاحمال المحورية والحمولات القصوى المسموح بها للشاحنات وعدم وجود شركة ضمان عربي موحد للبضائع العابرة ترانزيت وغياب التنسيق بين السلطات المعنية في الدول العربية بخصوص اعتماد شهادات الفحص للمواد الغذائية والبضائع وعدم وجود تنسيق وشبكة اتصالات بين المنافذ الحدودية في الدولة ذاتها وفيما بين الدول العربية.

وكشفت الدراسة عن بعض نصوص الاتفاقيات العربية التي لم تجد طريقها للتنفيذ من دفتر المرور العربي الموحد والذي لم يحدد موقعه من ناحية التعامل بين مختلف المؤسسات العاملة في مجال النقل وهناك أيضا اتفاقية تنظيم النقل بالعبور الترانزيت التي تم إعدادها عام ١٩٧٧ ووافقت عليها كل الدول العربية وأهم ماجاء بها أن إجمالي الرسوم التي تفرض على النقل العابر مهما تغيرت وتنوعت يجب ألا تزيد على ٤ في الألف من قيمة البضائع!!

وطالبت الدراسة بأن يكون هناك حد أدنى من الثقة في التعاملات بين جميع الأجهزة الجمركية في المنطقة العربية كما هو الحال مثلا بين المؤسسات في الدول الاوروبية والعمل على ايجاد وسائل بديلة لنظام «القوافل» لسير الشاحنات ببعض الدول العربية وكذلك أهمية تعديل ساعات العمل في المنافذ بما يؤدي لسرعة انهاء اجراءات عبور الشاحنات وعدم انتظارها اليوم التالي مع العمل على إيجاد منافذ جمركية مشتركة بين دول الجوار على الحدود لتسهيل اجراءات بضائع الترانزيت والتخلص من القيود المفروضة على دخول بعض أنواع الشاحنات مثل البرادات لبعض الدول اضافة للعمل على التطوير الاداري المنافذ الجمركية العربية من خلال تجميع السلطات في جهة موحدة داخل الميناء مع محاسبة المقصرين والحد من الرسوم غير الجمركية وحصرها في أقل قدر ممكن مع توحيدها على مستوى المنطقة العربية والتوسع في تطبيقات نظم المعلومات بالمنافذ الجمركية وميكنة الاجراءات.

وقد أشاد أعضاء المؤتمر بتجربة مصر في تحديث النظم الجمركية بها لتشجيع تجارة الترانزيت وتيسير الإجراءات وهي التجربة التي عرضها جلال أبو الفتوح مدير عام الادارة العامة لجمارك ميناء القاهرة الجوي.

وفي المؤتمر طالب د.عمر سلمان الاستاذ بكلية تجارة حلوان بدعم الاتجاه لتطبيق منطقة التجارة الحرة من خلال السير بخطى أسرع في التحرير الجمركي وإزالة العقبات غير الجمركية لتسهيل التبادل التجاري، كما طالب الدكتور خالد عبد العظيم عباس بتوحيد مقاييس المركبات ونظم النقل من أجل تسهيل وزيادة حجم التجارة العربية البينية.

واقترح المهندس حمدي برغوث خبير النقل البري بعقد اجتماع دوري وليكن مرة سنويا يجمع جميع مديري عموم المنافذ الجمركية البرية العربية لتبادل وجهات النظر وبحث المشاكل وتدارك الاخطاء كما طالب ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بإنشاء مجلس إقليمي بين الدول العربية لتذليل معوقات تجارة الترانزيت.

أما عبد العزيز الحسون عضو المؤتمر فقد اقترح توحيد منافذ العبور البرية على الحدود المشتركة بين كل دولتين مما سيكون له تأثير كبير نحو مزيد من التقارب بين الدول العربية.

المواصفات القياسية

أما الدكتور رشيد جميل عليو مدير ادارة الاتحادات النوعية والشركات المشتركة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع للجامعة العربية فإنه يشير إلى أهمية عنصر النقل فى تحقيق السوق العربية المشتركة خاصة لدوره فى نقل أهم عناصر الانتاج وهو البشر ويضيف أن وجود قطاع نقل عربى كفء هو الوسيلة الناجحة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى.

وأوضح أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد قام بوضع عدد من الدراسات بتوحيد المواصفات القياسية للطرق البرية بين الدول العربية وكذلك توحيد العلامات المرورية والحمولات المحورية وتخطيط شبكة للطرق البرية والسكك الحديدية وذلك كله بهدف تطوير وتحديث قطاع النقل فى العالم العربى كما ان المجلس الآن بصدد الدعوة لاقامة شركة عربية مشتركة تسهم فيها جميع الدول العربية ويكون من أهدافها ايضا اقامة الاستراحات على الطرق البرية بين الدول العربية.

ويرى رشيد عليو أن التغلب على المعوقات الحدودية بين الدول العربية يجب أن يكون الهاجس الأول للمسئولين بالعالم العربى لأن تعقيد الإجراءات سواء على مستوى الركاب او السائقين أو وسائل النقل يعد فى مقدمة معوقات التجارة العربية سواء البينية أو الدولية.

ويضيف أن هناك مشروع اتفاقية موحدة لنقل الركاب بين الدول العربية نأمل ان ترى النور قريبا من خلال اجتماعات وزراء النقل العرب اضافة إلى اقرار دفتر المرور العربى الموحد والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية فى مجال النقل والترانزيت للحصول على حصة معقولة من حجم التجارة العالمية خاصة فى ظل اتفاقية الجات.

واختتم المؤتمر أعماله ورفع توصياته إلى الأمانة العامة للجامعة العربية واشاد المشاركون بالجهد الذى بذل من أجل نجاح المؤتمر الذى أسهم فيه فرج الرزاز مدير العلاقات الخارجية بالمنظمة العربية وأنسى فهيم الخبير الاقتصادى المصرى.

المحروسة

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٩

بعد اتفاقية الجات السوق العربية المشتركة

بقلم :
محمود عبد العظيم

دعا الرئيس حسنى مبارك من جديد الى قيام السوق العربية المشتركة وقال فى خطابه الذى القاه فى بورسعيد يوم ٦ سبتمبر الحالى.. اننا نحاول جهدنا اقناع اشقائنا العرب بأهمية قيام هذه السوق لتحقيق مصلحة كل الاطراف العربية بلا استثناء.

وفى تصريح أدلى به سيادته للاستاذ جلال دويدار رئيس تحرير الأخبار يوم ٢٨ سبتمبر قال: انه يرى ان قيام هذه السوق أمر حتمى، وانه يجب ان نأخذ هذه القضية بالجدية الواجبة.

فما الدوافع وراء دعوة الرئيس الى قيام هذه السوق؟

إن الرئيس لايود أن يجد العرب مهمشين.. بينما قطار العولمة الاقتصادية يمضى فى طريقه بسرعة.. إنه يرى أن الدول العربية لابد أن تأخذ فى اعتبارها التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتى ستؤثر على مستقبلها وذلك بعد انهيار اسوار الدول وفتح اسواقها امام السلع المختلفة من جميع انحاء العالم.

إن العالم اليوم أصبح عالم التكتلات الاقتصادية.. وقد بلغ عدد هذه التكتلات طبقا للتقارير الاقتصادية «٦٤» تكتلا فى الولايات المتحدة وامريكا الجنوبية وآسيا وافريقيا.. وشملت هذه التكتلات الدول الصناعية الكبرى التى يبلغ انتاجها حوالى ٧٤٪ من الناتج العالمى وتستطيع أن تعتمد على نفسها ولكنها ايقنت أن الانضمام الى التكتلات يزيدها قوة.

بينما العرب لايجمعهم تكتل اقتصادى واحد فاعل حتى الآن رغم أنه كان لهم السبق فى الدعوة الى اهمية التجارة فى التعاون الاقتصادى ابتداء من ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ومرورا باتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ثم قرار انشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ والتى انضمت إليها سبع دول من بينها مصر ثم توقفت بسبب الخلافات بين الدول العربية.. فهذه الدول ادركت منذ وقت مبكر أهمية تسهيل التبادل التجارى بينها وكذلك اهمية قيام السوق .. ورغم ذلك فإنها تقف حتى اليوم موقف المتفرج على قيام هذه التكتلات التى تدرك انها ستلتهم الدول الفرادى.

إن التكتلات الدولية تنغلق على نفسها وتتبادل السلع فيما بين دولها.. الأمر الذى يجعل تصدير السلع العربية إليها يواجه بصعوبات بالغة فتعانى من الركود.. بينما توجه تكتلات هذه الدول صادراتها الى دولنا متبعة سياسة الاغراق للقضاء على انتاج السلع المختلفة لدينا.. وبعد أن يتحقق لها ذلك تعمل على رفع اسعار سلعها وتحرمنا بذلك من نصيبنا كدول نامية من التجارة الدولية ونتيجة لذلك تتوقف عمليات التنمية وتزداد دولنا فقرا ويتدنى مستوى معيشة شعوبها مما يسبب قلاقل اجتماعية عاصفة فيها.

●●●

ومن هنا فإنه لامخرج من ذلك إلا بالعمل على زيادة حجم التجارة البينية العربية الذى يبلغ حاليا نسبة ١٠٪ والتدرج بهذه النسبة إلى أن تبلغ ٧٥٪ وهى الحد الذى يأمل الاقتصاديون تحقيقه أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة.. وعلى ذلك فإن السوق العربية سوف تستثمر المزايا النسبية فى كل بلد عربى وتساعد على انعاش مشروعات التنمية كما يقول الرئيس مما ينعكس بالتالى على مستوى معيشة الشعوب.

وتشكل السوق العربية اذا قدر لها أن تقوم آلية عربية تكون قادرة على التعامل مع التكتلات الدولية من موقع القوة التفاوضية كما ذكر الرئيس اذ أن هذه السوق ستكون واسعة وتضم عشرات الملايين من المستهلكين والمنتجين العرب من المحيط الى الخليج.. كما سيكون لهذه السوق دور مؤثر فى رعاية مصالح دولها بمناقشة ما يطرح فى الساحة من قضايا اقتصادية وتجارية وبلورة موقفها بشأنها وابلاغه للمنظمات الدولية حتى لايتم اتخاذ أى قرارات دولية فى غيبتها تضر بمصالحها.

●●●

وتعمل السوق كذلك على الحرص على نصيب دولها من التجارة العالمية وتذليل كل العقبات التى تقف أمام تجارتها بصورة عملية على أساس المنافسة فى الجودة وقلة التكاليف.. وتقلل فى الوقت نفسه بقدر الامكان من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على دولها.. وبالاضافة الى ذلك فإن السوق ستستفيد من الدعم الذى تقدمه اتفاقية «الجات» للتكتلات الاقليمية وذلك باعفائها من الالتزام بشرط مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وجملة القول فإن قيام السوق العربية المشتركة أصبح ضرورة ملحة لاتحتمل التأجيل فالحد الأقصى لتطبيق اتفاقية «الجات» هو عام ٢٠٠٨ اذ ستصبح فيه الأسواق مفتوحة بالكامل امام جميع السلع من انحاء العالم.. ان الاسراع فى اتخاذ الخطوات العملية لقيام السوق يمكننا من الحصول على فوائد ومكاسب وتقليل المخاطر والسلبيات التى تضمنتها اتفاقية «الجات» التى جاءت معبرة عن مصالح الدول القوية اقتصاديا امام الدول ذات القدرات الاقتصادية المحدودة.

والسؤال الآن: ما العقبات التى تقف فى طريق قيام السوق؟.. وهل يمكن التغلب عليها؟

●● كاتب المقال: نائب رئيس تحرير وكالة انباء الشرق الأوسط وعضو مجلس ادارتها السابق

المصدر : الاتحاد الاشتراكي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٩

السوق العربية المشتركة :

الآثار المتوقعة من تفعيل السوق العربية المشتركة في تدعيم الاقتصادات العربية

إن بناء السوق العربية المشتركة خيار قومي ومدخل ضروري للقومية الاقتصادية، ومن ثم فهي مهمة تاريخية جسيمة تؤسس لكيان عربي قوي ومؤثر في المواجهة الحتمية في ظل اقتصادات السوق المتحضرة والعصرية وما تفرضه من متطلبات المنافسة الكاملة باعتبارها احد الثوابت الرئيسية لفاعلية اقتصادات السوق السليمة والصحيحة. ويتطلب إنجاز هذه المهمة العمل بصبر وأناة والتدرج في مدار الواقعية والقيم العملية والترشيد الاقتصادي والكفاءة بمقاييس الحساب الاقتصادي وتحليل الجدوى والتكاليف وتكاليف البديل. كما تتحدد مسؤولية تطبيقاتها ونطاق عملها بمراقبة القرارات والتصرفات والسلوكات والاعمال والمعاملات بكل الحزم والجدية والصرامة، بموافقة كل الفاعلين الاقتصاديين وكل القطاعات ذات المصلحة العامة والخاصة.

وغني عن البيان أن قيام السوق العربية المشتركة، يستجيب للمشروع العربي للتكامل الاقتصادي والتعاون البيني بمضامينه الحقيقية والملموسة.

وإذا كان هذا التوجه يفرض نفسه اليوم اكثر من ذي قبل ويتطلب الانتقال به من طور الإرهاصات والشعارات والخطابات السياسية المناسباتية لإعلان النوايا والمبادئ الى واقع حي وملموس، فلأن الآثار المتوقعة من تفعيل السوق العربية المشتركة، إيجابية وحاسمة في تدعيم الاقتصادات العربية القائمة راهنا.

ومن الآثار المتوقعة من ديناميية السوق العربية المشتركة، يمكن إبراز اهمها:

أ - العائدات المالية المتحصلة من تكثيف حركة تنقل المواد الأولية والمنتوجات المصنعة ونصف المصنعة والخدمات داخل السوق العربية المشتركة الواسعة ما بين الاسواق المحلية للطلب والعرض، للإنتاج والاستهلاك ومدى استفادة الاقتصادات العربية المحلية من تكامل أسواقها وسعتها وقدراتها الاستيعابية. ومن شأن تعزيز المبادلات التجارية البينية على امتداد الوطن العربي، الرفع من مستوى الاداء والكفاءة للإنتاج الاقتصادي في كل المجالات والقطاعات المنتجة الممكن تنميتها وتنشيطها للاستجابة للاحتياجات المتوفرة والمتاحة لسوق واسعة الاستهلاك ومرتفعة الطلب الإجمالي ومنتعشة الرواج التجاري.

والوطن العربي بما يزخر به من خيرات ومواد اقتصادية خام ومحولة صناعيا في تعددها وتنوعها، مؤهل للتوفر على نسيج إنتاجي تنويعي وبمعدل اندماج أكبر مما هو عليه الحال في ظل تجزئة الاقتصادات وتفردها. كما أنه أقدر على مواجهة المنافسة الخارجية التي ستؤججها لا محالة الظروف الجديدة للعولمة وتحرير الاقتصادات المحلية إذا ما تم توظيف وتسخير إمكاناته الذاتية للرفع من الإنتاجية الاقتصادية بتجويد الإنتاج وتحسين نوعيته سعيا الى تقوية قدرته التنافسية.

يوضح محمد شفيق جبر رئيس منتدى مصر

الدولي الاقتصادي وعضو المجلس الرئاسي المصري الامريكي في مقال له (1): «هناك هوة سحيقة بين مفاهيم العالم المتقدم للأعمال والمعاملات وبين مفاهيم العالم النامي والعالم العربي... وهي هوة يتحدد من خلالها، الفارق الضخم والهائل بين التقدم والتخلف».

وفي تحليله للتطورات الجذرية في عالم الاعمال والمعاملات وأهميته الكبرى باعتباره نشاطا حاكما للنمو والتحديث والانتعاش الاقتصادي على خريطة العالم، يشير الى ما اسماه «برجل الاعمال المخاطر» الذي يعد في نظره بجميع المقاييس والمعايير اساس النهضة الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة التي ترتكز على مجموعة من الشركات العملاقة وهي الشركات التي تحولت الى شركات عالمية عابرة للحدود تملك من رقم الاعمال ما يفوق ميزانيات قارة بكاملها كإفريقيا.

وبدايات كل منها ترتبط برجل أعمال مخاطر يملك مواصفات شخصية فريدة للمبادأة والابتكار والتطوير تضيف الى المعاملات وتطورها، بل وتغيرها وتعدل مسارها، وتصنع طلبا جديدا ما كان موجودا من قبل، ومن ابرزهم صناع السيارات والأجهزة المنزلية والكمبيوتر والاتصال والمعلومات في العصر الراهن.

وقد أصبح مفهوم رجل الاعمال المخاطر مفهوما أكثر شمولا وتعقيدا مع متغيرات العولمة والتحرير والاندماج الاقتصادي الدولي، لأنه يتطلب امتلاك إمكانات وقدرات تنافسية لا تقتصر على اوضاع وأبعاد المنافسة في الإطار المحلي كما كان الامر من قبل ولكنها تحتم امتلاك المعايير التنافسية العالمية بكل ما تعنيه من حدة للمنافسة وارتفاع لمستوياتها ومؤشراتها المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع عالميا وأيضا باحتياجاته التنظيمية والإدارية العالية الكفاءة. ويرجع ذلك الى أن المنافسة للبقاء والتوسع اصبحت حقيقة مرتبطة بالمنافسة داخل السوق المحلية والوطنية مع سقوط الحدود الوهمية وسيادة معايير عالمية تتعارض مع المعايير التقليدية للحماية والانعزال عن العالم وقدراته التنافسية.

واضح إذن أن تفعيل السوق العربية المشتركة في ظل عالم اليوم والغد يتطلب بالضرورة رجال اعمال اقوياء من نوعية متميزة من القائمين بالأعمال والنشاط الاقتصادي بجميع صوره وأشكاله وفي جميع مجالاته وقطاعاته. إنهم رجال الاعمال القادرون على إدارة عمل ناجح يرتكز على قدرات ذاتية ومؤهلات ميدانية بنسبة مخاطرة عالية مع رغبة دائمة في التطوير والتحديث والتوسع في النشاط والأعمال.

- متطلبات تقوية وتوسيع البنى الأساسية التحتية والارتكازية الضرورية لإخراج الكيانات القطرية من طوق العزلة وتيسير شروط ووسائل تنقل الأفراد والمواد والمنتوجات واندماجها في إطار السوق العربية المشتركة.

إن منطقة التجارة الحرة عبارة عن قواعد وضوابط تحكم وتنظم العلاقات التجارية بين البلدان، ولا يشترط فيها البعد الجغرافي وهي تمثل أعلى درجات التكتل الاقتصادي وتنص على تنقل رؤوس الاموال والأفراد وصولا الى حرية تنقل المواد والمنتوجات والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أنه يجب أن يتناغم إنجاز منطقة التجارة الحرة مع السياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية والتي تستهدف تحرير التجارة الخارجية وتشجيع قطاعات التصدير والاندماج والشراكة مع الشركاء الأساسيين مع تاهيل الصناعات العربية لتوفيق أوضاعها لتتمكن من مسايرة التطورات العالمية القادمة إليها.

من الضروري تظافر كل الجهود والقطاعات المعنية والمهتمة الى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحديد الوسائل والطرق المناسبة لنقل التكنولوجيا وأساليب نظم الإدارة الحديثة في مجال التنمية البشرية والتدريب الفني في المؤسسات الإنتاجية المختلفة. وفي هذا الاتجاه إعداد الدراسات الشاملة عن الاسواق الخارجية والعالمية للإلمام بالطبيعة الاقتصادية للبلدان المستهدفة بمنتجاتنا الزراعية مع وضع شروط لمعاملة تفضيلية بالنسبة للبلدان التي ليست لديها سياسة دعم حمائية كبيرة في مجال الحاصلات الزراعية كفرنسا واسبانيا، ودراسة التدرج في فتح الاسواق العربية أمام المنتجات الصناعية للبلدان المتقدمة لئلا تتاثر الصناعات المحلية العربية بها، مع تقييم الأعباء التي ستواجهها. فمن المهم معرفة متطلبات واحتياجات المستهلك الأوربي الى جانب الخبرة بالأسواق بما يجب من معلومات شاملة عن الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في السلع المصدرة لهذه البلدان ولا سبيل عن التوظيف الأمثل للتكنولوجيا القادمة إلينا. فمعلوم أن براءات الاختراع والفترات الزمنية التي كانت تحتاج إليها كمتوسط عام عالمي حتى في العالم المتقدم لتتحول الى سلع تجارية تدخل في محيط التداول والبيع والشراء الى نطاق واسع باعتبارها الوسيلة المهمة للتطوير والتحديث وتغيير ثوابت العرض والطلب على نطاق واسع، وبالتالي فتح افاق متجددة للنمو والتنمية للبلدان والمنشآت والاسواق. وإذا كانت أول براءة اختراع للآلة الكاتبة صدرت في عام 1714 واحتاج تحولها الى سلعة تجارية في الاسواق الى قرن ونصف، وبالنسبة لإنتاج

الأغذية المحفوظة في علب فقد تطلب الأمر قرنا كاملا لتتحول الى مواصفات قياسية في صناعة الغذاء. فمع التقدم العلمي في العقود الاخيرة، فإن الفترة الزمنية لتحول الاختراع الى مرحلة الاستغلال والإنتاج على نطاق تجاري، وصلت الى خمس سنوات مع نهاية الثمانينات. وحدث التغير الضخم والكبير مع بداية التسعينات على الخصوص في نطاق صناعات التكنولوجيا المتقدمة والحديثة إذ أن براءة الاختراع في مجالات الكمبيوتر والمواصلات، تتحول الى الانتاج التجاري خلال فترة زمنية تقاس بالأشهر وتتراوح بين 12 و18 شهرا فقط.

وتفيد هذه التغيرات الهائلة المناخ العلمي والمعرفي للعالم واقتصاداته ومعاملاته وتدخل به الى مرحلة جديدة بكل المواصفات والمقاييس.

تدفقات الاستثمارات والتوظيفات المالية :

في ظل عالم اليوم والغد، يتداخل مفهوم رجل الاعمال المخاطر بمفهوم رأس المال المخاطر وما يعنيه من متغيرات جذرية وحادة في مفهوم التمويل واولوياته وحساباته وأدوار المؤسسات المالية والمصارف لتامين مناخ عمل وإنتاج وخدمات يضمن توفير أعلى معدلات الانتاجية والجودة والخدمة للمستهلك باعلى مستوى الكفاءة لتوفير السلعة وصيانتها مع حتميات السبق في مجالي الاختراع والإبداع باعتبارهما من ضرورات استمرار نجاح وبقاء الاعمال.

ومع الواقع الدولي الجديد، فإن صورة المعاملات الاقتصادية تغيرت جذريا من جراء إلغاء العوائق والقيود التي كانت تجعل حركة الاموال عالميا بطيئة ومقيدة. ولقد تعدلت النظم الاقتصادية المخططة لتتحول الى نظم تعتمد مفاهيم للتحرير ولو في نطاق التعامل مع الاستثمارات الاجنبية وحرية تدفقها وكذا في إلغاء العقبات والمخاوف التقليدية للتعامل مع الشركات متعددة الجنسية التي تتحكم واقعيا في نصيب كبير وبالغ الأهمية من اقتصادات العالم إنتاجا وتصديرا واستيرادا وفي توفير فرص العمل داخل نطاق العديد من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وقد واكب هذا الاتجاه تعديل التشريعات والقوانين الاقتصادية للبلدان المضيفة للاستثمار لتنص على قائمة الحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمارات الخاصة الوطنية والعالمية الى جانب اعتماد الحكومات إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة النطاق لدعم دور القطاع الخاص وتفعيل معايير الكفاءة الاقتصادية لكل اوجه النشاط الاقتصادي.

ومن حظ الوطن العربي أن تكون بعض بلدانه مصدر تكوين راسمال وسيولة مالية لم يتم توظيفها محليا أو بينيا، وبالتالي اخذت وجهة الخارج لتستقر به في شكل ودائع بنكية مكتنزة أو في استثمارات مرصودة في المضاربات العقارية أو البورصوية وقليل منها في قطاعات منتجة وذات ربحية.

وإن من الآثار المتوقعة في هذا النطاق من سوق عربية مشتركة، فسحها المجال لتوطين رؤوس الاموال العربية المهاجرة للخارج من أجل استثمارها في الأنشطة الاقتصادية التي تكتسب الميزة التنافسية على مثيلاتها الأجنبية. وفي استفادة الاقتصادات العربية من رأس المال العربي المتوفر والمتاح إذا ما أمكن استقراره، ظاهرة صحية تتوخى الاعتماد على الذات وعلى الإمكانات المالية الذاتية التي يتعين توجيهها ورصدها للاستثمار المحلي والبيني العربي.

ويتطلب تطوير الاستثمارات المباشرة العربية داخل سوق عربية مشتركة توفير وتامين أجواء سليمة ومحفزة على الاستثمار في القطاعات وفروع الانتاج القابلة للتوسع نتيجة وجود سوق واسعة لاستيعاب الفائض والمضاعف من الانتاج. ففائض الانتاج ينمي بدوره الحاجة الى تكثيف الاستثمار المنتج الذي يسهم بدوره في الرفع من مستوى الأداء والانتاج. وتكتمل العملية الانتاجية والدورة الاقتصادية في كل حلقاتها كمسلسل متماسك الحلقات، دائم ومستمر وتراكمي طالما تظافرت عوامل الإنتاج والعناصر الاقتصادية.

ومن المحقق أن إشكالية الاستثمار التي تعاني منها الاقتصادات العربية لا تعود الى ندرة الموارد والمقدرات المالية العربية التي هي في الواقع متوفرة بما فيه الكفاية، بل وفائضة، إلا انها ضعيفة حجم الاستخدام ومحدودة الجدوى الاقتصادية في واقع التجزئة والقطرية الضيقة.

وفي ظل العولمة وتحرير أسواق رؤوس الاموال والاستثمارات وتدويلها عبر الشركات المتعددة الجنسية العابرة للقارات، يصبح مطروحا على الاقتصادات العربية توفير وتامين هياكل استقبال واستقدام رؤوس الاموال والاستثمارات المباشرة الممكن ضخها والرفع من حصتها من الاستثمارات العالمية وذلك في إطار الشراكات والمشاريع المشتركة التي سوف يحبل بها النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

إن التعامل مع رؤوس الاموال والاستثمارات في ساحة الاعمال والمعاملات الدولية، سيتطور لينتقل من مجرد التعامل مع الاطار والمحيط المحلي والداخلي بمقاييسه ومعاييره التقليدية الى التعامل وفقا لمنظومة الاطار والمحيط العالمي الواسعة والحديثة

المصدر : الاتحاد الاشتراكي

التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٩

والمتجددة في ظل واقع عالمي جديد برز بالفعل الى الوجود. ومن الآثار التي ستترتب عن اتساع نطاق المنافسة عبر العالم من دوله وأسواقه، تحكم قواعد واتفاقيات دولية جماعية تعلو على سلطات السيادة التقليدية للدولة الوطنية الحديثة مع حركة أموال عالمية بالغة الضخامة والسرعة عبر أرجاء العالم ارتفعت تقديراتها الى أرقام مذهلة.

وهكذا تشير الاحصائيات الدولية الصادرة حديثا الى أن حجم التداولات في أسواق العملات والبورصات العالمية، يصل يوميا الى حوالي 1,5 تريليون دولار أي 2500 مليار دولار. إنها في حقيقة الامر تقديرات بالغة التأثير في الواقع الاقتصادي والمستقبل العالمي. وهي تفيد بما لا يدع مجالا للشك عمق تأثير الراسمال العالمي بمفهومه الجديد ذي البعد العالمي ومدى بلورته لمجموعة من المتغيرات الوازنة والفاعلة في الحياة الاقتصادية وفي كل قطاعات الإنتاج وانشطته.

ومع التوجه نحو إعادة النظر في مفاهيم التخطيط المركزي وملكية الدولة لقطاعات الإنتاج والخدمات العامة وإعادة تحديد مسؤولياتها عن الإدارة المباشرة للاقتصاد الوطني والتحول الى تبني مفاهيم اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية على أوسع نطاق وتحولها الى نمط عالمي مقبول على امتداد دول العالم على اختلافها بكل ما يعنيه هذا التحول التاريخي والمسار الجديد للاقتصاد العالمي من تحرير للمعاملات والانشطة على النطاق المحلي وامتداداتها للنطاق الدولي وتلاشي القيود والحواجز التقليدية على المعاملات على نطاق واسع في إطار الفضاء الجديد للمنطقة العالمية للتجارة.

في خضم هذه الآثار المتوقعة للنظام الاقتصادي الدولي السائد، لا محيد عن انخراط واندماج الاقتصادات العربية متكتلة وليس منعزلة او على انفراد، في واقع الاقتصاد الدولي الذي سوف تتجلى إفرازاته في التنقل الحر لرؤوس الاموال والفوائض المالية والاستثمارات الخاصة المباشرة أكثر من غيرها. وفي هذا المضمار، يتحتم توفير وتامين ظروف وشروط تعامل السوق العربية المشتركة مع حركة الراسمال العالمي وانسيابه في النسيج الانتاجي والشبكة التسويقية للوطن العربي المتفتح على الغير والمتحرر من كل المعوقات الذاتية والموضوعية التي تقف في وجه حركة رؤوس الاموال والتدفق المتزايد للاستثمارات، بعيدا عن صلابة الهياكل الادارية واللوائح الإجرائية والتعقيدات والمثبطات الادارية والقضائية والعقلية المتحجرة للتماطل والترهل الاداري وإضاعة الفرص الاستثمارية التنموية والمواعيد التاريخية مع استحقاقات التنمية الشاملة ومراحل بنائها وإنجازها على الوجه المطلوب.

والتنمية الشاملة متعددة ومتنوعة الابعاد والغايات وهي بالتاكيد تتمحور حول الانسان والانسان العربي بالذات. فلا تنمية ما لم تكن في خدمة الانسان العربي ولخير الانسان العربي الذي هو وسيلتها ومقصدها المؤمن عليها والمستهدف بها، والاستثمار بمفهومه المادي والاقتصادي لا يكتمل إلا بتامين الاستثمار البشري الذي يتوخى تكوين الانسان وتعليمه وتربيته لصقل ملكاته الفكرية ومهاراته العقلية ورعايته الصحية والحياتية.

لذلك فإن دور الانسان العربي أساسي وحاسم يتطلب تاهيله والارتقاء به ليكون أداة التنمية وتعبئته لتحرير طاقاته المعطلة والمجمدة وتسخيرها فيما يخدم التنمية الشاملة وفق التوجه التكاملي والتضامني الذي هو قوام ودعامة التكامل الاقتصادي العربي.

إن تفعيل السوق العربية المشتركة يستوجب تامين تنقل الاشخاص والفعاليات من مقاولين وأصحاب مبادرة وأرباب أعمال ومشاريع.

وفي هذا الاتجاه يكتسي البعد الديمقراطي صبغة الاهمية والراهنية في الأنظمة العربية التي هي بحاجة الى الانتقال الديمقراطي كمطلب وتعبير عن إرادة الشعوب العربية التواقة الى التغيير والبناء الديمقراطي بعد النضالات التي خاضتها في هذا السبيل.

لا منازع في أن التحولات العميقة والمتسارعة الجارية راهنا، تندرج في أنساق الحريات الفردية والجماعية والمكاسب الديمقراطية وحقوق الانسان والتي لا يمكن للوطن العربي أن يظل بمنأى عنها.

إن بناء الانسان العربي الجديد القوي بقدرته على مواجهة تحديات العصر وكسب رهانات المستقبل بالتعبئة والمساهمة في البناء الاقتصادي المنشود، يمر حتما عبر الممارسة الديمقراطية في أسمى معانيها وأبهى تجلياتها. فتوفير الأجواء الديمقراطية بكل ما تحمله من شفافية ووضوح وثقة في النفس ومصداقية الأداء الرسمي والشعبي، كفيل باستنفار الهمم والعزائم وتحرير المبادرات والارادات الصادقة والقوى الفاعلة والمؤثرة في إعمال شروط وظروف الحداثة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز مهام المشروع النهضوي العربي للانتقال بالوطن العربي من شتاته وتمفصلاته الى قوة اقتصادية قائمة الذات يحسب لها

الدكتور : مصطفى الكثيري

حسابها في الخريطة العالمية قوامها سوق عربية مشتركة، وتكتل اقتصادي عربي ومسيرة تنموية شاملة ومتكاملة الابعاد والكيانات.

وإذ ينذر المشهد القادم للعولمة وتوجهاتها الاقتصادية وخياراتها الاستراتيجية بتحجيم السيادات الوطنية والاستقلالات المحلية الضيقة واقتحام واختراق الكيانات الاقتصادية الهشة والضعيفة في تداعياتها، فلا مناص من خوض معركة نضالية عربية لتحقيق رجة قوية في الواقع العربي لزحزحة قوى الجمود والرجعية وخلق ثقافة وحركة فكرية جديدة تؤسس لإطار واسع للتكامل الاقتصادي يكون مدخلها الاول والضروري في الوقت الراهن، هو تفعيل السوق العربية المشتركة على قاعدة توظيف الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف من أجل تنفيذها التنفيذ الذي يخدم الاقتصادات العربية المحلية لإدماجها في إطار تكتل اقتصادي عربي يتم بناؤه بالتدرج وتراكم المضامين العملية.

إن تفعيل السوق العربية المشتركة سيهيئ المناخ الملائم لتنقل المواد الخام والمنتوجات الزراعية والصناعية. وقد تكون منتجات منخفضة القيمة المضافة في مقابل المنتوجات الصناعية المتطورة للاقتصادات المتقدمة، المتفوقة في هذا المجال، إلا أنها ستشكل قوة دفع جديدة للصادرات العربية لأسواقها بوجه خاص وللأسواق العالمية وتحديدا الاسواق التقليدية الغربية بصورة عامة.

فيجب النظر الى السوق العربية المشتركة والى منطقة التجارة الحرة العربية، نظرة شاملة بحيث لا تكون محصورة في حدود علاقات تجارية فقط لتعظيم الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها بلدان الشمال حيث تتفوق في العديد من المجالات الاقتصادية كصناعات التجهيزات والآليات والمعدات والخدمات وغيرها.

فمثلا تعتبر كل من سويسرا وليشنشتين مراكز مالية عالمية ومقر الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

كما تمتلك النرويج موارد معدنية هامة وتعد ثاني مصدر للبترول والغاز الطبيعي بعد المملكة العربية السعودية، وتحتل كل من النرويج وسويسرا المرتبتين الخامسة والسابعة في ترتيب المنافسة العالمية. وبه تعتبر المنطقة الاوربية الاقتصادية EEA التي تمتد مع ايسلندا شمالا حتى اليونان جنوبا اكبر تكتل تجاري على المستوى العالمي يضم 380 مليون مستهلك.

إن اهم آليات توطيد التعاون الاقتصادي مع هذه التكتلات العالمية الكبرى أن يتضمن مشروع الاتفاق معها سبل تأهيل الصناعة العربية وذلك بنقل التكنولوجيا الاوربية المتقدمة لتطويرها وتحديثها وتقديم المساعدات الفنية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والتركيز على تطوير مواصفات جودة المنتجات العربية لوصولها الى المواصفات القياسية الاوربية وتشجيع القطاع الخاص بين الطرفين بإقامة مشروعات استثمارية مشتركة، وفي المجالات التي تتفوق فيها البلدان المتقدمة مثل الكيماويات والأدوية وتصنيع الاسماك والخدمات المالية والنقل البحري.

فبحلول سنة 2005، سوف تطبق اتفاقيات التحرير الكامل للتجارة العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، حيث ستغزو المنتجات الصناعية الاوربية ذات الجودة العالية والتقنية المتفوقة الاسواق بدون استثناء.

إن العولمة تفترض تعادلا نسبيا في القدرة التنافسية، لكن ليس ساحة لتحديد المستويات. ولتحقيق سوق حرة تماما، يتعين ان تحصل البلدان النامية ومنها العربية على الاقل على سبل للتمكن من المنافسة، وإلا فإنها ستصطف في طوابير طويلة امام البنك الدولي لتستجدي المعونة. وفي اجتماع بيروت في 12 غشت 1999 للمجموعة الآسيوية مع المجموعة الاوربية والامريكية ورئيس مجموعة 77 للبلدان النامية والمنعقد بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أكد على ضرورة مساعدة البلدان الغنية الصناعية للبلدان الأكثر فقرا لتنمية قدراتها التجارية ولتمكينها من البقاء في ظل تحرير التجارة العالمية. ففي حين تحصل البلدان الفقيرة على نسب ضئيلة من تدفقات رأس المال، أوصى الاجتماع بتقديم مساعدات لتحسين البنية الاساسية والصناعة وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي في البلدان النامية لتحسين أوضاعها، لأنها عاجزة عن مجاراة العولمة بدون مساعدة البلدان الغنية التي ستجد مصلحتها في نهاية المطاف، فلمن ستبيع البلدان المتقدمة منتوجاتها إذا لم يكن لديها في البلدان النامية قادرون على الشراء؟ وما لم يتم توفير بيئة متوازنة، فإن الصناعات في كل أرجاء العالم ستعاني وتتأثر.

وما يجب ملاحظته هو أن العديد من البلدان الاعضاء في الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة غير مقتنعة بفاعلية المعونات، إنها وبخاصة الكونغرس الامريكي تعتقد أن بإمكانها البقاء دون البلدان النامية وأن

المساعدات والمعونات توجه في غير ما تخصص له وان الفساد مستشر في البلدان النامية.

ويرى رئيس مجموعة 77 للبلدان النامية، أن من واجب الدول الكبرى حماية جيرانها من الدول النامية من العواقب الوخيمة للعولمة وتحرير التجارة وإذا كانت التكتلات الاقتصادية الاقليمية مثل منطقة التجارة الحرة العربية مرغوبا فيها، فهو يحذر من تشكيل ما أسماه بحصون اقتصادية.

إن التكتلات الاقليمية قد تكون هي الحل فهناك مزايا لتجميع دول صغيرة معا، لكن الأسواق الاقليمية والعالمية تكمل بعضها البعض.

* * * * * *

(1) محمد شفيق جبر في مقاله «رجل الأعمال المخاطر» الوصفة السحرية للزمن القادم.. كيف ولماذا؟

المنشور بجريدة الأهرام المصرية عدد 14 غشت 1999.

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٨/١٠/١٩٩٩

١٢ توصية للحوار عن العمل الاقتصادى العربى

شاركت «ندوة الأهرام» فى عقد ندوة هامة موسعة بمدينة طرابلس ـ عاصمة الجماهيرية العربية الليبية، وقد شارك فيها أربعون من المسئولين والخبراء من مختلف الدول العربية ومن بينها مصر التى مثلها وفد يضم: السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية ـ والدكتور خلاف عبدالجبار خلاف وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى ـ والدكتور فاروق شقوير وكيل أول وزارة الاقتصاد ـ وكاتب هذه السطور ـ كما شارك فى الندوة وفد من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام للمجلس، ـ و.. وفد من جمعية الاقتصاديين العرب برئاسة رئيسها الدكتور مصطفى الكثيرى، وكذلك شارك المنتدى الاقتصادى العربى.. وقد استضافت الندوة ونظمتها أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية الليبية التى يرأسها الدكتور صالح ابراهيم ـ الدينامو المحرك ـ ومعه عدد من معاونيه بينهم مقرر اللجنة التحضيرية والدكتور عامر المقرى الأستاذ بالأكاديمية



د. خلاف عبدالجابر

.. وقد شارك فى الندوة وزيران ليبيان هما: المهندس معتوق محمد معتوق أمين اللجنة الشعبية للتعليم والتكوين المهنى، والدكتور عبدالحفيظ الزلطنى أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة.. وفى نهاية «الندوة» صدر عنها بيان مهم فيما يلى نصه:

«نظمت اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ندوة بعنوان «السوق العربية المشتركة.. السياج الواقى للاقتصاد العربى» .. تجاوبا مع الحاجة الملحة لإقامة تكتل إقتصادى عربى لمواجهة التحديات التى تفرضها التغييرات الاقتصادية الاقليمية، وانطلاقا من المكانة التاريخية والجغرافية التى يكتسبها الوطن العربى فى خريطة العالم، وحتمية الدور الريادى الذى يجب ان يلعبه الوطن العربى فى الاقتصاد لضمان مصالحه الاقتصادية وتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادى للشعب العربى وقد شارك فى اعمال هذه الندوة العديد من الباحثين والمتخصصين ورجال الاعمال من الوطن العربى بالاضافة الى اتحاد الاقتصاديين العرب والمندى الاقتصادى العربى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وتم تقديم العديد من البحوث والمداخلات التى تناولت العديد من الموضوعات الاقتصادية المتمثلة فى العولمة، واتفاقية الجات، ومنظمة التجارة الدولية، الشراكة، الأوروبية والشرق أوسطية، الخصخصة، الاقتصاد العربى وتحديات المستقبل، التنمية الاقتصادية العربية، التكامل الاقتصادى العربى، والسوق العربية المشتركة.

وقد استعرضت الندوة بشكل مفصل زوايا ومسارات تطورات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى عن اتفاقيات ومؤسسات العمل العربى المشترك، وناقشت باهتمام عميق واقع الاقتصاد العربى وقدراته الراهنة، كما تدارست بالتحليل المستفيض المتغيرات الاقتصادية والدولية المتلاحقة وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مصالح الوطن العربى فى الحاضر والمستقبل وركزت الندوة باستفاضة على موضوع السوق العربية المشتركة وكيفية تفعيلها عن طريق العمل العربى المشترك لتصبح حقيقة واقعة لا رجعة فيها

وقد صدرت عن الندوة التوصيات التالية:

١ ـ ضرورة تعميق وعى الشعب العربى بخطورة القطرية الاقتصادية فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية.

٢ ـ تأكيد الحاجة الماسة لبلورة فكر اقتصادى عربى موحد للتحديات التى يواجهها الوطن العربى نتيجة انعكاسات التطورات والمتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية المتلاحقة وضرورة العمل على اتخاذ المواقف والخطط والسياسات العربية الموحدة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمنظمات الاقليمية والدولية.

٣ ـ التأكيد على رفض المشروع الشرق اوسطى شكلا وموضوعا ولا يجب السماح له أن يكون بديلاً للتعاون والتكامل الاقتصادى العربى.

٤ ـ ضرورة ابعاد العمل الاقتصادى العربى المشترك عن الخلافات السياسية العربية من أجل تجنب الانعكاسات الضارة للتقلبات الطارئة فى العلاقات السياسية العربية على المصالح الاقتصادية العليا للوطن العربى.

٥ ـ التأكيد على تطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك بالانتقال من مستويات التعاون الثنائى والاقليمى الى مستوى التكامل القومى الشامل المدعوم بالارادة السياسية الجماعية بتفعيل السوق العربية المشتركة باعتبارها حاجة ملحة ومطلبا جماهيريا وأداة سياسية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العربية.

٦ ـ التأكيد على ان نجاح العرب فى مواجهة التحديات والاخطار التى تهدد أمنهم الاقتصادى القومى يتوقف على دعم وتعزيز العمل الاقتصادى العربى المشترك متمثلاً فى السوق العربية المشتركة.

٧ ـ الاهتمام بإقامة مركز عربى لبحوث التكامل الاقتصادى العربى تشارك فى اعماله مؤسسات علمية ومراكز بحثية واكاديميات متخصصة فى الوطن العربى لاستقطاب خبرات عربية متميزة للتعاون معه من اجل حشد الامكانيات الفكرية واتخاذ المبادرات العلمية لوضع الدراسات الاساسية اللازمة لبناء مشروع السوق العربية المشتركة

٨ ـ تؤكد الندوة على الدعوة لتفعيل التكامل الاقتصادى العربى، وخاصة من خلال تفعيل وتعميق وتوسيع عضوية السوق العربية المشتركة،

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٩

القائمة وتوسيع عضوية السوق العربية المشتركة، القائمة حالياً في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وصولاً الى السوق العربية المشتركة الموسعة.

٩ ـ تؤكد الندوة على أهمية دعم الدور الاقتصادي لكل من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتعزيز ما يملكان من خبرات وتنظيمات، تمثل الإطار الاشمل للتعاون الاقتصادي العربي، خاصة إذا ما أدخلت على بعض انظمتها التعديلات التي تجعلها اكثر استجابة للتغيرات الاقتصادية القطرية والقومية والاقليمية والدولية، الراهنة والمستقبلية، واهمية التنسيق الفعال بين المجلسين

١٠ ـ الدعوة الي منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة والقائمة حاليا في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والعمل على دعوة باقي الدول العربية للانضمام اليها، باعتبارها إطارا مرنا ومتدرجاً للتكامل الاقتصادي العربي الشامل، مع امكانية النظر في تطويرها وتحديثها تحقيقا للتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية والانتقال بها نحو اقامة « الاتحاد الجمركي».



د. صالح ابراهيم

١١ ـ وضع الدراسات اللازمة لتأسيس مجموعة من المشروعات العربية المشتركة التي يمكن اقامتها في أرجاء الوطن العربي بحيث تغطي القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة الاستراتيجية والحيوية ذات الاولوية القصوى للاقتصاد العربي والتأكيد على الاهتمام بالتقنية بوصفها عنصراً مهما في تطوير الانتاج.

١٢ ـ الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية في اقرب وقت ممكن لاتخاذ التدابير والاجراءات التنفيذية للوصول الي السوق العربية المشتركة الموسعة.

هذا وقد تشكلت مجموعة، عمل تضم: الدكتور فاروق شقوير ـ الدكتور خلاف عبدالجابر خلاف ـ الدكتور صالح ابراهيم ـ محمود مراد .. لوضع مشروع تأسيس المركز العربي المنصوص عليه في التوصية السابعة وسينضم إليهم خبراء آخرون من الدول العربية.

على هامش السياسة

نصر أكتوبر.. وآمال عربية

مع بدء الولاية الجديدة للرئيس حسنى مبارك مع ذكرى نصر اكتوبر المجيد فإن الآمال العربية كبيرة فى أن تواصل مصر بقيادة مبارك دورها المحورى والمهم فى عملية السلام ودفعها إلى الأمام بإزالة العراقيل التى تعترضها، واستئناف المفاوضات الثنائية على المسارين السورى واللبنانى وتنفيذ بنود المرحلة الانتقالية بين الفلسطينيين والاسرائيليين طبقا لاتفاق شرم الشيخ تمهيدا لخوض مفاوضات الوضع النهائى الصعبة.

والآمال العربية تمتد أيضا الى زيادة التنسيق العربى والمصارحة وتجاوز الخلافات الحالية لتحقيق المصالحة ولم الشمل مرة أخرى، والسعى الى تنفيذ مبادرة مبارك قائد الضربة الجوية الأولى فى حرب أكتوبر باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل واقامة السوق العربية المشتركة، وانشاء تكتل اقتصادى عربى فى الألفية الثالثة.

ولا شك أن هذه الآمال العريضة يتوقف تحقيقها على إرساء السلام الشامل والعادل فى المنطقة، لان استكمال المسيرة السلمية الى نهاية الطريق هو الشرط الأساسى لفتح الباب أمام التعاون الاقتصادى متعدد الأطراف وتحقيق طموحات التنمية فى القرن القادم. واذا كان التحرك الأمريكى الحالى يغلب على التفاؤل فإن التصرفات الاسرائيلية تجعل غيوم التشاؤم تخيم على أجواء المنطقة. ففى الوقت الذى كان فيه العالم العربى يحتفل بمرور ٢٦ عاما على نصر اكتوبر الذى قلب الموازين فى الشرق الأوسط وفتح الطريق الى السلام، صعدت إسرائيل اعتداءاتها على لبنان وأى انفراج للمفاوضات على المسار السورى سيمهد الطريق الى خروج اسرائيل من مازقها الحالى فى جنوب لبنان. ومن هنا فإن الولايات المتحدة تسعى حاليا الى استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية كخطوة مهمة لاستكمال المسيرة السلمية.. فهل تبدد إسرائيل غيوم التشاؤم .. أم تتحمل نتائج تعنتها؟

عربى

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٩

الأمين العام لاتحاد رجال الأعمال العرب:

ضرورة التكامل العربى قبل تطبيق اتفاقيات المشاركة الأوروبية

دعم التجارة البينية العربية يزيد من قدرتنا التنافسية

عمان من: أحمد عصمت

التنسيق التام بين الدول العربية الموقعة على مفاوضات المشاركة الأوروبية أصبح أمرا مرغوبا في هذه المرحلة من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب وتقليل الخسائر وهذا يستلزم السير قدما فى اجراءات تفعيل السوق العربية المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية. هذا ما يقوله ثابت الطاهر الأمين العام لاتحاد رجال الأعمال العرب ونائب رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين «لاقتصاديات عربية» عقب موافقة مجلس النواب الاردنى على الاتفاقية اخيرا. ورغم المزايا العديدة التى تحققها الدول العربية من وراء هذه المشاركة إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض التحفظات التى أبداها البعض من جراء هذه المشاركة وهو ما دفع الجمعية الاردنية لادراك مسئولياتها والتحرك بوعى من أجل تجنب الأضرار التى يمكن أن تلحق بالاقتصاد الاردنى من جراء تطبيق الاتفاقية وذلك بتوعية رجال الأعمال بالأساليب التى تعينهم على الاستفادة بما جاء بها وتعريفهم بها ودعم قدراتهم على التعامل وفقا لشروطها..

فقد حرص الأردن على توقيع اتفاقية المشاركة ضمن سياسته القائمة على التحرر والانفتاح على الأسواق العالمية وحرية التبادل التجارى تلك المبادىء التى التزم بها منذ بدء سياسة الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٨٩

تحفظات على الاتفاقية

وقد أبدى بعض النواب الاردنيين ملاحظات على الاتفاقية قبل اقرارها ومن ذلك ما ابداه النائب المهندس خليل عطيه من أن الاتفاقية ستحمل منافسة غير متكافئة مع منتجين أقوياء تتوافر لديهم التكنولوجيا المتطورة والامكانيات البشرية والمالية كما أن الاتفاقية ستصبح وسيلة مشروعة لهروب المدخرات الأردنية بينما أكد النائب الاردنى نشأت حمارنه أهمية العمل على ايجاد منطقة تجارة حرة عربية أولا يليها الدخول مع المجموعة الاوروبية فى مفاوضات «كمجموعة عربية» وليس كدول عربية فرادى حتى نستطيع الحصول على أكبر قدر من المكاسب وأشار النائب الأردنى الى أن الاتفاقية سيترتب عليها زيادة قيمة الصادرات الاوروبية للاردن والتى تصل حاليا الى ١.٢ مليار دولار بينما لايتوقع زيادة صادرات الاردن الحالية لأوربا والتى تبلغ حاليا ١٠٠ مليون دولار.

وقد رأت اللجنة المالية والاقتصادية فى مجلس النواب الاردنى انه بقدر ما توفره هذه الاتفاقية من مزايا وفرص للأردن مثل سهولة الوصول الى أسواق الدول الأعضاء فى الاتفاقية وتوسيع قاعدة تسويق المنتجات الصناعية ونقل التكنولوجيا بقدر ما يمكن أن تعرض لمخاطر أهمها إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بسبب انخفاض أسعار السلع المستوردة وامكانية فرض قيود غير جمركية من الجانب الاوروبى مثل قواعد المنشأ و المقاييس البيئية او المواصفات وتحرير العطاءات الحكومية وزيادة تكلفة الانتاج فى الصناعات التى تحتاج لشراء التكنولوجيا ولذلك فإن اللجنة المسئولة بمجلس النواب قد أوصت لدى موافقتها على الاتفاقية بالتزام الحكومة بوضع استراتيجية وطنية متكاملة من خلال جهد مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص لمواجهة تحديات هذه الاتفاقية والانضمام لنظمة التجارة العالمية وايضا للسوق العربية المشتركة.

توفيق الأوضاع

سألنا المسئول الأردنى ثابت الطاهر عن دور جمعية رجال الأعمال الاردنيين ازاء التعريف بمضمون هذه الاتفاقية وتهيئة قطاع الأعمال هناك للتعامل معها فرد قائلا ان الجمعية سبق ان أعدت سيمينار حول الاتفاقية كما قام وزير الصناعة والتجارة بتوجيه الدعوة لممثلى القطاع الخاص والجهات الحكومية لإبداء ملاحظاتهم حولها من خلال مؤتمر خاص بذلك وقد استأنس مجلس النواب فى مناقشاته حول الاتفاقية بما أثير فى تلك اللقاءات كما أن الجمعية تقوم حاليا بتنظيم ندوات قطاعية للعاملين فى القطاع الخاص حول كيفية استفادتهم منها

ومن شأن هذه الندوات التركيز على كيفية مواجهة بعض الصعوبات الناشئة عن الاتفاقية مثل الصعوبات التى يمكن ان تتعرض لها مثلا الصناعات الدوائية

الاردنية التى ينتظر أن تواجه متاعب بسبب حقوق الملكية الفكرية ولذلك فإننا نرى أهمية أن تعمل الصناعات الدوائية على توفيق أوضاعها حتى لاتتعارض مع الاتفاقية وذلك بان تقوم بالتنسيق مع الجهات الخارجية حتى لاتتعرض للمساءلة القانونية وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية التى يتعين عليها ايضا حل بعض المشاكل التى تتعلق بمواصفات الأسواق الاوروبية وذلك من خلال حث المنتجين على التعرف على تلك المواصفات وضرورة

الالتزام بمطابقة منتجاتنا الاردنية لتلك المواصفات الأوروبية ويرى ثابت الطاهر أنه قد أصبح لزاما على الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنسق فيما بينها لتسهيل تعاملها مع الدول الأوربية من خلال تبادل المعلومات وعقد اللقاءات باستمرار فيما بينها ولامانع من الدخول فى عمليات للتصنيع المشترك فى بعض القطاعات لضمان الانتاج بجوده عالية وبتكلفة منخفضة تستطيع مواجهة المنافسة الأوروبية.

ولعل مجالس رجال الاعمال المشتركة بين الاردن وبين باقى الدول العربية تكون فرصة للتنسيق فى هذه المجالات وغيرها فنحن نرتبط بمجالس مشتركة للأعمال مع عدة دول مثل مصر والمغرب وسوريا وقطر ونأمل فى إنشاء مجالس مشتركة مع باقى الدول العربية كما نرتبط ايضا بمجالس مشتركة مع دول أوروبية مثل اسبانيا وفرنسا وانجلترا وهولندا والدانمارك وايطاليا وتساعد هذه المجالس المشتركة على تبادل وجهات النظر وزيادة الاستثمارات.

واذا كانت الدعوة للتنسيق العربى فى مواجهة المنافسة الاوربية مطلوبة فكيف يمكن دعم المبادلات التجارية العربية لتوسيع الأسواق العربية؟

يرد ثابت الطاهر بأن ذلك يتحقق من خلال ازالة المعوقات امام التجارة البينية بحل مشاكل النقل بتسهيل عبور الشاحنات بين الأقطار العربية والتخلص من الاجراءات التى تؤدى إلى تعطيل الافراج عن السلع لأن هذه الأعطال تزيد من تكلفة النقل وبالتالى تضعف قدرة السلعة على المنافسة.

ويضيف بأنه يجب العمل على تشجيع إنشاء شركات عربية مشتركة للعمل فى مجال الصادرات لدعم التجارة العربية البينية واقامة شركات ملاحية مشتركة لتسيير خطوط منتظمة تربط المشرق والمغرب العربيين وهو الأمر الذى يشجع رجال الأعمال على زيادة حجم معاملاتهم خاصة بعد أن بدأ تنفيذ برنامج منطقة التجارة العربية الحرة بإزالة الرسوم الجمركية بين الدول العربية تدريجيا.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨/١٠/١٩٩٩

السوق المشتركة.. حلم العرب

الرأى بالرأى والحجة بالحجة

بقلم
محاسب / عبد المنعم يونس عبد العزيز
بالشركة المصرية للاتصالات

بادىء ذى بدء أود ان أقدم الشكر والتقدير للرئيس محمد حسنى مبارك على تبنيه لفكرة انشاء السوق العربية المشتركة هذا بالطبع يعود لما يتمتع به سيادته من بصر وبصيرة لمستقبل العالم من حولنا «فالمنعزلون والمستضعفون من شعوب العالم لن يكون لهم مكان الا على موائد ما تجود به دول التكتلات من فائض احتياجاتهم» ان عالم التكتلات والشركات متعددة الجنسيات عالم الاقوياء فى هذا العصر.

السوق العربية المشتركة أمل العرب من نصف قرن لم يتقدم قيد أنملة برغم ان جميع الامكانيات متوافرة لانشاء مثل هذه السوق التكامل الاقتصادى فى العالم العربى فبينما تضن الطبيعة على اقليم من اقاليم العالم العربى تجود به فى اقاليم اخرى وخير شاهد على ذلك الثروة البترولية فبينما نجد البترول فى دول الخليج متوافر نجده شحيحا فى اقاليم اخرى من العالم العربى قيس على ذلك الثروات الزراعية والمعدنية مما يدل على أنه عالم واحد متكامل اقتصاديا وهناك حوالى ٢٠٠ مليون عربى يمثلون سكان العالم العربى وهذا يعنى قوة شرائية كبيرة تدفع السوق للأمام ليقف امام التكتلات الاوروبية والافريقية والأمريكية.

ومن عوامل انجاح السوق اللغة والثقافة المشتركة للعالم العربى حيث ان العرب يتكلمون بلغة واحدة وهى لغة الضاد من الخليج للمحيط وان اختلفت اللهجات وهذا بطبع عامل من عوامل توطيد السوق امكانيات العالم العربى متمثلة فى وجود الموانىء والمطارات والخبرات البشرية والمؤسسات المصرفية والسفن العملاقة والبورصات كلها عوامل مشجعة وكذا الموقع الفريد للعالم العربى حيث يتوسط قارات العالم ولا لهذا مأثر طيبة لتسويق منتجات العالم العربى فى أوروبا وآسيا وافريقيا.

هذه بعض الامكانيات المتوفرة لخروج التكتل الاقتصادى العربى إلى حيز الوجود ولكن المشكلة الرئيسية هى وجود ازمة الثقة التى يعانى منها العالم العربى والتى عملها التصرف الاحمق للاحتلال دولة الكويت وما ترتب عليه من آثار فى ايجاد شرخ فى الكيان العربى.

ولكن الظروف التى تمر بها دول العالم الآن والتى تتمثل فى عمل تكتلات اقتصادية عملاقة كالجات والكوميسا واتحاد الدول الاوروبية.. تستوجب نبذ جميع الخلافات العربية والعمل على توطيد الصف العربى وليكن ذلك فى وجود كيان اقتصادى عملاق فاننى لا أكون مبالغا اذ قلت انه لا حياة كريمة للعرب بدون هذا التكتل أيا ان كانت صورته وأيا كان شكله.

السوق العربية المشتركة ستخفف من الام الأمة العربية وتلئم جراحها ويعيد العالم العربى قوته وعزته وسيكون بداية لاسقاط الحواجز التى اصطنعها الاستعمار فى العالم العربى ليكون عالما جديدا فيه حرية التنقل بين بلدان العالم العربى وحرية التجارة وبداية لعملة عربية واحدة تصلح لجميع الدول العربية «السوق العربية المشتركة» سد العرب المنيع ضد أى تكتلات عملية يدفع بها للمنطقة العربية من اجل استنفاذ موارده وتهميش دورها كما كان مع السوق الشرق اوسطية.

في مؤتمر بحضور ٣٠٠ خبير عربي

المطالبة بسوق عربية مشتركة لاستثمار الموارد التعدينية

كتب ـ محمد عبد الرشيد:

أكد المشاركون والخبراء المتخصصون في مجال الثروة المعدنية بالدول العربية في المؤتمر الذي عقد بالقاهرة مؤخراً حول الموارد المعدنية وخدمتها لأغراض التنمية الاقتصادية العربية اهمية فتح المجالات لتشجيع الاستثمار بتعاون عربي ودولي في القطاع المعدني خاصة بعد التقدم الذي تم إحرازه في استكشاف امكانيات معدنية مهمة في عدد من الدول العربية وبعد التحسن الكبير الذي طرا على مناخ



م. طلعت الظافر



د. عصمت عبدالمجيد

وفى المؤتمر الذى نظمته المنظمة العربية للتنمية الصناعية لمناقشة الجوانب والمشكلات التى تعوق فرص استثمار الخامات والموارد واكتشاف الكنوز العربية وفى حضور ٣٠٠ خبيرا عربيا طالب د. عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية فى كلمته أمام المؤتمر بضرورة تفعيل التعاون العربي وتبادل الخبرة والمعرفة لإنتاج منتج صناعي عربي على مستوى عال من الكفاءة والجودة قادر على المنافسة فى الأسواق العالمية ونبه د. عصمت عبد المجيد إلى خطورة المرحلة القادمة فى ظل تحرير التجارة حيث كان يؤمل من توافر نظام تجاري متعدد الأطراف ، مفتوح وعادل وغير تمييزى فى ظل منظمة التجارة العالمية تحقيق مكاسب للدول النامية ـ ومنها الدول العربية ـ وتيسير نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية، وأضاف أن الدول النامية أعتقدت أن منظمة التجارة العالمية ستوفر نظاماً تجارياً لخدمتها، ولكن الدول الصناعية بجانب عدم الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية وتراجع مساعدتها الرسمية تتجه لربط التجارة والاستثمارات والمساعدات بإشتراطات بيئية. وهو ما يشكل قيوداً على الدول النامية ومنها العربية، ويحد من قدراتها التنافسية ومن فرص النفاذ إلى الأسواق واستنكر أن تلك الدول لا تطبق على نفسها تلك الاشتراطات التى تطالب بها الدول النامية، وقال ان وجود هذا التضارب يعنى الكيل بمكيالين فى الأمور التجارية والبيئية. وطالب الدول العربية بتنسيق مواقفها مع الدول الصديقة كما طالبها بالحضور المكثف والفعال فى دورة سياتل لمنظمة التجارة العالمية القادمة لانها تمس مصالح ومستقبل العالم العربى وقال المهندس طلعت بن ظافر الظافر المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ورئيس المؤتمر انه لابد من دعم الجهود لتنمية حقيقية فى ظل الصراعات والتحديات الحالية التى يواجهها العالم العربى وخاصة فى مجال الصناعة

وأشار الظافر الى ان التعاون العربى فى استغلال الثروات للمعدنية العربية على أسس علمية تكاملية سيوجد صناعات عربية ويضيف قيمة جديدة لهذه الثروات ويسهم فى تعزيز التكامل الاقتصادى العربى ويدعم ويقوى اقتصاديات الدول العربية التى تتمتع بثروات معدنية مهمة بعضها مكتشف او مستغل والآخر ينتظر عمليات الاستكشاف والاستخراج وأن أغلب ما يستغل من هذه الثروات يصدر على شكل خامات وأضاف أنه على الرغم من الجهود التى تبذلها الدول العربية في سبيل تطوير استغلال هذه الثروات فإن الشقة مازالت كبيرة بين ما يصدر من هذه الخامات وما يستورد من مواد مصنعة، الشئ الذى يؤثر سلباً على تلك الاقتصاديات.

وأشار الى أنه اذا كان النشاط المنجمى يحتل مكانة مرموقة فى اقتصاد بعض الدول العربية فإن أثره الايجابى على مستوى الوطن العربى ككل يبقى دون الطموح ومن فعاليات المؤتمر الذى استغرق ٤ ايام بالقاهرة أكد المشاركون أن تعظيم دور الثروة المعدنية فى الناتج القومي العربى سيكون له دور كبير فى توفير مزيد من فرص العمل للشباب بما يحد من حجم البطالة إضافة إلى إسهامه فى توفير المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات العربية

أوصى المؤتمر بأهمية إنشاء صندوق عربى لتمويل الاستثمارات فى الثروات المعدنية بنظام الصندوق الدوار يمول ذاته من حصيلة أرباحه فى العملية الانتاجية، وإقامة سوق مشتركة متخصصة للخامات التعدينية يكون هدفها تنشيط وتبادل السلع التعدينية بين الدول العربية فى المنتجات التعدينية وتسويق الخبرات العربية محلياً وعالمياً وإنشاء شبكة معلومات للثروة المعدنية العربية يتم التعريف بالثروة المعدنية عن طريقها ومخاطبة العالم بالمشروعات القابلة والجاهزة للاستغلال، وإقامة غرف تعدين متخصصة فى البلاد العربية ترتبط فيما بينها بما يمكنها من الاستجابة السريعة لتقديم الخبرة المطلوبة فى الوقت المناسب.

فى ختام أعمال اللجنة الجمركية

برنامج تنفيذى لتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة

كتب ـ محمد مبروك:

أعلن السيد حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قيام برنامج تنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق الوحدة الاقتصادية بدءا من أول يناير المقبل. وأكد حسن إبراهيم ـ فى ختام أعمال اللجنة الجمركية وشئون وتنسيق التجارة بالسوق العربية المشتركة ـ التزام الدول العربية الأعضاء فى السوق بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ٤٠٪ من التعرفة المعتمدة فى أول عام ١٩٩٨. وأشار إلى ضرورة موافاة الأمانة العامة للمجلس بما يفيد بتسمية أنواع القيود الجمركية على الواردات فى الدول الأعضاء فى السوق التى تخضع للإلغاء الفورى الكامل دفعة واحدة، وذلك فى أول يناير من العام المقبل، وإيداع تلك الدول نسخا من التعريفة الجمركية المعتمدة التى تمثل الأساس المحاسبى للتخفيضات الجمركية. وأوضح الأمين العام أن اللجنة حرصت على عقد ندوة لتطوير قنوات الاتصال التجارى وأثرها على تنمية التجارة العربية والعمل على توسيع مشاركة المؤسسات القطرية والعربية التى تمثل الندوة أحد اهتماماتها

المصدر : الأهرام المسائى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٩

فى الإدارة العليا بالإسكندرية:

المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادى العربى لمواجهة المتغيرات العالمية

يواصل المؤتمر السنوى الخامس والثلاثون لجماعة الادارة العليا أعماله اليوم بالاسكندرية وأوضحت مناقشات المؤتمر عددا من القضايا المهمة والخطيرة حول أوضاع الاقتصاد العالمى وآثارها على الدول النامية فى مقدمتها أن حوالى ١,٣ بليون شخص فى العالم يعيشون بأقل من دولار يوميا وحوالى ٣ بلايين على الاقل يعيشون بأقل من دولارين يوميا وأن حوالى ١,٥ بليون شخص فى العالم محرومون من المياه النقية على الرغم من التقدم الاقتصادى العالمى.

وطالب المؤتمر بضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادى العربى واقامة المشروعات الاستثمارية لاستغلال امكانات الدول العربية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وأكد الدكتور مصطفى الفقى مندوب مصر بجامعة الدول العربية أمام المؤتمر أن دعائم استقرار المجتمعات تعتمد على أربعة عناصر اساسية هى التوازن السياسى والنمو الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية والنضج الثقافى والفكرى لطبقات المجتمع، مشيرا الى أن المجتمعات المصرية لديها القدرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات الدولية وفتح قنوات الاتصال بين المجتمع والعالم الخارجى.

وقال د. الفقى أن التوازن السياسى للمجتمع مرتبط بقضية الديمقراطية والمشاركة السياسية فى القرارات وأدب الحوار وكيفية توظيف اختلافات الرأى فى خدمة المصلحة العامة للدولة، مشيرا الى أن التوازن السياسى يعتبر أحد عناصر الاستقرار فى المجتمعات وأن الديمقراطية هى افضل ممارسات الحكم فى كل دول العالم.

وأوضح الدكتور مصطفى الفقى أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدى الى فقدان الاحساس بالأمان ويحدث خللا فى العلاقة بين الفرد والدولة وأن تحقيق العدالة الاجتماعية يعتبر أكثر قضايا الاستقرار فى المجتمعات وأهم دعائمها.

وأكد ضرورة مشاركة الاجيال الشابة التى تمثل ٦٠٪ من قوة المجتمع فى تحمل مسئوليات جديدة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر وذلك حتى تستمر مسيرة التنمية المتواصلة.

ومن جانبه أكد الدكتور اسامة عبد الوهاب رئيس جماعة الادارة العليا ورئيس المؤتمر أن جماعة الادارة العليا تفاعلت مع المجتمع المصرى خلال أربعة عقود من السنين، مشيرا الى أهمية الادارة لتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها فى المرحلة المقبلة.

وطالب بوضع استراتيجية واعية تحقق مصالح المجتمع المصرى والتنمية المستدامة الفعالة، مشيرا الى أهمية العمل على بناء المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمشروعات القومية ومختلف مؤسسات المجتمع الأخرى من مراكز البحث والفكر والسلطات التنفيذية والقضائية حتى تعمل هذه المؤسسات فى منظومة متكاملة تحقق توزان المجتمع

الإسكندرية - صلاح زلط

الجمهورية تقول

الكيان الاقتصادى العربى

حرص الرئيس حسنى مبارك دائماً على تاكيد انتماء مصر العربى.. وإقامة علاقات مصرية عربية.. صحية.. تساعد على قيام التعاون العربى المشترك اللازم.. لتحقيق الاهداف القومية.. وحماية المصالح العربية.

الرئيس مبارك.. هو الزعيم العربى الأول.. الذى دعا إلى تنشيط التعاون الاقتصادى.. والتبادل التجارى بين دول العالم العربى.. لوضع الأسس القوية.. لقيام سوق عربية مشتركة.. تقف على أقدام راسخة فى عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.. وفى عصر العولمة والأسواق المفتوحة.

من هنا كان الحرص على اقامة مناطق ثنائية للتجارة الحرة بين مصر والدول العربية المختلفة.. مثل المغرب وتونس وليبيا وسوريا ولبنان.

وقد استقبل الرئيس مبارك أمس الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى وعمرو موسى وزير الخارجية.. فى اطار اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر والمملكة العربية السعودية.

والحقيقة أن العلاقات الممتازة على مستوى القمة بين الزعيمين الرئيس حسنى مبارك.. وخادم الحرمين الشريفين.. الملك فهد.. وولى عهده سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز.. تؤكد أن مصر والسعودية تقودان العمل العربى المشترك.. لخدمة الشعبين الشقيقين.

ولاشك فى أن العلاقات المباشرة على المستوى الشعبى.. تؤكد أن مصر والسعودية.. تسيران فى طريق واحد.. فى إطار التضامن والتعاون الوثيق.

.. واليوم تاتى اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين.. لتعطى البعد الاقتصادى للعلاقات الثنائية أهمية خاصة.. حيث الثنائيات الاقتصادية العربية.. يمكن أن تؤدى فى النهاية إلى قيام جماعة اقتصادية عربية.. بما يعنى إحياء الحلم القديم.. فى السوق العربية المشتركة.

إن قيام الكيان الاقتصادى العربى.. هو خط الدفاع الأول عن الأمن القومى العربى.. والمصالح العربية.

وهذا هو جوهر.. نداء الرئيس مبارك.. لقيام السوق المشتركة.

..تمر الاتحادات النوعية العربية يطالب بـ:

إقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة مخاطر «الجات»

طالب المؤتمر الخامس للاتحادات النوعية العربية . بضرورة إقامة تكتل اقتصادى عربى.. لمواجهة مخاطر الانضمام لاتفاقية الجات.. وأشار المؤتمر إلى أن الثروات الطبيعية العربية خاصة البترول.. تعرقل تحقيق الوحدة الاقتصادية الحقيقية بين العرب.. وأن تأخير هذه الوحدة يعد خطرا داهما ضد الأمة العربية فى جميع المجالات.

نظم المؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

أكد الدكتور أحمد الدرش وزير التخطيط أن مبدأ فتح الأسواق، الذى تنادى به «الجات» له خطورته ومحاذيره، وتساءل: كيف يمكن أن يتحقق التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية، فى ظل المنافسة غير المتكافئة، التى تفرضها الاتفاقية.

حذر الدكتور حسن إبراهيم، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، من الآثار السياسية الخطيرة، التى سوف تنجم عن تهميش الدور الاقتصادى العربى بفعل الجات، مما يؤثر بالتبعية على الأمن القومى العربى. وأضاف: لا يجوز أن تعتقد بعض الدول العربية أن ثرواتها الطبيعية كالبترول، سوف تكون ضمانا لاقتصادها. انتقد الدكتور فلاح سعيد جبر، الأمين العام للاتحاد العربى للصناعات الغذائية، الربط بين العلاقات السياسية والمعاملات التجارية فى الوطن العربى قائلا: فى كل دول العالم تقود العلاقات التجارية السياسة، إلا فى وطننا العربى، فعند حدوث خلاف سياسى بين دولتين، تتجمد الاتفاقيات، وتتوقف التعاملات الاقتصادية وأحيانا الإنسانية بين هاتين الدولتين، وفى لحظة واحدة نهدم ما بنيناه فى سنوات.

تساءل السفير جمال الدين بيومى، الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب كيف نتكلم عن سوق عربية مشتركة، وهناك دول عربية تماطل فى إعطاء تأشيرة دخول لأراضيها للأشقاء العرب وتسارع لإعطائها لكل من لديه عيون زرقاء ويرتدى «برنيطة»!!

بمشاركة ١٢٠ مسئولا وخبيرا

مؤتمر الأكاديمية العربية يكرم اليوم عصمت عبد المجيد ويبحث مشكلات السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة

كتب : عادل دندراوى:

يتم اليوم تكريم الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش المؤتمر السنوى التاسع الذى تعقده الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية والتابعة لجامعة الدول العربية ويستمر ٣ أيام، وذلك تقديراً لجهوده فى خدمة قضايا الوطن العربى.

وصرح الدكتور مصطفى هديب رئيس المؤتمر بأن الأكاديمية تعقد مؤتمرها الأخير فى القرن العشرين تحت شعار «دور الأسواق والمؤسسات فى ترويج الاستثمار».

ويقام المؤتمر تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة أكثر من ١٢٠ من الخبراء والمسئولين فى المجالات الإقتصادية العربية. وقال رئيس المؤتمر ان المحاور الأساسية تناقش القضايا الإستراتيجية والإطار الإقتصادى للإستثمار العربى ودور الأسواق والمؤسسات فى الترويج، وذلك ضمن الموضوعات المهمة التى تقع فى دائرة الاهتمام العربى والدولى.

وقال ان المؤتمر سيناقش ورقة مقدمة من الجامعة العربية حول تقييم تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتأكيد الإستثمارات العربية البينية. كما تناقش جلسات المؤتمر قضية الخصخصة فى الدول العربية ودور الإستثمار المباشر والصناديق الإسلامية. كما تبحث أوراق المؤتمر قضية التكامل الإقتصادى العربى وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية كخطوة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة. ويشارك فى المؤتمر ممثلون عن السياسات العربية الاقتصادية وكذلك ممثلون عن المجموعة الأوربية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ورؤساء مجالس إدارات البنوك العربية والمراكز البحثية المتخصصة. وأضاف ان أهمية المؤتمر تأتى فى إطار إعطاء الإستثمار العربى دفعة جديدة ونقلة نوعية تزيد من فعاليته وتدعم دوره المحورى فى عملية التنمية المتوازنة وتحقيق التكامل الإقتصادى والنهوض بالبعد الاجتماعى للمواطن العربى ونحن على مشارف الألفية الجديدة.

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٩

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«السوق العربية المشتركة لن تتحقق بالشعارات وإنما بالأمان والطمأنينة للعمال وللمستثمرين»

أولياء العروبة الصالحون

■ من الصعب القفز فوق مواجع العروبة مهما كانت حلاوة الشعارات

■ السوق العربية التى انتظرناها ٤٠ سنة قد تأتى بعد ٤٠ سنة أخرى

■ العداء التقليدى بين الأنظمة السياسية انتقل الآن إلى الجماهير العربية

◆ كرم جبر

فعلا.. العروبة لها طبور من الأولياء الصالحين.. مثل زوار الحسين، وعشاق السيدة نفيسة، وأحباب العارف بالله سيدى إبراهيم الدسوقى.

يؤمنون بالكرامات، ويتغنون بها، ويتعاطون بركتها، لتحميهم من كل الشرور والمكائد والمخاطر.. وتحصنهم ضد الغزو الأجنبى، ومؤامرات الدول الكبرى، والعولمة والجات والنظام العالمى الجديد.ووفقا لمعتقدات هؤلاء، فقد أصبحت العروبة نصا لايمس ولايأتيه الباطل.. ويستحق من يتجرأ على قدسيتها اللعنة والعقاب.. وتطارده الاتهامات من الخيانة حتى العمالة، ومن دق الأسافين بين أبناء الشعب العربى الواحد، حتى تسميم العلاقات العربية - العربية، وتعكير صفوها، والعمل على تقطيع أوصالها.

المصدر : روز اليوسف
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٩

والسؤال المطروح بشدة الآن: هل آن الأوان لنفكر فى مسالة العروبة، بعيداً عن العروبة التى احترفنا الهتاف لها امام الميكروفونات، والكفر بها فى الغرف المغلقة؟

وتحول هذا «السؤال الصدمة» إلى مايشبه إصبع ديناميت، اقترب من فتيله عود ثقاب.. أثناء برنامج «دائرة الحوار» الذى يقدمه الدكتور طه عبدالعليم فى التليفزيون المصرى.. شارك فيه احمد العماوى وزير القوى العاملة، والخبير الاقتصادى د.عمرو محيى الدين والدكتورة ليلى الخواجة أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

وفيصل الخالد سفير الكويت السابق بالقاهرة والبدرى فرغلى عضو مجلس الشعب وامينة شفيق الكاتبة بالأهرام.. وشاركت أيضا فى الحوار.. وكان موضوع البرنامج - الذى يذاع مساء الثلاثاء القادم - حول مستقبل العمالة المصرية فى الدول العربية، بعد أحداث خيطان الأخيرة، التى فتحت كل الجراح والمواجع.

وكان رأيى الواضح والصريح هو ألا نذرف الدموع على حائط مبكى اسمه خيطان، وأن نتجاوز بسرعة هذا الحدث، بعد أن نلتقط إشارات الضوء التى انبعثت منه.. حتى لايتكرر ماحدث فى المستقبل، أو نكون مستعدين لمثل

تلك الأزمات، حتى لاتجرفنا «الصدمة» فى دوامة التخبطة والتشتيت، وحتى لاتكون إدارة الأزمة باسلوب عربة المطافئ التى تاتى بعد إطفاء الحريق.

أولا: إن كرامة المصريين يجب أن تكون البوصلة التى تضبط كل تحركاتنا، دون انفعال أو تشنج، فلا نعاير الإخوة العرب بتضحياتنا الكبيرة ووقوفنا بجوارهم فى أوقات الشدائد.. ولايتعطفون علينا، بسبب هجرة العمالة المصرية لدولهم، فهؤلاء فى النهاية مصريون، كرامتهم من كرامة الوطن، أيا كانت ظروف الأزمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد.

ثانيا: إننا كمصريين لاندس أنفنا فى شئون الغير.. ولكننا فى نفس الوقت يجب أن نفكر فى مصلحة وطننا كما يفكرون هم فى مصلحة وطنهم.. دون أن يجرفنا تيار العواطف الجياشة، التى سرعان ماتتكسر على صخور الواقع العربى الحزين.

فقد ظللنا طوال سنوات طويلة، نحقن الجماهير بمصل العروبة الذى يقى من كل امراض العصر.. من «امجاد ياعرب أمجاد» حتى «نحن شعب عربى واحد ضمه فى حومة البعث طريق»، ومن «المحيط الهادر إلى الخليج الثائر» حتى «وطنى حبيبى الوطن الأكبر».. وغزت هذه المشاعر النبيلة وجدان المصريين، واختلطت فى دمائهم بالحاننا المصرية الخالدة «أنا المصرى كريم العنصرين» و«مصر التى فى خاطرى وفى دمى».

وفجأة اكتشفنا أن الغناء للعروبة والرقص فى عرسها شىء.. والاكتواء بنارها شىء آخر مختلف تماما.

فالمصريون الذين هاجروا إلى دول الثروة العربية، اكتشفوا جلاداً للعروبة اسمه الكفيل.. ينتزع جوازات سفرهم، ولايسمح لهم بالعمل أو الحركة إلا بإذنه وامره.. ولم تسمح لهم هذه المجتمعات بالاندماج فيها أو التمتع بحقوق مواطنيها، وظلوا غربا من الدرجة الثانية لهم ما للهندى والبنغالى والباكستانى والفلبينى والكورى، وربما تمتع أبناء هذه الجنسيات بحقوق أكثر منهم.. وحين فكرت دول الثروة فى إلغاء نظام الكفيل، لم يكن الدافع هو حب العروبة أو تصحيح الخطا الذى وقع فى حقها، وإنما بسبب حملة الانتقادات الدولية واسعة النطاق لهذا النظام، وعلى حد تعبير البدرى فرغلى عضو مجلس الشعب فإن النظام العالمى الجديد هو الذى سيدهس نظام الكفيل.

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٩

والمصريون الذين ذهبوا إلى دول الثروة العربية، وجدوا انفسهم مجرد ورقة ضغط يستخدمها حكام تلك الدول للضغط على مصر وتصفية الحسابات مع قرارها السياسى.. اى انهم دفعوا ثمنا غاليا للشعارات التى تعاطوها، ولم تحمهم من البطش وضياع الحقوق والرمى فى السجون.. بجانب مشاعر الازدراء والعداء الشديد والعيش فى خوف وقلق وعدم طمانينة.. وكانت العروبة وبالا عليهم وحملتهم ما لا طاقة لهم به.

ولم تحدث مثل هذه المهازل للمصريين الذين حملتهم تيارات الهجرة إلى اوربا وامريكا واستراليا وغيرها من دول العالم.. فرغم ظروف الغربة فى تلك المجتمعات، واختلاف اللغة والدين والعادات والتقاليد، لم يعان المصريون من مشاعر الغضب، واندمجوا فى تلك المجتمعات، وتزوجوا من بناتها، وشغلوا مناصب مرموقة فى جامعاتها ومؤسساتها.. وبرز منهم احمد زويل وفاروق الباز ومجدى يعقوب وذهنى فراج، وقائمة طويلة من الاسماء الرائعة، الذين تفخر بهم مصر، وتفخر بهم أيضا الدول التى استضافتهم.

ولايعنى ذلك الكفر بالعروبة، وتعليق كل المصائب فى رقبتها.. ولكن الهدف هو أن نتصارح بشدة، وأن نكف عن وضع المساحيق والالوان على وجه العروبة، لإخفاء العيوب وإبراز المحاسن.

فقد اعتبرنا السوق العربية المشتركة مثل «حبة البركة» التى تشفى من كل الامراض، من السرطان حتى الضعف الجنسى، ومن الارق حتى المغص.. رغم ان السوق العربية المشتركة ظلت مجرد حلم على مدى أكثر من ٤٠ سنة.. وإذا ظللنا نتعلق بها ونؤجل كل مشاكلنا حتى تتحقق، فقد نظل ٤٠ سنة اخرى.. لان النظام السياسى العربى ليس مهيئاً الآن لمثل هذه الخطوة الجبارة، رغم كل مايقال عن ضرورة وجود كيان عربى موحد يحمى الدول العربية، من مخاطر الكيانات الكبيرة التى تقتحم اقتصاديات الدول الصغيرة مثل الديناصور الهائج.

والسبب هو النزيف السياسى المستمر، الذى يستهلك طاقات الدول العربية ومواردها.. فمن يطمئن الكويت من الجار الذى مازال شبحا يؤرق امنها ويوقظ خوفها، وجعل الهاجس الامنى لدى شعبها اعلى من اى شىء اخر.. وكيف تقبل دول الخليج الدخول فى سوق عربية مشتركة مع دول عربية اخرى، دون ان تضمن اعلى معدلات الامان لرؤوس اموال مستثمريها.. ودون ان يظل البيزنس رهينة لإجراءات الغضب السياسى والمصادرة؟

وكيف يمكن إقناع ليبيا - مثلا - بالعودة إلى الحظيرة العربية، بعد أن احست بان ظهرها المسنود إلى العمق الافريقى اقوى بكثير من العمق العربى، فراحت تبحث عن تكتل جديد يرفع الشعارات الافريقية لا العربية.. لشعورها بأن الدول العربية خذلتها اثناء حصار لوكيربى، بينما اتخذت الدول الافريقية قرارات جريئة بكسر الحصار الجوى المفروض عليها، دون خوف من مجلس الأمن او العقوبات الدولية.

ومواجع العروبة - على هذا النحو كثيرة ومتشعبة، ومن الصعب القفز فوقها مهما كانت حلاوة الشعارات.. لا يوجد شعب عربى يحب شقيقه فى دولة عربية اخرى.. واخطر ما فى الامر أن العداء التقليدى الذى كان محصورا بين انظمة الحكم، انتقلت عدواه إلى الشعوب، سواء فى ندوات السياسيين أو أروقة المثقفين أو حتى فى المنافسات الرياضية.. الجماهير العربية تضرب الجماهير العربية وتتحرش بها، واحيانا تسيل دماءها.

فالعكس يحدث الآن، وبعد أن كانت الجماهير العربية هى التى تتجاوز خلافات انظمة الحكم، أصبح الحكام هم الذين يتدخلون لوقف تيارات الحقد والشحن والعداء التى انتشرت بين الشعوب.

وأعود إلى برنامج «دائرة الحوار». واقول إن فيصل الخالد سفير الكويت السابق بالقاهرة، كان اكثر تحديداً وصراحة، فى تشخيص «مزاج» الاستثمار فى دول الخليج.. فالبيزنس لا يعرف العواطف ولا المشاعر ولا الشعارات، والنظام العالمى الجديد سيدهس الضعفاء ويرفع قبعته للاقوياء.. وسوق العمالة فى الكويت لم تعد فى حاجة إلى هذا النوع من العمالة الهامشية بل تبحث عن عمالة مؤهلة على أعلى مستوى، يجيدون التعامل بالكمبيوتر وفنون التسوق بالإنترنت .. وأيضا يخضعون للعرض والطلب فى الأجور، فالعامل البنغالى الذى يجيد الكمبيوتر ويقبل ٤٠ دينارا راتبا شهريا، سيكون افضل من العامل المصرى الذى يحمل نفس المؤهلات ويطلب ٤٥ دينارا .. وهكذا فى كل شىء، أى أن حملة «فيزا كارت» العروبة لن تكون لهم اية ميزة تفضيلية .. والكل سواسية امام البيزنس.

ودول الخليج التى كانت المحطة الرئيسية للعمالة المصرية، بصدد تنظيم اوضاعها وتوفير فرص العمل لمواطنيها اولا .. والكويت بالذات مهمومة بتنظيم اوضاع الجاليات العربية والاجنبية على اراضيها.. فقد اصبح عدد الجنسيات فيها ١٣٢ جنسية بما يشبه الجمعية العامة للامم المتحدة.. ومن حق الدولة الكويتية ان تحمى مواطنيها من مخاطر التاكل والذوبان والتشتيت بين عادات وتقاليد وطباع معظم جنسيات الارض.

هذا التحول الخليجى اصبح امرا واقعا، يجب ان نرصده بدقة دون تزويق او صباغة، حتى لا نفاجا به وحتى لانحملهم مالاطاقة لهم به .. ونخفى كل شىء وراء «العروبة» بزعم انها قادرة على تذويب كل الفوارق وتذليل الصعاب .. واننا فى الطريق إلى السوق العربية المشتركة التى هى اتية لاريب فيها.

فإدمان الوهم اخطر من الوهم نفسه ، وراس المال ليست له جنسية والدولار لايتحدث بلسان عربى.. وشتان بين مستثمر عربى يبحث عن وطن عربى امن يضخ فيه استثماراته .. ومناضل قديم خرج من كهف العروبة يبحث عن سرادق احتشدت فيه الجماهير ، ليلعب على مشاعرهم، ويستثمر مواجعهم.. باسم العروبة.

والعروبة ، إذا تخلصت من وصاية الحرس القديم ، يمكن أن تكون الحارس الأمين الذى يبحث عنه المستثمر العربى ، بعد انتهاء عصر الحكومات العربية الغنية التى تدفع للدول العربية الفقيرة .. والتجربة المصرية قطعت شوطا لاباس به فى هذا الطريق، ونجحت فى جذب مليارات الدولارات لمستثمرين عرب من السعودية والكويت ودول الخليج ، احسوا بجدية النظام السياسى المصرى الذى لايرفع شعارات يخفى تحتها خنجرا بل نجح بدرجة كبيرة فى كسب ثقة المستثمرين العرب والأجانب، فافادونا واستفادوا منا، واحسوا بجدية وطن يهيىء كل اجوائه لدخول الالفية الثالثة والنظام العالمى الجديد.

فبعد عام او عامين او خمسة سيجد المصريون المهاجرون انفسهم مضطرين إلى العودة إلى الوطن لان فرص العيش فيه افضل من بلدان الحلم التى ذهبوا إليها.. وقد بدات البوادر بالفعل، فإذا كان المصرى الذى لاياكل إلا وجبة واحدة فى الكويت سيجد ثلاث وجبات فى بلده وبين اهله فما الذى يجبره على البهدلة والضياع ؟!

والعمالة التى يطلقون عليها هامشية .. ودفعت ثمنا فادحا فى كل بقعة وطاتها اقدامها فى أرض العروبة.. ستجد احضان الوطن أكثر امانا وخيرا ونماء.. أما أصحاب الكفاءات والخبرات فهم عملة نادرة تتهافت عليها سائر الدول، فى امريكا قبل الكويت، وفى المانيا قبل السعودية.. وهذا ما أكد عليه احمد العماوى، بان الدولة بصدد تنظيم اوضاع العمالة المصرية، ولن تسمح لمصرى بان يترك وطنه، إلا إذا ضمنت حقوقه وتاكدت ان تجار الرقيق الجدد لن يتاجروا فيه داخل الوطن وخارجه.

وهذه النظرة الواقعية يمكن أن تكون البداية لإعادة إحياء سيرة المصريين ، الذين كانت الدول العربية تفخر بوجودهم..فلسنا ضد العروبة ، ولاضد التعاون العربى المشترك والسوق العربية المشتركة .. ولكننا ضد الشعارات الزائفة لأولياء العروبة الصالحين، الذين ضخوا فى عروقنا هذا الوهم الجميل.■

بعد انتهاء اللجنة الجمركية من وضع البرنامج التنفيذي

تطبيق احكام السوق العربية المشتركة في اول يناير المقبل

القاهرة - «السياسة»:

■ انتهت اللجنة الجمركية وشؤون تنسيق التجارة بالسوق العربية المشتركة من وضع البرنامج التنفيذي لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من اول يناير المقبل.

واكد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور حسن ابراهيم التزام الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل بنسبة 40 في المئة من هياكل تعريفتها المعتمدة في اول يناير 1998 .

وقال انه سيتم اعلان الغاء الجمركية تخفيض الرسوم والقيود الادارية على السلع المتبادلة بين الدول الاعضاء وفي الوقت الاعلان تخفيض الرسوم الجمركية على السلع بنسبة 40 في المئة اعتبارا من اول يناير عام 2000 ويتلوها تخفيض 30 في المئة من اول يناير عام 2001 ثم 30 في المئة اخرى في اول يناير عام 2002 وبذلك يتم الغاء الرسوم الجمركية بالكامل.

واوضح د. ابراهيم ان البدء في تطبيق احكام السوق العربية وتفعيل احكامه سيفتح المجال لانضمام بقية الدول العربية المؤهلة والراعية للسوق العربيةالمشتركة في الوقت المناسب لابراز التكتل الاقتصادي العربي ولتعزيز لموقف التفاوضي والتنافسي العربي لضمان المصالح العربية في المجالات الدولية والشراكة الاقتصادية الاقليمية والجغرافية وطالب الامين العام للمجلس الاقتصادي العربي للدول الاعضاء في السوق والتي لا تخضع للالغاء الفوري الكامل دفعة واحدة بحلول يناير عام 2000 .

وقال د. ابراهيم ان العمل يتم وفق نموذج شهادة المنشأ المرفق بالقرار رقم 17 المنشأ للسوق العربية المشتركة مع متابعة خطوات المنشأ في نطاق منطقة التجارة العربية بهدف الاخذ بها في الشهادة المماثلة في نطاق السوق العربية المشتركة حيث وافقت اللجنة الجمركية وشؤون وتنسيق التجارة بالسوق العربية في اجتماعاتها برئاسة رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد المصرية سيد ابو القمصان على طلب موريتانيا واليمن بتأجيل تطبيق البرنامج



■ د. حسن ابراهيم ■

التنفيذي بالنسبة لهما لدراسة وضع احتياجات كل منهما على حدة وتحديد الالتزامات المقررة قبل كل منهما.

واضاف ان اللجنة اوصت بالعمل بقائمة السلع المحظور استيرادها لاسباب دينية وصحية وامنية وبيئية المعمول بها في نطاق منطقة التجارة لعربية الحرة بعداعتمادها بقرار من المجلس الوزاري للسوق مؤكدا على ان تحقيق السوق العربية المشتركة التي تخدم مصلحة الدول العربية يحتاج الى قرار على مستوى القمة العربية والتي تعقد في مطلع العام المقبل وتتخذ فيه القرارات اللازمة لمصلحة العالم العربي لدخول الالفية الثالثة.

واشار كذلك الى حرص اللجنة على تأكيد عقد ندوة خاصة بتطوير قنوات الاتصال التجاري واثرها على تنمية التجارة العربية والعمل على توسيع مشاركة المؤسسات القطرية والعربية.

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/١٢/١٩٩٩

بعد سنوات من فشل المجلس

هل ينجح د. جويلى فى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العرب

أصبحت مصر رئيسا لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بانتخاب الدكتور احمد جويلى وزير التموين والتجارة الخارجية السابق امينا عاما للمجلس ليقوده خلفا للدكتور حسن ابراهيم اعتباراً من يونيو القادم.

وجاء اختيار الدكتور جويلى فى هذه الفترة الحساسة من عمر المجلس العربى ليطرح تساؤلا مهما من جانب الخبراء الاقتصاديين والمهتمين بشئون التعاون والتكامل الاقتصادى العربى حول قدرة الدكتور جويلى بخبراته العريضة فى هذا المجال على انتشال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من المشاكل والصراعات العربية الخطيرة التى عانى منها هذا المجلس طوال الـ ٣٥ عاما الماضية من عمره واثرت سلبا على عمل المجلس وادت الى فشله فى تحقيق اى من اهدافه الاقتصادية التى انشئ من اجلها.

تقرير: رمضان عبدالعال

وتؤكد التقارير الدورية الصادرة عن المجلس نفسه فشله فى تحقيق اهم اهدافه التى اختارها مدخلا للتكامل الاقتصادى العربى والمتعلقة بزيادة معدلات التجارة العربية البينية حيث مازالت ارقام المبادلات العربية متدنية جداً وتدور حول نسبة ضئيلة من حجم التجارة العربية الخارجية تتراوح مابين ٨٪ و١٠٪ منذ سنوات طويلة.

كما فشل المجلس فى وضع صيغ فعالة للتكامل الاقتصادى بين الدول الاعضاء به مما حدا بالدول الاعضاء الى اعتباره مجرد اثر تاريخى شاهد على فترة فوران «شعار القومية العربية» خلال فترة الستينيات وبدأت بعض الدول الاعضاء به فى الانسلاخ عنه بسهولة مثل الكويت ومن بعدها الامارات العربية المتحدة لينخفض عدد الدول الاعضاء به الى ١٠ دول فقط بدلا من زيادة اعضائه كما كان مخططا لذلك عند انشائه ليضم كل الدول العربية وهو مالم يحدث واثر سلبا فى تحقيق اهدافه.

وفشل مجلس الوحدة الاقتصادية كذلك فى دعم السوق العربية المشتركة كاطار مستهدف لقيام تكتل اقتصادى عربى يقارع التكتلات الاقتصادية الدولية فى اوروبا واسيا وامريكا ويضاعف من قيمة المفاوض العربى فى الاتفاقيات الدولية التى ترسم منذ سنوات ملامح نظام اقتصادى عالمى جديد يعتمد سياسات تحرير حركة التجارة والاستثمار ورؤوس الاموال فى اطار مايسمى بالعولمة الاقتصادية وتؤكد الاحداث التى شهدها المجلس منذ تكوينه قبل ٣٥ عاما انه يقف عاجزاً امام التقلبات السياسية فى مواقف الدول العربية بين بعضها البعض خلال السنوات الماضية مما اثر سلبا فى تحقيق اهداف المجلس على صعيد تنمية التجارة التكاملية واقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة وزيادة حصة المنطقة العربية من الصادرات العالمية والتى تتضاءل قيمتها لتصل الى اقل من ٣٪ حاليا مقابل تضخم فاتورة الواردات العربية وانعكاسها سلبا على موازين التجارة للدول العربية.

واستمر فشل المجلس فيما يتعلق بالمدخل الانتاجى والاستثمارى سواء المتعلقة بتطبيق بروتوكول التنسيق الصناعى القطاعى وقواعد وانماط التنسيق الانتاجى فى القطاعات الصناعية المختلفة او مايتعلق بتطبيق اتفاقيات المجلس لتنمية وحماية الاستثمار او لتسوية منازعات الاستثمار حيث لم يتقدم لجهاز تسوية المنازعات اى من المتنازعين فى نطاق الاستثمار منذ انشائها حتى الان كما وصل الامر الى جهل اغلب رجال الاعمال والمستثمرين العرب بوجود هذه الآلية واستخدامها فى تسوية منازعاتهم.

ورغم نجاح المجلس فى تاسيس ٤ شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برؤوس اموال حكومية فى قطاعات رئيسية هى التعدين والثروة

الحيوانية والدواء والمستلزمات الطبية.. والاستثمار الصناعي الآن. الخلافات بين الدول الاعضاء بالمجلس ادت الى الاتجاه الى خصخصة هذه الشركات وبيعها للقطاع الخاص ورغم طرحها للبيع منذ سنوات الا ان احداً من المستثمرين لم يتقدم لشرائها حتى الان كما ان بعض الدول الاعضاء بالمجلس ترفض خصخصتها وفشل المجلس على مستوى تبادل المعلومات والاحصاءات الاقتصادية في تقديم خدمة معلوماتيه للاقتصاديين العرب رغم وجود مكتب مركزى للاحصاء يعمل فى نطاق الامانة العامة للمجلس حتى ان البيانات والاحصاءات التى تصدر عن تقارير المجلس الدورية تكون غير مكتملة وقديمة جدا لاتفيد قطاعات الاعمال العربية فى رسم سياساتها التنموية والتصديرية او فى مجال تنمية التبادل التجارى.

ورغم انشاء المجلس لعدد كبير من الاتحادات النوعية بلغ عددها ٢٣ اتحادا حتى الان يقع فى نطاقها عشرات القطاعات ومئات المؤسسات والهيئات الانتاجية والسلعية والخدمية فى الدول العربية تعمل جميعا تحت مظلة المجلس فى مجال تقديم الخبرة الفنية للدول الاعضاء بالمجلس الا ان المحصلة النهائية لهذه الاتحادات يظل محدودة فى ظل غياب طموح الوحدة الاقتصادية العربية ذاتها عند اصحاب القرار السياسى العربى.

واذا كان المجلس قد حقق نجاحاً محدوداً على صعيد المدخل المالى والنقدى للتعاون العربى من خلال انشائه صندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار الا ان نطاقها محصور فى مجالات ضيقة جداً كما فشل المجلس فى مجال دعم النقل والمواصلات وربط البلاد العربية بشبكة مواصلات متنوعة لتيسير التبادل التجارى وكذا برغم اقرار اتفاقيتين فى قطاع التامينات الاجتماعية واعداد مشروع بطاقة شخصية لانتقال الاشخاص بين الدول الاعضاء فشل المجلس فى تحقيق اهدافه الرامية الى تحقيق حرية انتقال العمالة بين الدول العربية بعضها البعض كما فشل فى اقناع الاعضاء بضرورة اعتماد بسبور موحد لرجال الاعمال يتيح لهم الانتقال بين الدول العربية بسهولة لمتابعة مشروعاتهم حيث مازال هذا القطاع المهم والذى يرجى منه المساهمة بدور كبير فى دعم التعاون الاقتصادى العربى العربى يعانى كثيراً فى الحصول على تاشيرات دخول الدول العربية الشقيقة.

ويبقى ان نتساءل ماذا هو فاعل الدكتور جويلى فى هذه التركة المحملة بالكثير من المشاكل والمصاعب لانتشال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من مستنقع الفشل الكبير الذى يغرق فيه منذ سنوات وحتى لايصبح منصب الامين العام للمجلس مجرد منصب شرفى او تكريم على جهوده ونياته الطيبة فى دعم التعاون الاقتصادى العربى خلال سنوات تولى وزارة التجارة الخارجية المصرية.

لدى وصوله الى عمان لحضور اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

الجنزوري يجدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة عبر مناطق حرة للتجارة

■ عمان - ا ف ب: جدد رئيس وزراء مصر كمال الجنزوري الدعوة لانشاء سوق عربية مشتركة طال انتظارها اسوة بالتجربة الاوروبية وذلك بالتدريج ومن خلال اقامة مناطق حرة ثنائية للتجارة.

جاءت تصريحات الجنزوري لدى وصوله الى عمان امس في زيارة رسمية تستغرق يومين يترأس خلالها اعمال اللجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة الى جانب نظيره الاردني فايز الطراونة.

وقال الجنزوري ان الاردن ومصر يسعيان الى اقامة منطقة حرة للتجارة على غرار اتفاقات ثنائية بين مصر وكل من المغرب وتونس ولبنان وصولا الى انشاء سوق عربية مشتركة.

وبعد ان بين ان الطرق والوسائل لاقامة سوق عربية مشتركة لم تكن صحيحة في السابق كما هو الحال بالنسبة للتجربة الاوروبية اكد الجنزوري على ضرورة التدرج في تنفيذ هذا المشروع باعتبار انه المخرج الحقيقي لمواجهة التكتلات الموجودة على الساحة الدولية.

واعتبر رئيس وزراء مصر ان الدول العربية بخلاف اوروبا حاولت القفز مباشرة الى انشاء السوق بعيدا عن الاعداد والتمهيد المتمثل باقامة مشاريع مشتركة ثم مناطق حرة للتجارة واتحاد جمركي ثم تكامل اقتصادي تحت اسم السوق المشتركة.

يشار الى ان الاردن ابرم هو الاخر اتفاقات مشابهة مع دول عربية عدة في اطار التمهيد لانشاء سوق عربية مشتركة وهي فكرة ولدت في مطلع الستينات لكنها اصطدمت دائما بعقبات سياسية وايديولوجية واقتصادية.

من جانبه اكد رئيس وزراء الاردن ان اقامة مناطق حرة بين البلدين ستكون احد اهم انجازات اللجنة المشتركة التي يتضمن جدول اعمالها ١٣ اتفاقا وبروتوكولا مشتركا على رأسها «اتفاق للتبادل التجاري الحر».

ومن المقرر ان يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في يناير المقبل بالاعتماد على مبدأ التدرج في رفع نسب الاعفاءات الجمركية وصولا الى تجارة حرة في غضون ستة اعوام.

وبحسب التقديرات الرسمية يميل الميزان التجاري بين البلدين لصالح مصر التي صدرت للاردن سلعا بقيمة ٣٩ مليون دولار العام ١٩٩٧ مقابل واردات اردنية بقيمة ٢١ مليون.

التعريفة الخليجية وراء انسحاب الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادية

■ القاهرة - محمد عز الدين ■ أبوظبي - سمير الجندي

في ضربة جديدة لجهوده الرامية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة موحدة، تجمع كل العرب، أعلنت دولة الإمارات عن انسحابها من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دون أسباب معلنة.

وقال مسئولون في الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القاهرة: إن هذا القرار سيادي لدولة الإمارات العربية، ورفضوا التعليق عليه.

ويعد الانسحاب الإماراتي من المجلس هو الثاني بالنسبة لدول الخليج، حيث انسحبت الكويت من قبل في عام ١٩٩٠، وبهذا الإجراء يخلو المجلس تماما من دول الخليج ليضم ١٠ دول عربية هي: مصر وسوريا والعراق والأردن وفلسطين والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن.



■ الشيخ مكتوم بن راشد

ربطت بعض المصادر الاقتصادية انسحاب دولة الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادي، كآخر دولة خليجية عضو بالمجلس بقرار قمة الرياض الذي أقره قادة دول مجلس التعاون الخليجي يوم الاثنين الماضي، الذي تضمن تطبيق نظام توحيد التعريفة الجمركية بين دول المجلس عام ٢٠٠٥، وذلك تمهيدا لإقامة السوق الخليجية المشتركة.

وأوضحت المصادر أن قرار تأجيل تطبيق توحيد التعريفة الجمركية في دول الخليج إلى عام ٢٠٠٥ بعد أن كان من المقرر تطبيقه في شهر مارس عام ٢٠٠١، جاء نتيجة للتزامات الاقتصادية وبعض النظم المالية التي كانت تحول دون تطبيقه في الفترة المعلنة في القمة الماضية لبعض دول المجلس، ومن بينها الإمارات.

وأشار المصدر إلى أن دولة الإمارات كانت العضو الوحيد من دول مجلس التعاون الذي ظل متمسكا بعضوية المجلس الاقتصادي للجامعة العربية، إلا أن عدم إحراز أي تقدم تجاه تحقيق أهداف المجلس، بالإضافة إلى ديونه، وكذلك انسحاب بعض دول الخليج التي كانت منضمة إليه، بالإضافة إلى عنصر مهم، وهو التوجه الخليجي بالإسراع في إنشاء السوق الخليجية المشتركة، بعد أن استجابت السعودية ودول الخليج لمطلب دولة الإمارات بتخفيض التعريفة الجمركية الموحدة إلى ٧,٥٪ في مواجهة الطلب السعودي برفعها إلى ١٠٪ كانت أهم أسباب الانسحاب.

وأرجع المصدر قرار الانسحاب إلى اجتماع مجلس الوزراء الإماراتي برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم - رئيس الوزراء - يوم الاثنين قبل الماضي، وهو الاجتماع السابق لقمة مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل دولة الإمارات فيه رئيس مجلس الوزراء الشيخ مكتوم نيابة عن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لإعلان قرار الانسحاب من مجلس الوحدة الاقتصادية في حال إقرار قمة قادة الخليج لمطالب الإمارات لتوحيد التعريفة الجمركية.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنشئ عام ١٩٦٤ ويرأسه د. حسن إبراهيم، وهو أردني الجنسية، وتنتهي رئاسته للمجلس في يونيو عام ٢٠٠٠ بعد التجديد له في يونيو ١٩٩٨ لعامين تاليين لفترتي رئاسة استمرتا ١٠ سنوات، وتأتي هذه الخطوة في ظل ترقب من الدول أعضاء المجلس لانتخابات قادمة على منصب الرئيس، رشح لها حتى الآن د. سلطان أبوعلي وزير الاقتصاد المصري الأسبق، وغالف علي الجميل - وكيل وزارة الخارجية اليمنية للشئون السياسية - وحسبما يعلن المسئولون، فإن الأزمات المالية تعصف بمجلس الوحدة الاقتصادية، حيث يعاني موظفوه عدم صرف رواتبهم لمدة تزيد على عامين، علاوة على تحمل بعض الجهات والمؤسسات العربية والدولية والخاصة تكاليف مشاركة المجلس وإقامته لأي نشاطات أو ندوات خلال السنوات السابقة، عقب نقل مقره من عمان في الأردن إلى مقره الدائم في القاهرة بعد عودة الجامعة العربية إلى مقرها في مصر.

الأمين العام للاتحاد:

صناعة المعارض تخدم السوق العربية المشتركة

الأمين العام للاتحاد العربي للمعارض والمقرر العام للاتحادات العربية المتخصصة التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية يرى أن نشاط المعارض والمؤتمرات يندرج تحت بند تجارة الخدمات التى شهدت تناميا كبيرا فى نسبتها إلى اجمالى الناتج المحلى للدول العربية حيث زادت من ٣٠٪ عام ١٩٨١ إلى حوالى ٤٩٪ عام ١٩٩٦ بالرغم من استمرار العجز التجارى للخدمات فى حدود ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٥.

ويرى الحداد انه اذا كان حجم الانفاق السنوى على نشاط المعارض بالمنطقة العربية في حدود ٥ ١ ملياردولار فان ذلك الرقم لايزيد ١٪ من اجمالى الانفاق العالمى على هذا المجال الحيوى، لذلك فإننا يجب ان نعترف بضعف الكيانات العاملة فى قطاع الخدمات فى كل الدول العربية وذلك بسبب عدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية إلى جانب ضعف قدرة المؤسسات العاملة فى قطاع الخدمات على عرض وترويج خدماتها فى الأسواق العالمية.

ومن هنا يبرز دور صناعة المعارض والمؤتمرات العربية فى عرض وترويج الخدمات العربية فى الاسوق العالمية من خلال المعارض المتخصصة للأنشطة الخدمية مثل السياحة والتأمين والملاحة والبنوك والنقل والبريد والشحن والطباعة والترويج وقد أصبحت المنطقة العربية تملك - كما يقول م. هشام الحداد - أكثر من ١٨٠ معرضا متخصصا محليا وحوالى ٥٠ معرضا دوليا تنظم بواسطة شركات عربية متخصصة بالاضافة إلى بعض الهيئات الحكومية بالوطن العربى.

ولذلك كانت مشاركة الاتحاد العربى للمعارض فى مؤتمر الاتحاد العالمى بميامى قد تمت فى اطار استراتيجية واضحة لصناعة المعارض الدولية بالمنطقة العربية والتى ترتكز على الوصول بصناعة المعارض والمؤتمرات العربية لأن تكون أحد أعمدة الاقتصاد العربى وحماية صناعة المعارض والمؤتمرات العربية والحفاظ على مفرداتها من أنشطة ومنظمين ومراكز واستثمارات وشركات خدمات والارتقاء بمستوى صناعة المعارض والمؤتمرات إلى المستويات العالمية ونقل الخبرات الدولية من خلال الشاركات والمشروعات المشتركة أو من خلال التدريب والاحتكاك الدولى.



م. هشام الحداد

كما ترتكز هذه الاستراتيجية على تعريف المستهلك العربى بالمنتج العربى سلعا أو خدمات حتى يعتاد المستهلك العربى ان يطلب ويستخدم السلع والخدمات العربية وتطوير المنتج العربى سلعا أو خدمات للوصول إلى مرحلة المنافسة أو التميز على مستوى الجودة أو السعر من خلال الاحتكاك الدورى والمباشر فى المعارض المشتركة داخل الوطن العربي أو خارجه وكذلك المساهمة فى تحقيق التكامل والتفاعل بين الكيانات العربية المختلفة الانتاجية والتسويقية والمالية والخدمية والاستثمارية.

وهنا يقول الأمين العام للاتحاد إن المسار الطبيعى لقيام السوق العربية المشتركة هو اقامة منطقة تجارة حرة وتطويرها إلى اتحاد جمركى مع التوسع فى اقامة المشروعات العربية المشتركة وتهيئة المناخ لزيادة حجم التجارة العربية البينية ولذلك فان المحرك الاساسى لكل هذه المسارات هو اقتناع المستهلك العربى بالمنتج العربى واقتناع المستثمر العربى بالمنتج العربى ونحن نعتقد ان الوصول لهذه الاقتناع لايمكن ان يتم إلا من خلال صناعة قوية ومتطورة للمعارض والمؤتمرات بمستوياتها الدولية.

المتحدث الرسمى للجامعة العربية:

منطقة التجارة الحرة هى السياج الواقى للأمن الاقتصادى


ستشار طلعت حامد

منطقة التجارة الحرة العربية ستكون المحور الأساسى للتكامل الاقتصادى العربى على مشارف الألفية الجديدة. هذا مايراه المستشار طلعت حامد المتحدث الرسمى باسم الجامعة العربية ومستشار الأمين العام حيث بلغ عدد الدول التى وقعت على اتفاقية تحرير التجارة العربية البينية ١٤ دولة ويتوقع أن تسارع باقى الدول لتحذو حذو شقيقاتها لأن مشروع المنطقة الحرة هو السياج الواقى للأمن الاقتصادى العربى وفى اطار تفعيل منطقة التجارة الحرة فإن الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة قد بعث بعدة رسائل لرؤساء وزارات الحكومات بالدول العربية يطلب منهم سرعة قيام الجهات المعنية بدولهم بتيسير اقامة هذه المنطقة من خلال الالتزام بالجدول الزمنى للاعفاء الجمركية وأيضا الالتزام بالقوائم السلعية التى تم الاتفاق على تحرير التجارة فيها بين الدول العربية. ويتوقع المستشار طلعت حامد أن تحمل الألفية الثالثة اجراءات جديدة تبذل من أجل سرعة تنفيذ برنامج اتفاقية التجارة الذى تم اقراره عام ١٩٩٧، والذى أكد اقامة تلك المنطقة مع اعفاء السلع والمنتجات ذات المنشأ العربى بنسبة ١٠٪ سنويا وهذا يعنى انه فى عام ٢٠٠٠ ستصل نسبة التخفيضات الجمركية الى ٣٠٪ ونكون بذلك قد اقتربنا من استكمال تنفيذ المشروع الذى يعد النواة لإقامة السوق المشتركة التى دعا اليها الرئيس مبارك. ويضيف بن تحركات الأمين العام للجامعة سيكون لها تأثير كبير على أوضاع الاقتصاد العربى خاصة جهوده فى ايجاد التواصل بين حركة القطاع الخاص وبين آليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة من خلال تشجيع أنشطة اتحاد رجال الأعمال العرب الذى انشئ فى عمان فى ٦ يناير عام ١٩٩٨. وحول رؤيته لعلاقات العرب مع التكتلات الدولية قال إن ذلك يرتبط بما حدث فى العالم من متغيرات حينما شهد عام ١٩٩٠ انهيارا للنظم الشمولية وتبعها تفكك الاتحاد السوفيتى مما ترتب عليه اقامة نظام عالمى جديدة تسيطر عليه التكتلات الكبرى فى ظل نظام العولمة وبالتالى لم يعد من الممكن للدول العربية ان تدخل فى هذا النظام العالمى فرادى ولذلك فإنه يتعين على تلك الدول ان تعظم من ايجابيات نظام العولمة وتقلل من سلبياته وبذلك يصبح اقامة التجمع الاقتصادى العربى ضرورة وليس ترفا

أحوال عربية

السوق العربية المشتركة

مازال الوقت مبكرا للحديث عن وجود أو قرب وجود سوق عربية فكل ماتم حتى الآن من خطوات على هذا الطريق هو الاعلان عن قيام منطقة تجارة حرة من خلال برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية يتم بمقتضاه تحرير التجارة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بشكل تدريجي خلال عشر سنوات، وبدأ تنفيذ البرنامج اعتبارا من اول يناير ١٩٩٨ بتخفيض هذه الرسوم بنسبة ١٠٪ وهذه الفترة أى فترة السنوات العشر تقررت لاعطاء الصناعات الوطنية الفرصة لمواءمة نفسها لمواجهة المنافسة.

وقررت ١٤ دولة عربية تطبيق هذا البرنامج التنفيذى

وبإذن الله سيعقب منطقة التجارة الحرة خطوة أخرى أكثر تقدما على طريق التكامل الاقتصادى هى إقامة اتحاد جمركي.

وهذه الخطوة هي المدخل الحقيقي للسوق المشتركة واذا توافرت الارادة السياسية والظروف الموضوعية يمكن البدء فى اقامة الاتحاد الجمركي خلال فترة السنوات العشر المحددة لالغاء الرسوم الجمركية، أى دون حاجة للانتظار حتى نهاية هذه الفترة.

ومن الصعب التنبؤ بموعد الخطوة التالية فمازال التجانس مفتقدا بين اقتصاديات الدول العربية فهناك دول تتبنى منهج الاقتصاد الحر وهناك دول أخرى ملتزمة بمنهج الاقتصاد المركزى فى التخطيط والتوجيه والاقتصاد الموجه يتطلب فرض القيود على حركة قطاعات الاقتصاد المختلفة وفرض القيود الجمركية وغيرها وفى اطار عدم التجانس ، تختلف الدول العربية من حيث مستوى النمو الاقتصادى وتوفير الكوادر الفنية والعمالة المدربة ومستوى الكفاءة الادارية.

وعدم التجانس بين اقتصاد الدول العربية لايعرف الظروف المطلوبة أو الضرورية لانجاز سوق عربية مشتركة وهذا الواقع سيفرض على المخططين العرب ضرورة الاعتماد على دول عربية متماثلة أو متجانسة، أو قريبة من التجانس لتكوين نواة سوق عربية مشتركة، على أن يتضمن برنامج العمل وجود خطط لمساعدة الدول الأقل نموا لتأهيلها للانضمام الى هذه السوق ونعود لنقطة اساسية وهى أنه لايمكن الحديث عن وجود سوق محلية الا اذا توافرت حرية انتقال السلع والخدمات والعمالة ورأس المال .

ولو حاولنا الحديث عن سوق عربية مشتركة، فسنواجه بظروف تحول دون تحقق مثل هذه الحرية لانتقال السلع والخدمات والعمالة ورأس المال.

فظروف الدول العربية، أوجدت العديد من الفوارق، فالدول التى تمتلك الكوادر الفنية المؤهلة والعمالة الماهرة ، تعاني من نسبة بطالة عالية ، والدول التى يتوافر بها فوائض مالية كبيرة تعانى من الكثافة السكانية المحدودة.

وهنا تثور المخاوف من تدفق العمالة بأكثر مما تتطلبه ظروف الدول التى تمتلك رأس المال فيما لو اتسمت حرية انتقال العمالة بين الدول العربية.

ومثل هذه القضية تواجه انتقال رأس المال فالمخاوف من تجارب سابقة تطل برأسها باستمرار.

وبالنسبة لحركة انتقال السلع والخدمات وهى الهدف الممكن تحقيقه تثور مشكلة أن نسبة كبيرة من الدول العربية تنتج انتاجا متشابها.

وفى عالم يتحرك على طريق الاندماج والتكتل سواء بين الشركات الكبرى أو الدول خاصة الاقليمية لايمكن أن يتخلف العالم العربى أيا كانت العقبات وإلا دفع الثمن تهميشا وتخلفا.

عبده مباشر

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٧/١/٢٠٠٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمهورية تقول

السوق المشتركة.. أمنية عربية

×× تسعى مصر مبارك إلى إنشاء قاعدة صلبة تخدم التكامل الاقتصادى على المستوى العربى.. لتستفيد الأمة العربية من مواردها المتاحة - الطبيعية والبشرية - لتحقق مكانتها المستحقة ضمن المنظمات الاقليمية والعالمية خلال القرن الجديد ولتزداد المساحة المتاحة للتجارة البينية العربية لأن ذلك ينعكس ايجابياً على الاستثمارات داخل الدول العربية.. ويؤدى بالطبع إلى زيادة معدلات التنمية فى كل دولة على حده.

×× ويذكر الجميع أن مبادرة الرئيس حسنى مبارك لاحياء مشروع السوق العربية المشتركة.. والجهد الكبير الذى بذلته الدبلوماسية المصرية.. واستجابت له الدول العربية - فى بيت العرب - الجامعة العربية قد أدى إلى دخول مشروع المنطقة العربية الحرة حيز التنفيذ.. بحيث تتساقط الحواجز والقيود الجمركية على مدى ١٠ سنوات بنسبة ١٠٪ كل عام.. وهانحن ندخل العام الثانى.. الأمر الذى يحتاج إلى تقييم التجربة ودعم ايجابياتها.

×× وفى هذا الاطار جدد د.عاطف عبيد رئيس الوزراء موقف مصر المبدئى لدعم التكامل الاقتصادى العربى عندما أشار بوضوح فى احتفالية جامعة القاهرة «مصر والألفية الجديدة» إلى أن برنامج الحكومة يتضمن تنسيق رفع الحواجز التجارية مع الدول المجاورة لخلق سوق كبرى وقوية.. تستوعب الآمال المصرية والعربية.. خاصة وان مستقبل التنمية يرتبط بالمتغيرات والتحولات التى يشهدها العالم.. ولايمكن لدولة ما أن تحقق نهضة كبرى دون الأخذ بالاعتبار أن العالم قد أصبح قرية كبرى.. وان من أهم دروس القرن الماضى.. ان التنظيمات والكيانات الاقليمية قد ارتبط نجاحها بمدى تخلصها من الحواجز والتردد ولابد من اتاحة الفرصة لتدفق المبتكرات من الداخل والخارج.. بشرط الانتباه للظروف والعوامل الموضوعية.. التى يتميز بها التكوين الاقتصادى والعمرانى والسكانى للأمة العربية.. وكذلك ان تستوعب القاعدة الأساسية للتنمية أحدث المتغيرات العالمية وفى مقدمتها نقل التكنولوجيا وايجاد قاعدة للمعلومات.. فعالة ومفيدة عند التخطيط والتنفيذ.. وان تمتلك الأدوات المناسبة للعصر الجديد.. وتشير على سبيل المثال إلى برنامج الحكومة للتخلص من الأرشيف الورقى.. إلى الأرشيف الألكترونى.. الأكثر فائدة.. والأقل حجماً خلال ٥ سنوات وبمعاونة الأجهزة التى تملك الامكانيات والخبرة الكافية.

×× ان السوق العربية المشتركة.. التى عاد الحديث عنها بقوة.. هى أمنية المواطن العادى من المحيط للخليج.. وهى ورقة عربية رابحة.. فى الصراع الحضارى الذى تخوضه الأمة العربية وحان الوقت بالإسراع فى التنفيذ.. طالما وضعنا اقدامنا على ارض المنطقة العربية الحرة.

بدء اعمال لجنة المعلومات الجمركية العربية:

٧ دول تقرر خفض الجمارك بنسبة ١٠٪

كتبت - إيمان مصطفى:

بدات أمس بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية اجتماعات رؤساء ومديرى الجمارك فى الدول العربية وبمشاركة المكتب الاقليمى لمنظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال افريقيا والشرقين الأدنى والأوسط وصرح مسئول الأمانة الفنية بأن هذا الاجتماع سيبحث عددا من البنود المهمة وفى مقدمتها بند المتابعة الذى يضم نتائج أعمال الاجتماع السابق للجنة ونتائج أعمال لجنة المعلومات الجمركية بالاضافة الى نتائج أعمال لجنة التوفيق بين الترجمات العربية لشروحات النظام المنسق.

وأضاف أن من بين بنود الاجتماع أيضا متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى نهاية عام ٩٩ ويضم الموقف الحالى لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تم حتى الآن خفض الجمارك على السلع العربية المتداولة بين الدول العربية حتى أخر عام ٩٩ بما نسبته ٢٠٪، كما أبلغت ٧ دول عن إجرائها تخفيضا ١٠٪ للعام الحالى والأعوام المقبلة دون الحاجة الى إصدار تعميم جديد كل سنة.

وفى مجال الاستشارات، أشار المصدر الى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى وافق فى دورة سبتمبر الماضى على عدد من الإجراءات التى تقيد استخدام الاستثناءات فى أضيق الحدود ولعدد محدد من السلع ووفق مدة زمنية تقدر بثلاث سنوات تنتهى عام ٢٠٠٢. وقد تم إعداد قواعد بيانات خاصة بمجالات صادرات وواردات الدول العربية وقاعدة صادرات كل دولة من الدول الأعضاء الى العالم.

وفى مجال النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية، من المقرر أن تعقد اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ الاتفاقية اجتماعها لدراسة إعداد الصيغة المناسبة لضمان المبالغ المستحقة قانونا من جراء عمليات العبور وتفعيل دور اللجنة فى تدعيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووضع نظام آلى لنموذج الترانزيت.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ / ١ / ٢٠٠٠

في ختام أعمال المؤتمر العربي لتجارة الخدمات

إدراج تجارة الخدمات في الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة

كتبت ـ وفاء البرادعي:

طالب خبراء الاقتصاد والتجارة العرب بإدراج تجارة الخدمات في الاتفاقيات العربية المشتركة، كاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

جاء ذلك في ختام أعمال المؤتمر العربي الدولي الرابع الذي دعا إلى اعداد استراتيجية عربية موحدة تستهدف مزيدا من التحرير في تجارة الخدمات وتحدد اسس تعامله مع القطاع الحكومي وتكفل للاقتصاد العربي الدعم والحماية الكافية له، وتدعم مواقف الدول العربية التي تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وتراعي التباين في مستويات النمو الاقتصادي ككل دولة عند تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات الجاتس ـ GATS .

وخلال جلسات المؤتمر الذي عقد في أبوظبي حول اتفاقية تجارة الخدمة واثرها في الاقتصاد العربي دعا المشاركون إلى ضرورة الاستفادة من خبرات بيوت الخبرة العربية لتقديم المشورة للحكومات العربية حول اثار تحرير التجارة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.

واوصي المؤتمر بعقد اجتماعات دورية ومنتظمة بين المنظمات والاتحادات العربية المعنية بصناعة الخدمات والمجمع العربي للمحاسبين القانونين والمنظمات الدولية وبمشاركة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) لاقامة تجمع عربي لصناعة الخدمات وتفعيل دوره لتنسيق مواقف الحكومات العربية استعدادا لجولة المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

وأشار المشاركون إلى الأهمية المتزايدة للتجارة الالكترونية باعتبارها الدافع الرئيسي للتنمية وخاصة في قطاع الخدمات حيث تصل مساهمتها في هذا القطاع إلى نحو ٨٠٪ ومن ثم فمن الاهمية بمكان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد مدى العائد الاقتصادي من تطبيق التجارة الالكترونية في الدول العربية مطالبين الحكومات العربية بالاسراع في الاعتراف بالوثيقة الالكترونية والتوقيع الالكتروني وتوفير فرص استخدام شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) بصورة اقتصادية وفعالة في جميع المؤسسات العربية إلى جانب اتاحتها للافراد.

وفي مجال المحاسبة أكد المؤتمر اهمية الاسراع في اعتماد المؤهل المحاسبي بين الدول العربية ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية التي اقرتها لجنة الأمم المتحدة، مما يمهد الطريق للدول العربية بان تتحول الي دول مصدرة للخدمات وليست مستوردة لها.

وفي هذا الصدد أشار السيد طلال ابوغزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين إلى ان المجمع حدد مناهجه وفق المعايير الدولية في مجال تأهيل المحاسبين حيث وصل عدد الطلبة المسجلين في المجمع إلى نحو الف طالب منوها بان المجمع قد اصدر كتابين باللغة العربية الأول خاص بالمعايير المحاسبية الدولية والثاني للمراجعة.

لجنة المفاوضات التجارية العربية تبدأ أعمالها غدا بالقاهرة

ضرورة تطبيق قواعد البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة

كتب ـ محمد مبـروك:

تبدأ غدا بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية السادسة والعشرين برئاسة الاردن، وصرح مصدر مسئول بالادارة الاقتصادية للجامعة العربية بأن لجنة المفاوضات التجارية وهى احدى لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستخصص اجتماعها لبحث معالجة الضرائب والرسوم ذات الاثر المماثل فى اطار منطقة التجارة ، وقال ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية قد عرفت الرسوم والضرائب التى تختلف عن الرسوم الجمركية التى تفرضها الدولة على السلع المستوردة ولا تخضع لها السلع المنتجة فى الدول الاطراف ايا كان اسم هذه الرسوم ويكون الهدف من فرض هذه الرسوم والضرائب ايجاد وضع مميز لمصلحة المنتجات الوطنية مقابل السلع المستوردة فى الدول العربية الاعضاء. واشارت الدراسة التى سيقدمها صندوق النقد العربى فى الاجتماعات التى ستستمر يومين إلى أنه يجب تطبيق القواعد والاسس الواردة فى البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة فى معاملة السلع الوطنية فى الدول الاطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية التى قد تأخذ شكل رسوم خدمات بنسبة مئوية من قيمة السلعة وليس كقيمة خدمات فعلية حتى لا يكون الهدف منه ايجاد رسوم جمركية بديلة.

واوضحت الدراسة انه من حق كل دولة فرض رسوم خدمات بشرط ان تكون قيمتها فعلية والا يتم فرضها كنسبة مئوية . وسيقوم المشاركون فى اجتماع اللجنة بتصنيف الرسوم والضرائب وفقا للنصوص المكملة لها فى البرنامج التنفيذى.

مؤتمر بأبوظبي يطالب بإدراج تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

كتبت ـ إيمان مصطفى:

دعا مؤتمر آثار اتفاقية التجارة في الخدمات على الاقتصاد العربي إلى العمل على تبنى رؤية عربية مشتركة استعدادا لجولة المفاوضات الجديدة فى مجال تجارة الخدمات لتحرير التجارة. وطالب المؤتمر ـ الذى عقد فى أبوظبى بدعوة من طلال ابوغزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ـ بإدراج التجارة فى الخدمات ضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وذلك من خلال تحديد القطاعات الخدمية ذات الاهتمام المشترك بين الدول الأعضاء على أن يبدأ العمل على تحرير التجارة فيما بينها تدريجيا. وأوصى المؤتمر كذلك بأن تبادر الدول العربية بوضع معايير مشتركة وموحدة للمؤهلات المهنية لمواكبة متطلبات اتفاقية تحرير التجارة من الخدمات. ودعا إلى الاستفادة من خبرات بيوت الخبرة الخاصة العربية لتقديم المشورة للحكومات العربية حول تحرير التجارة وآثارها على مختلف قطاعات الاقتصاد والتأكيد على الحاجة لإقامة هيئة تنسيقية دائمة بين الحكومات العربية لأغراض التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة.

وفيما يتعلق بالتجارة الإليكترونية اوصى المؤتمر بالأخذ في الاعتبار الأهمية المتزايدة للتجارة الاليكترونية والفوائد المؤكدة التى تنتج عنها وذلك باجراء فحص عاجل لعملية التجارة الاليكترونية وتطبيقاتها فى الدول العربية محددين عناصر القوة، والضعف والفوائد والمخاطر وذلك بان يطلب من الحكومات العربية. القيام بدور فاعل وتنظيم وتطوير التجارة الاليكترونية ووسائلها فى المجتمعات العربية. والاسراع بالاعتراف بالوثيقة الاليكترونية والتوقيع الاليكتروني كخطوة أولى لعملية تكييف تشريعات الدول الاعضاء لبيئة التجارة الجديدة. وتوفير فرص استخدام الانترنت بشكل اقتصادى فى المؤسسات العربية وكذلك توفيرها للافراد. وقد شدد المؤتمر الذى انعقد على مدى يومين على التحضير لاجتماع تأسيسي واستضافته للمنظمات والاتحادات والهيئات العربية المعنية بصناعة الخدمات على مختلف انواعها بهدف اقامة تحالف عربي لصناعات الخدمات يكون دوره الاساسي دعم موقف الحكومات العربية فيما يخص مفاوضات الخدمات التى بدات الآن بموجب اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ / ٦ / ٢٠٠٠

وزراء الاقتصاد العرب يناقشون الاربعاء المقبل
إزالة معوقات تنفيذ منطقة التجارة الحرة

كتب ـ نصر زعلوك:

يناقش وزراء الاقتصاد العرب فى اجتماعهم يوم الاربعاء المقبل منطقة التجارة الحرة الكبرى والعقبات التى تعترض فريق تنفيذها، بالاضافة الى العلاقات الاقتصادية العربية مع الصين.

وصرح عبدالرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية للأهرام بأن الدورة المقبلة التى من المتوقع ان يشارك فيها ١٤ وزيرا للاقتصاد، بالاضافة الى ممثلى الدول الأخرى ستناقش أيضا جميع الجوانب المرتبطة بتحرير التجارة العربية سواء الرسوم الجمركية او غيرها والاستماع الى الدول التى اسقطت الشريحة الثالثة من الرسوم الجمركية ذات الاثر المماثل، وكذلك التغلب على القيود غير الجمركية.

وأكد السحيبانى ان التخفيض الجمركى بين الدول العربية الموافقة عليه، والتى وصلت الى ١٤ دولة عربية بلغ ٣٠٪ على السلع ذات المنشأ العربى.

وأوضح ان الدول العربية ليس لديها قواعد منشأ تفضيلية للسلع حتى الآن ومازال الاجتهاد مفتوحا، والمطلوب خلال الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى نقاش على مستوى عال لتعزيز وترسيخ مفهوم منطقة التجارة الحرة.

وقال إن باقى الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس ستؤجل لدورة سبتمبر المقبل على أن يكتفى خلال اجتماع المجلس يوم الاربعاء المقبل لمناقشة منطقة التجارة العربية الكبرى، مشيرا الى أنه سيعقد المجلس يوم الاثنين المقبل اجتماعا على مستوى الخبراء والمندوبين لإعداد جدول أعمال المجلس الوزارى.

المصـــدر : الأحـــــرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريـخ : ٥ / ٢ / ٢٠٠٠

فى اجتماعات وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة

مراجعة شاملة لآليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية

كتب عماد السويفى:

تبدأ اجتماعات الدورة الخامسة والستون للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى على مستوى وزراء المال والتجارة والاقتصاد الأربعاء المقبل برئاسة وزير التجارة العراقى بعد اعتذار مندوب الصومال الدائم لدى الجامعة عن رئاسته للدورة خلفا لوزير الاقتصاد السورى الدكتور محمد العماوى.

تناقش الاجتماعات تطورات تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس ونشاط الإدارة الاقتصادية بالجامعة بين دورتى المجلس وسبل تعزيز ودعم العلاقات الاقتصادية العربية الصينية.

وأعدت الإدارة الاقتصادية بالجامعة تقريرا لتقييم ما تم تنفيذه على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية سواء من جانب الدول العربية الأعضاء فى المنطقة أو مؤسسات العمل العربى المشترك وذلك لبدء العام الثالث من تطبيق البرنامج التنفيذى للمنطقة ووصول النسبة التراكمية للتخفيض الجمركى على السلع العربية المتبادلة إلى ٣٠٪.

أكد التقرير على ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات تنفيذ المنطقة لمواجهة العقبات والمشاكل واقتراح الحلول الملائمة وتطوير أساليب العمل لتحقيق الأهداف المطلوبة. وحذر التقرير من اتجاه الدول العربية الى البحث عن بدائل وأشكال جديدة من العمل الاقتصادى العربى إذا لم تستطع هذه الدول تعظيم وزيادة مكاسبها التجارية والاقتصادية نتيجة انضمامها لهذه المنطقة. وأفاد التقرير بأن عدم تعاون الدول الأعضاء فى المنطقة بشكل كامل مع الأمانة الفنية المعنية بالجامعة العربية يعرقل تنفيذ عدد من الآليات المهمة لمتابعة عملية تطبيق أسس إقامة المنطقة الحرة خاصة عدم تقديم الدول لتقارير دورية لمتابعة عملية التنفيذ وتجاهل دور لجنة التنفيذ والمتابعة فى العمل كآلية لفض المنازعات وعدم توفير الدول المعلومات والبيانات عن الإجراءات الخاصة بكل منها لحماية المستهلك وتوفير الأمان والحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات كما لم تقدم الدول البيانات اللازمة لمواجهة حالات الأغراق.

ودعا التقرير إلى ضرورة تطوير أساليب العمل سواء على مستوى الإدارة الفنية المتعلقة بالجامعة أو داخل الدول العربية عن طريق تشكيل المزيد من اللجان الفنية خاصة لجان دراسة السياسات التجارية والحماية من الاغراق والاشتراطات البيئية والصحية موضحا أن هذا التطوير يجب أن يشمل إقامة نقاط اتصال ومعلومات وطنية داخل الدول الأعضاء لتزويد الأمانة الفنية للمنطقة بالبيانات المطلوبة إضافة إلى ضرورة دعم الأمانة الفنية بالكوادر المتخصصة وماديا لمواكبة التوسع فى أنشطة المنطقة. وأشار التقرير إلى أن الثلاث سنوات الماضية من عمر المنطقة شهدت التزاما كاملا من جانب الدول الأعضاء بتخفيض نسبة ١٠٪ سنويا على الرسوم الجمركية وأودعت جميع الدول الأعضاء هياكل تصرفاتها الجمركية المنفذة لدى الأمانة الفنية كما قامت الدول باعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية.

وذكر أن موضوع الاستثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض الجمركى المقرر سنويا حظى باهتمام بالغ من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتم اقرار الضوابط والقواعد للحصول على استثناءات لعدد من السلع التى تحتاج إلى فترة حماية حتى تتمكن من التكيف مع آليات تحرير السلع فى إطار السوق العربية مشيرا إلى أن هذه القواعد أعطت استثناءات فى أضيق الحدود لفترة زمنية تقدر بثلاث سنوات وسيتم إجراء تخفيض جمركى على هذه السلع عند انتهاء فترة الاستثناء مماثلا لنسب التخفيض على السلع الأخرى.

فى ذات الإطار أكد تقرير آخر للإدارة الاقتصادية أن الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هى الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجى ووصل معدل انفتاحها مقاسا بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٥.٥٪ عام ١٩٩٨.

وأشار التقرير إلى أن الدول العربية الأعضاء فى المنطقة تشكل قوة اقتصادية يزيد ناتجها المحلى الإجمالى عن ٥٢٢ مليار دولار وهى تمثل ٨٩٪ من الناتج الإجمالى العربى

المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٢ / ٢٠٠٠

صندوق النقد العربي يطالب بالوضوح عند فرض الرسوم والضرائب

دول منطقة التجارة الحرة خفضت ٣٠٪ من الرسوم الجمركية وفرضت ضرائب تحت مسميات اخرى

كتبت أميمة كمال:

عام ثالث يضاف إلى منطقة التجارة الحرة العربية هذه الايام بعد ان وضعت اولى لبناتها عام ١٩٩٨.. واذا كانت معظم الدول العربية قد سارعت باخطار جامعة الدول العربية بانها قامت بتطبيق التزاماتها طبقا للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة، وتبشر فيه المسئولين بأنها قامت بتخفيض ٣٠٪ من التعريفة الجمركية لديها كما يقضى البرنامج، ولكن مالم تقله بعض هذه الدول انها فرضت رسوما وضرائب اخرى مماثلة تحت مسميات مختلفة.. وجميع الدول العربية فرضت هذه الرسوم باستثناء البحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت.

وطالب صندوق النقد العربي الدول العربية بالوضوح والشفافية عند فرض الرسوم والضرائب الجمركية حتى لايفاجأ التاجر والصانع العربي بالرسوم مما يجعله لايستطيع حساب تكلفة الاستيراد والتصدير أو تثمين ثمن البضاعة عند الحدود بين الدول العربية.

وفى دراسة اعدها الصندوق العربي بطلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعي بجامعة الدول العربية اشار إلى ان بعض الدول العربية تفرض رسوما مماثلة للتعريفة الجمركية بهدف تعويض النقص فى ايرادات الخزينة.. وفى بعض الاحيان تكون الضريبة على السلع المستوردة وبنسب موحدة تتقارب من متوسط نسبة التعريفة الجمركية المطبقة على السلع.. وهذه الرسوم تفرض فى دولة مثل ليبيا تحت مسمى «ضريبة النهر الصناعي العظيم» وفى السودان تفرض «ضريبة الدفاع» كما تفرض تونس ضريبة صندوق تنمية القدرة التنافسية.

كما تفرض المغرب «ضريبة الاقتطاع الجبائى عند الاستيراد» واشار إلى ان معظم هذه الرسوم كانت تفرض لمواجهة حالات مؤقتة الا ان الدولة تستمر فى جبايتها وتصبح جزءا مكملا للتعريفة الجمركية.

وافتقد صندوق النقد العربي بعض انواع الضرائب والرسوم التى تفرضها الدول الاعضاء على الواردات من الخارج، والتى لاتفرض فى الوقت نفسه على المنتجات الوطنية المثيلة وذلك لأنها مخالفة لمبدأ المعاملة الوطنية.. ويدعو الصندوق إلى الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة الذى ينص على المعاملة الوطنية للسلع العربية.

واشار صندوق النقد العربي الى ان بعض الدول العربية تفرض رسوما على خدمات الاستيراد وفى احيان كثيرة تكون قيمتها اعلى من التكلفة الفعلية للخدمة المقدمة..

وستكون دراسة صندوق النقد العربي على جدول اعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعي فى دورته الـ ٦٥ على المستوى الوزارى، سيعقد فى القاهرة يوم الاربعاء القادم وتستمر اجتماعاته يومين.

وسوف يبحث الوزراء فى اجتماعهم القادم متابعة تنفيذ الدول الاعضاء للبرنامج التنفيذى والعقبات التى تعترض تنفيذ اقامة المنطقة الحرة العربية.

«الأربعاء».. اجتماع وزراء الاقتصاد العرب لمتابعة البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية

تبدأ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الاربعاء القادم اجتماعات الدورة ٦٥ للمجلس الاقتصادى والاجتماعي العربى الذى سيعقد على مستوى وزراء الاقتصاد ولمدة يومين لمتابعة البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية ومناقشة التعاون الاقتصادى العربى. يتابع المجلس التقرير المقدم من لجنة التنفيذ والمتابعة حول ما تم تطبيقه من جانب الدول العربية طبقا للبرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة ومقترحات تلك اللجنة للتخلص تدريجيا من صعوبات التطبيق، واخطار المجلس بنتائج جهود لجنة المفاوضات التجارية التى تعنى بتصفية القيود غير الجمركية فى التجارة العربية البينية. يناقش الوزراء موضوع الاستثناءات وتقرير لجنة المفاوضات التجارية عن الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل وموضوع الروزنامة الزراعية وتقرير مدراء الجمارك فى الدول العربية وقواعد المنشأ وتقرير لجنة المتابعة.

صرح الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية عبدالرحمن السحيبانى بأن المجلس الاقتصادى سيناقش منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما تم تحقيقه من خلال التخفيض التدريجي على كافة السلع العربية بنسبة ١٠٪ سنويا وصولا الى منطقة حرة عربية كبرى للتجارة كخطوة على طريق انشاء السوق العربية المشتركة مشيرا الى ان منطقة التجارة الحرة الكبرى انضمت اليها ١٤ دولة عربية حتى الآن وتم تخفيض الجمارك بينها بنسبة ٣٠٪ بواقع ١٠٪ سنويا وصولا الى منطقة حرة بعد ٧ سنوات.

أوضح مصدر مسئول بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ان مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى «الباقتاه» عددها ١٤ دولة تمثل سوقا استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على ١٧٤ مليون نسمة وبمتوسط دخل فردى حوالى ٣ الاف دولار امريكى وقوة انتاجية يزيد قيمة انتاجها المحلى الاجمالي سنة ٩٧ على ٥١٥ مليار دولار امريكي. واضاف ان حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة تشكل الجزء الأساسى من التجارة العربية الخارجية والتجارة العربية البينية حيث تزيد قيمة صادراتها على ١٦٠ مليار دولار أمريكى اى حوالى ٩١٪ من قيمة الواردات العربية الاجمالية.

وأشار الى أن مجموعة «الباقتاه» تسيطر على ٩٦٪ من الصادرات العربية و ٩١٪ من الواردات العربية البينية موضحا ان الدول التى لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ ثمانى دول هى جيبوتى والسودان والصومال وفلسطين وجزر القمر وموريتانيا واليمن والجزائر.

المصــدر : الأهــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريــخ : ٨ / ٢ / ٢٠٠٠

المجلس الاقتصادى العربى يبحث تنفيذ منطقة التجارة الحرة

كتب عماد السويفى:

بدأت أمس فى مقر جامعة الدول العربية اجتماعات الدورة العادية الخامسة والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى على مستوى المندوبين الدائمين للدول العربية الأعضاء فى الجامعة برئاسة ممثل العراق وبمشاركة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد والتجارة فى الدول الأعضاء، وذلك لاعداد جدول أعمال المجلس على المستوى الوزارى غدا. وصرح السفير عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية بأن هذه الدورة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى مخصصة بالكامل لمناقشة ومتابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما تم اتخاذه من إجراءات وفقا للبرنامج التنفيذى ومدى التزام الدول العربية بالتنفيذ والقضايا التى تعترض التنفيذ والقضايا التى سيتم التركيز عليها مستقبلا سواء على المستوى الفنى أو الهيكلى لأجهزة منطقة التجارة الحرة، وكذا برنامج العمل السنوى لعام ٢٠٠٠. وأضاف السحيبانى أن عدد الدول العربية الأعضاء حاليا فى منطقة التجارة الحرة ١٥ دولة، وهناك دولتان فى طريقهما لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى المنطقة: السودان واليمن وهما من الدول العربية الأقل نموا وقال إن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة نص على أن تلتزم الدول المنضمة حديثا بكل ما سبق اتخاذه من قرارات طبقتها الدول الأعضاء بما فيها نسب التخفيض التراكمى للرسوم الجمركية الذى بلغ حاليا ٣٠٪ بنسب ١٠٪ سنويا خلال السنوات الثلاثة الأولى فى عمر المنطقة. وأكد السحيبانى أن قيمة الصادرات البينية للدول العربية الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة بلغت ١٣.٢ مليار دولار عام ٩٨ ويصل الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول حوالى ٥٢٢ مليار دولار وهو ما يشكل ٨٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية، موضحا أن هذه الدول الـ ١٥ تمثل سوقا استهلاكيا واسعة يزيد عدد سكانها على ١٩٠ مليون نسمة وبمتوسط دخل فردى سنوى يبلغ ثلاثة الاف دولار ويمثل حجم تجارتها ٩٦٪ من قيمة التجارة العربية البينية بالنسبة للصادرات و٩١٪ من قيمة الواردات العربية. يذكر أن هناك ١٥ دولة منفذة للبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحركة من إجمالى عدد الدول الموقعة على الاتفاقية الخاصة بها البالغ عددها ١٩ دولة ولا يبقى سوى ثلاث دول فقط غير موقعة عليها وهى الجزائر وجزر القمر وجيبوتى.

وزراء الاقتصاد العرب يجتمعون غدا بالقاهرة

١٥ دولة تطبق حاليا إجراءات منطقة التجارة العربية الحرة

كتب ـ نصر زعلوك:

ناقش الخبراء والمندوبون الدائمون فى اجتماعهم التحضيرى أمس، لاجتماعات المجلس الاقتصادى الاجتماعي العربي الذى يعقد غدا بالجامعة العربية، متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة الكبرى، وما تم اتخاذه من إجراءات وفقا للبرنامج التنفيذى ومدى الالتزام بالتنفيذ والمتابعة وعقباته، والموضوعات التى سيتم الاتفاق عليها مستقبلا على المستوى الفنى أو الهيكلى لأجهزة منطقة التجارة الحرة

كما بحث المندوبون التقرير المقدم من لجنة التنفيذ والمتابعة حول ماتم تطبيقه من جانب الدول العربية طبقا للبرنامج التنفيذى للمنطقة الحرة، ومقترحات تلك اللجنة للتخلص تدريجيا من صعوبات التطبيق. كما اطلع على نتائج جهود لجنة المفاوضات التجارية التى تعنى بتصفية القيود غير الجمركية فى التجارة العربية البينية التى اختتمت أعمالها الخميس الماضى.

وتدارس الخبراء موضوع الاستثناءات وتقرير لجنة المفاوضات التجارية عن الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل، وموضوع الأجندة الزراعية، بالاضافة الى تقرير مديرى الجمارك فى الدول العربية وقواعد المنشأ للسلع.

وأكد عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية، ان عدد الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة بلغ ١٥ دولة عربية حتى الآن، وان هناك دولتين من الدول الأقل نموا فى سبيلهما لاتخاذ الإجراءات للانضمام إلى المنطقة حيث خصص لهاتين الدولتين دعم فنى من البنك الاسلامى للتنمية.

وأضاف ان مجموعة الدول المنضمة الى المنطقة تمثل سوقا استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على ١٩٠ مليون نسمة، وبمتوسط دخل فردى يصل الى ٣ الاف دولار، وقوة انتاجية تزيد قيمة انتاجها المحلى الاجمالى عام ١٩٩٨ على ٥٢٢ مليار دولار.

وأشار الى ان حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة يشكل الجزء الأساسى من التجارة العربية الخارجية، والتجارة العربية البينية حيث تبلغ قيمة صادراتها البينية ١٣.٢ مليار دولار تمثل نسبة ٩٦٪ من الصادرات العربية و٩١٪ من الواردات العربية البينية.

الجدير بالذكر أن الدول التى انضمت لمنطقة التجارة الحرة هى: الأردن، والامارات، والبحرين، وتونس، والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر، والمغرب، وموريتانيا.. أما الدول التى، لم توافق على الاتفاقية فهى: الجزائر، وجيبوتى، وجزر القمر.. وهناك ٤ دول وقعت بالفعل على الاتفاقية ولم تتخذ إجراءات تنفيذها حتى الآن وهى السودان، واليمن، وفلسطين، والصومال.

وزراء الاقتصاد والتجارة العرب يبحثون اليوم فى القاهرة عقبات تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية

كتب ـ نصر زعلوك:

يستعرض وزراء الاقتصاد العرب في أعمال دورتهم الـ ٦٥ اليوم برئاسة العراق وحضور ٨ وزراء، العقبات التي تعترض تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بعد عامين من التطبيق وهى محور أعمال هذه الدورة. ويناقش الوزراء ٤ أبحاث تتعلق بالتجارة العربية البينية للدول الأعضاء وتقويم مدى التنفيذ والمتابعة، ومقترحات التطوير الهيكلى لأجهزة منطقة التجارة الحرة، وتقرير وتوصيات لجنة التنفيذ والمتابعة الخاصة بمعالجة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. ويطلع الوزراء على مواقف الدول العربية من تطبيق منطقة التجارة الحرة، حيث لم تنضم دول عربية جديدة خلال عامي ٩٨، ١٩٩٩ الى الثمانى عشرة دولة عربية الأعضاء فى الاتفاقية بالرغم من المتابعة المستمرة من الأمانة العامة للجامعة العربية مع الدول غير المنضمة وهى: الجزائر، وجيبوتى، وجزر القمر، وموريتانيا. وقد طلبت مؤخرا موريتانيا تحديد موعد لايداع وثيقة تصديقها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، ولم يتم ذلك حتى الآن. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فى المنطقة ١٥ دولة. وأبلغت السودان عن موافقة الجهات الرسمية فيها على الانضمام الى المنطقة وتشكيل فريق عمل لهذا الغرض. كما ان اليمن قد بدأت اتخاذ مثل هذا الإجراء إلا أن هذه الدول لن تتمكن من الاستفادة من مزايا منطقة التجارة إلا بعد أن تستكمل إجراءات التنفيذ.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصـدر : الأحـرار
التاريـخ : ١١/٢/٢٠٠٠

في ختام اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

بدء دراسة انشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية وبحث تحرير تجارة الخدمات

كتب عماد السويفي:

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ختام اجتماعات دورته الـ٦٥ على مستوى وزراء المال والتجارة والاقتصاد العرب البدء في دراسة اقامة اتحاد الجمركي بين الدول العربية باعتباره الخطوة التالية لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولا الى السوق العربية المشتركة مع تكليف الامانة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة اعداد الدراسات اللازمة لذلك.

كما قرر المجلس تكليف الامانة العامة بالجامعة اعداد الدراسات اللازمة بشأن انواع تجارة الخدمات التي يمكن البدء في تحريرها وقواعد واجراءات التحرير التدريجي لهذه التجارة بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية وطالب المجلس الدول العربية بتوفير المعلومات والبيانات المرتبطة بتطبيق منطقة التجارة خاصة مايتعلق بالسياسات التجارية والاقتصادية والقوانين والتشريعات السارية وتزويد الامانة العامة بها لاطلاع الجهات المعنية في الدول العربية الاطراف عليها.

ودعا الدول الى تحديد نقطة اتصال في كل دولة تكون مسئولة عن تزويد الامانة العامة بالمعلومات المطلوبة

واجراء التنسيق اللازم مع الوزارات والجهات المعنية الاخرى داخل الدولة المعنية بتطبيق المنطقة

واكد المجلس على ضرورة قيام اللجان المكلفة بمتابعة تنفيذ المنطقة خلال الفترة القادمة باستكمال ازالة العقبات المتعلقة بتحرير التجارة العربية البينية وتسهيل انسيابها خاصة المتعلقة بالرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل والتي ينطبق عليها التخفيض التدريجي السنوى ١٠٪ وفقا لاحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة موضحا ان القيود غير الجمركية تشكل عقبة اساسية امام انسياب السلع العربية.

وقرر المجلس عقد اجتماع استثنائي للجنة المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة في يونيو المقبل للبت في موضوع الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بصفة نهائية في ضوء الدراسات التي يوفرها كل من صندوق النقد العربي والامانة العامة للجامعة والدول الاعضاء.

وكلف المجلس المنظمات العربية والقطاع الخاص وعلى الاخص المنظمة العربية للتنمية الادارية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية اعداد الدراسات اللازمة للتعريف بالقيود غير الجمركية واساليب معالجتها واعرب الوزراء عن ارتياحهم لما تم انجازه خلال العامين الماضيين من خطوات لاقامة منطقة التجارة الحرة حيث قامت الدول الاربع عشرة الاعضاء بالمنطقة بتطبيق التخفيض السنوى على الرسوم الجمركية والذى بلغ مع بداية هذا العام ٣٠٪

واكد الوزراء اهمية قيام المؤسسات المالية العربية بالمساهمة في تقديم الدعم اللازم لهذه المنطقة من خلال

برامجها للمعونة الفنية ودعا الدول العربية والاجهزة المعنية بالجامعة الى ضرورة توفير الدعم الممكن للمنطقة من خلال توفير الامكانات المادية والبشرية والتجهيزات الفنية فضلا عن البيانات والمعلومات اللازمة.

كان محمد العماوى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورى قد دعا الوزراء الى عقد اجتماعات الدورة المقبلة للمجلس والمقرر عقدها فى سبتمبر القادم فى دمشق واكد على ضرورة النظر الى منطقة التجارة الحرة لا باعتبارها منطقة لتعظيم التجارة البينية للاستهلاك المحلى فقط بل باعتبارها قاعدة انتاجية يمكن ان يسهم تعاوننا فيها فى دفع عمليات الانتاج والتسويق الى خارج الوطن العربى.

من جانبه اكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على وجود بعض الجوانب السلبية التى تعوق تحقيق الاهداف المرجوة من اقامة منطقة التجارة مشيرا الى ان اهم هذه السلبيات هو استمرار بعض الدول الاعضاء فى تطبيق عدد من القيود غير الجمركية باساليب مختلفة مما يعوق انسياب التجارة العربية البينية.

ودعا الى ضرورة اجراء مزيد من التنسيق بين جميع الدول العربية لتحديد مواقفها من الموضوعات التى ستكون موضع مفاوضات فى الجولة الجديدة لاعضاء منظمة التجارة العالمية خلال الفترة القليلة القادمة فى مصر المنظمة بجنيف وذلك بعد فشل مؤتمر سياتيل فى اصدار اعلان حول موضوعى التجارة فى السلع الزراعية والتجارة فى الخدمات.

ومن جانبه طالب يوسف حسين كمال وزير المالية والاقتصاد والتجارة القطرى الدول الاعضاء فى المنطقة بتكثيف الجهود لمضاعفة نسبة تخفيض الرسوم الجمركية لتقليل مدة البرنامج الزمنى الى ٥ سنوات بدلا من عشر سنوات

ومن جهته اعرب وزير المالية فى سلطنة عمان احمد عبدالنبى مكى عبد الله ان تتم مراجعة وتقييم مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك فى الفترة الماضية للاستفادة فى تجنب السلبيات ودعم الايجابيات وتعظيم الفوائد التى تحقق مصلحة الامة العربية.

وزير الاقتصاد التونسي لـ«الأهرام»:

التجارة العربية البينية مازالت هامشية والآمال معقودة على المنطقة الحرة

أكد وزير الاقتصاد التونسي عبداللطيف صدام أن هناك تقدما في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بعد عامين من تطبيقها، وتم الاتفاق على قائمة السلع المتبادلة وتوضيح مسألة المنتجات ذات المنشأ الوطني وتقدمنا أشواطا فيما يخص الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وكل هذه الموضوعات الأساسية تعتبر تطورا كبيرا.

وأضاف في حديثه لـ «الأهرام» أن بعض البلدان العربية لم تنضم بعد للاتفاقية ونأمل في انضمامها لأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر وضعا مصيريا للدول العربية نظرا لوجود التكتلات الاقتصادية الكبرى، والمنافسة التي تحدث بين الدول ولن يكتب البقاء إلا لمن يعرف كيف يستغل كل طاقاته الكامنة، والعالم العربي يستطيع أن يستغل كل طاقاته التي هي غير مستغلة بكل أمانة وبالشكل المطلوب نظرا لأن التجارة البينية تجارة هامشية، ورغم كل المساعي المبذولة من القادة العرب لم ندخل في هذه المنظومة بالشكل المطلوب. وردا على سؤال حول الشراكة الأوروبية المتوسطية ودور تونس في هذه الشراكة قال وزير الاقتصاد التونسي إن تونس بالفعل من البلدان التي بادرت

حوار أجراه:
نصر زعلوك


عبداللطيف صدام

باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عن وعي وبكل طواعية وعن اقتناع بقدراتها لتلبية كل الشروط وتستعد لجني الثمار وتجنب الأخطار التي تؤثر في اقتصادها وأوضح أنه منذ عام ١٩٩٦ دخلت تونس في برامج واسعة وكبيرة لتأهيل الاقتصاد التونسي على المستوى الزراعي والصناعي والخدمات استعدادا للمراحل التي تم إقرارها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأن التطور الحادث الآن أصبح يؤهلنا بصفة جيدة لمختلف المراحل.. وأوضح وزير الاقتصاد التونسي أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول من جانب الواردات ومن جانب الصادرات، فأكثر من ثلاثة أرباع معاملتنا التجارية هو مع أوروبا.

وحول المشكلات التي تواجه الاقتصاد كالبطالة وأزمة الإسكان وغيرها وهل هناك خطط لمعالجتها قال الوزير التونسي: إن البرنامج الرئاسي الجديد للرئيس زين العابدين بن علي يضم بندا أساسيا للتشغيل فقد تمكنا من الارتقاء بزيادة أعداد الشباب، الذين تم توفير فرص عمل لهم إلى ٦٠ ألف شاب من أصل الطلبات ٧٠ ألفا ونعمل على إيجاد مجالات جديدة للعمل. وأوضح أن نسبة البطالة بتونس تصل إلى ١٥٪ حاليا، وهي نسبة منخفضة ونعمل أكثر على تخفيضها أما بالنسبة لفاقدي السند كالمعاقين والمسنين والأرامل والأيتام والعائلات المعوزة، فيتم منحهم مبالغ شهرية تصل إلى ثلاثة أرباع الأجر الأدنى الشهري. وحول العلاقات الاقتصادية المصرية - التونسية وهل حدث تطوير عقب زيارة الرئيس التونسي للقاهرة أخيرا ولقائه بالرئيس حسني مبارك أعرب عن تفاؤله بالإرادة السياسية للرئيسين في تطوير العلاقات، وقال لابد أن تجسد التطلعات، حيث مازال التبادل التجاري بين البلدين محدودا، وربما هناك بعض الاختلال، حيث إن وارداتنا من مصر أكثر من صادراتنا إليها، وأضاف لابد من إيجاد التوازن والتركيز على زيادة الاستثمارات من رجال الأعمال في كلا البلدين.

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٨/ ٢/ ٢٠٠٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمهورية تقول

أبوابنا المفتوحة

.. فى عصر العولمة والأسواق المفتوحة.. تفتح مصر أبوابها وتمد أيديها للتعاون الاقتصادى والتكنولوجى مع مختلف دول العالم.. انطلقت مصر على هذا الطريق بقيادة الرئيس حسنى مبارك.. فى إطار رؤية واضحة.. ودوائر محددة.. تشابكت من خلالها دواعى الواقع الاقتصادى .. بحقائق الجغرافيا والتاريخ.

فقد دعا الرئيس مبارك لقيام السوق العربية المشتركة.. او بالأصح.. دعا الرئيس إلى إحيائها.. من سبات ملفات الجامعة العربية.. لتتحول إلى واقع حى يعيشه الاقتصاد العربى فى القرن الجديد.

ومن خلال الدائرة العربية.. حرصت مصر على دعم التعاون الثنائى مع كل دولة عربية على حدة.. وأقيمت اللجان العليا للتعاون الثنائى بين مصر وكل دولة عربية.. من المشرق إلى المغرب.. وفى هذا الاطار تاتى زيارة عبد الرءوف الروابدة رئيس الوزراء الأردنى للقاهرة لإجراء مباحثات هامة مع الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء من خلال جلسات اللجنة العليا المصرية الأردنية.

حرص الرئيس مبارك باستمرار على ان تتجاوز علاقات مصر العربية حدود مبادئ الأخوة فى الدم واللغة والجوار الجغرافى مع الأشقاء العرب إلى الآفاق الرحبة للتعاون الاقتصادى الشامل. والحقيقة أن كل أنواع التعاون بين الدول تبقى فى إطار الرمز والمعنى إلى أن تتحول إلى واقع من خلال التعاون الاقتصادى والتجارى.

وفتحت مصر أبوابها أمام التعاون الاقتصادى مع جميع دول العالم بلا استثناء.. رغم أنها تعطى الأولوية أو تتمنى أن تكون الأولوية للتعاون العربى - العربى.

هكذا كانت الشراكة المصرية مع القوة الأعظم الجديدة فى العالم - الولايات المتحدة - نموذجا للعلاقات التى تراعى تشابك المصالح.. بين القوة الإقليمية الكبرى - مصر - .. والقوة العالمية الوحيدة.

وأخذت علاقات مصر مع أوروبا أكثر من زاوية.. فقد حافظت مصر على علاقات وثيقة مع كل دول أوروبا على حدة.. دون أن تنسى العلاقات الشاملة مع الاتحاد الاوروبى. وكان الرئيس حسنى مبارك هو صاحب المبادرة بعملية برشلونة التى وضعت صياغة جديدة للتعاون الشامل بين دول حوض البحر المتوسط واوروبا.

ولم تنس مصر.. ضرورة التعاون مع اليابان.. والقوى الصاعدة فى آسيا أو الاشقاء فى أفريقيا.. بل امتدت جسور التعاون إلى الارجنتين فى أمريكا الجنوبية.

ان مصر - مبارك .. تنطلق فى بناء النهضة الشاملة.. وهى تفتح ابوابها للتعاون مع جميع دول العالم.. بلا استثناء واحد.. فى عصر العولمة والأسواق المفتوحة.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٧ / ٢ / ٢٠٠٠

مؤتمر العمل العربى بشرم الشيخ:

السوق العربية المشتركة.. الحل الوحيد لمواجهة التكتلات العالمية

دور أكبر للقطاع الخاص.. فى توفير فرص العمل

شرم الشيخ ـ أحمد يوسف:

أكد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الدول العربية مطالبة بصياغة قانون عمل موحد وتنشيط برامج التعاون بينها والاسراع فى قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والآثار السلبية لاتفاقية الجات.

قال العماوى فى كلمة مصر أمام مؤتمر العمل العربى.. ان مصر اتخذت عدة اجراءات لمواجهة مشكلة البطالة منها اصدار النشرة القومية للتوظيف التى وفرت ٢٠ ألف فرصة عمل وتدرس حاليا انشاء وكالة قومية للاستخدام بالتعاون بين العمال والحكومة وأصحاب الاعمال اضافة لتطوير برامج التدريب وفقاً لآليات السوق واقامة المشروعات الصغيرة وتهيئة المناخ أمام المستثمرين.

طالب عثمان محمد شريف ممثل غرفة التجارة والصناعة بالبحرين بتكثيف أنشطة منظمة العمل العربية لتنمية الموارد البشرية والاستفادة بها فى العالم العربى بالتنسيق بين الغرف التجارية والصناعية.

أشار أحمد راشد الهارون مندوب أصحاب الاعمال بالكويت أن دور القطاع الخاص بالدول العربية مازال محدوداً وطالب بتنشيطه لأنه القادر على توفير فرص العمل الحقيقية.

اضاف سلطان الشاوى مندوب العراق الدائم بالجامعة العربية أن القضاء على البطالة فى العالم العربى مستحيل مشيراً إلى أن العديد من أسواق العمل العربى مغلقة أمام الأيدى العربية مما يؤثر على تنفيذ برامج الشباب.

طالب عبد الله خلف ممثل أصحاب العمل بالسودان برفع كفاءة المنشآت ومهارات العاملين لزيادة الأرباح وتحقيق التنمية.

أكد السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر أن التنمية الشاملة مرهونة بقوة الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة مشيراً الى ان مصر قطعت شوطاً كبيراً على طريق الاصلاح الاقتصادى وأرست قاعدة ضخمة من المشروعات العملاقة التى تستوعب الاف الشباب للعمل بها.

أضاف أن خطة القرن الجديد تستهدف توفير ١٠ ملايين فرصة عمل للشباب العربى من خلال برنامج يبدأ أول أبريل القادم ويستمر ٣ أعوام.

على هامش المؤتمر

● أدى مصطفى منجى نائب رئيس اتحاد العمال القسم على توليه منصب المدير المساعد لمكتب العمل العربى لمدة ٤ سنوات.

● وافق المؤتمر على تشكيل هيئاته الدستورية والنظامية بمنظمة العمل العربية ولجنة الحريات النقابية.

● أقر فريق الحكومات اختيار مجلس ادارة المنظمة للسنتين القادمتين من مصر وتونس والبحرين وسوريا.

المصدر : الأهـــرام
التاريـخ : ٢/٤/٢٠٠٠

فى مجلس الشورى أمس:

المطالبة بقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية

الأعضاء: مصر بقيادتها الحكيمة مؤهلة لتوحيد الصف العربى

أكد مجلس الشورى ان السوق العربية المشتركة اصبحت أكثر أهمية فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، وانها البديل الوحيد أمام الأمة العربية لمواجهة كل التحديات التى تواجهها فى عالم اليوم.

جاء ذلك فى الجلسة التى عقدها المجلس صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى لمناقشة تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع السوق العربية المشتركة والذى استعرضه الدكتور سعيد الدقاق أمام المجلس.

وقد اكد المجلس فى تقريره ان العمل الاقتصادى المشترك بين الاقطار العربية مازال يعانى مشكلة عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية وهى المشكلة التى انعكست فى ظاهرة الازدواجية والتناقض فى العديد من الحالات سواء فيما يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة أو التضارب بين السياسات الاقتصادية فيما بينها.

واشار إلى ان انشاء السوق العربية المشتركة اصبح قضية بقاء فى عالم تلهث فيه كل الدول للحاق بركب التطور الاقتصادى السريع خاصة انه لم تعد هناك دولة عربية بمأمن عما يحدث عالميا أو اقليميا ولاسيما مع انخفاض اسعار البترول نسبيا واهتزاز مصادر الدخل القومى لكثير من الدول.

وأكد أن الحل لتجاوز الكثير من ازمات النظام العربى حاليا سواء فى علاقاته بالعالم يكمن فى قيام هذه السوق، الأمر الذى من شأنه ان يمكن الدول الاعضاء بها من التعامل مع كل التكتلات الاقتصادية والقوى الاقليمية الاخرى، مشيرا إلى ان العروبة تتطلب قدرا كبيرا من التكاتف والتعاون للحفاظ على الهوية خاصة انها لاتلغى المصالح الوطنية بقدر تدعيمها وتعميقها.

كما أوضح المجلس فى تقريره ان النظام الاقتصادى الدولى يفرض تحديا هائلا على الوطن العربى يتمثل فى انه لم يعد بمقدور اية دولة منفردة مهما تكن امكاناتها ان تواجه متغيرات النظام الاقتصادى الدولى الجديد بمفردها.

وقال الدكتور سعيد الدقاق ان قيام السوق العربية المشتركة من شأنه مواجهة كل الترتيبات الاقتصادية التى تضر بالأمة العربية، خاصة السوق الشرق أوسطية التى من شأنها احداث تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول العربية، نظرا لان فكرة السوق الشرق أوسطية تؤسس نمطا جديدا للتخطيط وتقسيم العمل بين دول المنطقة تتخصص كل دولة فى اطاره فى صناعة معينة أو نشاط محدد فى الوقت الذى ترغب فيه إسرائيل فى القيام بدور دولة العبور للمنتجات الأوروبية، الامر الذى يجعلها مركزا حاليا فى المنطقة ومحورا للتجارة والتسويق مما يهدد اقتصاديا دولا عربية عديدة تقوم بمثل هذا الدور هذه الأيام.

وقال المجلس فى تقريره ان التعاملات الإسرائيلية مع الاطراف العربية فى ظل هذا المشروع لن تكون تعامل الشريك المتكافئ، نظرا لامتلاك إسرائيل خبرات تقنية نتيجة ارتباطها الدائم بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما اشار إلى ان المنتج العربى لن يستفيد من السوق الإسرائيلية المحدودة والمشبعة، مما يعنى ان الهدف الاستراتيجى من قيام مثل هذه السوق هو تحويل المنطقة العربية كلها إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية.

وأكد المجلس أن مشروع العمل العربى المشترك هو اقدم المشروعات المطروحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، إلا أن الحديث والاهتمام به قد تزايد فى الآونة الاخيرة منذ بداية عقد التسعينيات الذى شهد تطورات عديدة على كل الاصعدة الاقليمية والعالمية، خاصة ما يتعلق باتفاقية الجات التى تمثل أحد أهم التحديات التى تواجه

تابع الجلسة

أحمد البطريق

الدول العربية منفردة، الامر الذى يتطلب ضرورة قيام تكتل اقتصادى عربى له القدرة على تجاوز كل المخاطر التى قد تهدد الدول المشاركة فيه.

واشار ايضا إلى ضرورة الرقى بالتبادل التجارى بين الدول العربية بالشكل الذى يمثل مقدمة حقيقية لتشكيل مثل هذا الاطار الاقتصادى، خاصة ان نسبة التجارة البينية العربية لاتتعدى نسبة الـ ٩٪ من التجارة الخارجية العربية.

وعقب انتهاء الدكتور سعيد الدقاق من استعراض التقرير فتح الدكتور مصطفى كمال حلمى باب المناقشات، حيث تحدث فى البداية ممثل الاغلبية بالمجلس النائب محمد رجب فقال : ان الدول العربية تملك مقومات التوحد فى كل المجالات، غير ان معظم الدول العربية فضلت مدخل التوحد السياسى على المدخل الاقتصادى برغم اهميته الكبرى.

وقال ان التحديات التى تواجه الأمة العربية تتطلب قيام كيان عربى موحد لمواجهة اخطار العولمة.

وعاد يقول ان بعضا من الممارسات السياسية كان لها آثارها السلبية على تحقيق مثل هذا الحلم مثلما حدث من خلافات عربية خلال الفترة الأخيرة الماضية، ومؤكدا انه بات على مصر القيام بدور أكثر تأثيرا لحل كل هذه الخلافات من اجل تحقيق الأهداف المنشودة، طريقا للوصول إلى السوق العربية المشتركة.

وأكد محمد رجب ضرورة قيام شبكة طرق واتصالات بين الدول العربية بشكل فعال باعتبارها احد اهم المحددات لقيام مثل هذه السوق المشتركة بين دولها.

واختتم حديثه قائلا : حان الوقت لكى نؤمن مستقبل امتنا العربية وان نزيد من معدلات التبادل التجارى بين الدول العربية بالشكل الذى يضمن قيام السوق العربية المشتركة.

ثم تحدث الدكتور رفعت السعيد ممثل حزب التجمع، فقال ان مجلس الشورى اعتاد دراسة مشكلات مصر، عشقا فيها واليوم يقدم دراسة تؤكد عشقه لامته العربية وحرصه على دعمها وتوحدها.

وقال ان العرب ومنذ نصف قرن تحدثوا عن الوحدة الاقتصادية العربية وبرغم تغيير الانظمة عبر هذه العقود لم يحدث شىء.

واشار إلى ان التقرير لم يتناول رؤية محددة لتحقيق الفائدة لمصر ولكن من اجل مصلحة كل العرب.

وتناول قضية البترول العربي وقال انه لم يرتفع سعره منذ عشرين عاما حتى الآن نتيجة لتكتل الدول المستهلكة.

وناشد البرلمانيين العرب العمل بشكل فعال من اجل قيام سوق عربية مشتركة.

وطالب بأن يتم توزيع التقرير على كل البرلمانيين العرب ليكون نواة للتحرك من اجل احداث الهدف المنشود، كما طالب المجلس بتبنى فكرة عقد مؤتمر للبرلمانيين العرب لمناقشة تلك القضية وفى تعقيبه على حديث الدكتور رفعت السعيد قال السيد كمال الشاذلى ان اقتراح الدكتور رفعت السعيد اقتراح جيد، خاصة فيما يتعلق بتبادل هذا التقرير مع اعضاء البرلمانات العربية، وللعلم فإن هذا الموضوع سوف تتم مناقشته فى المؤتمر المقبل للبرلمانيين العرب.

وقال النائب أحمد الصباحى رئيس حزب الأمة ان هذا الموضوع الذى يناقشه المجلس لم يتأخر عن موعده، فالمقومات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة متوافرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

الصباحى اقترح قيام سوق عربية إفريقية تكون لها القدرة على مواجهة كل التحديات.

وقال ممثل حزب الاحرار محمد فريد زكريا ان قيام السوق العربية المشتركة هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الدولية والاقليمية، مشيرا إلى زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تناول فيها قضايا السلام والحصار، وكانت تهدف إلى تهيئة الاجواء التى تكفل تحقيق هذا الحلم.

وقال ان الخلافات العربية كانت سببا فى تاخر قيام السوق العربية المشتركة وان مايقوم به الرئيس مبارك من جهود لإعادة العلاقات الطيبة والحميمة بين الدول العربية يؤكد مدى حرص القائد على قيام هذا التكتل الاقتصادى، تمهيدا للوحدة العربية الشاملة.

واقترح محمد فريد زكريا اصدار عملة عربية موحدة وقيام مؤسسات عربية مثل محكمة العدل العربية التى تتولى تنقية التشريعات التى تعوق عمليات التبادل الاقتصادى.

كذلك قالت الدكتورة نازلى معوض عضو المجلس ان تقرير اللجنة تناول قضية مشكلة قيام السوق العربية المشتركة بموضوعية شديدة.

وقالت ان التكامل الاقتصادى العربى قائم على ارادة سياسية عليا وإرادة اخرى شعبية محلية تمثل قوى العرض والطلب واشارت ايضا إلى دور رجال المال والاعمال العرب فى قيام مثل هذه السوق، وتناولت زيارة الرئيس مبارك لأمريكا، فقالت انها تنم عن حنكة سياسية، خاصة، انها استهدفت ادخال التقنية التكنولوجية التى تعد احد أهم محددات قيام السوق العربية المشتركة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاخبار

التاريخ : ٣ / ٤ / ٢٠٠٠

الخبراء يحذرون من مخاطر العولمة ويؤكدون على أهمية التكامل العربى

كتب محيى الدين سعيد :

أكد خبراء اقتصاديون وقانونيون أن التكامل الاقتصادى العربى أصبح قضية حياة أو موت لمستقبل الأمة العربية جميعا. حذر الخبراء من خطورة انفراد منظمة التجارة العالمية «الجات» بالتشريع الاقتصادى وتخطى القوميات وفرض التشريعات على هذه القوميات. أكد الدكتور سمير أمين مدير منتدى العالم الثالث «داكار» على الحاجة إلى نوع من الإقليمية وبناء نظم تقنين اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بالمنطقة العربية. وقال فى ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ليلة أمس بمناسبة انعقاد قمة أفريقية أوروبا على ضرورة تنظيم الحركة الشعبية فى العالم لتكوين أممية جديدة وطالب أمين المنظمات الحقوقية بفضح انتهاكات حقوق الإنسان التى تتم من خلال عملية العولمة فى إطارها الاقتصادى وطالب هذه المنظمات بصياغة موقف شامل من العولمة والتحول من الموقف الدفاعى إلى الموقف الهجومى. وقال إن ما يحدث الآن هو الترويج للعولمة على أنها لا بديل لها وهذا غير مقبول حيث إن ما يدور فى إطار العولمة الآن ليس سوى رأسمالية غير مقننة وتسعى إلى إلغاء التقنين وتقوم على مبدأ أحادية الجانب والتحكم المطلق للشركات متعددة الجنسيات مع تجاهل المصالح الاجتماعية تماما. وأكد الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق على ضرورة التكافل الاقتصادى العربى والتماسك والسعى لإيجاد حوافز غير مادية لتحسين أوضاع الشعوب العربية وتطويرها وقال إن الوطنية قضية أساسية كحافز للتنمية فى البلاد العربية مشيرا إلى أن أى تقدم علمى فى العالم الآن يحتاج لإنفاق الأموال عليه وأن من ينفق هذه الأموال هو الذى يحدد اتجاه هذا التقدم وهو فى الغالب لمصلحته هو مؤكدا أن الدول الصناعية السبع الكبرى انفقت فى عام ٩٦ فقط ٢٥٤ مليار دولار على التطور التكنولوجى. وحذر الدكتور عبد الله من خطورة انفراد منظمة الجات بعملية التشريع للاقتصاد العالمى وفرض هذه التشريعات على القوميات مشيرا إلى أن الجات لها سلطة قضائية والدول الأطراف فيها ملزمة باللجوء إليها قبل أن تلجأ إلى أى سلطة قضائية دولية.

و.. ندوة أخرى: الاقتصاد العربي والعولمة!

هل نسقط مع الحواجز الجمركية أم نبنى أنفسنا بالتكامل؟

١٠٠٠ شركة كبرى تحكم العالم.. كم شركة عربية قادرة؟

بدعوة من دائرة الجمارك فى دبى انتقلت ندوة « الاهرام» الى دولة الامارات العربية المتحدة لتعقد فى المدينة المطلة على الخليج العربى ندوة بعنوان «الاقتصاد العربى فى مواجهة العولمة» بعد ان صحبت إلى هناك اثنين من الخبراء احدهما اكاديمى هو الدكتور محمد رضا العدل الاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس ، والذى شغل من قبل منصبى عميد الكلية ومدير مركز بحوث الشرق الاوسط بالجامعة .. والثانى هو محمد عادل العزبى ، رجل الاعمال المعروف ، وأحد خبراء الاقتصاد الممارسين . وكانت الدعوة من الدكتور عبيد صقر بوست رئيس مجلس جمارك الدولة ، وقد عقدت الندوة فى قاعة كبرى وشارك فيها اكثر من مائة اقتصادى ورجل أعمال . كما شارك فيها حميد بن ذيبان المساعد الاول للمدير العام لشئون المراكز الجمركية . وابراهيم محمد ابراهيم مسئول المؤتمرات ، وعبد الرسول صالح الشواب وغيرهم ..

وقد انتهت «الندوة» الى عدة نقاط ، منها الدعوة الى الاسراع فى خطوات التكامل الاقتصادى العربى سعيا الى انشاء السوق العربية المشتركة ، والدعوة الى استثمار الامكانات والموارد بافضل اسلوب فى كل البلاد العربية من خلال تعاون ومشروعات مشتركة، والدعوة الى استثمار العلماء والخبرات العربية بدلا من تسريبهم الى الخارج أو تجمدهم فى الداخل ، والتوسع فى تدريب العمالة بارقى مستوى، ودعوة رجال الاعمال الى تطوير انفسهم وتوسيع مداركهم لتطبيق البحث العلمى والاسهام فى التنمية التكنولوجية والتحالف ،وتشكيل كيانات كبيرة قادرة فى مواجهة الشركات العملاقة وكمثال فانه

توجد الآن ألف شركة تحتكر السوق العالمية وبالتالى تتحكمها فكيف نواجه هذا .. حماية للمجتمع والمواطن العربى ؟

● محمود مراد : إن الدول العربية كانت سباقة فى خوض التجارب الوحدوية سواء كان هذا قبل الاسلام - فيما يمثل تجارة بينية بين دول المنطقة - أو فى العهد الاول للاسلام او العصور اللاحقة باشكال مختلفة ، وبعد الحرب العالمية الثانية تأسست فى عام ١٩٤٥ جامعة الدول العربية لايجاد هذا التكتل الاقليمى ، وذلك قبل قيام التكتلات الدولية الاخرى الشهيرة ، وفى الخمسينات وتحديدا فى عام ١٩٥٧ تم التوقيع على اتفاقية السوق العربية المشتركة أى قبل اتفاق الدول الاوروبية على قيام السوق الاوروبية المشتركة من خلال الاتفاق الاول الذى وقعته فى روما عام ١٩٥٨، والذى لم تكن فى بنوده اكثر مما تضمنته بنود اتفاقية السوق العربية المشتركة.

غير ان الاتفاقية العربية واجهت - ولاتزال - مشكلات ومعوقات عديدة بالرغم من اننا جميعا - كعرب - نتغنى بالعروبة وباهمية العمل الاقتصادى المشترك.. ولقد تمت أخيرا اتفاقات محدودة.. اما الآن فقد صارت العولمة امرا واقعا مفرداتها نوع من التحدى الخطير امام الدول العربية ، فنحن اذا نظرنا إلى الخريطة العربية نجد أن اقطارها اما دول منتجة نوعا ما واما دول مستهلكة، وللاسف فانها تستهلك من خارج المنطقة العربية.. بينما هناك مجموعة ثالثة حفرت لنفسها مكانا ما من خلال التسويق والترويج واقرب مثال الى هذا هو دبى فى دولة الامارات التى جعلت من نفسها منطقة خدمة حضارية لاقليمها تتعامل مع التجارة والاقتصاد والتقنية العالية ، وصارت بهذا رئة يتنفس من خلالها هذا الجزء من المنطقة العربية . ولكن كيف تستمر الدول العربية فى الانتاج وتعمل على تطويره اذا افتقدت سوقها الطبيعية العربية ؟ وكيف تضمن الدول المستهلكة وصول السلع اليها باسعار معقولة وفى مواعيد مناسبة - خاصة السلع الاستراتيجية - إذ كانت تعتمد على الاجنبى الذى لايتعامل معها الا بحساب تجارى فقط وفى اطار سياسى معين ؟ وكيف تنمو الدول الاخرى اذا لم تجد سندا من جيرانها؟ وكيف تحافظ محطات الخدمة الحضارية على مواقعها ، إذا لم تكن ضمن منظومة معينة؟.

اننا عندما نجيب على هذا كله علينا ان نضع امام اعيننا النتائج المترتبة على سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية الموحدة - المشهورة بالجات - حيث ستتساقط الحواجز الجمركية ،وبالتالى ستفقد بعض المناطق مثل دبى اهميتها ، ولعلى هنا اشير - مع الفارق - الى تجربة شارع الشواربى فى مصر - ومدينة بورسعيد بعد ذلك - حيث كانت شهرة كل منهما قائمة على وجود السلع المستوردة وافخر انواع الانتاج المحلى ثم مع التطورات الاقتصادية المصرية صارت كل هذه الانواع من السلع فى كل شارع وفى كل مدينة مصرية !

من هنا فان العمل العربى الاقتصادى المشترك.. ليس مطلبا عاطفيا بقدر ماهو ضرورة واحتياج!

ان الدول الكبرى ، الاقوى والاكبر والاغنى منا مثل المانيا وفرنسا وايطاليا وغيرها .. تسعى الى التكتل والى تكوين سوق مشتركة.. بل ان قوة أعظم مثل الولايات المتحدة قد سعت إلى هذا من خلال تكتل « النافتا » مع كندا والمكسيك .. ومن خلال التعاون شرقا وغربا .. فهل نحن - اعنى كل قطر عربى - اقوى واغنى واكبر من هذه الدول ؟

ان اى دولة عربية - وبالقياس نفسه - اجدر ان تفعل الشىء نفسه لانه لن يكون بمقدورها ان تعيش بمعزل عن الدول المحيطة بها ولايمكنها ان تعيش وسط هذا العالم بكل مفردات العولة واتفاقيات الجات ،ولهذا فإن المحتم - اذا كنا نبغى المصلحة - ان تتكتل الدول العربية فى منظومة لحمايتها .. واعتقد انه ان الاوان لان تنفذ اتفاقية السوق العربية المشتركة وترى النور .. وفى رايى فان عقبات او عوائق قيام هذه السوق من الممكن ان تتحول الى عوامل ايجابية ودافعة لاقامتها .. فمثلا اذا كانت الدول الغنية الجاذبة للعمالة تخشى الدول الفقيرة .. فان الحل هو التعاون المثمر ، او الاستثمار المنتج فالسودان - كمثال دولة فقيرة - لكن بها ٢٠٠ مليون فدان اراض خصبة صالحة لاستزراعها من اليوم بالاضافة الى توافر الموارد المائية بها .. وهى فقط فى حاجة الى سيولة مالية لتغطية نفقات الإنتاج ومتطلباته . واذا حدث نوع من التكتل العربى فمن الممكن ان يتحول هذا المشروع إلى ما يقال عنه « سلة غذاء للعالم العربى » تكفى المنطقة العربية وتصدر ايضا للخارج وهناك نماذج اخرى ومشروعات أخرى فى دول عربية متقدمة فى الزراعة والصناعة المتنوعة - وكلكم ادرى بما فى مصر مثلا - واذا حدث نوع من التكامل فمن الممكن ان يتعاظم هذا الانتاج الى الحد الذى يمكن المنافسة به عالميا لمواجهة التكتلات والاحتكارات.. لكننا فى المنطقة العربية نستسهل الاستيراد من الخارج والحصول على السلع الجاهزة وبهذا فإننا ندعم الاجنبى.. فى الوقت الذى من الممكن أن نتدخل فى الانتاج العربى لتجويده ومضاعفته وذلك كله حماية لأمننا القومى قبل ان يبتلعنا الآخرون!

اكثر من ذلك فانه اذا حدث نوع من التكامل فيما بيننا فى اقتصاداتنا فمن الممكن أن نوفر انتاجا نتعامل به مع مجموعة تكتلات توجد لنا معها روابط تاريخية قوية وهذه - بلغة التجارة والاقتصاد - تمثل قيمة مضافة - ومن هذه التكتلات او المناطق : القارة الإفريقية بحكم وجود ست من الدول العربية فيها كما أنه تربطها علاقات قوية بدول الخليج . وهذه العلاقات القوية من الممكن - بالتكامل الاقتصادى العربى - ان توجد تعاونا جيدا انتاجا وتسويقا الشىء نفسه .. فان لنا علاقات قوية مع الدول الآسيوية.. ومع دول وسط آسيا ، والكومنولث الروسى.. وهى فى احتياج شديد الى كثير من المنتجات العربية وفى احتياج للخبرات العربية والتعاون مع الدول العربية، لكننا للأسف الشديد نهمل هذا البعد!

أيضا توجد امكانيات كبيرة للتعاون مع دول امريكا اللاتينية نظرا لان ظروفنا متشابهة.. كما ان بها اكثر من ١٦ مليون عربى او منحدر من اصل عربى.. ولعلى اضيف ان الدول العربية - بما فيها مصر ودول الخليج - تستورد بمليارات الدولارات سنويا من هذه الدول اللاتينية فى حين ان تصديرنا اليها ضئيل للغاية لا تتجاوز قيمته ٥٪ مما نستورده منها، والمعنى انه يمكن ان تقيم معها علاقات متوزانة..

اننى أؤكد - واظنكم تتفقون معى - ان التكامل الاقتصادى العربى مفيد وتعود منفعته على كل بلد عربى، وهذا التكامل سيكون وسيلة اقوى للتعاون ايضا مع مجموعات الدول التى لنا معها علاقات قوية -تاريخيا وثقافيا وسياسيا - واذا استطعنا ان نفعل هذا فسيرتقى انتاجنا الى حد المنافسة العالمية. وسيرتفع مستوى معيشتنا .. وسنتمكن من التعامل بمستوى جيد مع الاحتكارات والشركات والتكتلات العالمية.. ولن نخشى شيئا حيث سنكون فى مركز قوة ونستطيع أن نفرض شروطنا دون أن نخضع دائما لشروط الآخرين.

وباختصار أقول: إننا نواجه ظروفا خطيرة جدا لأن مايسمى بالعولة إذا لم تستطع التعامل معها جيدا فلن يكون لنا دور فى صياغة التحولات العالمية بل سنصبح مهمشين فى هذا العالم وستكون الخطورة اكثر قسوة من الاستعمار العسكرى الذى عانينا منه سنوات طويلة خلال القرنين الماضيين.. فالقضية إذن ليست عاطفية.. وانما هى - لنا جميعا بلا تفرقة - قضية مصير.. حياة او موت!

الثالوث المخيف

● الدكتور محمد رضا العدل: لقد شهدت السنوات الاخيرة تطورات سياسية.. ومن اهم هذه التحولات العالمية ظهور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهذا امر على قدر كبير من الاهمية لاسيما اننا نبدا عقدا جديدا فى ألفية جديدة ايضا وبالتالى فإن استشراف حقيقة مايحدث فى هذا العالم على درجة عالية من الاهمية، فالعالم يمر حاليا بعملية تحول ضخمة

لم يسبق ان شهدها من قبل، فعلى الصعيد السياسي، والسياسة عادة هي الحاكمة - فقد انتهى عصر القطبية الثنائية وصار هذا العالم بقيادة قطب واحد هو الولايات المتحدة التي اصبحت لها السيادة، وهذا ظرف جديد ومهم جدا له آثاره وانعكاساته الاقتصادية التي يجب أن نعيها جيدا.

ومن الامور الجديدة ايضا انه اصبحت هناك كثافة غير عادية في حركة رؤوس، الاموال طويلة المدى، ومثلا فانه في حركة رؤوس الاموال الموظفة في الاوراق المالية في العالم نجد ان هناك «تريليونات» من الدولارات تشهدها حركة الاسواق العالمية بيعا وشراء.. اى هناك حركة ساخنة للاموال على مستوى العالم. وتشجع على هذا ثورة الاتصالات العالمية التي نشهدها حاليا وتزداد قوتها وآثارها ومظاهرها يوما بعد يوم.

ويمكن القول إن هذه الحركة الاقتصادية العالمية تتبلور وتتمحور في ثلاث مناطق هي امريكا والاتحاد الاوروبي والكتلة الاسيوية.. وهذا الثالوث يتشكل فيه اكثر من ٤٥٪ من الانتاج العالمي.. وتتحرك فيه اكثر من ثلاثة ارباع الاستثمارات العالمية..

ايضا فاننا نشهد ظاهرة صناعية جديدة على مستوى العالم، وهي افول فكرة ان تكون لكل دولة صناعتها المميزة لها.. لكن بدأنا نشهد ظاهرة الاتحادات العالمية بين الشركات العملاقة وهناك اتجاه للدمج بين هذه الشركات العملاقة وصارت تشكل مايسمى بالشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسية. واصبحت توجد الان ١٠٠٠ شركة كبيرة على مستوى العالم تتحكم في التطور العلمي والتكنولوجي والحركة الاقتصادية عالميا.

ومن الظواهر العالمية التي يشهدها عصرنا الحالي ايضا ان العلم صار عاملا مباشرا من عوامل الانتاج بعد ان كانت هناك اربعة عوامل رئيسية فقط تشكل عناصره هي: الارض، ورأس المال، والموارد البشرية، والادارة.. فالعلم قد صار قوة انتاجية مباشرة اضيفت لهذه العوامل.. إذ اصبح الفارق الزمني بين الاكتشاف العلمي وتطبيقه قصيرا للغاية بعد ان كان عشرات السنين، وعلى سبيل المثال فان اكتشاف الجاذبية لاسحق نيوتن دخل التطبيق بعد مائة سنة، كما ان اكتشافات الذرة اخذت ٤٠ سنة حتى دخلت حيز التطبيق، لكن اليوم يتحول العلم الى تكنولوجيا بعد شهر او اسابيع. وهذه بدورها تدخل مرحلة الانتاج. وقد تم اجراء قياسات على الدول الصناعية المتقدمة فاتضح ان ٧٠٪ من الزيادة في الناتج المحلي في هذه الدول كان مصدره العلم. اى ان العلم يترجم الى زيادة انتاجية.. بل وصارت قدرة الدول في انتاج المعرفة تشكل طاقة اقتصادية مباشرة.

وإذا نظرنا الى الجات فسنجد انها ادت الى منظمة التجارة العالمية الموحدة التي تسهر على ضمان سيولة حركة التجارة العالمية وإزالة العقبات والعوائق امامها.. ولذلك اصبح الاقتصاد العالمي يديره ايضا ثالوث شهير هو (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والجات اى منظمة التجارة العالمية)

ومن القواعد التي تحكم هذه التجارة ان الرسوم الجمركية اصبحت تشكل عائقا امام انسياب هذه التجارة وهذا ماتعمل منظمة التجارة العالمية حاليا على ازالته بتخفيضها لهذه الرسوم الجمركية او إزالتها تماما..

وفي الحقيقة فإن لاتفاقية التجارة العالمية (الجات) جوانب ايجابية.. كما انها قد تشكل تهديدا للصناعات الوليدة في بعض الدول مثل الدول العربية..

وإذا نظرنا للاقتصادات العربية في ظل الجات . يمكن القول بما لايدع مجالا للشك ان العرب يشكلون بالفعل امة واحدة يجمعها تراث حضاري ووجداني واحد.. إلى جانب اللغة الواحدة والدين الواحد.. وهي بهذا تتميز عن غيرها من بقية المناطق العالمية والتكتلات الدولية..

ولقد مر الوطن العربي خلال السنوات الخمسين الماضية بظاهرة خطيرة وصعبة وهي ان عملية النمو والتنمية في بعض دوله قد اعتمدت على النفط اعتمادا مباشرا.. ومن ثم فالعلاقة هنا مباشرة بين النفط والتنمية وبالتالي فإن تقلبات اسعاره تقابلها تقلبات في عملية التنمية ومستوى الدخل.

أما في الدول غير النفطية فإننا نجد ان بعضها مثل سوريا والسودان ومصر وتونس والاردن تعتمد جزئيا على النفط من خلال ان قسما من القوى العاملة في هذه الدول اتجه للعمل بالدول النفطية واسهم دخله المادي في احداث تنمية بمجتمعه.. كما ان جزءا من الاستثمارات في بعض الدول تكون بفعل النفط.. مما يدل وللاسف على إننا اصبحنا اسرى هذه الفكرة - اى الاعتماد على النفط وصارت اسعاره تؤثر على الدخل والتنمية.

وقد حان الوقت للخروج من هذا التفكير.. واعتقد أن الظروف اصبحت مواتية ومهيأة للوصول الى هذا في الوطن العربي.. لعدة اسباب:

اولا: صارت لدينا قوة عاملة كبيرة.

ثانيا: اعتقد انه لم تعد لدينا مشكلة خطيرة فيما يتعلق برؤوس الأموال حتى بالنسبة للدول غير النفطية فإن نسبة الادخار للناتج المحلي جيدة وتصل الى ١٨٪ وهذا ما لم يكن موجودا قبل ربع قرن.

ثالثا: فيما يتعلق بالعلم والعلماء فانه قد صارت لدينا طاقات وامكانيات عالية جدا وبمستوى عالمي..

رابعا: يضاف إلى هذه العوامل عنصر مهم هو طبقة رجال الاعمال.. فلدينا اليوم طبقة من رجال الاعمال على مستوى عالمي ممتاز ولهذه الطبقة خبراتها العالمية وهي الفئة المسئولة عن تشغيل عوامل الانتاج وادارتها.

ومن ثم نقول ان لدينا العناصر الرئيسية للتنمية، وعلينا ان ننطلق بهذه الإمكانات العظيمة التي اصبحت متاحة في الدول العربية.. فلدينا - كما قال الاستاذ محمود مراد - ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة في السودان غير مستغلة، ولدينا ايضا معادن وموارد عديدة في دول اخرى.. ولايجب التعويل بشكل اساسي على البترول.

لكن هذا لايعني اهمال النفط او التقليل من اهميته، فسوف تظل له مكانته في احداث عملية التنمية في البلدان العربية، لكن يجب ألا يكون هو الفيصل والاساس في احداث هذه العملية التنموية ويجب الا نعلق كل سلة.

وبالنسبة للتجارب العربية السابقة - خاصة السياسية - فإنه يجب ألا نبكي على اللبن المسكوب فانه ليس كل ماحدث سيئا فقد حدث في الاربعين سنة الماضية نوع من التعاون العربي.. وأنشئت اتحادات رجال الاعمال ومشروعات مشتركة.. وهذه وغيرها تصب في خانة التكامل.

ولذلك فما يبدو من اخفاقات في التعاون العربي المشترك يجب ألا يمنعنا من أن نرى أن هناك منجزات حقيقية حدثت في الواقع. وعلى سبيل المثال فخلال الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ٧٨ اقيم حوالي ٢٠٠ مشروع مشترك في الوطن العربي.. واذا قدر لها أن تستمر لكان قد اصبح لدينا اليوم قوة اقتصادية قوية. فلندفع هذه المشروعات العربية المشتركة بأسس وأساليب جديدة، وأقترح تأسيس اتحاد صناعي يمكن أن يدخل في تحالف أو تعاون مع غيره ليتشكل تكتل اكبر لانه لن يكون بإمكاننا أن نعيش بمفردنا وهذا أمر مهم لان الهيكل الصناعي في البلدان العربية يغلب عليه الطابع التجميعي.

إنه من الممكن الآن التحرك في إتجاه تحالفات مع العالم الخارجي. وبالتالي لاخوف من الجات وتحرير التجارة. وشروطها، المهم أن نكون في مستوى التحدي ليكون لنا مكاننا ووضعنا في هذا العالم متلاطم الأمواج.

● محمود مراد: أثار الدكتور محمد رضا العدل نقاطا مهمة ومنها ان النظام العالمي الجديد - كما قال - ليس كله شرا . لكن المهم ان نستعد له.. ولايمكن أن نواجه الجات افرادا لكن يجب أن نواجهها كتلة واحدة.. فهناك مثلا مناطق حرة عديدة في البلدان العربية مثل دبي وعدن وشرق بورسعيد وغيرها. والمهم التنسيق فيما بينها حتى تثمر ولاتتضارب مع بعضها . ايضا اشار الدكتور رضا العدل الى التجارب العربية وليست كلها فاشلة. فإنه بدون العمل السياسي العربي والنضال العربي ماكانت الدول العربية قد نفضت الاستعمار وتحررت، ولا اريد الاستطراد لكن فقط احذر من أن نستسلم لجلد الذات أو ندين انفسنا بشكل مستمر.. فليست كل تجاربنا مريرة.. ولسنا دائما فاشلين.. ولقد اشار الدكتور رضا إلى التكتلات الاقتصادية ودور الشركات ورجال الاعمال، وهنا نقول أن دور الدولة مهم ويتعاظم في نظام الاقتصاد الحر..

التجارة البينية والعالمية

● محمد العادل العزبي: أن تجربة دبي الاقتصادية على المستوى الاقليمي تصلح للتطبيق على المستوى العربي ككل لمواجهة تحديات الجات، ولقد حدد الاستاذ محمود مراد موضوع الندوة عن الاقتصاد العربي في مواجهة الجات ومحاورها.. وهل استعد العرب للعولمة ام لا.. وأين السوق العربية المشتركة.. وغير ذلك. وبداية فإنني اقول ان العولمة وحرية التجارة ليست غولا إلا إذا فقدنا القدرة والاستعداد على التعامل مع الياتها ومن هنا يجب أن يكون شاغلنا هو كيف نتعامل مع هذه الآليات الجديدة.؟

ودعوني أتساءل: هل نستطيع أن نقيم «عوربة» في مقابل العولمة؟.. وهل نستطيع ان نقيم دافوس عربية مقابل دافوس السويسرية؟.. اي هل نستطيع ان نشارك في لعبة الشطرنج العالمية بشكل فاعل؟

أن الجات عبارة عن ٢٨ اتفاقية في مجالات التجارة والصناعة والملكية الفكرية وقواعد المنشأ والقيود الفنية والدعم والوقاية.. وغيرها.. وغيرها.. فماذا يجب علينا ان نفعل مع هذه الاتفاقيات الثماني والعشرين التي غطت كل اوجه النشاط الاقتصادي والمالي وتطرقت ايضا إلى النشاط الاجتماعي تحت دعاوى البيئة والعمالة؟.

والسؤال الأهم: هل نحن العرب جادون في أن نقيم سوقا مشتركة؟.. وفي الارتقاء بحجم التجارة البينية فيما بيننا؟

إن معي احصائية صادرة في مايو ٩٩ عن حجم التجارة العربية - العربية، وعن حجم التجارة العربية مع العالم الخارجي عامي ٩٦/ ١٩٩٧ وهي تذكر ان حجم تجارتنا مع العالم الخارجي كله بلغ ٢٩٤ مليارا و ٦٩٧ مليون دولار. بينما كانت قيمة التجارة البينية العربية ٢٨ مليار دولار فقط أي بنسبة تصل الى ٩٥ ٨٪ من الحجم الاجمالي للتجارة.. أن هذا الرقم ينطق بمؤشرات عديدة . فهل لاننق في بعضنا وفي انتاجنا؟

المطالبة بإدراج الخدمات المصرفية ضمن برنامج منطقة التجارة العربية الحرة

دمشق - عاطف صقر:

بحثت اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية بدمشق تأثير التحديات العالمية في مجالات المال والاتصال والتكنولوجيا على البنوك العربية وخدمات القطاع المصرفي.

وصرح السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية بأن اللجنة، التي ترأسها مصر وتضم في عضويتها سوريا ولبنان والأردن والامارات والسودان والعراق، تناولت الكيفية التي يمكن أن يلعب بها الاتحاد دورا فاعلا في مساندة اعضائه للتفاعل مع هذه التحديات.

وأضاف لـ «الأهرام» أن اللجنة بحثت دخول البنوك العربية عصر الانترنت، في الوقت الذي لم نكد ننتهي فيه بعد من الميكنة الكاملة لها، كذلك دخولها عصر الاستثمار الالكتروني والتجارة الالكترونية وتساعد عملاءها على الدخول فيها. وأضاف ان ذلك يأتي في الوقت الذي لم تنته فيه البنوك العربية بعد من تطبيق فكرة البنوك الشاملة والتنفيذ الكامل لتعدد وظائف البنوك. وأشار إلى أن السنوات الخمس السابقة شهدت تطورا هيكليا في البنوك العربية، حيث زادت موجوداتها إلى مايقرب من نصف تريليون دولار، وزادت رءوس أموالها لتتجاوز الحدود الدولية لكفاءة رأس المال، وخضعت للقواعد العالمية في تحصين الأصول بمعنى تكوين المخصصات والخضوع لقواعد المحاسبة الدولية.

واستطرد ان ذلك لاينفي انه أمامنا الكثير من التطوير الوظائفي للبنوك، لتدخل البنوك التجارية - وهي أغلب البنوك العربية - عهدا من الصيرفة الاستثمارية وصيرفة التجزئة، وقبل ذلك كله ادخال أحدث وسائل التكنولوجيا في عمل البنوك.

وذكر أن اللجنة بحثت ان يكون العام الجاري بندواته ومؤتمراته عام التحديث، أي بحث الأمور الجديدة التي يمكن للبنوك ان تقوم بها وطلب الاتحاد الاوروبي من اتحاد المصارف العربية الاسهام في هذا الجانب، حيث ينعقد ملتقى في غرناطة بالجامعة الاوروبية العربية في يوليو القادم للحوار حول شجون البنوك العربية والكيفية التي تكون بها المشاركة الاوروبية فعالة.

وكشف عن أن الاتحاد طلب من مجلس وزراء الاقتصاد العرب ادراج الخدمات العربية البينية في اطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، حيث إن خدمات البنوك والتمويل والتأمين والاستثمار وغيرها تمثل نسبة كبيرة من التبادل العربي الخارجي في السلع والخدمات.

وذكر ان هذا الاتجاه لقى تأييدا بمبادرة من مصر والسعودية وقطر، واعتبر أن هذا تحد حقيقي للبنوك العربية، متسائلا عن سبب السماح لبنوك أجنبية بالتعامل داخل الاقطار العربية وحرمان البنوك الشقيقة من العمل مادامت قد استوفت معايير القوة ذاتها.

وردا على سؤال عن كيفية جذب مدخرات العرب الموجودة في البنوك الأجنبية بالخارج، قال إن مسئولا بدولة عربية تحدث عن كيفية جذب أموال ابناء بلده من الخارج وأن مسئولا قد رد بأن سعر الفائدة في هذه الدولة ٥٪ على العملات الأجنبية في حين انها تتراوح مابين ٧و٨٪ في دولة مجاورة، إلا انه يرى ان المال يجذبه الأمان والاستقرار ثم العائد.

وأكد ضرورة أن تحوز النظم العربية على ثقة أصحاب الاموال ليأتوا جريا إلى الدول العربية، لأن عائد الاستثمار في الدول العربية اعلى من عائدها في الأسواق الدولية المكتظة بالأموال. وذكر أن ذلك لاينفي ان أغلبية الدول العربية، ذات الاقتصاد المركزي، بدأت اصلاحات ناجحة وتتقدم فيها، لكن يجب أن نسرع الخطى، لأن العالم يجري بسرعة شديدة وتوقع أن تعود الأموال التي هي ركيزة الاقتصادات العربية.

وقال: إنه عندما بدأت مصر الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١، جاءها نحو ٧٠ مليار دولار من أموال المصريين في الخارج، مشيرا إلى ان الأموال العربية في الخارج تقترب من التريليون دولار.

اندماج البنوك

وردا على سؤال حول كيفية مواجهة البنوك العربية اندماجات البنوك في العالم، قال: أن اتحاد المصارف العربية بحث اندماج البنوك خلال مؤتمرين كبيرين، وانه حدث بعض التقدم في لبنان والسعودية والأردن ومصر، ولكنه تقدم على استحياء، لأن ثقافة العرب تميل للتأني والاعتزاز بالفردية، وأوضح انه جرت المناداة في مؤتمر ببيروت، بالدمج عبر الحدود، وليس فقط الدمج القطري، أي أن يدمج بنك مصري مع سعودي أو كويتي.. الخ، وأعرب عن أسفه لعدم وجود استجابات قوية، بل تبنى الاتحاد منذ ٣ أعوام فكرة انشاء بنك للعالم العربي لتمويل التجارة والاستثمار بين العرب، وذلك للالتفاف حول المعارضين للدمج.

ودعا السلطات النقدية إلى تشجيع الدمج على المستويين العربي والقطري، وتشريع الحوافز للدمج، لأنه ليس هناك سبيل آخر للوصول إلى كيانات كبرى واضاف ان ذلك يجب أن يأتي قبل أن تسري اتفاقيات الجات، ونجد أنفسنا كبنوك عربية في موقف لانحسد عليه.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ / ٤ / ٢٠٠

في ختام المباحثات المصرية ـ المغربية

تأكيد دور الحركة التعاونية في إقامة السوق العربية المشتركة وزيادة استيراد الأعلاف المصرية

كتب ـ عبد الوهاب حامد :

فى ختام المباحثات المشتركة بين التعاونيين بمصر والمغرب بالقاهرة تقرر تنشيط التبادل التجارى بين البلدين فى مجال الحاصلات الزراعية والحرفية والأخذ بخطوات علمية وجادة فى المشاركة فى قيام السوق العربية المشتركة التى دعا إليها الرئيس حسنى مبارك والملوك والرؤساء والقادة العرب، كما تقرر زيادة حجم استيراد الاعلاف المصرية والوفاء بحاجة المغرب الشقيق، وأيضا تفعيل الاتفاقية بين الحكومتين المصرية والمغربية، صرح بذلك الدكتور خالد يونس مدير عام الاتحاد التعاونى العربى.وكانت المباحثات واللقاءات بين القيادتين التعاونية فى كل من مصر والمغرب قد عقدت برئاسة الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد العام للتعاونيات والأمين العام للاتحاد التعاونى العربى وممثل المغرب السيد ادريس نايتباش الأمين العام للاتحاد التعاونى العربى ومدير المكتب الاقليمى بالرباط وشهدها عدد من قيادات الحركة التعاونية المصرية وممثلون عن اتحاد تعاونيات الحبوب ببنى ملال ومراكش.

كما عقد وفد المغرب لقاء مع السيد محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ورئيس المكتب الاقليمى للحلف التعاونى الدولى لدول شمال أفريقيا والوطن العربى حضره السادة أحمد مروان رئيس الجمعية العامة للبطاطس والمهندس سيد طنطاوى رئيس الجمعية العامة للأرز ومحاصيل الحبوب وحضرها ممثلون عن صندوق الاستثمار التعاونى وتناول اللقاء تطوير التعاون بين المنظمات التعاونية فى البلدين وإزالة العوائق فى التبادل السلعى للمنتجات الزراعية.

وبحث الجانبان المصرى والمغربى تجربة التعاونيات المصرية وأسلوب تعاملها مع المتغيرات الجديدة فى ظل التحرر الاقتصادى والاتجاه نحو الخصخصة وتقرر عقد لقاءات مشتركة بين المنتجين التعاونيين فى كلا البلدين.

وصرح مصدر مسئول بأن المرحلة القادمة ستشهد مزيدا من اللقاءات بين قيادات الاتحاد التعاونى العربى فى صورة مؤتمرات وندوات واجتماعات ثنائية بهدف بلورة رؤية مشتركة حول دور الحركة التعاونية والاستفادة من قوة الدفع الحالية سواء من الحكومات أو المنظمات الاقتصادية بجامعة الدول العربية أو الحركة التعاونية العالمية والحصول على الدعم الممكن.

فى تصريحات للتليفزيون:

ولى عهد دبى يؤكد أهمية إقامة السوق العربية المشتركة

اكد ولى عـهـد دبى وزير الدفـاع الإمـاراتي الشـيخ مـحـمـد بن راشـد أهمية مكانة القاهرة التي غنى عنها، فـهي دائمـا فى الأذهان وفى القلوب. وقال ولى عـهد دبى فى حديث خاص لبرنامج «صباح الخير يامصر» إنه زار الأحياء السكنية والأثرية داخل البلد، مشيدا بالقيادة الحكيمة الذي وصلت بمصر إلى هذا المستوى العظيم.

وأضـاف أن القـاهرة من المناطق التي يشـدني الحنين إلى زيارتها داخل مصـر لأنها البلد التي سعدت جدا بزيارته .

وحـول تقـويمه لمعـرض تكنولوجـيـا المعلومـات نوه بأن مـصـر سـعت لإنشـاء قـاعـدة تكنولوجـيـة عـربيـة وهو الطريق الصـحيح بالنسبة للتكنولوجيا المتقدمة، وأكد أهمية التعاون بين مصر والإمارات.

وعن طمـوحـات الزعـيـمين العـربيين الكبيرين الرئيس مـبارك والشيخ زايد بأن يكون للعرب كيان اقتصادى قوى ودعوة الرئيس مبارك لأن تقام السـوق العربية المشتركة، قال ولى عـهد دبى: إن دعوة الرئيس مـبارك تعتبر من أولوياتنا فى هذا الموضـوع ونحن نتـعـاون فى هذه المجالات حتى نستطيع ان ننهض ببلادنا . وأعرب عن امله فى أن تتـحـقق دعـوة الرئيس حسنى مبارك الى انشاء السوق العربية لأن العـرب يملكون القـدرة والطاقـة والاستيعاب لإنشاء هذه السوق، ونتمنى أن يجد نداء الرئيس مـبارك الاستجابة المطلوبة. وحـول شكل التعاون بين مدينة «دبى للانترنت» و«المدينة الاعلامية الحرة» في مصـر قـال ولى عـهـد دبى: إن هناك تعاونا كبيرا بينهما وأن مصروالإمارات تحتاجان إلى التعاون والدراسات المشتركة بينهما. وأضاف أن العالم اليوم مقبل على التجارة الاليكترونية لذلك فإنه يجب تدريب الشباب فى البلدين وتهيئتهم لهذا المستقبل لأن كل شيء سيتم إلكترونيا.

وعن المشـروع القـائم الذي تم الأخـذ بأسبابه فى دبى وهو الحكومة الإليكترونية أشـار الشـيخ مـحـمـد بن راشـد إلى أن الإمـارات تمتلك دوائر شـبـه مكتـملة اليكتـرونيـا والهـدف من الحكومـة الأليكترونيـة أن تتـحـول الشـركـات إلى إليكترونيات وكذلك تتحـول التـجـارة إلى تجـارة إليكتـرونيـة. واوضح ان عبـارة «الحكومـة الإلكترونيـة» معناها أنه بدلا من ان يذهب العميل إلى هذه الدوائر يستدعى الحكومة إلى بيتـه أو إلى مكتبه فتـحل مـشكلاته وهذا يسـهل بعض الامـور لأن الحكومة تخدم الشعب فى تطوير حاجاته وكل شيء فى أمور الحياة. وحول كيفية الاستفادة بخبرة مصر فى نظم المعلومات أشـار إلى اتفاقيات التـعاون بين البلدين وقـال إنه يتم وضع تصـور كـامل للوضع حتى نحقق أقصى استفادة للبلدين.

وردا على سؤال حول الوضع الامنى فى المنطقة وكيف يؤثر على مسارات السلام قـال ولى عـهـد دبى وزير الدفـاع بدولة الإمارات إن الوضع الأمنى فى المنطقة طيب والحـمـد لله ، أما السـلام مع إسـرائيل فنتـمنى أن يكون قـادمـا وأن تكون هناك فرص كبيرة لتعزيز مكانتنا.

وأكد ضـرورة التمسك بالقدس فالامة الإسـلامية لن تقبل بادارة الإسـرائيليين للقدس، وقال إن السلام غير العادل سوف يشعل شـرارة تتفجـر بها المنطقة كلها والسلام غير العادل لن يستمر.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٠

المطالبة بتبنى المشروع المصرى لإقامة السوق المشتركة

الأسرى الكويتيون لدى العراق.. عقبة امام التضامن العربى

رسالة الكويت:
صالح شلبى

اكد الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب على عمق العلاقات بين مصر والكويت في مختلف المستويات الرسمية والشعبية واوضح د. سرور فى لقائه مع جاسم الخرافى رئيس مجلس الامة الكويتي وعدد من اعضاء المجلس ان استمرار معاناة الاسرى الكويتيين لدى العراق لايخدم اى طرف عربى بما فيهم العراق لان حقوق الانسان لايمكن ان تتجزأ ولايمكن الحديث عن حقوق الانسان العراقى دون الحديث عن حقوق الانسان الكويتي. وقال سرور ان التضامن العربي لايمكن تحقيقه فى ظل وجود خلافات عربية واسرى كويتيين.. مشيرا الى ان العراق يرغب فى رفع المعاناة عن شعبه والشعوب العربية معه فى هذا الامر الا اننا نطالب ايضا بانهاء ازمة الاسرى فوراً وهو موقف مبدئى تنادى به مصر دائما من اجل تحقيق التضامن العربى واشاد بالجهود الكويتية لاحتواء احداث حيطان وبما تقوم به الحكومة الكويتية لرعاية العمالة المصرية كما اشاد بعدالة ونزاهة القضاء الكويتي ومن جانبه اكد جاسم الخرافى رئيس مجلس الامة الكويتي ترحيبه بزيارة الدكتور فتحي سرور على راس وفد برلمانى رفيع المستوى الى الكويت مشيرا الى ان الكويت كانت فى انتظار هذه الزيارة لنعبر للشعب والحكومة المصرية عن تقديرنا للدور الذى تقوم به مصر من اجل العرب والعروبة. واشار الخرافى الى رغبة الكويت الاكيدة فى عودة التضامن العربى فى اقرب وقت ممكن وطالبت بتضافر الجهود العربية من اجل وحدتهم شريطة ان يكون هناك حوار يعتمد على المصارحة حول الاسباب التى ادت الى مانحن عيه الان واكد كمال الشاذلى وزير مجلسى الشعب والشورى ان وقوف مصر مع الكويت فى اعقاب الغزو العراقى لها.. كان وقوفا من اجل الشرعية والحق واوضح الشاذلى ان مصر تقف مع الكويت من اجل عودة الاسرى الكويتيين الذين يوجد معهم بعض الاسرى المصريين واخرين من البلاد العربية وان مصر ستبذل كل ماتستطيع لانهاء هذه الكارثة الانسانية فى اقرب وقت. ودعا نواب المجلس الكويتي الذين شاركوا فى اللقاء البرلمان بين الوفدين المصرى والكويتي الى ضرورة الابتعاد عن الخطب والاجتماعات العربية والتمسك بالمشروع المصرى الذى نادى به الرئيس حسنى مبارك حول ضرورة اقامة السوق العربية المشتركة واكدوا ان عدم التمسك بمشروع الرئيس مبارك من شأنه ان تظل الامة العربية ممزقة وان الكويتعلى استعداد تام لحضور اى قمة عربية فى اى مكان وبحضور جميع الرؤساء والملوك العرب شريطة ان تكون هناك قضايا محددة تتم مناقشتها للخروج بنتائج ايجابية لصالح الوطن العربى.

واكد الدكتور محمد عبداللاه ترحيب مصر بالاستثمارات الكويتية على ارض مصر وان قانون الاستثمار المصرى يتيح الفرصة للمستثمر الكويتي بعدم اللجوء الى الشريك المصرى وضرب مثلا بالاستثمارات الخاصة بالخرافى وهو فى ذات الوقت رئيس مجلس الامة الكويتي وقال انه بالرغم من اتفاقية السلام الموقعة بين مصر واسرائيل كان موقف مصر ثابتا وواضحا ضد عدوان اسرائيل على اى دولة عربية وان التطبيع مع اسرائيل لن يحدث الا بحدوث سلام شامل وعادل فى الشرق الاوسط واوضح البدرى فرغلى ان قانون الطوارئ فى مصر لايطبق على المعارضين السياسيين وانما هو فى الاساس بالرغم من رفضه للقانون داخل المجلس يطبق على من يمسكون المدافع ويهددون امن وسلامة الشعب المصرى.. مشيرا الى ان اول من يتهدد من هؤلاء هم المعارضة المصرية.

واكد على مهاود تضامين النواب المصريين مع الكويت فى قضية الاسرى.

المصـــدر : ......الأهـــــــرام........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٠

التكتل الاقتصادى العربى.. خيار مصلحة لكل قطر

د. محمود جبريل
خبير فى التدريس والتنمية البشرية

الاقتصاد العربى اليوم - إن جاز التعبير - غنى هو الآخر بتوجهاته وسياساته العديدة والمتناقضة أحيانا، بحيث يمكن لكل باحث فى شئون الاقتصاد اليوم أن يجد ضالته، فهناك النمو وهناك البطالة التى تتزايد وهناك التوجه الليبرالي - فى جانبه الشكلي على الأقل - جنبا الى جنب مع توجهات الاقتصاد المخطط، إلا أنه يصعب فى كل الأحوال على أى متأمل أو متابع لسياساتنا الاقتصادية العربية، أن يجزم بما ستكون عليه حالة الاقتصاد العربى بعد خمسة أعوام فقط من الآن، ناهيك عما يمكن أن تكون عليه الصورة فى الأمد الطويل، ولا أعتقد أن مسئولى الاقتصاد العرب أنفسهم، يمكنهم تحديد ملامح اللون الواضح للاقتصاد العربى قوميا أو قطريا سواء على مستوى الرؤية أو الأهداف أو على مستوى الممارسة والإنجاز.. إلا أننى وفى كل الأحوال أستطيع - ومن منطلق الممارسات الاقتصادية العربية - أن أجزم بأن هذه الممارسات تسير فى عكس إتجاه الزمن ومتطلبات العصر، ويمكننى فى هذا الصدد أن أعرض ثلاثة أسباب رئيسية :-

أولا - مازالت السياسات الاقتصادية العربية مستمرة فى الاعتماد على «الاقتصاد الاستخراجي» (المؤسس على استخراج المواد الأولية وتصديرها) كمصدر أساسى للدخل فى أغلب الدول العربية (الصادرات العربية من المواد الأولية تقارب ٩٠٪ من إجمالى صادراتها)

إن هذه الاستمرارية، تمثل فى جوهرها إما إغفالا لهيكل ومضمون وديناميكية الاقتصاد العالمى اليوم والذى بدأ المكون المعرفى (القائم على ثورة اتصالات وثورة تكنولوجيا تغيران وبشكل متسارع ومطرد من شكل الحياة ومضمونها بل ومن أطر التفكير والإدراك ذاتها) يشكل البعد الاستراتيجي الأول فيه، وإما أن الإغفال يمثل فى حقيقته انعكاسا لعقلية العجز عن الفعل والتفاعل والتى هى إفراز لأطر التفكير العربى المتخلفة القائمة على الاستنساخ والانبهار الساذج والتأقلم، ففى الوقت الذى تجاوز متوسط معدل الجزء المعرفى فى العملية الانتاجية فى أغلب الدول الأسيوية ٢٠٪ وفى إسرائيل نحو ٩٪ لم يصل متوسط هذا المعدل فى اقتصادات الدول العربية مجتمعة الى ١٪.

إن إلقاء نظرة خاطفة على مكانة ومكان البحوث والتطوير فى الهيكل الإدارى لأى مؤسسة عربية عامة أو خاصة، قد يعطى مؤشرا أوليا على أسباب تدنى هذه النسبة من ناحية، كما أنه يضفى مصداقية خاصة على المخاوف التى ترى أن الاقتصادات العربية (فى حالة عدم تغيير توجهاتها وأسسها الاستراتيجية) ستتعرض الى مزيد من التهميش وفقدان الهوية. إن ارتفاع أسعار النفط الحالى هو ظاهرة مؤقتة لا تنسجم والتيار العام لاقتصاد العولمة الذى يؤكد تلاشى الأهمية الاستراتيجية للمواد الأولية (التى شكلت عصب العملية الانتاجية فى عصر الصناعة) وحلول البعد المعرفى (الناتج عن تحالف رأس المال والتكنولوجيا) كجوهر استراتيجي محرك للاقتصاد ومحدد لاحتمالات نموه.

إن استمرار الاقتصادات العربية فى اعتمادها على مواردها الأولية كركيزة أولى ووحيدة لنشاطها الاقتصادى فى الوقت الذى يتحول فيه الاقتصاد العالمى وبشكل متنام الى اقتصاد قائم على تفعيل استخدامات التكنولوجيا وتطويرها فى كل مجالات الحياة (نصيب المواد الأولية فى ثمن أى سلعة اليوم لا يزيد على ١٠٪ وفى تدن مستمر، كما يقدر مايخصص للبحوث والتطوير فى بلادنا العربية بنحو ٠,٢٪ بينما يقارب فى الدول الآسيوية نحو ١,٤٪ وفى الدول المتقدمة تجاوز ٢,٣٪)، قد تترتب عليه مفارقة مضحكة ومحزنة فى آن واحد، إذ قد تؤدى هذه الاستمرارية إلى تفكك وتحلل علاقة التبعية العضوية للاقتصاد العربى واندماجه فى هيكل الاقتصاد العالمى، وليس ذلك بسبب سياسات تحررية وطنية تهدف الى الاعتماد على الذات، بل بسبب تدهور وتلاشى الأهمية الوظيفية لهذا الاقتصاد المتخلف فى بنيوية العملية الإنتاجية فى عصر المعلومات ومجتمع المعرفة، وبالتالى قد لا نكون مؤهلين حتى لعلاقات التبعية التى ميزت سياساتنا وتوجهاتنا الاقتصادية طيلة نصف القرن الماضى. ومن ثم فإن عجز الاقتصادات العربية عن إعادة هيكلة عملية الانتاج بما يتيح إتساقا أكبر مع معطيات عصر المعلومات، قد يدفع الى مزيد من البطالة العربية (التى وصلت الى ١٦٪ من إجمالى القوة العاملة العربية) كما أنه قد يشكل عامل طرد أقوى للاستثمارات العربية الى خارج الأرض العربية (قدرت هذه الاستثمارات بنحو ٦٨٠ مليارا)، كما أنه سيؤدى أيضا الى طرد مزيد من العقول العربية إلى خارج أوطانها.

إن حصاد التجارب الاقتصادية العربية (برغم معدلات النمو المشجعة فى بعض دولنا العربية)، يمكن أن يلخص فى بعض المؤشرات الإحصائية البسيطة :-

١ - الناتج المحلى الإجمالى العربى لم يتجاوز فى نهاية التسعينيات ٥٣٠ مليار دولار أى أقل من ٢٪ من مجموع الناتج المحلى الاجمالى العالمى، وهو لا يمثل حقيقة أكثر من الناتج المحلى الاجمالى لدول أوروبية من الوزن المتوسط.

ب ـ توزيع الدخول والثروات داخل أغلب بلادنا العربية، يعتبر أقل عدلا من توزيعها فى الدول الصناعية المتقدمة، وهو ماأدى الى زيادة عدد الفقراء العرب ليتجاوز ٧٠ مليونا من إجمالى ٢٨٠ مليون مواطن عربى فى سنة ٢٠٠٠، كما تجاوز عدد العرب الذين لا يقرءون ولا يكتبون رقم الـ ٦٥ مليونا.

ج ـ زيادة تدهور نسبة الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى الوطن العربى حيث بلغت نسبة الاكتفاء فى القمح مثلا نحو ٣٢٪ وفى السكر أقل من ٣٠٪ وفى اللحوم نحو ٦٢٪. لو نظرنا إلى مؤشر العجز الغذائى العربى فى ضوء الزيادة السكانية المتسارعة فى الوطن العربى من ناحية، وفى ضوء عجز الاقتصاد العربى عن إعادة هيكلة عمليات الانتاج من ناحية أخرى، لأمكننا توقع المزيد من الاعتماد على الخارج لسد حاجات المواطن العربى الغذائية الأساسية.

د ـ توجيه أغلب عائدات الطفرة النفطية الى الأغراض العسكرية (دون إغفال ماأنجز فى مشروعات البنية الأساسية فى بلادنا العربية) ليس فقط مثل استنزافا لموارد الأمة وأضاع فرصة تاريخية لإحداث تنمية حقيقية، ولكنه أيضا سيمثل مشكلة أساسية فى حالة تفكير أنظمتنا العربية فى إعادة هيكلة شكل ومضمون الاقتصادات العربية، وقد يدفع الكثير منها الى الاقتراض من الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، بكل مايعنيه ذلك من فرض الشروط حول نوعية السياسات المطلوب اتباعها، ليس فى مناحى الاقتصاد فقط ولكن فى أمور السياسة أيضا (سياسات التكيف الهيكلى والخصخصة فى كثير من بلادنا العربية هى خير تجسيد لهذا الوضع)

ثانيا ـ إن ارتكاز اقتصاد العولمة على البعد المعرفى المعلوماتى كمكون أساسى للعملية الانتاجية واعتماده على ثورة الاتصالات العارمة فى تحقيق مبدأى الانتشار والسيطرة عبر القارات (شركات متعددة الجنسية)، أكد بشكل حاسم أن الإنسان متعدد المهارات والمعارف هو المكون الاستراتيجى الأهم فى حسابات المنافسة والبقاء وبالتالى تحولت مؤسسات التعليم والتدريب ومراكز البحوث والتطوير الى بؤر استثمار استراتيجى فى الموارد البشرية بما يتفق واحتياجات العولمة وآفاق تطورها. أما فى وطننا العربى فان المفارقة المحزنة مرة أخرى تكمن فى استمرار سياساتنا فى التعامل مع الموارد البشرية العربية من منظور كمى، يهدف الى تخفيض معدل الزيادة السكانية كغاية فى حد ذاتها.

ان انتهاج كثير من أنظمتنا العربية لسياسات اقتصادية ليبرالية (خصخصة) واتخاذها لبعض الخطوات (الديمقراطية الخجولة)، يحتم بطبيعته تثوير أو تدمير كثير من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية واعادة بنائها بما يتفق ومتطلبات التوجهات العربية الجديدة فى مجالى الاقتصاد والسياسة

ذلك ان الخصخصة تحمل فكرا وفلسفة اقتصادية، قبل ان تكون تغييرا فى حقوق وصكوك الملكية، وبالتالى يصبح من أهم متطلبات الخصخصة والاقتصاد الليبرالى توفير الفكر الذى يقوم على المبادرة والمخاطرة والتجديد وامتلاك الرؤية والحلم En-trepreneurship، ولعلى اكرر ماأكده كثير من دارسى السياسة والمجتمع بأن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ليست فقط عاجزة عن افراز البشر الذين يحملون هذه المواصفات، بل هى تسعى الى تأكيد قيم واتجاهات معاكسة ومتناقضة لمتطلبات المشروع الخاص قيما واتجاها وسلوكا.

وتوجهات التحول الديمقراطى (ولو فى جانبه الشكلى عربيا)، تحتم هى الأخرى وجود المضمون المجتمعى الذى يؤكد قيمة المشاركة، ويعلى من شأنها ويجعل منها مكونا أصيلا فى وعى الفرد وإدراكه، ويمكن من الاحساس بالمواطنة كحقيقة يفرضها الشعور بالانتماء للوطن، قبل ان تكون اختاما فى بطاقات الهوية وجوازات السفر، ومن ثم تصبح المشاركة دورا وحقا طبيعيا مكتسبا، بدلا من أن تكون هياكل رسمية تعبر عن إرادة الحاكم أو امتثالا لضغوط خارجية.

تأسيسا على ذلك، يمكن لنا أن نتوقع مزيدا من الانتشار لصناديق التنمية الاجتماعية فى بقية الأقطار العربية، فى محاولة لايجاد حلول تلفيقية لمشكلة البطالة العربية، التى تفاقمت ـ فى جزء كبير منها ـ نتيجة لعدم ملاءمة مخرجات التنشئة الاجتماعية ـ وبالذات نظام التعليم العربى ـ لمتطلبات التوجهات الاقتصادية والسياسية الرسمية المعاصرة.

ان مؤسسات ومراكز التدريب وتطوير الموارد البشرية العربية الواعية المدركة لحقيقة سوسيولوجية وسيكولوجية المواطن العربى، لابد لها ان تعمل فى اتجاه معاكس تماما لمخرجات التنشئة الاجتماعية، وذلك عن طريق التأكيد فى موادها التدريبية وفى أساليب وطرق التدريب ذاتها، على قيم المبادرة والمشاركة والتسامح، وبالتالى يصبح التدريب ملاذا ووسيلة لاصلاح ماأحدثته مؤسسات التنشئة الاجتماعية من تشوهات فكرية واتجاهات سلبية فى المواطن العربى، تحتم علينا اعادة الهندسة البشرية بما يحقق تعديل اتجاهات المواطن العربى السلبية تجاه ذاته وعمله ووطنه، قبل ان نفكر فى اكسابه المهارات والمعارف الجديدة.

تأسيسا على ماسبق يكتسب التدريب وتطوير الموارد البشرية اهمية استراتيجية ملحة بأن يتحول التدريب الى مشروع نهضوى عام (بدأ الخطاب الرسمى فى مصر يلوح الى بوادر اهتمام فى هذا الصدد) أساسه التعامل الكيفى مع قضايا الموارد البشرية وزيادة عدد السكان، بدلا من سياسات المنظور الكمى التى سيطرت على تفكيرنا خلال نصف القرن الماضى. من هذا المنطلق فان المرء يدهش لتهميش التدريب وجهود تطوير مواردنا البشرية فى مؤسساتنا العربية فى القطاعين العام والخاص، ولعل عدم توافر أى بيانات أو احصاءات رسمية عن التدريب على المستوى القومى أو القطرى، يعتبر مؤشرا واضحا فى حد ذاته على الوضع المتدنى للتدريب وأهميته في أفكار واولويات متخذى القرار فى مؤسساتنا العربية

ثالثا: السبب الثالث الذى يؤكد تحرك سياساتنا الاقتصادية العربية في اتجاه معاكس لاتجاه الزمن، هو ترسيخ تلك السياسات لظاهرة التقزم الاقتصادي العربي، فاقطارنا العربية تدخل عصر العولمة فرادى، في الوقت الذى تتجه فيه أغلب دول العالم وفى قاراته المختلفة الى مزيد من التكتل وبناء التجمعات الاقتصادية الاقليمية وفى حين نلاحظ الجهود الحثيثة لتقوية المنظمات الاقتصادية الاقليمية، كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى او منظمة النافتا (تضم امريكا وكندا والمكسيك)، والآسيان فى جنوب شرق آسيا وتكتل (ماركسير) فى امريكا الجنوبية، نجد ان منظماتنا الاقتصادية العربية (تحت مظلة جامعة الدول العربية) أو تكتلاتنا الاقليمية مثل الاتحاد المغاربى ومجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى. كلها إما انهارت واما اصبحت بدون فاعلية، وبالتالى مازالت انظمتنا العربية تقيم علاقاتها الاقتصادية الرأسية بشكل فردى مع دول الشمال (وبالذات الاتحاد الأوروبى)، ومازالت العلاقات الاقتصادية العربية - العربية لاتجد لها أثرا ملموسا، عدا وجودها داخل ملفات وأوراق الجامعة العربية، التى اكتظت بالاتفاقيات العربية المشتركة والمجالس العربية المشتركة منذ بداية الخمسينيات وحتى تاريخ كتابة هذه السطور. ولعل المرء يتساءل إذا كان الناتج المحلى الاجمالى لكل الدول العربية لايصل الى ٢٪ من مجموع الناتج المحلى الاجمالى العالمى، فكيف ستكون عليه الحال اذا كان الأمر متعلقا بدولة عربية واحدة؟

ان خيار التكتل الاقتصادى اصبح ضرورة استراتيجية لاتقبل التأجيل أو المماطلة ايا كانت الأسباب، خصوصا في ظل سيطرة الديناصورات الاقتصادية عابرة القارات (الشركات متعددة الجنسية) والتى قدرت بعض الاحصاءات عددها بأكثر من ٣٠ الف شركة تمتد سطوتها وسيطرتها الى قارات العالم اجمع، يكفينا فقط ان نشير الى أن الناتج المحلى الاجمالى لهذه الشركات أصبح يعادل اكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالى لكل دول العالم، وضعف الناتج المحلى الاجمالى لكل دول العالم الثالث مجتمعة، وبرغم هذه الضخامة والسيطرة على أسواق العالم فان هذه الشركات الديناصورية تتجه الى مزيد من التكتل عن طريق سياسات الاندماج والسيطرة Merger and Take Over، ففى ١٩٩٢ مثلا كان هناك نحو ٥٨ صفقة اندماج قيمتها الاجمالية نحو ٧٠ مليار دولار فقفزت هذا الرقم فى سنة ١٩٩٧ لتصل قيمة صفقات الاندماج الى ٢٣٦ مليار دولار، والظاهرة فى تزايد مستمر، هذا فى الوقت الذى لم تصل فيه التجارة العربية البينية الى ٩٪ من اجمالى تعاملات العرب التجارية مع العالم الخارجى. تأسيسا على كل ذلك يمكن للمرء ان يجزم بأنه فى ظل هذه الاحتكارات الديناصورية والتجمعات الاقتصادية الاقليمية، لن يستطيع اى اقتصاد قطرى عربى أن يحقق التنمية المنشودة. ومن ثم يصبح خيار التكتل الاقتصادى العربى خيارا مصلحيا لكل قطر تفرضه اعتبارات الصراع من اجل البقاء قبل ان يكون منظورا تطرحه مشاعر القومية واعتبارات الأيديولوجيا.

لماذا تأخر قطار السوق العربية المشتركة؟!

أصبح التوجه لدى رجال السياسة والاقتصاد عبر تحليلاتهم السياسية والاقتصادية يتجه نحو عامل مهم جدا له دلالاته الواضحة، حيث تمحور الفكر إلى سؤال يطرح نفسه: هل أصبحت المشكلات التي تعيشها معظم الدول العربية أحد العوامل لتوقف قيام سوق عربية مشتركة؟ وهل يلزم للدول العربية أن تتخلص من المشكلات التي تعيشها أولا لتتفرغ لقضية قومية مهمة تتعلق بإقامة السوق العربية المشتركة؟.. أم أن القضية الحقيقية تكمن في أن فكرة قيام السوق العربية لم تأخذ المساحة المطلوبة في أذهان الحكام والشعوب العربية لقيامها؟.. أم أن قيام هذا السوق قد يتعارض مع بعض المصالح لبعض الدول العربية؟.

ولو سلمنا بأن هناك مزجا بين السببين وهما المشكلات التي يمر بها العالم العربي وعدم حصول فكرة قيام السوق على مساحة مطلوبة تسمح حاليا بالتنفيذ.. فإننا نستشهد برأي د. حسن نافعة في وصفه الدقيق لحالة العالم العربي في الوقت الحالي، مما لا يجعله مؤهلا لاستقبال أي جديد

ويقول نافعة إن لدينا دولا عربية غارقة في مستنقع الحروب والمشاكل الداخلية مثل: الجزائر والسودان والصومال وربما اليمن.. فالجزائر (غير قادرة) على تضميد جراح حرب أهلية ماتزال مستمرة ومفتوحة. والصومال تبدو محطمة وغير قادرة على لملمة أشلائها التي بعثرتها حرب قبلية غريبة الأطوار تكاد تأتي على الأخضر واليابس فيها.. واليمن الذي لم يكد ينتهي من حرب أهلية بالأسلحة الثقيلة حتى بدأت فيه حرب أهلية بوسائل وبأسلحة أخرى ربما تكون أكثر خطرا! والسودان الذي يواجه احتمالات التفكك والانقسامات تحت وطأة حرب أهلية من نوع جديد

ويشير حسن نافعة إلى البعض الآخر من الدول العربية الذي يكاد يختنق تحت وطأة العقوبات الدولية وهذا هو حال العراق وليبيا والسودان..

فالعراق يواجه حالة من الجوع والمرض واليأس تحت وطأة عقوبات دولية. وليبيا تبدو كأنها حصلت على إفراج مؤقت لكن حركتها ماتزال مقيدة بعد أن وضعت تحت المراقبة والملاحظة تمهيدا لإعادة اعتقالها عند الضرورة مرة أخرى.

كذلك باقي الدول العربية التي لا تخلو دولة من مشاكل.. وإذا كان هذا هو حال الدول العربية، فالسؤال الآن يؤكد أن الإنسان العربي مهزوم أمام نفسه، مما يجعل هناك صعوبة وسط هذا الكم من المشاكل على تقبل فكر جديد، حيث تتحكم العوامل النفسية في عدم وجود شهية متفائلة للمستقبل. والمطلوب الآن ضرورة ترتيب البيت العربي من الداخل حتى يتطلع للمستقبل نحو تحقيق أمل قومي مهم وهو إقامة السوق العربية المشتركة.

وإذا تحدثنا عن الجانب الآخر وهو تفنيد المعوقات والملابسات التي تحيط بقيام هذا السوق، نسأل أنفسنا هل الوعي الشعبي العربي بأهمية السوق العربية المشتركة كاف في الوقت الحالي؟ وهل فكرة إنشاء السوق نابعة من فكر واقعي أم إنها حلم بلا مقومات؟ وهل فكرة السوق العربية تجيء على أولويات أهداف العالم العربي كذلك نتساءل إذا كان منطق المصلحة الاقتصادية المتبادلة واضح أمام الدول العربية أم لا؟ ويرى البعض أن مساحة الاختيار والناقشة غير متاحة أمام الشعوب العربية وأنها ليست كافية لتكوين أساس سليم.

ويذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك ويتساءلوا عن الثقة وعدم الثقة بين الدول العربية بعضها البعض، وهل حقا أن قيام السوق العربية يتعارض مع مصالح وطنية لبعض الدول؟.. وهل ستكون السوق العربية مؤهلة على الوقوف أمام تحديات «الجات» مستقبلا؟.

أسئلة عديدة ليتنا نجيب عليها ونحن نسعى لتحقيق الحلم العربي

تهاني البرتقالي

المصدر : الوفد
التاريخ : ٥ / ٦ / ٢٠٠٢

غدا.. مجلس الشورى يناقش أهمية قيام السوق العربية المشتركة

كتب - محمود غلاب:

يستأنف مجلس الشورى جلساته غداً برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي يواصل المجلس مناقشة التقرير المبدئي الذى أعدته لجنة الشئون العربية والخارجية عن موضوع السوق العربية المشتركة.. وأكد التقرير ضرورة إقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة التكتلات العالمية. وأشار التقرير الى أن انشاء السوق العربية المشتركة هو الحل لتجاوز الكثير من أزمات النظام العربى فى علاقاته بالعالم أو بالاقليم. وأوضح التقرير ان السوق العربية تجعل الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع المشروعات الاقليمية فى اطار الشروط المناسبة. وكشف التقرير ان العروبة تفرض على الجميع نوعا من التكاتف والتعاون للحفاظ على الهوية، وخاصة انها لاتلغى المصالح الوطنية، بل تدعمها . وأضاف التقرير ان التعاون العربي فى ظل الاوضاع الحالية أصبح ضرورة للبقاء، ولم يعد شعاراً سياسيا.

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٦ / ٥ / ٢٠٠٢

د. حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية:

بعض الدول العربية تمتنع عن تنفيذ قرارات العمل العربى المشترك

هناك فروق جوهرية بين السوق الأوروبية والسوق العربية

المصـدر : الأهـرام

التاريـخ : ٦/٥/٢٠٠٠

ظل الأمل العربي نحو تحقيق سوق عربية مشتركة مشتعلا منذ قيام الجامعة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.. خاصة بعد التوقيع على اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن هذا الأمل لم يتحقق بعد رغم مرور عشرات السنوات.. الأمر الذى يدعونا للتساؤل عن مواطن العجز فى تحقيق وتنفيذ هذا الامل والحلم الذى ظل الإنسان العربي ينتظره بفارغ الصبر.

لذا التقينا بالأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور حسن إبراهيم الذى ظل يشغل موقعه هذا لأكثر من عشر سنوات والذى سيترك منصبه اول يونيو القادم للمرشح المصرى الدكتور أحمد جويلى.

وتأتى شهادة الدكتور حسن إبراهيم على الفترة التى قضاها أمينا عاما للمجلس بمثابة وضع النقاط فوق الحروف ليزيل الغموض حول أسباب عدم تحقيق سوق عربية مشتركة حتى الآن! وفيما يلى نص الحوار.

● ما هى أبرز التحديات التى واجهتك طوال فترة عملك فى المجلس؟

●● عندما قام المجلس كانت هناك تطلعات على الساحة العربية كبيرة جدا نتيجة استقلال العديد من الدول العربية ونتيجة ما بعد الحرب العالمية الثانية من شعور بالاستقلال. فكان الإقبال فى الساحة العربية على الجامعة العربية وتعزيز اقتصادياتها الأمر الذى ساهم فى عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية ونشأ المجلس فى مرحلة ما يسمى بالمد القومى أو مرحلة الاستقلال وهذا كله أدى إلى وضع الاتفاقية ثم البدء فى تنفيذها مع طموحات كبيرة.. لكن التطورات اللاحقة لم تكن قادرة على حمل الأفكار والطموحات التى تضمنتها الاتفاقية ثم حدثت استكانة.. فالدول التى كانت مندفعة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية فى سبيل تنفيذ الاتفاقية بدأت تشعر بأنها يجب أن تكون صلبة! وبدأت تتمسك بقدراتها وشخصيتها كاملة وبدأت تحجم عن تقديم التنازلات! وأنت تعلم أن التعاون والتفاعل يحتاج إلى تنازلات عن بعض الجوانب السيادية ومن هنا بدأت تضعف هذه الروح وأدت إلى مزيد من الضعف وانعكست على العلاقات العربية وعندنا أمثلة كثيرة حدثت على الساحة العربية شدت الأمور إلى الخلف.. لكن جرت محاولات أيضا لتدعيم الوحدة مثل قيام مجلس التعاون الخليجي الذى كان يستهدف النهوض بخطوة متقدمة نحو تحقيق تطلعات فى نطاق محدود وليس فى الإطار الشامل.

عقبات

● ما تقييمك للوضع الاقتصادى العربى فى الوقت الحالى؟

●● هذا السؤال إجابته تكون بسؤال آخر هو هل الوجود العربى قائم أم لا؟ هل هناك اقتصاد عربى أم لا؟ وبالطبع يوجد اقتصاد عربى. ولابد من العمل الاقتصادى العربى باستمرار وبشكل متواصل ومن هنا نأتى إلى التطبيق أو نتائج العمل من حيث مدى نسبة نجاحها من عدمه، نحن نواجه عقبات فى طريق الإنجاز من خلال العمل العربى الاقتصادى، هذه العقبات تتمثل فى أنه يتم اتخاذ القرار على مستوى الإجماع فى كثير من الأحيان لكن عند التطبيق نجد أن مستوى هذا التطبيق فيه تفاوت كبير.. بل هناك إحجام أو تردد أو امتناع عن تنفيذ القرار!! ومن هنا تأتى الثغرة التى تعيق المسيرة . وعلى سبيل المثال اتخذت القمة العربية قرارا بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى واتخذ قرار بشأنها فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وبدأ العمل بها فى أول يناير ١٩٩٨.. ولكن القرار أخذ بسياسة المدى الطويل والحد الأدنى فى عملية التنفيذ. إذ من المناسب للحصول على اجماع عربى للقرار أن تكون هناك فترة زمنية مدتها عشر سنوات لتنفيذ قرار إقامة منطقة التجارة الحرة بما عليها من محددات سواء إلغاء الرسوم غير الجمركية أو الرسوم الإدارية وصولا إلى إلغاء الرسوم الجمركية بمعدل ١٠٪ سنويا.

ويضيف إن إقامة منطقة التجارة الحرة لم تجد إقبالا جماعيا من الدول العربية.. فهناك دول لم تنضم ناهيك عن أن الدول التى انضمت لاتزال تضع بعض القيود على عملية التنفيذ.. ولكن استطيع التأكيد أن القافلة تسير وتستمر.. فالاقتصاد العربى يواجه داخليا مثل هذه المصاعب والهياكل الاقتصادية العربية متفاوتة وهذا أيضا يعيق المسيرة.. وهناك مساع لإيجاد برامج إصلاح اقتصادى من أجل تغيير وتصحيح الهياكل الاقتصادية.. وحقيقة فنحن نعيش فى عالم كبير له تأثيره على الاقتصادات النامية مثل منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات المنبثقة منها والتى بها سلبيات تنعكس على مسيرة الاقتصاد العربى أيضا.. ولذلك فلابد من العمل على مواجهتها وهنالك -كما أشرت- عمل اقتصادى عربى منطلق من التطلعات العربية لبناء اقتصاد قوى على مستوى القطر وعلى مستوى المجموع.. وما نعلم أن الاتفاقيات الثنائية أو على مستوى أكثر من الثنائية تعزز ليس قدرات المجموعة بل قدرات الأعضاء أيضا، مثل مجلس التعاون الخليجى.

وخلاصة القول إن الاقتصاد العربى يواجه عقبات ومصاعب عندما نأتى لتنفيذ القرار وليس فى اتخاذه بما يستلزم ضرورة إجراء تغيير فى الالتزام بالتنفيذ حتى نسرع المسيرة التى تسير ببطء فى بعض الأحيان وتتراجع إلى الخلف فى أحيان أخرى!!

● كثير من المهمومين بالواقع العربى تصيبهم الدهشة من أن التفكير فى إقامة سوق عربية مشتركة سبق السوق الأوروبية ومع ذلك فإن

السوق الاخيرة قطعت أشواطا هائلة نحو الوحدة الاقتصادية.. في حين ظلت السوق العربية كما هي دون أي تغيير عليها فما تفسيرك لذلك؟

●● هناك فروق بين الواقعين العربي والأوروبي. ففي أوروبا عندما بدأ العمل في وضع أساسيات السوق كانت هناك قاعدة إنتاجية متبلورة وكانت التجارة البينية بين الدول الأوروبية تصل إلى ٤٠٪.. بينما إذا أخذنا في عام ٥٧ والستينيات الواقع العربي لوجدنا أن هناك الكثير من اقتصادات بعض الدول العربية تابعة ومرتبطة ببواقي الاستعمار.. والهياكل الاقتصادية كانت ضعيفة والكوادر الفنية قليلة واستيعاب العلم والتكنولوجيا محدود إضافة إلى أن التجارة البينية العربية لم تكن تصل إلى أكثر من ٢٪ إذن هناك أسباب موضوعية حالت دون إنجاز السوق العربية المشتركة يضاف إلى ذلك ما واجهناه من المشاكل التي أشرت إليها في العمل العربي.. ناهيك عن أن العالم العربي مازال يعاني نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يخلق اجواء سلبية في عملية التطبيق لأنه يحمل الاقتصاد في بعض الدول العربية أعباء كان من الممكن أن تكرس في غايات التنمية.

قرار دولي

● هل تعتقد في ظل عدم الالتزام بالتنفيذ أن تطلب الدول العربية زيادة العشر سنوات المقررة لمنطقة التجارة الحرة؟

●● لا يمكن أن تزيد في ظل إحكام منظمة التجارة العالمية والتي سيصبح فيها العالم مترابطا وسوقا واحدا.. فسوف تتم عملية تحرير التجارة التي تستهدفها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. والقرار لن يكون عربيا بل سيكون دوليا.. ونحن نطمح إلى تقصير هذه المدة لتكون ما بين ثلاث إلى خمس سنوات فقط بدلا من عشر سنوات. وقد طالب آخر اجتماع لرجال الأعمال العرب بضرورة اختصار سنوات المنطقة الحرة.. ونحن في مجموعة السوق العربية المشتركة القائمة في إطار المجلس المشكلة من سبع دول أخذنا قرارا بضرورة تفعيل السوق المشتركة التي تعد منطقة التجارة الحرة أولى مراحلها على أن تتم خلال ثلاث سنوات لكي تنتقل إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاتحاد الجمركي لتصل إلى السوق المشتركة.. لذا فلا اعتقد أن مدة المنطقة الحرة العربية ستزيد.

● هل ستنجح الدول العربية خلال هذه الفترة في تنفيذ المنطقة الحرة؟

●● إذا لم تنجح فسيأتي القرار الدولي وينجحها إنما أهمية أن يكون القرار عربيا وفي الإطار العربي فله مميزاته من أن يكون في الإطار الدولي لأنه في المرحلة اللاحقة سيكون هناك منافسة في السوق العالمي خاصة وأن هناك عناصر تساهم في التنافس مثل القرب الجغرافي والسلوك الاجتماعي والتعود على استعمال السلعة.

● اعتقد أن قرار دولة الإمارات تجميد عضويتها في مجلس الوحدة الاقتصادية سيؤثر سلبا على مسيرة المجلس الا تتفق معي في ذلك؟

●● يا سيدي لقد علمونا في المدرسة أن في الاتحاد قوة وكلما زاد المتحدون ازدادوا قوة لكن أيضا لا يعني هذا أن دول مجلس التعاون الخليجي عدم كونهم في المجموعة العربية انهم لا ينجحون بالعكس يمكن أن يتحقق نجاح في مجموعة صغيرة ثم ينعكس هذا النجاح على المجموعة الكبيرة وتجميد الإمارات عضويتها هو قرار سيادي ولا أريد في المرحلة الحالية التعليق عليه كثيرا بتأكيد أن الاتحاد قوة وكلما تماسكت الدول العربية كلما ازدادت قوة والعكس صحيح وهذا الموضوع حساس ونحن نتمنى في الوقت الذي نتمسك باستمرار دولة الإمارات في المجلس أن تنضم الدول العربية الأخرى التي لم تكن في المجلس.. ومن قرارات المجلس في الدورة الأخيرة توجيه دعوات الدول العربية التي لم تنضم لاتفاقية الوحدة الاقتصادية أن تنضم إليها، وهذا تأكيد على أهمية تعزيز التضامن بشمولية جميع الدول العربية في السوق العربية المشتركة.

العمل العربي

● لكن هناك من يؤكد أن قرار تجميد الإمارات لعضويتها سبقه قرارات مماثلة من بعض دول مجلس التعاون الخليجي واعتقد أن هذه القرارات ستضعف حتما دور المجلس فما رأيك؟

●● حقيقة انا لا اريد الخوض في ذلك.. فالعمل العربي المشترك في شموليته يواجه مصاعب من أن لآخر على ضوء العلاقات وعلى ضوء الأوضاع الدولية أو الإقليمية وهذا شيء طبيعي لكن مع الأسف في بعض الأوقات تبرز هذه المصاعب في العالم العربي بدرجة أكبر بكثير مما هو حاصل في أفريقيا وأوروبا.. ونحن في عملنا نحافظ على مصالح الدول الأعضاء جميعا ونتخذ القرارات التي تخدم المجموع أما إذا كان التقييم مختلفا فربما يكون ذلك ناتجا عن خصوصية معينة وبالنسبة للإمارات فقد انسحبت قبلها الكويت ولكن هذا الانسحاب لم يعن بالضرورة أن دول مجلس الخليج لا ترغب في العمل العربي المشترك.. ومن وجهة نظر دول الخليج فإن تأسيس مجلسهم يساعد ويعزز تماسك وتحقيق الهدف العربي.. لذا نرحب بمجلس التعاون الخليجي أو أي اتحاد عربي آخر لأن المحصلة في النهاية هي مصلحة الجميع.

والكويت والإمارات موجودتان بفاعلية في الاتحادات والشركات التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية [illegible] مساهمين مساهمة فعالة في ٢٥ اتحادا وأربع شركات قابضة وهناك الكثير من المعارض والمؤتمرات التي تنظمها الاتحادات تقام في دولة الإمارات.. وتوجد ثلاث شركات تابعة للاتحاد يرأس مجلس إدارتها خليجيون من السعودية والكويت والإمارات بل إن شركة التنمية الزراعية بالمجلس لها فرعان في إمارة عجمان بالإمارات.

أجرى الحوار: أحمد سيد

● إلى أى مدى يمكن أن تلعب الاتحادات النوعية العربية دورها خلال السنوات القادمة؟

●● اعتقد أن الدور الذي يعطى للقطاع الخاص فى تطوير الاقتصادات فى العالم يؤكد دوره من خلال ممارسة الاتحادات النوعية المتخصصة.. خاصة وأن هذه الاتحادات تعبر عن العمل فى الميدان وتمثل القطاع الخاص بشكل مباشر وعلى أوسع قاعدة ممكنة وفى مختلف القطاعات وإذا اعتبرنا أن دور القطاع الخاص مهم فى التنمية الاقتصادية فهذه الاتحادات هى الذراع القوية القادرة على تنفيذ هذا التوجه أو هذه السياسة ولذلك اعتقد أن الاتحادات ستلعب دورا بارزا فى العمل الاقتصادى العربى المشترك فى المرحلة القادمة.. وتلاحظ مؤخرا تأسيس اتحاد لرجال الأعمال وهذه خطوة كبيرة.

● ما الذى تقوله للأمين العام الجديد؟

●● حقيقة أنا أرحب به كل الترحيب وأتمنى له كل التوفيق والوضع ليس بالسهولة الطبيعية.. فالمجلس لديه معاناة حقيقة وظروف صعبة وكل ما أتمناه أن يكون الأمين الجديد قادرا على مواجهة ما واجهناه من صعاب ويأتى الحل المنشود عن طريق جهوده خاصة أنه يتحلى بصفات ومميزات تؤهله لمواجهة هذه الصعاب..

أبرزها دليل موحد للاستثمار .. اتحاد نقدى .. مشاريع إنتاجية

دراسة اقتصادية تحدد المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة

□ كتب – مصطفى خلاف :

حددت دراسة اقتصادية مهمة 4 مطالب اساسية لايجاد سوق عربية مشتركة فى مقدمتها السعى لاقامة اتحاد نقدى على غرار الاتحاد الاوروبى وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة والتوسع فى المشروعات الانتاجية البينية بالاضافة الى اقامة اتحاد عربى اقتصادى.

واكدت الدراسة التى اعدها جورجى توفيق حنين مدير ادارة التنمية الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى ضرورة ان يتم التكامل مع بقية العالم بشكل متدرج بحيث نبدأ بالتعاون العربى العربى فى المرحلة الاولى ثم التعاون العربى الاوروبى فى مرحلة تالية مشيرة الى اهمية التنسيق بين المؤسسات العربية لاصدار دليل موحد للاستثمار العربى يتضمن اعداد وتوحيد المشروعات العربية والتركيز على المشروعات الصناعية ذات الميزة النسبية بدلا من المشروعات ذات العائد السريع لزيادة صادراتها بجانب قيام اتحاد ونظم مدفوعات عربية وصندوق نقد عربى للاطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل.

اتحاد جمركى

كما اوصت الدراسة بعدم اصدار الدول الاعضاء فى السوق العربية المشتركة لاية تشريعات او لوائح او قرارات تتعارض احكامها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية علاوة على اهمية السعى لانشاء اتحاد جمركى بين الدول العربية وتوحيد التعريفة واللوائح الجمركية وكذلك توحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها وايضا تنسيق السياسة الصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية واقترحت الدراسة التى جاءت تحت عنوان «تقييم التعاون التجارى الحالى بين الدول العربية» الغاء الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع العربية تدريجيا وكذلك فرض تعريفة عربية موحدة بالنسبة للعالم الخارجى وقالت ان لكل دولة الحق فى ان تطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها من الرسوم والضرائب.

وركزت على ان وجود سوق عربية مشتركة سوف يؤدى الى الاستغلال الامثل للطاقة البشرية العربية بما يسمح باعادة توزيعها على الاراضى العربية وايجاد فرص عمل جديدة كما ان وجود هذه السوق سوف يترتب عليه تقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية فى تصريف الموارد المعدنية وفتح مجال امام رجال الاعمال والقطاع الخاص فى تصدير هذه الموارد لتحقيق تنمية حقيقية والانتقال من مرحلة الاستخراج الى مرحلة الانتاج.

واكدت الدراسة المهمة على ان وجود السوق العربية المشتركة هو

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٧/٥/٢٠٠٠

الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الاحتياطي العربي من البترول وتطوير وسائل انتاج البترول الخام بما يؤدي الى الاستفادة من القيمة المضافة التي تحققها العمليات الانتاجية والتي توفر امكانية لبناء المئات من المنشآت الصناعية وتوسيع الطاقة الاستثمارية.

واضاف توفيق حنين انه لابد من انشاء مؤسسة عربية مشتركة للمعاهد لاقامة مراكز للتدريب والتأهيل لمواجهة متطلبات مختلف المشروعات من الكوادر الفنية والادارية .. وكذلك تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في المشروعات العربية المشتركة بهدف منع تسرب الاموال العربية الى المصارف الاجنبية.

معوقات داخلية

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه السوق العربية المشتركة اوضحت الدراسة انها تنقسم الى معوقات داخلية واخرى خارجية وتتمثل الاولى في غياب التخطيط طويل الاجل وعدم الاستقرار في تنفيذ خطط التنمية وتباين نظم الانتاج والتسويق والاسعار وضعف شبكات النقل والمواصلات البينية العربية بالاضافة الى عوامل ادارية والثانية وهي المتعلقة بالمعوقات الخارجية وتتمثل في ضعف التنسيق بين الدول العربية من ناحية والتكتلات الاقتصادية من ناحية اخرى والسياسات المنفردة لبعض الدول العربية في صورة اتفاقيات ثنائية على حساب التعاون العربي الجماعي.

وانتهت الدراسة الى اكثر من سبب وراء ضعف التجارة البينية العربية في مقدمتها ارتباط اقتصاديات الدول العربية بالاقتصاديات الصناعية ويتضح ذلك في تبعية هياكل الانتاج للمواد الاولية مثل البترول باسواق الدول الصناعية كما ترتب على اندماج الاقتصاديات العربية في السوق العالمية ان اصبح بعضها ينتج سلعا متنافسة لاتجد سوقا اقليميا متجه نحو السوق العالمي مثل القطن في مصر والسودان والبترول في عدة دول عربية في الخليج او شمال افريقيا.

اكد توفيق حنين في دراسته ان الدول العربية التي دخلت عملية الاصلاح الاقتصادي وفي مقدمتها مصر حققت اعلى معدلات في نمو وارداتها ومن المتوقع ان تحقق معدلات مرتفعة في نمو الصادرات وفيما يتصل باتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية ذكرت الدراسة ان الدول الصناعية تشكل الاسواق الرئيسية للتجارة العربية حيث تستوعب اسواق هذه الدول حوالي ثلثي الصادرات العربية كما انها تمثل في نفس الوقت المصدر الاساسي لواردات الدول العربية كما تعتبر السوق الاوروبية المشتركة اكبر الشركاء التجاريين للدول العربية سواء على مستوى الصادرات او على مستوى الواردات حيث تستوعب السوق الاوروبية نحو 30٪ من الصادرات العربية الاجمالية وتأتي اليابان في مقدمة الدول بالنسبة للصادرات العربية حيث تستوعب 17٪ من هذه الصادرات تليها الولايات المتحدة 11٪ ثم ايطاليا 8٪ وفرنسا حوالي 6٪ وكوريا الجنوبية بنسبة 5٪ والمانيا 3٪ وتتركز الواردات العربية في حوالي ست دول صناعية تستحوذ على اكثر من 30٪ من مصادر التوريد للدول العربية حيث تأتي الولايات المتحدة بنسبة 12٪ وفرنسا بنسبة 9٪ المانيا بنسبة 8٪ ايطاليا 8٪ وبريطانيا 7٪.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ٧ / ٥ / ٢٠٠٠

فى مجلس الشـــورى:

الســوق العربيــة المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية

المطالبة برسم خريطة اقتصادية لكل الدول العربية لتحقيق التكامل فيما بينها

المؤسسات الأهلية مطالبة بدور أكبر لدعم قيام السوق المشتركة

أكد مجلس الشورى أن إنشاء السوق العربية المشتركة يعد الحل الأمثل لمواجهة جميع المشكلات والعقبات التى تعترض مسيرة الوطن، وأن قيام تلك السوق يجعل الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة فى عالم اليوم.

جاء ذلك فى الجلسة التى عقدها مجلس الشورى صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى لمناقشة تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع السوق العربية المشتركة.

وقد أشار الأعضاء فى كلماتهم إلى ان مشكلة التعاون العربى مسألة شديدة الجدية لا يحلها الحديث عن التاريخ المشترك أو علاقات الدم والتراث، خاصة ان مثل هذا الهدف اصبح قضية حياة فى عالم تلهث دوله لتلحق بركب التطور الاقتصادى السريع.

وأكدوا أن العروبة تفرض على الجميع تكاتفا وتعاونا حقيقيا للحفاظ على الهوية خاصة انها لا تلغى المصالح الوطنية للدول المشاركة فيها.

وأشاروا إلى أن التعاون العربى لم يعد شعارا سياسيا بل أصبح ضرورة من

تابع الجلسة

أحمد البطريق

ضرورات البقاء.

وطالبوا بتبنى منظور عربى موحد للتنسيق يرتكز على إعادة رسم خريطة تنموية تمنح كل الدول الأعضاء فيها الميزات النسبية الخاصة بها والتى تضمن تحقيق افضل عائد لها. ويمكنها من زيادة قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمى والدولى على السواء

فى بداية الجلسة تحدث النائب خلاف عبد الجابر خلاف فقال: إن التقرير الذى تقدمت به اللجنة من الأهمية، بحيث يتطلب مناقشة مستفيضة حول مجمل الرؤى التى تضمنها سواء كانت رؤى سياسية أو اقتصادية.

الدكتور خلاف أضاف قائلا: إن موضوع التضامن العربى موضوع متأصل فى نفوس كل العرب وبرغم ذلك فإن كل الدول العربية لم توف بتعهداتها فى إقامة هذا الصرح العربى الامر الذى يتطلب استمرار طرق الأبواب حتى يتحقق الهدف.

وقال إننا مطالبون فى عالمنا العربى بتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية بعدما توحد الاسلوب الاقتصادى فى كل الدول العربية.

وأشار الى ان هناك عوامل مساعدة على قيام هذا التكامل تستند إلى دعوة الرئيس مبارك لقيام هذا التكامل الذى سوف يحقق الإفادة لكل الدول المشاركة فيه.

ثم تحدث ممثل حزب الوفد فى المجلس النائب فهمى ناشد فقال إن تقرير اللجنة كشف عن مفارقات غريبة من أن فكرة السوق العربية المشتركة كانت فكرة مصرية منذ ٥٠ عاما والتى ترجمت الى قرار عربى من خلال جامعة الدول العربية.

فهمى ناشد أضاف قائلا: إن الوطن العربى مؤهل أكثر من غيره لقيام مثل هذه السوق لتوافر كل عناصر النجاح به.

وبرغم صدور قرار الجامعة العربية بقيام السوق العربية فإن الأمر لا يتعدى ان يكون مجرد حبر على ورق الأمر الذى يستدعى قوة دفع عربية حقيقية لتحقيق هذا الهدف الذى من شأنه تحقيق آمال وأحلام كل العرب.

النائب فهمى ناشد قال أيضا: إن المتغيرات الدولية الجديدة تتطلب وجود آليات اقتصادية عربية مجمعة قادرة على مواجهة مثل هذه التحديات وقادرة على التفاعل معها.

وطالب بضرورة اعداد خريطة اقتصادية عربية جديدة تتضمن مجمل المفردات الاقتصادية المتاحة في كل دول الوطن حتى يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

وتحدث النائب نبيه العلقامى فقال: إن السوق العربية المشتركة مسألة مصيرية يتحتم قيامها على وجه السرعة من أجل مواجهة جميع المتغيرات والمخاطر التى تحيط بالأمة العربية ككل.

وقال إن الرئيس مبارك حرص منذ توليه مسئولية القيادة فى مصر على طرح فكرة السوق العربية المشتركة من واقع حرصه على مصلحة الوطن.

وطالب الدكتور نبيه العلقامى بضرورة الاخذ بناصية النهضة التكنولوجية فى مصر والعالم العربى ككل، كذلك تخصيص اعتمادات مناسبة للبحث العلمى باعتبار ان مثل هذه الأمور من شأنها ان تعجل بتوحيد الرؤى العربية.

وشدد على ضرورة قيام المؤسسات الأهلية فى الوطن العربى بدورها فى دفع فكرة السوق العربية المشتركة حتى تكون حقيقة واقعة فى ظل معايير محددة تحقق الفائدة لكل الدول المشاركة فيها.

وتحدث النائب عبد العزيز جبر فقال: إن إلغاء الضرائب الجمركية أمر حتمى باعتباره من الدعائم الأساسية لقيام السوق العربية المشتركة، كذلك تحرير رءوس الأموال من العقبات التى تواجهها عند انتقالها.

وقال النائب أحمد سرحان أن السوق العربية المشتركة نوع من التضامن العربى المطلوب فى تلك المرحلة الحساسة التى تشهد متغيرات عميقة اقتصاديا واجتماعيا على المستوى العالمى.

وأضاف قائلا: إن ما شهدته المنطقة العربية من تضامن اقتصادى إبان حرب ١٩٧٣ قد أوضح ما لدى العرب من قوة يمكن أن تعود بالفائدة عليهم.

وأشار أحمد سرحان إلى جهود الرئيس مبارك المكثفة لعمل اتفاقيات ثنائية بين مصر والدول العربية الأخرى باعتبارها خطوات واقعية على طريق الوحدة الاقتصادية الشاملة.

واستشهد أحمد سرحان بالأرقام التى وردت فى التقرير من أنها تستدعى إعادة النظر فى التبادل التجارى العربى خاصة أن التبادل التجارى بين مصر والدول العربية لا يتعدى نسبة الـ ٨٪ من إجمالى تجارتها الخارجية.

وطالب النائب كل الهيئات والمؤسسات الاقتصادية القائمة فى مصر والوطن العربى سواء الغرف التجارية أو رجال الأعمال أو الجمعيات الاقتصادية للقيام بدورهم الدائم.

[ويواصل المجلس جلساته صباح اليوم]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ / ٥ / ٢٠٠٠

الشورى يختتم مناقشة السوق العربية المشتركة:

الإسراع فى إقامة السوق لمواجهة التكتلات العالمية تأشيرة وعملة موحدة لكل الدول العربية

حلمى: الأخلاق يجب ان تحكم الصناعة قبل الربح.. ولا حماية لمخطىء

تابع المناقشة
زايد على سعد
محمد عبدالحافظ

اختتم مجلس الشورى امس برئاسة د مصطفى كمال حلمى مناقشة تقرير السوق العربية المشتركة الذى اعدته لجنة الشئون العربية والخارجية والامن القومى برئاسة د محمدالسعيد الدقاق. اكد الاعضاء على اهمية الاسراع فى اقامة هذه السوق لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية . وطالب الاعضاء بتأشيرة دخول واحدة لكل الدول العربية . وعملة عربية موحدة.. وكسر حواجز التنقل بين الدول العربية . اوصوا بدور ايجابى للدبلوماسية الشعبية فى دفع اقامة هذه السوق.. وانتقد الاعضاء حادثة محاولة ادخال نفايات لتصنيعها فى مصر. وأكد د. حلمى على انه يجب ان تحكم الصناعة فى المقام الاول الاخلاق قبل الربح.. وقال ان القانون يحمى الشعب ويعيد له حقه من اى مخطىء. وانه لا حماية لأى مخطىء.

دعم الجامعة

تحدث فى بداية الجلسة النائب محمد القرشى فقال ان الاقتصاد العربى يعتمد على المواد الاولية حيث ان ٩٠٪ من صادراتنا مواد خام. وهذا يؤثر على الاقتصاد بالسلب.

وقال د. محمد نجيب حسنى ان مصالح الدول العربية تكمن فى اقامة السوق المشتركة.. كما ان هذه السوق ستخلف نوعا من الوحدة السياسية. وقال ان مصر معنية بدور الريادة فى انشاء هذه السوق واضاف ان قوة مصر الاقتصادية تضع على كاهلها عبئا كبيرا تجاه الامة العربية.. واكد على اهمية تدعيم دور الجامعة العربية لدفع اقامة السوق ودعا الى الغاء تأشيرات الدخول بين الدول العربية لتسهيل انتقال العمالة . وطالب ببحث اصدار عملة عربية مشتركة موحدة على غرار العملة الاوربية اليورو.

واكد محمد عبدالسميع ان الدعوة الى اقامة السوق المشتركة تدعمها القيادة السياسية لمواجهة التكتلات والاقتصادية العالمية التى يبلغ عددها الآن ٨٥ تكتلا.. واضاف ان هذه السوق هى الآلية الوحيدة التى يمكن ان تنقذ الامة العربية اقتصاديا.. واشار الى دور الدبلوماسية الشعبية فى الدعوة لهذه السوق.

آثار سلبية

وقال د. محمد كمال سليمان ان الامة العربية تواجه تكتلات اقتصادية تدفعها الى الاسراع فى اقامة السوق.. وحذر من اقامة النظام الشرق أوسطى لما له من اثار سلبية اقتصادية وسياسية على الدول العربية. وقال انه يجب استغلال مناخ المصالحة العربية الذى تقوده مصر لإقامة السوق. وتساءل لماذا لم يتم استثمار الأموال العربية فى داخل الدول العربية بدلا من استثمارها فى خارج الأمة العربية.

وعقب د. محمد السعيد الدقاق فاكد ان هناك تصورا عربيا لتطوير ميثاق الجامعة العربية.. وقال البرت برسوم سلامة ان العرب توقفوا عند مرحلة الحلم باقامة السوق المشتركة دون الانتقال الى مرحلة التنفيذ.. حيث يتم التحدث عن هذه السوق منذ نصف قرن.

أم كلثوم

واقترح المستشار فتحى رجب ان يتم كسر حواجز التنقل بين الدول العربية من خلال اعطاء تأشيرة دخول واحدة تكون سارية فى كل الدول العربية.. وقال ان الاتحاد البرلمانى العربى يقع على كاهله عبء توحيد التشريعات والثقافات بين الدول.. واشار الى ان ام كلثوم وعبدالوهاب كانا يوحدان الامة العربية حول صوتيهما.. واشاد بالصحافة الحرة المسئولة والاعلام الذى يعتمد على اعلى تكنولوجيا فى مصر . وقال انه لابد أن تلعب الصحافة والاعلام دورا هاما فى الدعوة الى اقامة هذه السوق . واشادت د. زينب السبكى بجهود الرئيس حسنى مبارك وجولاته العربية والاوربية والدعوة الى اقامة وفتح اسواق جديدة لدعم الاقتصاد المصرى

ايران.. والعرب

وقال حسين العشى ان ما يؤخر اقامة السوق ارادة سياسية موحدة . كما ان هناك بلادا عربية متخوفة من ان تكون السوق ستكون سبيلا لاعادة توزيع الثروة وهذا تخوف غير وارد.. واكد ان هناك مشروعا كبيرا فى السويس بين مصر وايران منذ عام ٧٥ فى مجال الغزل والنسيج ورغم تدهور العلاقات بين البلدين فى مرحلة ما الا ان المشروع أستمر ولم تسحب ايران مساهماتها.. فى حين سحبت بعض الدول العربية مساهماتها من الهيئة العربية للتصنيع نتيجة موقف سياسى. وطالب بضرورة فصل السياسة عن الاقتصاد من اجل تنمية الدول العربية واننتقد قيام احدى الشركات باستخدام النفايات المستوردة فى صناعتها وقال ان ذلك اثر بالسلب على الصناعة المصرية فى الخارج.

وعقب د. مصطفى كمال حلمى فاكد انه يجب ان تكون الاخلاق قبل الربح فى الصناعة او التجارة او اى نشاط. واستنكر استيراد احدى الشركات لنفايات لاستخدامها فى تصنيع منتج. وقال ان القانون سيأخذ حق هذا الشعب من الشركة.

وعقب احمد سرحان مؤكدا ان الصناعة المصرية بخير وعمال مصر بخير . وقال انه لا يجب ان ينسحب خطأ فرد على باقى المستثمرين واكد د حلمى انه لا تعميم فى خطأ وان القانون هو الحكم وانه لا تستر على اى مخطىء.

وقال خليل هندى انه لا خوف من اسرائيل ونحن مستعدون لمواجهة اى عدو فى الحرب او السلم

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٩/٥/٢٠٠٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الاسكان تناقش اليوم مشروع اتحاد الشاغلين

تعقد لجنة الاسكان والمرافق بمجلس الشعب اجتماعا اليوم لمناقشة مشروع قانون اتحاد الشاغلين وذلك بعد أن قامت الحكومة بإدخال تعديلات على عدد من مواده بناء على رغبة اعضاء لجنة الاسكان.

مجلس الشعب يناقش غدا ٤ مشروعات بقوانين

يستانف مجلس الشعب جلساته غدا يناقش المجلس ٤ مشروعات بقوانين حول منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة ١٠٪ وانشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر. ومد العضوية لمجلس ادارة الغرف التجارية ومشروع قانون الضمان الاجتماعي.

أبوالمعاطى رئيسا لدار الشعب والشعراوى رئيسا لتحرير الرأى

وافق مجلس الشورى فى جلسته المسائية أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى على اختيار عادل احمد أبوالمعاطى رئيسا لمجلس ادارة دار الشعب وثروت الشعراوى رئيسا لتحرير جريدة الرأى للشعب.

رفض رفع الحصانة عن محمد عبدالعال

رفض مجلس الشورى فى جلسته المسائية امس رفع الحصانة عن النائب محمد عبدالعال وكانت دار التعاون للطبع والنشر قد اقامت جنحة مباشرة ضد النائب لتقديمه شيكا بدون رصيد بمبلغ ٢٠ الف جنيه. وقد رفض المجلس طلب رفع الحصانة شكلا لمخالفته لاحكام الدستور ولائحة المجلس.

١٫٨ مليون جنيه دعما للاحزاب

وافق المجلس على الحساب الختامى لقطاع الاموال والاملاك التابع له لعام ٩٩/٩٨ بلغت الايرادات ١٩ مليونا و٦٩٨ الفا و٣٠٤ جنيهات بالاضافة الى مليون و١٢٨ الفا و٩٧٢ دولارا فى حين بلغ اجمالى المصروفات ١١ مليونا و٤٦٦ الفا و٤٥٣ جنيها منها ٨ ملايين جنيه قروضا ودعما للصحف و١٫٨ مليون جنيه لدعم الاحزاب السياسية.. وقد تحقق فائض قدره ٨ ملايين و٢٣١ الفا و٨٥١ جنيها و١٫٠٥٧ مليون دولار.

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٨ / ٥ / ٢٠٠٠

الشورى.. يناقش السوق العربية المشتركة

خط دفاع أول.. لمواجهة اتفاقية التجارة العالمية

إزالة الحواجز الجمركية.. وإنشاء المشروعات العربية العملاقة

٢٢ مليون جنيه وفرا بقطاع الأموال والموازنة.. دون إخلال بخدماته للأعضاء والعاملين

استأنف مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس أمس مناقشة تقرير لجنة العلاقات الخارجية والعربية والأمن القومي بالمجلس عن السوق العربية المشتركة.

كان أول المتحدثين العضو محمد قرشي: انشاء السوق ضرورة حياة وبقاء.. وليست ترفا أو رفاهية، فالتكتلات الاقتصادية العملاقة الآن، لم تترك المجال للتكتلات الصغيرة.

أوضح ان ٣ تكتلات عملاقة في العالم تستحوذ على ٨٥٪ من حجم التجارة العالمية وان أكثر من ٩٠٪ من التجارة في المعادن والخامات أما في العالم العربي فنجد أن الاكتفاء الذاتي في تدهور فاللحوم ٦٢٪ والسكر ٣٢٪ فقط.

قال ان الدول العربية مازالت تعتمد على المواد الأولية حيث ان ٩٪ من الصادرات العربية من المواد الأولية.. والناتج الاجمالي العربي القومي ٦٨٠ مليار دولار، ومعدل الاستثمار يدور حول ١٪.. ولكن رغم هذا لدينا ما يمكن به اقامة السوق العربية المشتركة.

طالب العضو بوضع جدول للتخفيضات الجمركية حتى تصل إلى صفر٪ في فترة زمنية محددة لازالة جميع الحواجز الجمركية تم الوصول إلى الاتحاد الجمركي، وانشاء المشروعات العربية العملاقة، وزيادة التجارة البينية واقامة قاعدة معلومات متكاملة للدول العربية.

● الدكتور محمود نجيب حسني: أكد ان السوق العربية المشتركة تمثل ضرورة اقتصادية وسياسية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وليس من مصلحتنا كدول عربية ان نكون جزرا منعزلة.. فالسوق العربية المشتركة خط دفاع أول في مواجهة طغيان اتفاقية التجارة العالمية.. وتحجيما للدور الاقتصادى الاسرائيلي في المنطقة

أكد ان القيادة السياسية في مصر مؤمنة تماما بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه السوق العربية المشتركة.. طالب بتدعيم دور الجامعة العربية والمجلس الاقتصادى العربي، واقرار مبدأ نقل الأموال بين الدول العربية وسهولة انتقال العمالة العربية واصدار عملة عربية مشتركة مثلما حدث في اطار الاتحاد الأوروبي.

لدينا مقومات السوق

● محمد عبدالسميع: نحن كعرب في أمس الحاجة إلى دعم السوق العربية المشتركة.. فتعدادنا ٣٠٠ مليون نسمة وهناك مقومات لاقامة هذه السوق وتفعيلها في المرحلة القادمة.

● محمد كمال سليمان: أيد ضرورة انشاء

المصـــدر : الجـمـهـوريـة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ٨/٥/٢٠٠٠

السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وخلق مجال عربي للمنافسة الدولية..

● حذر برسوم سلامة من أية خلافات بين الدول العربية أو استمرار عقد الماضي مؤكدا ان أي دولة عربية لايمكنها مواجهة التكتلات الاقتصادية بمفردها، والعمل على اعطاء التجمع العربي الأولوية قبل الدخول في أي تجمعات اقليمية أخرى

● فتحي رجب: لابد من تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي وعقد اجتماعاته في اطار الجامعة العربية وبشكل شهري لتوحيد التشريعات العربية.

● حسين العشي: أعرب عن أسفه لانخفاض حجم التجارة البينية بين الدول العربية والتي لاتتعدى ٨٪ من حجم التجارة الدولية البالغة ٨٥٠ مليار جنيه.. وطالب القطاع الخاص بادراك ان السوق العربية هي المكان المناسب للصادرات المصرية.

الجلسة المسائية

وافق المجلس على الحساب الختامي لقطاع الأموال والاملاك عن السنة المالية الماضية الذي حقق فائضا بلغ ٨ ملايين و٢٢١ الفا و٨٥١ جنيها بالاضافة الى ١٤٣ مليونا و٧١٣ الفا و٣١٨ جنيها فائضا من سنوات سابقة و٧ ملايين و١٤٩ الفا و٩٢٠ دولاراً.

وبالنسبة لموازنة المجلس.. تم تحقيق وفر قيمته ١٣ مليونا و٨٧١ الف جنيه. ووفر من الموازنة الاستثمارية بلغ ٢٥٠٠ جنيه تم ترحيله إلى بنك الاستثمار القومي..

اشاد الأعضاء بتحقيق هذا الوفر الذي لم يأت على حساب الخدمات المقدمة للأعضاء والعاملين في المجلس.

اشاد كمال الشاذلي وزير مجلسي الشعب والشورى بإدارة المجلس وإدارة د. مصطفى كمال حلمي له كما اعرب رئيس المجلس عن سعادته بالامانة التي اولاه المجتمع والرئيس حسني مبارك لمجلس الشورى.. وقال اننا نتحملها بكل الرضا والقبول ونقدم في سبيلها كل ما نملك من فكر ورأي بل وأرواحنا.

اشاد بالتعاون بين المجلس والحكومة.. ومجلسي الشورى والشعب.. واجهزة الاعلام التي توصل رسالة مجلس الشورى لجميع المواطنين.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨/٥/٢٠٠٠

مجلس الشورى يواصل مناقشة موضوع السوق العربية المشتركة

الأعضاء يطالبون بنبذ الخلافات وإلغاء تأشيرات السفر بين الدول العربية

تابع الجلسة:
محمود غلاب
جهاد عبدالمنعم

دعا مجلس الشورى امس الدول العربية إلى نبذ الخلافات والتخلص من مخاوف الماضى وتوحيد الارادة السياسية لسرعة قيام السوق العربية المشتركة التى يتكامل فيها الاقتصاد العربى فى مواجهة التكتلات العملاقة.

وطالب الاعضاء فى مناقشاتهم لتقرير لجنة الشئون العربية حول موضوع السوق العربية المشتركة بإلغاء تأشيرات دخول جميع الدول العربية وتيسير انتقال العمالة وحرية تنقل راس المال.

أكد محمد قرشى ان السوق العربية المشتركة خطوة اولية وضرورية للتكامل الاقتصادى العربى لعلاج الخلل فى تدهور الانتاج العربى من بعض السلع مثل القمح واللحوم والسكر لمواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى والخروج من الاعتماد على الاقتصاد الاولى.

واقترح ضرورة تطوير البنية الاساسية على المستوى العربى وزيادة التجارة البينية وبناء المشروعات الاساسية والترويج الاعلامى الكبير للسوق المشتركة وانشاء بنك عربى لتقديم الدعم المالى وجذب الاموال العربية التى تستثمر فى الخارج والتى تزيد على تريليون دولار، كما دعا الدول العربية إلى تحييد الاقتصاد عن خلافاتها.

وقال الدكتور محمود نجيب حسنى: انه ليس من مصلحة الدول العربية الانعزال عن التكتلات العملاقة وان قيام السوق العربية المشتركة يحرر الدول العربية بعض الشىء من قيود اتفاقية التجارة ويحجم دور اسرائيل فى المنطقة ويزيد من التقارب السياسى العربى.

واقترح إلغاء تأشيرات الدخول بين الدول العربية وحرية تنقل راس المال وتيسير انتقال العمالة. ودعا محمد عبدالسميع الدول العربية إلى دعم الجامعة العربية فى التوجه نحو السوق العربية المشتركة، واضاف ان السوق العربية تعد الآلية الهامة التى تنقل الدول العربية إلى الصفوف الامامية.

وأضاف محمد سليمان ان التعجل بقيام السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات العملاقة ودرء المخاطر الاقتصادية المحتملة، واشار إلى ضرورة الفصل بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادى لسرعة اتمام التعاون الاقتصادى الكامل.

ودعا إلى تقوية دور الاعلام المصرى فى تسليط الضوء على اهمية السوق العربية المشتركة، كما دعا الصحف إلى مواصلة دورها فى ان تكون مرآة عاكسة وصادقة للاقتصاد المصرى.

ونبه برسوم سلامة إلى ضرورة التخلص من عقد الماضى ومخاوفه، والا تبقى اى دولة عربية منفردة لمواجهة متغيرات النظام الاقتصادى أو السياسى بعد ان ولت عصور الهيمنة وحل التكامل بدلا منها.

واشار إلى مرور حوالى نصف قرن على فكرة السوق العربية، ولم تتم حتى الآن!. وقال ان العرب جميعا يعرفون احتياجاتهم والعقبات التى تواجههم وطالب بالانتقال إلى الوسائل التنفيذية لتفعيل مصر.

وعقب الدكتور سعيد الدقاق رئيس لجنة الشئون العربية اننا نعطى للسوق العربية اهمية خاصة لتكون المنطلق نحو التكتل العربى لمواجهة التكتلات العملاقة.

وطالب المستشار فتحى رجب بتعاون الدول العربية فى إزالة الحواجز، ومنح حرية التنقل بدون تأشيرة مثل ما يحدث فى اوروبا. ودعا إلى توحيد التشريعات والثقافة بين الدول العربية من اجل التقارب بين الشعوب والحكومات. وقال حسين العشى ان عدم توحيد الارادة السياسية فى الدول العربية تسبب فى تأخير قيام السوق. واشار إلى ضرورة تجاوز الخلافات والمخاوف التى ادت إلى نشوء تراكمات خشية تقسيم الثروات العربية، واعرب عن اسفه من تدنى الاستثمارات البينية العربية التى لا تزيد على مليارين، وتزيد فى العالم على ٨٥٠ مليارا.

واكد على ضرورة نبذ الخلافات السياسية لمصلحة الامة. واوضح ان السوق العربية المشتركة فى حاجة إلى آلية سياسية لتحقيقها تنحصر فى عقد قمة عربية مشتركة. وانتقد «العشى» قيام احدى الشركات باستخدام النفايات المستوردة فى انتاجها، وقال ان ذلك له اثر سلبى على الصناعة المصرية فى الخارج. وعقب الدكتور مصطفى كمال حلمى: ان الاخلاق مقدمة على الربح فى الصناعة او التجارة او اى نشاط واستنكر استيراد احدى الشركات نفايات، وقال ان القانون سيأخذ حق الشعب.

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٥/٢٠٠٠

افتتاح مؤتمر المصريين في الخارج

وزير الخارجية المصري: التوصل الى سوق عربية مشتركة حالياً أمر صعب

□ القاهرة -
جابر القرموطي

■ قال وزير الخارجية المصري عمرو موسى إن التوصل الى سوق عربية مشتركة حالياً امر صعب نظراً لاختلاف التوجهات وكثرة التداخلات بين الدول العربية. واستبعد موسى اقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية حالياً او في المستقبل القريب، مشيراً الى ان بلاده تركز في الاطار مع خمس دول فقط لإقامة منطقة تجارة حرة على اعتبار ان هناك رؤية وهدفاً مشتركاً يمكن للجانبين تحقيق الاستفادة القصوى.

وشدد موسى على ضرورة العمل لتجاوز الخلافات خصوصاً وان القائمة السلبية للسلع التي طرحتها دول عدة تقف حجر عثرة امام اقامة المنطقة الحرة المقرر لها سنة ٢٠٠٧ حسب قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية.

وكان موسى يتحدث امس امام المؤتمر الثامن لرجال الاعمال المصريين في الخارج الذي يعقد تحت شعار «الاستثمار والنهضة التكنولوجية» والذي افتتحه رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد في حضور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية يوسف بطرس غالي ورئيس هيئة الاستثمار (المنظم للحدث) الدكتور محمد الغمراوي ونحو ٤٥٠ من رجال الاعمال.

واعترف عبيد بان نصيب بلاده من المدخرات الخارجية ما زال متواضعاً ويأمل ان لا يستمر الإقبال المتواضع من المصريين في الخارج على اقامة مشاريع استثمارية. وقال: «حررنا الاسواق ونفذنا تخصيص المشاريع الاقتصادية ورحبنا وبلا قيود بالاستثمارات الخاصة وفي المرافق وتم شطب كل القيود على دخول وخروج الاموال لكن النتائج ليست على قدم المساواة مع الحوافز المقدمة علماً ان ما ينقصنا هو القدرة على التنفيذ لانها تحتاج الى خبرة تفتقدها مصر ومعرفة غائبة بالاطراف العالمية في السوق».

واكد عبيد ضرورة دخول بلاده طرفاً في التحالفات القائمة لتوفير موارد اكبر للاتفاق على البحوث والتحديث السريع ودعم صناعة المعلومات والاتصالات، مشيراً الى ان تلك الخطوات باتت رئيسية لفتح اسواق جديدة امام منتجات بلاده. وكشف ان الحكومة تجري حالياً اول حصر شامل لابناء مصر في الخارج من العلماء في مراكز البحوث ومؤسسات التسويق والاستثمار.

الى ذلك قال رئيس هيئة الاستثمار ان الهيئة تتخذ حالياً اجراءات عاجلة لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة في مقدمها انشاء النظام المتكامل لمعلومات الاستثمار ودعم اتخاذ القرار الذي يوفر باسلوب مباشر الخدمة المعلوماتية المتميزة للمستثمرين من مواقعهم، من خلال انشاء مركز رئيسي لمعلومات الاستثمار يرتبط بالمراكز القومية للمعلومات وكذلك شبكة وبنوك المعلومات العالمية والمكتبات الالكترونية، كما يرتبط بمراكز البحوث والدراسات العربية والعالمية وكذا المؤسسات المالية العالمية وغيرها من مصادر المعلومات وباعتبار ذلك مشروعاً استراتيجياً وفرت له الهيئة كل امكانات ومقومات نجاحه، ينتظر ان يتم تنفيذه خلال عامين.

يشار الى ان الحدث يستمر يومين ويبحث في الاطار العام للتنمية التكنولوجية والتجارب العالمية والعربية مقارنة بالتجربة المصرية في الاستثمار ونتائج المؤتمرات السابقة.

الملتقى الرابع لمجتمع الاعمال العربي اختتم اعماله

«اعلان الكويت»: التعجيل في قيام منطقة التجارة العربية الحرة خطوة اساسية نحو السوق المشتركة ومواجهة تحدي العولمة

مؤسسات العمل العربي مدعوة لتمويل القطاع الخاص

المطلوب سلسلة اندماجات تقوي القدرة على المنافسة العالمية

اكد المشاركون في الملتقى الرابع لمجتمع الاعمال العربي على اهمية التعجيل في قيام منطقة التجارة الحرة العربية، ودعوة مؤسسات التمويل العربية الى توجيه برامجها الفنية والمالية لتمويل القطاع الخاص العربي والبدء في سلسلة من الاندماجات الوطنية والقومية لانشاء وحدات انتاجية كبرى ومشاريع عربية مشتركة قادرة على زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية.

وجاءت هذه الدعوات ضمن سلسلة من التوصيات، تضمنها الاعلان الختامي الصادر عن الملتقى، تحت اسم «اعلان الكويت» والذي تلاه امين عام اتحاد رجال الاعمال العرب ثابت الطاهر.

«اعلان الكويت»

وتضمن اعلان الكويت التوصيات والنقاط التالية:

اولا: في ضوء الدور الريادي المعول على قطاع الاعمال العربي في تنفيذ التنمية العربية الشاملة والمستدامة، اصبح لزاما على هذا القطاع ان يرتفع الى مستوى المسؤوليات والمهام الجسام المنوطة به في ظل الانفتاح العالمي واتفاقيات الشراكة والتكتلات الاقتصادية وانسجاما مع عمليات الخصخصة التي تنفذها الدول العربية ودخول القطاع الخاص الى مشروعات البنية الاساسية وغيرها من المشاريع، فعلى هذا القطاع ان يعمل جاهدا على رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة لديه بالتدريب والتأهيل وتبني احدث انماط التكنولوجيا اللازمة وتطويعها لخدمته اخذا في الاعتبار ضرورة تحسين بيئة الاستثمار واللحاق بثورة المعلومات وتسارعها والالتزام بمعايير الجودة والميزات النسبية والتنافسية.

التجارة الحرة

ثانيا: يدعو المجتمعون الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي الى التعجيل في الخطوات التي تحقق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة اساسية نحو السوق العربية المشتركة، وردا حاسما على تداعيات العولمة ونتائجها السلبية على الاقتصاد العربي، وعدم التشبث بقوائم الاستثناءات السلعية التي تفرغ هذه المنطقة من مضمونها طمعا في ايرادات جمركية آنية لا تقاس بالمردود الهائل الذي تدره اقامة مثل هذه التجمع الاقليمي العربي وتغليب المصالح الجماعية العربية على المصالح القطرية.

تمويل القطاع الخاص

ثالثا: وفقا للمعطيات الجديدة التي وضعت القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية العربية والشراكة الحقيقية مع القطاع العام، وما يتطلبه ذلك من اعباء واستحقاقات، فان مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي مقدمتها مؤسسات التمويل العربية المشتركة، مدعوة الى توجيه برامجها الفنية والمالية الموجهة لتمويل القطاع الخاص العربي بما يمكنه من القيام بدوره خير قيام.

وفي هذا الصدد فان المجتمعين يقدرون عاليا مبادرة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص نافذة اقراضية جديدة لمشاريع القطاع الخاص العربي وكذلك مبادرات البنك الاسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتمويل ومساندة فعاليات ونشاطات القطاع الخاص متمنين على هذه المؤسسات ان تولي هذا الامر عناية قصوى وذلك بتفعيل هذه البرامج والمبادرات واعطائها زخما متواصلا يتناسب وحجم التحديات التي تواجه هذا القطاع.

ويؤكد المجتمعون على اهمية التعاون بين مؤسسات التمويل العربية والاسلامية واتحاد رجال الاعمال العرب للعمل على الاستفادة من التمويل المتاح من هذه المؤسسات في مشاريع تساهم في تنمية الاقتصادات العربية مع اهمية الاخذ بعين الاعتبار اعطاء الافضلية في تنفيذ المشاريع لقطاع المقاولات والانشاءات في الدول العربية، وكذلك مؤسسات الاستشارات الهندسية العربية وخصوصا المشاريع الممولة منها، من اجل استمرار تصدير خدماتها نظرا للقيمة المضافة العالية لهذه [illegible] الشاملة.

الاندماجات المطلوبة

رابعا: في ضوء الدور المتزايد للتكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى وزيادة حدة المنافسة الدولية، وما قد يترتب على ذلك من آثار بالغة الاتساع على القطاعات الانتاجية والخدمية العربية وتغير شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية وتقسيم العمل الدولي ودرءا للخسارة التي قد تلحق بالفعاليات الاقتصادية العربية، يدعو المجتمعون فعاليات القطاع الخاص العربي الى البدء في سلسلة اندماجات وطنية وقومية تمكنها من انشاء وحدات انتاجية كبرى واقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية بما يساعد على زيادة حصتها في التجارة العالمية.

دور الحكومات

خامسا: دعوة الحكومات العربية الى تقديم كافة وسائل الدعم الممكن للقطاع الخاص العربي وتذليل كافة العقبات التي تواجه نموه والقيام بدوره المامول ويأتي في مقدمة ذلك تسهيل انتقال رجال الاعمال العرب وكذلك السلع والاشخاص، وفي هذا الصدد يقدر المجتمعون الدور البناء الذي تقوم به الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد رجال الاعمال العرب من اجل وضع الضوابط والقوائم الخاصة من اجل تسهيل انتقال رجال الاعمال العرب بين الدول العربية.

اشادات

واشاد المجتمعون «بالدور الكبير الذي تقوم به حكومات الدول العربية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمارات على كافة الصعد التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والادارية» وطلبوا من هذه الحكومات «بذل مزيد من الجهود للتخلص من البيروقراطية والروتين وتحسين كفاءة الاجهزة العامة المسؤولة عن الاستثمار وتوفير كل ما من شانه تحسين البيئة الاستثمارية في بلدانها وايجاد نظام قضائي فاعل لحماية حقوق المستثمرين والفض السريع في النزاعات التي قد تنشأ مما يشجع على جذب الاستثمارات».

كما اشاد المجتمعون بالجهود التي يبذلها اتحاد رجال الاعمال العرب وللسنة الرابعة على التوالي «في جمع شمل قطاع الاعمال العربي من مختلف اقطار الامة العربية لبحث شؤونهم والتنسيق فيما بينهم وتعظيم علاقاتهم الثنائية والجماعية، وبما يكفل زيادة الترابط والتشابك في المصالح العربية باعتبارها ركنا اساسيا لادامة التعاون العربي وصولا الى التكامل الاقتصادي العربي الشامل». وتقدموا بالشكر الى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة لجامعة الدول العربية والبنك الاسلامي وصندوق النقد العربي ومؤسسة ضمان الاستثمار والوزراء ومدراء المؤسسات العربية ورؤساء الغرف التجارية والخبراء «على مشاركتهم الفعالة».

وقرر المشاركون رفع برقيات شكر وتقدير لسمو امير البلاد والى سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء «على كريم استضافتهما لاعمال الملتقى الرابع لمجتمع الاعمال العربي».

كما قرر المشاركون ارسال برقية شكر الى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ممثلا برئيسه ومديره العام عبداللطيف الحمد، وكذلك ارسال برقيات شكر وتقدير لمؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشاركة في الاجتماع على دعمها المستمر لنشاطات اتحاد رجال الاعمال العرب.

المصدر : الهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٥/٢٠٠٢

فى ختام ملتقى رجال الأعمال العرب بالكويت

350 مستثمرا عربيا يطالبون بسلسلة اندماجات وطنية وقومية

□ الكويت -
عزة نصر - إيمان إبراهيم:

طالب رجال الاعمال العرب الحكومات العربية والقطاع الخاص العربى بالتعجيل فى الخطوات التى تحقق قيام منطقة التجارة العربية الحرة.

وشدد المشاركون فى الملتقى الرابع لمجتمع الاعمال العربى الذى اختتم انشطته امس الأول على أهمية التعاون بين مؤسسات التمويل العربية والإسلامية واتحاد رجال الاعمال العرب للاستفادة من التمويل المتاح من هذه المؤسسات. ودعا المشاركون فى البيان الختامى للملتقى الذى جاء فى أحد عشر بندا القطاع الخاص العربى للبدء فى سلسلة اندماجات وطنية وقومية تمكنها من انشاء وحدات انتاجية كبرى قادرة على المنافسة فى الاسواق العالمية.

كما طالب المشاركون فى البيان الذى حمل اسم اعلان الكويت للعمل الاقتصادى العربى المشترك - الحكومات العربية بتوفير كل ما من شأنه تحسين البيئة الاستثمارية وإيجاد نظام قضائى فاعل لحماية حقوق المستثمرين والفض السريع فى النزاعات التى قد تنشأ وحث المشاركون القطاع الخاص على أن يعمل جاهدا على رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة لديه وتبنى احدث انماط التكنولوجيا اللازمة وتطويعها لخدمته اخذا بالاعتبار ضرورة تحسين بيئة الاستثمار واللحاق بثورة المعلومات وتسارعها والالتزام بمعايير الجودة والميزات النسبية والتنافسية وفيما يلى اهم ما ورد بالجلسة الختامية للملتقى.

أكد وزراء المالية والاتصالات والبترول المصريون امس الأول اهمية الاستثمارات الخارجية لاسيما العربية فى تمويل المشروعات الكبيرة التى تطرحها الحكومة للقطاع الخاص.

وقال وزير المالية الدكتور مدحت حسانين فى محاضرة القاها فى اليوم الثانى للملتقى وبحضور نحو 350 رجل اعمال عربيا أن مصر استطاعت خلال السنوات العشر الماضية تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية التى جعلتها من اكثر دول المنطقة جذبا للاستثمارات الاجنبية.

وأضاف حسانين أن معدل التضخم انخفض من 22 فى المائة فى مطلع التسعينيات إلى 3,2 فى المائة حاليا فى الوقت الذى انخفضت فيه معدلات عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى من 25 إلى 1,3 فى المائة.

وأوضح أن توجهات الحكومة الحالية هى تحقيق معدل نمو اقتصادى لا يقل عن 6 فى المائة سنويا أى ثلاثة اضعاف معدل النمو السكانى.

واشار إلى إنه من التوجهات ايضا جذب استثمارات اجنبية إلى البلاد بمعدل يوازى 25 فى المائة من الناتج المحلى سنويا.

وقال حسانين إن الخطة التى ستعرض على البرلمان المصرى قريبا سيتم فيها طرح مشروعات بقيمة 80 مليار جنيه مصرى منها 23 مليار جنيه فقط للقطاع العام والباقى مشروعات ستطرح للقطاع الخاص.

واضاف أن مصر بحاجة إلى استثمارات تقدر سنويا بنحو خمسة مليارات دولار أكثر من نصفها يجب أن يكون استثمارا مباشرا.

وقال حسانين إن تحقيق كل ما سبق يتطلب مراجعة مستمرة فى القوانين والتشريعات القائمة حاليا وإعادة النظر فى نظام التقاضى الطويل نسبيا واعادة النظر فى السياسات المالية والاقتصادية.

وأضاف أن وزارة المالية تجرى حاليا مجموعة من الاصلاحات فى النظام الجمركى والنظام الضريبى والتى يتوقع أن تظهر نتائجها الايجابية خلال عام من الآن.

وأشار إلى إقرار مجلس الوزراء أخيرا دخول مجموعة من القطاعات الاقتصادية ضمن القطاعات التى يشملها قانون تحفيز الاستثمار ومنها تصميم وانشاء وإدارة محطات الكهرباء والاتصالات ومترو الانفاق والبرمجيات والمناطق التكنولوجية وغيرها.

من ناحيته قال وزير الاتصالات والمعلومات الدكتور احمد نظيف أن العرب مطالبون بالاستعداد الجيد للتحولات العالمية التى يشهدها قطاعا الاتصالات والمعلومات العالميان. وأوضح نظيف أن السوق العالمى

للاتصالات ينمو نموا كبيرا جعله يصل إلى أكثر من 1700 مليار دولار فى العام موزعة بين الاتصالات والمعلومات.

وبالنسبة لخطط مصر فى هذا المجال قال نظيف إن مصر لديها خطة واضحة الملامح فى هذا الاطار تعتمد على الامكانات الفعلية التى تمتلكها وما يمكن أن تحققه مستقبلا. وقال نظيف إن السوق المصرى فى حد ذاته يعتبر من الاسواق الواعدة حيث لا يزيد عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية فى مصر على 700 الف جهاز فى الوقت الذى يبلغ فيه عدد مستخدمى الانترنت 300 الف فقط.

واضاف انه على الرغم من ضعف هذه الارقام إلا أن مؤشرات النمو والتى تبلغ اكثر من 35 فى المائة سنويا تؤكد أن السوق المصرية سوق مغرية.

وتوجد فى مصر 175 شركة برمجيات و230 شركة تجميع اجهزة كمبيوتر و60 شركة تقدم خدمة الانترنت و240 شركة تدريب كبيرة وخمسة الاف مبرمج.

وقدر نظيف حجم الطلب على سوق البرمجيات والاتصالات فى مصر بحوالى عشرة مليارات جنيه سنويا فى الوقت الذى يمكن فيه لمصر أن تصدر بقيمة 3 مليارات جنيه من هاتين الصناعتين وتوجد اكثر من 650 الف فرصة عمل خلال عشر سنوات.

وقال إن هناك اربعة محاور تقوم عليها خطة العمل المصرية فى قطاع البرمجيات والاتصالات هى تحديث البنية الاساسية وتنمية الصناعة نفسها والتنمية البشرية وتنمية الطلب المحلى.

واضاف أن مصر عقدت مجموعة من التحالفات الاستراتيجية مع شركات الكمبيوتر العالمية مثل مايكروسوفت وأوراكل وسيسكو وهى التحالفات التى تضمن لمصر الحصول على التكنولوجيا العالية.

من ناحيته قال وزير البترول المصرى المهندس سامح فهمى إن الاهدف البترولية الاستراتيجية لمصر تقوم على أساس تنمية ثروات مصر البترولية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية وتشجيع الاستثمارات فى مجالات البترول وتطوير القوى البشرية واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

من جانبهم اكد رجال اعمال عرب أهمية ملتقيات الاعمال العربية باعتبارها فرصة لتبادل وجهات النظر وإيجاد مشروعات تنموية مشتركة تستفيد من التوجه الجديد لصناديق التمويل نحو دعم مشروعات القطاع الخاص فى الدول العربية.

وأعرب السكرتير العام لجمعية رجال الاعمال المصريين طاهر الشريف عن الامل فى أن يثمر الملتقى الرابع لمجتمع الاعمال العربى الذى يعقد تحت رعاية الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى واتحاد رجال الاعمال العرب عن تقوية روابط الاعمال بين رجال الاعمال العرب لاسيما بين الكويتيين والمصريين لزيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين مشيرا إلى عقد لقاءات واجتماعات خلال الايام الماضية لتبادل الفرص التجارية والاستثمارية.

المصـــدر : الأهــــــرام

التاريــخ : ٩ / ٥ / ٢٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية يطلب:

تعزيز التكامل وصولا إلى السوق العربية المشتركة

كتب ـ عصام عبد الكريم:

أنهى مؤتمر الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية اجتماعاته في المنامة بتأكيد ضرورة تعزيز التكامل الزراعي العربي وصولا الى السوق العربية المشتركة في ظل تحديات العولمة وترسيخ دعائم وركائز العمل العربي الاقتصادي المشترك واكتمال التكتل الاقتصادي العربي للوقوف أمام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ومتابعة المتغيرات والتحولات الدولية والاقليمية والمحلية.

وطالب المؤتمر بضرورة توفير آليات وصيغ التنسيق والتعاون المشترك . وأعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة حرص الرئيس حسني مبارك على دعم علاقات التعاون بين مصر والدول العربية في جميع المجالات ، وقال في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور سعد نصار رئيس مركز البحوث الزراعية ان التنسيق العربي والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية العربية الأرضية والمائية والبشرية هو السبيل لتحقيق التنمية المتواصلة والأمن الغذائي والمائي العربي، مشيرا الى أننا نعيش عصر العولمة

إعلان الكويت للعمل الاقتصادى العربى المشترك

أصدر المجتمعون بيانا فى ختام اعمال الملتقى حمل اسم اعلان الكويت للعمل الاقتصادى العربى المشترك جاء فى 11 بندا وشمل توجيه الشكر للشيخ جابر الاحمد الصباح أمير البلاد وجميع مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك.

ودعا المجتمعون الحكومات العربية والقطاع الخاص العربى إلى التعجيل فى الخطوات التى تحقق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة أساسية نحو السوق العربية المشتركة وردا حاسما على تداعيات العولمة وتأثيرها السلبية على الاقتصاد العربى وعدم التشبث بقوائم الاستثناءات السلعية التى تفرغ هذه المنطقة من مضمونها طمعا فى إيرادات جمركية آنية لا تتقاس بالمردود الهائل الذى تدره اقامة مثل هذا التجمع الاقليمى العربى وتغليب المصالح الجماعية العربية على المصالح القطرية.

ووفقا للمتطلبات الجديدة التى وضعت القطاع الخاص كمحرك رئيسى للتنمية الاقتصادية العربية والشراكة الحقيقية مع القطاع العام وما يتطلبه ذلك من أعباء واستحقاقات فإن مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك وفى مقدمتها مؤسسات التمويل العربية المشترك مدعوة إلى توجيه برامجها والتسهيلات المالية الموجهة لتمويل القطاع الخاص العربى بما يمكنه من القيام بدوره خير قيام وفى هذا الصدد فإن المجتمعين يقدرون كثير مبادرات الصندوق العربى والبنك الاسلامى للتنمية وصندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتمويل ومساندة فعاليات ونشاطات القطاع الخاص ويؤكد المجتمعون أهمية التعاون بين مؤسسات التمويل العربية والاسلامية واتحاد رجال الاعمال العرب للعمل على الاستفادة من التمويل المتاح من هذه المؤسسات فى مشاريع تساهم فى تنمية الاقتصادات العربية مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار اعطاء الأفضلية فى تنفيذ المشاريع لقطاع المقاولات والانشاءات فى الدول العربية وكذلك مؤسسات الاستشارات الهندسية العربية خصوصا المشاريع الممولة منها.

فى ضوء الدور المتزايد للتكتلات الاقتصادية الكبرى وزيادة حدة المنافسة الدولية وما قد يترتب على ذلك من آثار بالغة الاتساع على القطاعات الانتاجية والخدمية العربية وتغيير شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية وتقسيم العمل الدولى ودرءا للمخاطر التى قد تلحق بالفعاليات الاقتصادية العربية يدعو المجتمعون فعاليات القطاع الخاص العربى الى البدء فى سلسلة اندماجات وطنية وقومية تمكنها من انشاء وحدات انتاجية كبرى واقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية بما يساعد على زيادة حصتها فى التجارة العالمية.

دعوة الحكومات العربية إلى تقديم جميع وسائل الدعم الممكن للقطاع الخاص العربى وتذليل جميع العقبات التى تواجه نموه والقيام بدوره المأمول وياتى فى مقدمة ذلك تسهيل انتقال رجال الاعمال العرب وكذلك السلع والاشخاص وفى هذا الصدد يقدر المجتمعون الدور البناء الذى تقوم به الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد رجال الاعمال العرب من اجل وضع الضوابط واللوائح الخاصة من اجل تسهيل انتقال رجال الاعمال العرب بين الدول العربية.

ويثمن المجتمعون الدور الكبير الذى تقوم به حكومات الدول العربية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمارات على جميع الاصعدة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والادارية ويطالب المجتمعون من هذه الحكومات بذل مزيد من الجهود للتخلص من البيروقراطية والروتين وتحسين كفاءة الاجهزة العامة المسئولة عن الاستثمار وتوفير كل ما من شأنه تحسين البيئة الاستثمارية فى بلدانها وايجاد نظام قضائى فاعل لحماية حقوق المستثمرين والفض السريع فى النزاعات التى قد تنشأ مما يشجع على جذب الاستثمارات.

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٥/...

دراسة للامين السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ابراهيم: ٧ دول عربية كبرى بدأت اقامة سوق مشتركة بحلول عام ٢٠٠٢

القاهرة – ناهد امام:

اكد الدكتور حسن ابراهيم الامين العام السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان تجربة السوق العربية المشتركة التي تضم حاليا ٧ دول عربية فقط تعتبر في جوهرها منطقة تجارة حرة عربية مصغرة، وتمثل تمهيدا حقيقيا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم اقرارها ودخلت حيز التنفيذ منذ العام الماضي، مشيرا الى ان تجربة السوق كشفت قدرة الدول العربية على خوض عمليات التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي عن جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل والقيود غير الجمركية، وانعكس ذلك بصورة ايجابية على حجم ومعدلات نمو التجارة البينية للدول الاعضاء.

وقال ان المؤشرات الاقتصادية تؤكد توافر حجم كبير ومهم من المقومات الاساسية لقيام وتطور عملية التكامل الاقتصادي بين الدول السبع العربية الاطراف في السوق المشتركة، وتمثل قاعدة معقولة لانطلاق السوق القابلة للتوسع مستقبلا، خاصة ان اقتصادياتها تحتل نسبة مهمة من حجم الاقتصاد العربي.

تضم الدول الاعضاء في السوق نسبة ٤٧٪ من سكان المنطقة العربية اي حوالي نصف عدد المستهلكين العرب، واكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي العربي، وتنتج ٦٥٪ من الانتاج الزراعي مما يعني انها يمكن ان تكون قاعدة للامن الغذائي العربي، وتضم ٣٧,٦٪ من اجمالي الصناعات التمويلية العربية.

واوضح د. ابراهيم في دراسة للنشرة الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ارقام التجارة البينية للدول الاعضاء بالسوق منذ بداية تاسيسها ارتفعت من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١,٣ مليار دولار منتصف السبعينات، ورغم التباطؤ في تطبيق قواعد السوق خلال الثمانينات عاد مرة اخرى حجم التجارة البينية ليسجل ٧٧٣ مليون دولار منتصف التسعينات.

وتشير الارقام إلى ان اكثر من التجارة البينية للدول الاعضاء يتم فيما بينها بنسبة ٥٣,٨٪، وتقع النسبة الباقية ٤٦,٢٪ مع باقي الدول العربية الاخرى.

وقال ان البرنامج التنفيذي الذي تم اعتماده مؤخرا لتفعيل السوق العربية المشتركة في نطاق الوحدة الاقتصادية العربية سيساهم بصورة ايجابية في استئناف مسيرة التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الاعضاء، حيث يتضمن فترة زمنية لالغاء جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل ويتم ذلك من خلال ثلاثة مراحل:

المرحلة الاولى تخفيض نسبة ٤٠٪ بداية عام ٢٠٠٠ من الرسوم المطبقة العام الماضي.

المرحلة الثانية تخفيض نسبة ٣٠٪ اخرى اوائل العام القادم بحيث يصبح اجمالي نسبة

التخفيض ٧٠٪.
المرحلة الاخيرة تخفيض نسبة ٣٠٪ الباقية بداية عام ٢٠٠٢ بحيث يتحقق الاعفاء الكامل.
والقى د. حسن ابراهيم الضوء حول اهم المعوقات التي ادت الى تراجع عملية تفعيل السوق العربية المشتركة منذ تأسيسها عام ١٩٥٧ وتضمنت عدة نقاط:
عدم انضمام باقي الدول العربية الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية الى عضوية السوق العربية المشتركة.
عدم شعور الدول الاطراف بالسوق بمزاياها وآثارها الهامة المتوقعة.ضعف فاعلية المشاركة لبعض الدول الاطراف بدءا من عملية اتخاذ القرار وحتى درجة الالتزام بقواعد السوق.
الانعكاسات السلبية الضارة للتقلبات في العلاقات السياسية بين الدول العربية على التبادل التجاري بوجه خاص والتعاون الاقتصادي عموما.
غياب التنسيق الاقتصادي بين الدول الاطراف وعدم الربط بين البعد الانتاجي والبعد التبادلي للتكامل الاقتصادي.
واضاف د. ابراهيم أن هناك عددا من الصعوبات تتعلق بمجمل الاقتصاد العربي كانت عاملا في تاخر تفعيل السوق العربية من بينها:
عدم توافر وضوح الرؤية لدى الدول العربية حول العلاقة بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في نطاق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبين منطقة التجارة الحرة الصغرى العاملة فعليا في نطاق السوق العربية المشتركة القائمة في مجلس الوحدة الاقتصادية خاصة ان الاخيرة يمكن ان تمثل مرحلة متقدمة للتحول الى اتحاد جمركي وسوق مشتركة بصورة متدرجة.
التخوف غير المبرر من نقص حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض الدول الاعضاء بسبب الاعفاء من الرسوم.
استمرار الطابع التقييدي للواردات في عدد من الدول العربية الاعضاء بالسوق باستخدام القيود غير الجمركية.
نقص ايرادات النقد الاجنبي لدى عدد من الدول الاطراف لتمويل الواردات.النقص الشديد في قنوات الاتصال التجاري والخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات.
واختتم الدكتور ابراهيم دراسته مشيرا الى ان تفعيل السوق العربية المشتركة كخطوة لتحقيق الاقتصادي العربي سيساهم بصورة ايجابية في توفير الامن الاقتصادي العربي لمواجهة عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى الذي يعيشه العالم حاليا ويغطي ٧٠٪ من دول العالم، و٧٥٪ من التجارة العالمية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ / ٥ / ٢٠٠٠

السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة

أحمد يوسف القرعى

كان قرار القمة العربية بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى نقطة انطلاق جديدة لاحياء مشروع السوق العربية المشتركة، فقد حظى المشروع فى السنوات الأخيرة باهتمامات الفكر السياسى والاقتصادى وأدبيات الاعلام العربى من ناحية، وموافقات حكومات اكثرية الدول العربية من ناحية أخرى، كما حظى المشروع من ناحية ثالثة بمبادرة برلمانية عربية غير مسبوقة تمثلت فى إنشاء آليات داخل المجالس التشريعية العربية بهدف دفع وتفعيل خطوات السوق العربية المشتركة وتوفير المساندة البرلمانية والشعبية اللازمة لاخراج مشروع السوق الى حيز الوجود

وفى هذا السياق تشكلت اللجنة الخاصة بمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة فى مجلس الشعب المصرى. وأصدرت تقريراً متكاملاً فى مايو ١٩٩٩ [راجع مقالنا المنشور بمجلة السياسة الدولية ـ عدد يوليو ١٩٩٩] كما أعد مجلس الشورى اخيرا تقريراً آخر طرح هذا الأسبوع للمناقشة داخل المجلس.

ويهدف التقرير ـ كما جاء فى مقدمته ـ إلى بحث القضايا والمشكلات المتصلة بالسوق العربية المشتركة كقاعدة رئيسية للتعاون العربى فى المرحلة الحالية ومستقبلاً وذلك فى إطار محددين رئيسيين: أولهما الوضوح الشديد فى طرح المشكلات وثانيهما الواقعية فى تناول القضايا.

ويبرر التقرير اختيار هذين المحددين بقوله [إن أكثر ما يحتاج اليه الوطن العربى حاليا هو التوصل بوضوح وواقعية إلى صيغة للعمل المشترك تستند إلى مصالح حقيقية لأطرافه، مع المتابعة المنتظمة لما يستجد من مشكلات، والتوصل إلى حلول مقبولة لها تضمن استمرارية هذا التعاون بما يمكن الدول العربية من تأمين مكانة مناسبة لها فى عالم القرن الحادى والعشرين.]

فى هذا الاطار يتناول التقرير مسألة السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربى فى ستة فصول وخاتمة هى: ملامح النظام الاقتصادى العالمى الجديد ـ مشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمى فى المنطقة العربية ـ اتجاهات التعاون الاقتصادى العربى ـ العربى ـ مشروع السوق العربية المشتركة ـ معوقات العمل الاقتصادى العربى المشترك ـ نحو تفعيل أطر التعاون الاقتصادى بين الدول العربية.

■ ■ ■

ولعل الفصل الأخير هو أحق فصول التقرير فى مزيد من المناقشة. ولاعجب أن يبدأ هذا بطرح تساؤل هام يفرض نفسه الآن فى ضوء التطورات الاقليمية والدولية التى أشارت اليها الفصول السابقة والتساؤل يقول: كيف يمكن تفعيل أطر التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة؟

وفى اجابة التقرير على هذا التساؤل يرصد عدداً من التوجهات أو السياسات التى يمكن من خلال تعميقها أو صياغتها تفعيل التعاون الاقتصادى العربى ـ العربى وهى توجهات وسياسات لا تتطلب قرارات تفوق طاقة أطرافها وانما هى توجهات وسياسات عملية تتطلب فقط حداً معيناً من الارادة السياسية وذلك دون ترتيب كما يلى:

(١) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى التكامل الاقتصادى. ويتحقق هذا بإقامة نظم سياسية ديمقراطية تضمن توفير البيئة السياسية اللازمة لفاعلية مؤسسات القطاع المدنى، وبالاضافة إلى هذا المدخل يشير التقرير إلى عدد من المداخل الأخرى منها الدور المهم للبرلمانات العربية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص فى عملية التعامل الاقتصادى العربى وعلى لعب دور اكبر فى ضمان دفع عمليات الاصلاح الاقتصادى فى العالم العربى وتنشيط دور المرأة العربية

(٢) دعم مؤسسات التعاون الاقتصادى والمالى العربى ويبدأ هذا بالعمل على مواجهة المشكلات التى مازالت تواجه عملها وأهمها عدم وفاء بعض البلدان المتلقية للمساعدات الانمائية بالتزاماتها المالية تجاه الصناديق الانمائية، هذا فضلاً عن مشكلة نقص الموارد والخبرات البشرية ونقص المعلومات الكافية

(٣) تحرير التجارة البينية بين الدول العربية ويتطلب هذا توفير عدد من المقومات أهمها تنمية التجارة العربية وتوسيع القاعدة الانتاجية والقاعدة التصديرية العربية حتى يمكن تطوير وتنويع التجارة العربية والتغلب على المشكلات الخاصة بالتماثل والتشابه بين الهياكل الانتاجية فى العالم العربى.

(٤) احتواء أسباب الخلافات العربية ـ العربية وهى أحد الشروط الضرورية لتنمية وتفعيل أطر التعاون الاقتصادى بين الدول العربية باعتبارها مدخلا لخلق الاطار السياسى الملائم لعمل هذه الأطر.

(٥) التوصل الى إطار لسياسة صناعية اقليمية. ويطرح التقرير سبل تحقيق تلك الخطوة ومنها إيجاد صيغ لتوزيع وتوجيه صناعات عربية مشتركة متعددة الأفكار عن طريق عقد اتفاقيات عربية مفتوحة أمام الدول الأخرى غير الأطراف فيها للانضمام اليها أو المشاركة فيها.

(٦) تقييم واقعى لخبرة التعاون الاقتصادى العربى ـ العربى وضرورة أن يتناول التقييم دراسة التجارب والأطر الأخرى لعمليات التكامل أو التعاون الاقتصادى غير العربية بهدف الوصول الى عدد من الدروس المستفادة التى يمكن أن تقدمها مثل هذه التجارب خاصة التجارب الآسيوية.

(٧) إقامة نظام عمل لتوزيع عوائد التكامل الاقتصادى العربى وذلك بوضع عدد من الضوابط والآليات التى يمكن ان تسهم فى ضمان توزيع عادل بين الدول العربية للعوائد وتكاليف عملية التكامل.

(٨) التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية على أن يشمل التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والتنسيق فى مجال الاستثمار وتوزيعه الاقليمى والجغرافى، ولا شك أن هذا التنسيق يقضى على ظاهرة الازدواجية والتضارب فى السياسات الاقتصادية العربية.

■ ■ ■

وأخيرا يرى التقرير فى الخاتمة ان انشاء السوق العربية المشتركة هو الحل لتجاوز الكثير من أزمات النظام العربى حاليا سواء فى علاقاته بالعالم أو بالاقليم او حتى حل بعض مشكلاته، فقيامها يجعل الدول العربية اكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الحديثة فى العالم وأكثر قدرة ايضا على التعامل مع المشروعات الاقليمية فى إطار الشروط المناسبة

ولا شك ان مناقشات اعضاء مجلس الشورى للتقرير سوف يحقق له إضافة جديدة لصياغة تقرير متكامل يشكل مع تقرير مجلس الشعب وثيقتين مهمتين، وياحبذا لو تم الجمع بينهما فى وثيقة واحدة تعبر عن البرلمان المصرى بمجلسيه الشعب والشورى على ان تطرح الوثيقة للمناقشة ايضا فى مختلف المحافل والمنتديات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية لتكتسب زخما جديدا.

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٥ / ٢٠٠٠

الدعوة لم توجه إلى العراق

٢٢ دولة عربية و٣ آلاف رجل أعمال في "المعرض الأول للسوق العربية المشتركة"

□ الرياض - محمد اليامي

■ تستضيف دمشق «المعرض الاول للسوق العربية المشتركة» الذي تنظمه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية في الفترة بين ٢٠ و٢٧ حزيران (يونيو) المقبل تحت شعار «العرب عام ٢٠٠٠ نحو تكامل اقتصادي عربي يوحد الجهود ويحقق المصلحة المشتركة».

وقال مدير التسويق والمبيعات في شركة «بيت النخبة» السعودية صفوان الحوري لـ«الحياة» إن ٢٢ دولة عربية ستشارك في المعرض ليس من بينها العراق الذي لم يدعا، اضافة الى حوالى ٣ آلاف رجل اعمال عربي من اصل ٥ آلاف رجل اعمال وجهت اليهم الدعوات.

وأوضح ان المعرض الذي تنظمه شركة «اعمال المعارض السورية - الفائق» ستشارك فيه ٥٠ شركة عربية نصفها من السعودية اضافة الى ١٥٠ شركة سورية تعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

وأشار الحوري، الذي تتولى شركته تسويق المعرض بين المنشآت السعودية، الى ان المعرض يأتي في الوقت الذي تفتح فيه سورية أسواقها امام الصادرات العربية التي تخفض الرسوم الجمركية عليها بنسبة ١٠ في المئة سنوياً «وبلغت الآن ٣٠ في المئة وستتلاشى بعد ثلاث سنوات».

ويتزامن المعرض، الذي ترعاه جامعة الدول العربية ويقام على مساحة ٤٠ الف متر مربع، مع المساعي الرامية لإقامة السوق العربية المشتركة التي بدأت اولى خطواتها باقامة المنطقة العربية الحرة التي بُدء العمل بها مطلع ١٩٩٩ وتبني الدول العربية عدداً من الاستراتيجيات ومنهجيات السوق العربية المشتركة.

تتضمن فعاليات المعرض، الى جانب ندوة عن المعرض ذاته، عقد مؤتمر لرجال الاعمال والمستثمرين العرب وندوة عن «المال والمالية والنقد ورأس المال والتمويل الشخصي» واخرى عن «فرص الاستثمار العربي وفرص العمل واستراتيجية الشراكة».

كما تتضمن فعاليات المعرض اقامة معرض متخصص بالتجهيزات الصناعية والهندسية وآخر متخصص في تكنولوجيا وسائل النقل والمواصلات ومستلزماتها وثالث للنظم التطبيقية والالكترونيات والكهرباء والتحكم والاتصالات المتطورة الى جانب عدد كبير من الندوات والمحاضرات والبرامج الفنية والثقافية والسياحية والترفيهية.

يهدف المعرض الى تعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي والتبادل التجاري والسياحي في الوطن العربي وتوطيد وتشجيع التجارة البينية العربية وايجاد اسواق جديدة مشجعة لتنشيط حركة التبادل الصناعي لجميع الصناعات العربية وتبادل الخبرات للنهوض بالاسواق العربية ومواصلة الدعوة لايجاد استراتيجية عربية موحدة موازية للتكتلات الاقتصادية العالمية وتشجيع الاستثمار في العالم العربي، واطلاع المشاركين العرب على التقدم الحاصل في الصناعات العربية والتطور العملي والتقنيات الحديثة في مجال الصناعة والتصنيع العربي.

المصــدر : ......الأخبـــــــار..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢ / ٦ / ٢٠٠٠

سوق عربية مشتركة بدون التزامات

بقلم الدكتور
سينوت حليم دوس



لاشك فى ان اجمل حلم يحلم به المصرى او السورى او السعودى هو سوق عربية تضمهم سويا فلديهم من الروابط التاريخية ذات الاصول المشتركة ما يفوق روابط السوق الاوربية المشتركة ولا ارغب فى تكرار ان لدينا وحدة فى اللغة ووحدة فى التاريخ ووحدة فى التراث ووحدة فى الدين وو.... الخ.. هذه الاصول التى تجمع الشعوب العربية والتى تجعل التكتلات الاوربية وغير الاوربية فى وقتنا الحاضر هى سمة هذا العصر او بالتحديد السمة المميزة لالفيتنا الثالثة

ورغم كل هذه الامال والحقائق الموضوعية فانها تصادر عند اول محك او تجريب واسوق ثلاث نقاط لا اكثر

١- التحرك بين الدول العربية الشقيقة يحتاج إلى تأشيرة دخول اصعب من تلك التى يحتاجها المواطن العربى لدخول دول اوربا او بالذات دول السوق الاوربية المشتركة «شنجن شتاتن» بل ودخول الولايات المتحدة الامريكية

ان مواطن السوق الاوربية يستطيع ببطاقته الشخصية المرور على دول الاتحاد الاوربى دون تأشيرة دخول فهل نامل فى ظل هذه السوق العربية المعاملة بالمثل للمواطن المصرى وكذلك المواطن من الدول العربية الشقيقة فتكفى الهوية الشخصية للانتقال فى ربوع الوطن العربى

٢- نظام الكفيل والذى اثرى الكثير من مواطنى بعض البلدان العربية دون جهد يقدمونه اكثر من تقديم اسمهم لمواطن مصرى كى يستطيع ان يعمل تحت رقابتهم ليقتسموا فى النهاية حصيلة جهده.. اى عدالة هذه؟

ثم عندما شعرت بعض الدول العربية ما عاد على مصر من فوائد من نظام الشراكة بدات تفكر هذه الدول فى الغاء نظام الكفيل عندما تتعامل فى شركة اوربية اوامريكية دون التطرق للشراكة العربية العربية فى الوقت الذى تفتح مصر ذراعيها لكل عربى يتقدم اليها للاستثمار كيفما شاء دون عائق او كفيل او حتى ضرائب على ما يحققه من ارباح.

●●●

٣- الالتزامات وتنفيذ الاحكام- وكقاعدة عامة فان التجارة وجميع الالتزامات تحمل جانبا ايجابيا كما تحمل جانبا سلبيا اختلاف الامر يحسم نزاعة القضاء واختصاص المحكمة التى تنظر النزاع لتصدر الحكم فيه تحكمه قواعد القانون الخاص وهى قواعد وطنية وقيام سوق عربية مشتركة لن يخلو من قيام منازعات تحسمها احكام القضاء ومن حق من بيده حكم نهائى واجب النفاذ ان يقوم بتنفيذه فى موطن الملتزم العربى الاخر خاصة اذا كان موضع الالتزامات القيام بمشاريع تعمير وبناء او امداد بسلع او.. الى جهات خاصة تابعة لحكومة الدولة المتعاقدة- وهذه البديهات التى نذكرها تصادر عليها اتفاقية تنفيذ الاحكام الاجنبية الموقع عليها من قبل جامعة الدول العربية فى ١٩٥٢/٩/١٤ حيث نصت مادتها الرابعة على انه.

«لا تسرى باى وجه من الوجوه على الاحكام التى تصدر ضد حكومة الدول المطلوبة اليها التنفيذ او احد موظفيها عن اعمال قام بها بسبب الوظيفة»

وقد وقعت الكثير من الدول العربية على الاتفاقية ليصدم من يتعامل مع احد موظفى هذه الدول عند تنفيذ حكم واجب النفاذ- حصولا على حقوقه وبهذا صادرت الاتفاقية على السوق العربية المشتركة. وقد يرى البعض ان تنفيذ الاحكام يمس سيادة الدولة- ولكن الالتزامات المالية التى تلتزم بها الدولة فى مقابل خدمات او سلع تحصل عليها والتى عقدت اتفاقتها عليها بواسطة مندوبين تابعين لها- لا يمكن للدولة ان تتحلل من تنفيذها فجميع ما يبرمه الوكيل من عقود تنصرف اثاره الى الموكل هذا اذا تكلمنا بمنطق القانون الخاص.

●●●

اما اذا تكلمنا بمنطق القانون العام فان الدولة عندما تحاول ان تتحلل من التزامات حصلت على مقابل لها فاننا نواجه نوعا من البلطجة الدولية او النصب الدولى وهناك سابقة دولية تؤكد ما نذهب اليه اذ عندما حاولت روسيا الشيوعية التحلل من الالتزامات التى عقدتها روسيا القيصرية باعتبار ان النظام بها قد تغير فان محكمة الدول الدولية قررت ان التزامات الدولة تظل سارية مهما تغيرت نوعية نظام الحكم لها لان من تعاقد او ابرم اتفاقا دوليا نيابة عن الدولة فقد انصرفت اثار العقد وكل ما به من حقوق والتزامات الى شخصية الدولة الاعتبارية ولا اثر لتغيير شخصية الوكيل او توجهه السياسى

ولا اشك فى ان هذا النص بحاجة إلى تعديل واصلاح فى ظل المتغيرات الدولية الحديثة والتكتلات الاقتصادية العالمية والشركات العملاقة عامدة العقارات.

واخشى ان نكون بهذا المثلث- نظام الكفيل وتأشيرة الدخول ونص المادة الرابعة من الاتفاقية- قد صادرنا على املنا فى سوق عربية مشتركة.

●● كاتب المقال استاذ بالمركز القومى للبحوث وعضو مجلس الشورى

تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى... لضمان نجاحها؟

رغيد الصلح *

■ ما قاله وزير الخارجية المصري عمرو موسى عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (أفتا) امام مؤتمر رجال الاعمال المصريين في الخارج يستحق الاهتمام الاستثنائي من جانب المعنيين بمستقبل المنطقة العربية عموما. قال الوزير المصري خلال المؤتمر الذي انعقد في الاسبوع الاول من شهر ايار (مايو) الحالي انه يستبعد قيام المنطقة في المستقبل القريب او عام ٢٠٠٨ كما هو مقرر في برنامجها التنفيذي. واوضح ان السبب الرئيسي لتعثر المشروع هو الطلبات الكثيرة التي تقدمت بها دول عربية كثيرة لاعفائها من تنفيذ القرار بخفض الضرائب الجمركية على مستورداتها من الدول العربية الاخرى ولم يغلق موسى الباب امام تنفيذ المشروع، لكنه قال ان مصر ستسلك طريقا جديدا لتنفيذه عبر التركيز على خمس دول عربية تتفق في ما بينها على الاهداف وعلى الوسائل. كان لمصر دور محوري في التبني العربي لمشروع المنطقة وفي متابعته والعمل على تنفيذه. فهل يعني كلام عمرو موسى سقوط المقترب الجماعي او الشمولي الذي يتوخى اشراك الدول العربية دفعة واحدة في عملية تحقيق التكتل الاقتصادي العربي؟ هل يعني استبدال هذا المقترب بمقترب آخر يبدأ من مجموعة دول ثم يأخذ في التوسع مع بروز مزايا التعاون الاقليمي في ما بينها؟ اذا كانت الخارجية المصرية ترى ان هذه المقترب الاخير هو الطريق الافضل لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فهل هناك مؤشرات تدل الى ان فرصة الوصول إلى المنطقة عبر هذا الطريق هي افضل من فرص دخولها عبر غيره؟

ان تعثر المقترب الجماعي لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد يكون امراً طبيعياً في نظر المعنيين بقضايا التكتل الاقليمي او بمشروع «أفتا» بصورة خاصة. فتجارب التكتلات الاقليمية الناجحة تدلّ الى انه عند بداية مثل هذه المشاريع سيكون من الافضل الانطلاق بمجموعة قليلة مثل الدول التي تتفق على الاهداف والوسائل، كما وصفها وزير الخارجية المصري. هذه التجارب الناجحة، مثل «الاتحاد الاوروبي»، «آسيان»، «ميركوسور» بدأت كلها بعدد محدود من البلدان ثم ضمت المزيد منها بعد ان تعمق الاندماج في ما بينها «عمودياً». منطقة شمال اميركا الحرة (نافتا) قد تكون استثناءً اذ انها بدأت بدول المنطقة دفعة واحدة. لكن ان هذا الاستثناء لا يكسر قاعدة تقول بأن الافضل ان تبدأ هذه المناطق بعدد محدود من الاعضاء لأن عدد دول «نافتا» هو ثلاث فحسب. من هنا فقد لا يكون غريبا ان تفكر بعض القيادات في الاقليم العربي باعتماد هذا النهج، فمما لا ريب فيه انه من الصعب انطلاق المنطقة باثنتين وعشرين دولة كما هو الامر مع الدول العربية.

فضلاً عن ذلك فان ما قاله عمرو موسى عن تعثر مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ربما لا يكون مفاجأة كاملة للذين يتتبعون هذا المشروع عن كثب. فمنذ فترة بدأت ترشح معلومات واخبار عن الصعوبات التي تعترض تطبيق المشروع. من هذه المعلومات ما نشرته «شؤون عربية» الدورية التي تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية في آخر اعدادها للعام المنصرم. فقد اشار تقرير نشر في المجلة الى الصعوبات في تطبيق البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة وبين ان نسبة الالتزام بالبرنامج لم تتجاوز ٥٨ في المئة وهي نسبة ضعيفة كما وصفها التقرير.

لعل هذه الصعوبات هي التي جعلت بعض القيادات العربية ومنها القيادة المصرية تقتنع بأن المقترب الثاني، اي البدء بتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول العربية هو الطريق الافضل للوصول إلى المنطقة. في هذا السياق نشطت الحكومة المصرية في عقد اتفاقات ثنائية مع هذه الدول، وفي تنشيط اللجان العليا الثنائية بين مصر وهذه الدول بغرض تطوير العلاقات معها ومن اجل اقامة مناطق تجارة حرة مشتركة. والفكرة هنا هي، كما يتردد، ان تنفتح هذه المناطق الثنائية المشتركة تدريجا على بعضها بعضا فتتحول إلى نواة لمشروع المنطقة الذي يجمع الدول العربية كافة من دون استثناء اذا كانت هذه هي فعلاً الفكرة وراء التحول تجاه مشروع المنطقة، فانها قد لا تكون فكرة خاطئة ومن الاصح تبنيها بقوة. على رغم ذلك فان هذا التحول يستثير بعض الملاحظات والاسئلة: ان تعثر تطبيق مشروع المنطقة يقدم دليلاً جديداً ومؤسفاً على الخلل في آليات العمل العربي المشترك فالقرار بقيام المنطقة صدر عن اعلى المستويات، اي عن القمة العربية، ومتابعة تنفيذه تمت من خلال مسؤولين عرب كبار اي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية ثم انبثقت عن المجلس لجنة سباعية تشرف على تنفيذ المشروع. ولقد عقدت الهيئات التي تابعت المشروع الكثير من الاجتماعات من اجل دراسته دراسة وافية حتى يأتي ملبياً لحاجات الدول العربية بعيداً عن الاضرار بمصالحها الجوهرية. واستغرق التحضير للمشروع فترة طويلة وعدداً من الاجتماعات والمناقشات المكثفة التي شارك فيها مسؤولون من دول عربية

متعددة. فاذا واجه تنفيذ المشروع صعوبات عديدة تشبه في جوهرها الصعوبات التي صادفت التكتلات الاقليمية الاخرى التي لم تتمكن من الاقلاع بسبب كثرة عدد اعضائها أم صعوبات عائدة إلى المنطقة العربية بالذات، افلم يكن من الافضل في هذه الحال ان تتولى الهيئات العربية المعنية التدقيق في مواضع الخلل وابداء رأيها الاخير في هذه المسألة؟ أليس من الضروري ان يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (الذي ينص البرنامج التنفيذي للمشروع على ان يقوم بمراجعة نصف سنوية للتطور في تطبيقه) موقف من مسألة مستقبل المنطقة؟

اعتمد البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة فكرة اشراك القطاع الخاص في انشاء المنطقة وتطويرها. في هذا الاطار طلب إلى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الذي لم ينفك عن المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، تقديم تقارير دورية إلى الهيئات العربية المعنية يظهر فيها تقييم القطاع الخاص لمدى نجاح المشروع ومدى التزام الدول الاعضاء الاخذ بمقتضياته. وبصرف النظر عن التطبيق الحرفي لهذا القرار، فانه يمكن القول ان اشراك القطاع الخاص عموماً واتحاد الغرف خصوصاً في مراقبة تنفيذ المشروع هو عمل مفيد من زاوية اضفاء طابع الشفافية على سير العمل فيه. بتعبير آخر، ان اسناد مثل هذا الدور إلى اتحاد الغرف يمكنه من الاضطلاع بتنوير الرأي العام العربي وتعريفه بميزات المشروع، وكذلك بالعقبات والصعوبات التي تعترض طريقه، كي يحتضن المواطنون المعنيون بمستقبل العلاقات العربية البينية المشروع ويحضوا الحكومات على تطبيقه او على تصحيح مواضع الخلل فيه. لكنه ترك الرأي العام والمواطنين العاديين يعتقدون بأن كل شيء على ما يرام بينما كانت الامور، وفقاً لتصريح الوزير، تسير في طريق آخر.

هناك هيئات اخرى متعددة، إلى جانب اتحاد الغرف، دعت إلى تحقيق مشروع المنطقة وتحمست له. تعبيراً عن هذا الاهتمام المتزايد، تشكلت في البرلمانات العربية شعب خاصة لمتابعة تطور «المنطقة» ولحث الحكومات على تنفيذها. على الصعيد الشعبي هناك ما يشبه الاجماع بين المنظمات العربية المعنية بالعلاقات البينية العربية على اهمية تنفيذ هذا المشروع. مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب وملتقى رجال الاعمال العرب وغيره من الهيئات المشابهة اعتبرت السعي إلى تحقيق المشروع هدفاً رئيسياً لهم، الا ان هذه الهيئات والمنظمات على رغم حسن نيات القائمين عليها، والمكانة التي تتمتع بها، لم تتمكن من احاطة المشروع بالاجواء العامة المناسبة، فكان هذا من اسباب التعثر.

قد يقال انه حتى لو قامت كل هذه الهيئات بدور فاعل لاحاطة المشروع باسباب النجاح، فان قانون العدد يبقى الاقوى، اي انه يصعب البدء بتحرير التجارة بين ٢٢ دولة دفعة واحدة، ومن الافضل البدء، كما قال الوزير موسى، بعدد قليل من الدول حتى اذا ترسخت العلاقات بينها وبانت فوائد تعاونها عجل الآخرون بالانضمام اليها. لكن هذا النهج أيضاً ليس مضمون النتائج. ففي الستينات انطلقت السوق العربية المشتركة من عدد محدود من الدول لم يزد عن عدد الدول التي وقعت اتفاقية روما لتأسيس السوق الاوروبية المشتركة. لكن هذا المقترب لم يسجل في الاقليم العربي النجاح المرتجى. فهل من ضمان لعدم تكرار التجربة مرة اخرى؟

* كاتب وباحث لبناني.

دراسة اقتصادية:

المنطقة الحرة أفضل طريقة للتكامل الاقتصادي العربي

القاهرة . علاء العربي:

■ أكدت دراسة اقتصادية أن نموذج المنطقة الحرة يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وكذلك بين الدول النامية وذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية الجديدة.

الدراسة أعدها الدكتور سامي عفيفي حاتم أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة حلوان حول «نموذج جديد للتكامل العربي والدول النامية» حيث أشار الى أن نموذج التكامل الاقتصادي يرتكز على عنصرين رئيسيين: العنصر الاول يتعلق بإقامة منطقة حرة تتكفل بتحرير التجارة البينية بين الدول من القيود المفروضة عليها. وإقامة منطقة استثمار حرة تفسح الطريق أمام انتقالات وتحركات رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء في المنطقة التكاملية. اما العنصر الثاني فينصرف إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الاقتصادية. وخطط وبرامج التنمية، ولابد ان يتم ذلك في اطار زمني واحد ومحدد بحيث يطبق العنصر الأول في وقت يليه مباشرة تطبيق العنصر الثاني والا ساهمت الخطوة الاولى في تدمير عدد من قطاعات الانتاج بالدول الاعضاء الاقل تقدما.

وأشارت الدراسة الى ان انشاء منطقة التجارة الحرة والمنطقة الاستثمارية تعد أكثر ملاءمة لظروف اقتصاديات الدول النامية. ذلك لمجموعة من العوامل:

أولاً: احتواء السياسات التجارية المطبقة في الدول الاعضاء على الشيء القليل من مفاهيم حرية التجارة الخارجية. فالرسوم الجمركية المرتفعة. والمبالغة في تطبيق القيود الكمية والتعليمات الصارمة للصرف الأجنبي تشكل القاعدة المألوفة للسياسات التجارية المتبعة في الدول النامية. من هنا يمكن القول بأن هذه السياسات لا تقدم اطارا مناسبا للبدء في إتخاذ اجراءات اكثر تكاملية من الناحية الاقتصادية مع الدول الاخرى مثل احداث نوع من الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة. فإقناع الدول الاعضاء بتحرير هذه القيود المفروضة على تجارتها البينية مرحليا مع احتفاظها بهذه السياسات التجارية في مواجهة العالم الخارجي يعد شيئا ممكنا في مستهل التطبيق الفعلي لنموذج التكامل الاقتصادي المقترح.

ثانيها: تتطلب المراحل الحالية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ضرورة إعطائها قدراً من المرونة في تشكيل سياساتها التجارية تجاه الدول غير المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية. فمشكلات العجز المزمن في موازين المدفوعات يفرض على هذه الدول التدخل بصورة او بأخرى في سوق الصرف الأجنبي لادارة الطلب على العملات اللازمة لوارداتها الخارجية من السلع المهمة للتنمية لديها، وتوفر منطقة التجارة الحرة المرونة المطلوبة في تشكيل هذه السياسات التجارية في ضوء الحالة التي تكون عليها أسواق الصرف الأجنبي داخل الدول المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية.

وبناء على هذين العاملين، فإن ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية للدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة تهيىء المناخ لعملية تحويل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة في هذه الدول من الطابع القطري المتجه نحو السوق المحلي الى استراتيجيات لها بعد اقليمي، وتساهم هذه العملية في توسيع دائرة التخصص الصناعي داخل المنطقة التكاملية وهو ما يحقق تهيئة للصناعات القائمة على مواجهة المنافسة المتزايدة القادمة من الصناعات الاخرى الشبيهة داخل المنطقة التكاملية. وأمام هذا الوضع فان الامر يتطلب تنفيذ برنامج ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية على مرحلة انتقالية طويلة نسبيا خشية ان يؤدي الاسراع في تنفيذ هذا البرنامج الى تدمير الصناعات الأقل كفاءة داخل الاقليم التكاملي. وتعتبر هذه المرحلة خطوة تمهيدية نحو تمكين هذه الصناعات القائمة من الدخول الى ساحة الاسواق الدولية، وفقا لاعتبارات الميزة النسبية.

وتحدثت الدراسة إلى ان هذا النموذج المقترح يعاني من نقطتي

ضعف رئيسيتين في بداية خطواته وهما:

أولا: تتعلق نقطة الضعف الاولي بالدول الاعضاء في المنطقة التكاملية والذين يطبقون مستويات منخفضة للتعريفة الجمركية وغير الجمركية قبل تكوين التكامل المقترح، في هذه الحالة فإن إقامة منطقة حرة تجارية، لن يساهم في توسيع السوق امام الصناعات القائمة داخل اقتصاديات هذه الدول.

ثانيا: تنشأ نقطة الضعف الثانية من انعكاسات التغيرات الحادثة في التعريفات الجمركية الخارجية على عملية «التنمية الاقتصادية الرأسية فمثلا اذا افترضنا ان الدولة العضو في المنطقة التكاملية كانت تطبق معدل تعريفة جمركية منخفضة قبل اقامة المنطقة التجارية الحرة على وارداتها من أحد المنتجات النصف مصنعة رغبة في تخفيض نفقات انتاج المنتج النهائي، ثم قامت منطقة التجارة الحرة، وتم على أثرها ازالة القيود المفروضة على التجارة البينية. فمن الممكن ان السلعة النصف مصنعة سوف يظل استيرادها من الخارج أرخص نسبيا من استيرادها من احدى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وبالتالي لن تساهم هذه الصورة التكاملية في تنمية التجارة البينية في مثل هذا المنتج وغيره من المنتجات المتماثلة في الظروف.

أما العنصر الثاني بالنموذج المقترح للتكامل الاقتصادي الغرض منه رأب الصدع الناشيء عن المواجهة بين خطط وبرامج التنمية الاقتصادية القطرية من جانب وإزالة الاخطار المتولدة عن تباين سياسات التنمية الاقتصادية.

ويتم ذلك العنصر المتمم لنموذج التكامل من خلال عدة خطوات رئيسية وهي:

أولا: توفير الحد الادنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية القطرية التي تتبعها الدول الاعضاء في المنطقة التكاملية التي تتألف من اقتصاديات مجموعة من الدول النامية والمتجاورة جغرافيا. فالتباين بين هذه السياسات يجعل العملية التكاملية امرا بالغ الصعوبة كما يولد الكثير من العقبات التي تقف أمام القوى الفعالة المتولدة عن تحرير التجارة البينية. ولهذا فإن توافر حد أدنى من التشابه والتنسيق بين السياسات النقدية والصرف الأجنبي يمثل الحد الادنى الذي يمكن من خلاله البدء كخطوات اولية على طريق التكامل الاقتصادي ليتبعها في مراحل تالية انشاء بنك مركزي او اتحاد بين البنوك المركزية الوطنية وطرح عملية مشتركة للدول الاعضاء ككل.

ثانيا: إحداث نوع من التنسيق الضريبي. على الدول الاعضاء ان تتكاتف في العمل على تحقيقه داخل المنطقة المتكاملية. وهذا التنسيق لا يشمل فقط على توحيد النظم والتشريعات الضريبية بين الدول الاعضاء وانما يتضمن اكثر من ذلك تعاونا أكبر بين السلطات المالية لهذه الدول، وتزداد هذه النقطة وضوحا في ضوء ماهو معلوم من ان تفاقم مشكلة عجز الموازنات العامة يفرض كثيرا من القيود على طريقة استخدام الموارد المالية في الدول الاعضاء. وهو ما يشكل قيدا خطيرا على حركة توجيه التنمية الاقليمية في المنطقة التكاملية.

يضاف الى ذلك ان القصور الذي يحدث في مجال تحصيل الايرادات بعد قيام التجارة الحرة والغاء الرسوم الجمركية من ناحية والقصور في تجميع الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة في موازنات الدول الاعضاء من ناحية اخرى يخلق قيدا خطيرا على حركة التنمية ذاتها ويفوق ايضا الاثر الذي تمارسه ظاهرة التوزيع غير العادل للعبء الضريبي في الدول الاعضاء.

ثالثا: التنسيق في مجال التنمية الانتاجية داخل الدول الاعضاء وهذا يتطلب ضرورة العمل على تنسيق خطط وبرامج الدول في اطار استراتيجية موضوعية للتنمية الاقليمية وتعتبر هذه الاستراتيجية أحد مجالات التعاون والتنسيق المثمرة والفعالة بين الدول الاعضاء لما توفره من اطار مناسب للقضاء على حملة المواجهات والخلافات في مجال اعداد برامج وخطط التنمية الاقتصادية القطرية.

رابعا: الاتفاق والتنسيق بين الدول الاعضاء على القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير. نظرا للنفقات العالية والاستثمارات الكبيرة التي تتطلبها طبيعة هذه الانشطة. فإذا امكن لهذه الدول التوصل الى قنوات بحثية مشتركة تتضافر فيها الطاقات المعملية والبحثية وجهود العلماء والخبرات والفنيين والمهندسين. فإن هذا النمط من شأنه ان يساهم في رفع جودة البرامج والمشروعات المنفذة في قطاع البحوث من ناحية وزيادة نطاق التخصص داخل هذا القطاع من ناحية اخرى، ومما لاشك فيه ان اقامة منظمة أو هيئة بحثية اقليمية بامكانات مالية ومادية ضخمة يعتبر خطوة اولية وجادة على طريق التكامل الصحيح.

خامسا: الاتفاق على وجود آلية تكاملية اقليمية بين الدول الاعضاء لمساعدة الدول والمناطق الاقل تقدما داخل المنطقة التكاملية حتى لا يحدث استقطاب للنمو داخل بعض الدول الاعضاء على حساب الدول الاخرى ذلك إذا أخذنا في الاعتبار ان تفاوت مستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يولد الخوف والقلق لدى الدول الاعضاء الاقل تقدما على مستقبل الصناعات المحدودة والقائمة داخل الدول من جراء زيادة حدة المنافسة في أعقاب تحرير التجارة البينية داخل هذه المنطقة التكاملية.

ويتطلب الأخذ بالسياسة الاقليمية المشتركة إنشاء صندوق اقليمي تساهم فيه الدول الاعضاء الاكثر تقدما في دعم برامج النمو للدول الاعضاء الاقل تقدما. بل والمناطق الاقل تقدما الواقعة في بعض الدول الاعضاء وتتحدد انصبة هذه الدول في رأس مال الصندوق طبقا لمعايير محددة منها مقدار المكاسب التي تجنيها كل دولة من اشتراكها في نموذج التكامل التنموي. او مقدار حجم تجارتها الخارجية في اجمالي التجارة الخارجية البينية داخل المنطقة التكاملية. وبذلك فإن النموذج المقترح كما تؤكد الدراسة، من الممكن ان يؤدي الى نجاح التكتلات الاقتصادية للدول النامية ومنها العالم العربي اذا ما تم الأخذ بالعنصرين الرئيسيين لهذا النموذج واتباع نفس خطوات التنفيذ ويسبق كلا العنصرين وجود النية الصادقة لاقامة تكامل اقتصادي حقيقي وليس تكاملا وهميا لا يتحقق بسبب النزعة القطرية والنظرة الضيقة للمستقبل.

السوق العربية المشتركة هل تخرج من النفق المظلم؟



علي منير

منذ أكثر من أربعين عاما ونحن نصرخ من اجل سوق عربية مشتركة ففي عام 1950 انشأت الجامعة العربية ما يسمى بالمجلس الاقتصادي العربي الذي لم يباشر اعماله الا بعدها بثلاث سنوات وفي عام 1957 قرر المجلس الاقتصادي التصديق على اتفاقية للوحدة الاقتصادية ومن هذه الاتفاقية انبثق ما سمي بالسوق العربية المشتركة، وتم توقيع اكثر من اتفاقية عربية من خلالها لتسهيل التبادل التجاري ولتنظيم تجارة الترانزيت وانتقال رؤوس الاموال ووقع عليها عدد من دول الجامعة، وايضا اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة ما يزيد على ستمائة قرار تخص السوق العربية المشتركة وهكذا تعددت الاتفاقيات والقرارات في محاولات كان اخرها في عام 1997 اي بعد اربعين عاما بالتمام والكمال منذ الخطوة الاولى التي بدأت في عام 1957

والواضح انه رغم أن السوق المشتركة هي الحلقة الوسط على طريق الوحدة الاقتصادية العربية ما بين منطقة التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي العربي فإن الواقع العربي قد عجز تماما عن تحقيق تقدم يذكر في توطيد علاقاته الاقتصادية البينية بل ان عدد الدول الاعضاء في السوق المشتركة لم يتعد حتى الان سبع دول من بين الـ 13 دولة الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية و22 دولة من اعضاء الجامعة.

والامر الغريب والذي يحتاج الى تفسير كون ان العالم العربي يمتلك كل مقومات القوة الاقتصادية من موارد بشرية وثروات طبيعية ورأس مال اضافة الى مزايا التجانس الثقافي والحضاري والتوحد الجغرافي الممتد على رقعة واحدة من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي، ثم تجد شعوبه ان حكوماتهم لاتزال بعد اربعين عاما تبحث عن طريق التكامل الاقتصادي في عصر تتنامى فيه التكتلات الاقتصادية الكبيرة ولا مكان فيه للملكيات الصغيرة أو الضعيفة أو المشتتة.

ولعلنا نلاحظ ان البطء الشديد في العمل على ايجاد السوق العربية المشتركة منذ عام 1957 وحتى اليوم يقابله سرعة واندفاع شديدان نحو قيام المشروع الشرق أوسطي الذي بدء في 1994 بالدار البيضاء وكان آخر لقاء له في عام 1997 بالدوحة.

الآخرون يأخذون أدوارنا

ومن هنا فإنه علينا ان ندرك اننا عندما نترك الاخرين يتحركون مكتفين بمشاهدة ما يدور على الساحة قد يسفر ذلك عن تشكيل هيمنة سياسية تحول دون قدرة العرب على اتخاذ قرارات مستقلة وتحدد مصالح شعوب المنطقة لحساب التحالف الاسرائيلي الامريكي اضف الى ذلك انه من اهم الدوافع الاقتصادية لقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانشاء السوق العربية المشتركة تحصين الاقتصاد العربي ضد بعض الانعكاسات التي ترد من الخارج نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية «الجات، السوق الاوروبية المشتركة» وقد بدأ تأثير هذه السوق على اقتصاديات الدول العربية ذلك ان نسبة مهمة من صادرات الدول العربية تتمثل في مواد خام ومنتجات زراعية واولية ستتعرض لمنافسة شديدة من جانب ما تصدره دول السوق والمناطق المرتبطة بها اذ ستتمتع هذه الاخيرة بتفضيل جمركي واعفاءات في حين انه لسنين مقبلة ستظل الدول العربية مستوردة لمعدات وآلات لازمة للتنمية الاقتصادية من السوق الاوروبية وقد يؤدي ذلك الى وجود عوامل اختلال في شروط المبادلة بين الدول العربية وبين دول السوق الاوروبية المشتركة.

ونتيجة لذلك فإن انشاء سوق عربية قومية واسعة النطاق تكون فيها التجارة حرة من جميع القيود يمكن ان يعوض الى حد ما الانخفاض من الصادرات الى دول السوق الاوروبية نتيجة لزيادتها داخل السوق العربية - كما ان دول السوق العربية بتكتلها ستزيد قوة مساومتها في مجال تنمية التبادل التجاري الدولي سواء فيما يتعلق بصادراتها او وارداتها خاصة اذا علمنا ان التقديرات الاجمالية للودائع العربية المستثمرة خارج الحدود العربية تصل الى ما بين 800 - 850 مليار دولار وان المستثمر منها في المنطقة العربية على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية لايزيد على نسبة 4٪ فقط.

وقد يكون لهجرة رأس المال العربي الى خارج الحدود العربية مبرراتها - الى حد ما اذا اخذنا في الاعتبار القصور في مناخ الاستثمار ومحدودية فرصه ومدى توافر عنصر الامان وان كانت بعض الدول العربية ومن بينها مصر قد بدأت مؤخرا في تبني سياسات مالية واقتصادية تسعى من ورائها لجذب بعض من رأس المال العربي المهاجر.

لماذا لا تتقدم؟

ويبقى التساؤل.. لماذا لم تتقدم فكرة السوق العربية المشتركة خطوة الى الامام طيلة هذه المدة؟

الاجابة ببساطة تتلخص في محدودية القدرة التصديرية للبلدان العربية وتشابه مكونات التجارة بينها، ان معظمها يفضل التوجه للتسويق بالنقد الحر، اما تفاديا لمشكلات الدفع مع دول الجوار، أو لعمق الارتباطات التجارية مع الدول الصناعية المتقدمة هذا من ناحية.. ومن ناحية اخرى فإن اختلاف الانظمة (سياسيا واجتماعيا او اقتصاديا) بين البلدان العربية ادى الى اختلاف التشريعات والاساليب التي يدار بها اقتصاد كل بلد فبعضها يهيمن القطاع العام على تجارته الخارجية وبعضها الاخر يتجه لنظام السوق ويشترك الجميع معا في خاصية سوء التنظيم والادارة وتخلف مستويات الانتاج والتكنولوجيا والمعلومات مقارنة بالسائد منها بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في عالمنا المعاصر.

في النهاية فإنه بلا ارادة جادة وقوية لدى المجموعة العربية في الاسراع بتفعيل مواقفها تجاه انشاء السوق العربية المشتركة فإن النفق سوف يبدو مظلما.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٧ / ٦ / ٢٠٠١

د. جويلي.. الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لـ« الجمهورية »:

متفائل بإحياء السوق العربية المشتركة.. تنمية التجارة البينية

صناعتنا جودتها عالية.. مشكلتها التسويق.. واجبنا حمايتها

يؤدي اليمين القانونية اليوم، الدكتور احمد جويلي الأمين العام المنتخب لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية امام جلسة المجلس.. يتسلم الدكتور جويلي مهام منصبه أمينا عاما للمجلس بعد ادائه اليمين كما انه اول أمين مصري للمجلس منذ انشائه عام ٦٤. أكد الدكتور جويلي في حديث اجرته معه «الجمهورية» ان الفترة القادمة لعمل المجلس ستشهد تنمية حجم التجارة البينية العربية خاصة وان الصناعة العربية اصبحت ذات جودة عالية جدا.. مشيرا إلى ان حجم هذه التجارة بسيط جدا لايزيد على ٨٪ من حجم تجارة الدول العربية مع دول العالم الذي يقترب من المليار دولار.. وتساءل.. هل هذا معقول رغم قرب المسافة بين الدول العربية بعضها البعض.كما تناول الحوار خطة العمل التي سيقوم بها المجلس في الفترة القادمة.

قال د جويلي انه سيتم عمل خطة تفصيلية لعمل المجلس لفترة السنوات الخمس القادمة ستنتهي من اعدادها خلال ٦ شهور وتشمل التحرك على محاور كثيرة منها:

● الاستثمار العربي والتجارة البينية وهناك عدة لجان تعمل لتحقيق الخطط الطموحة لنصل بعدها إلى زيادة الاستثمارات المشتركة للقطاع الخاص في الدول العربية وتكاملها في صناعات كثيرة وسيكون للمجلس دور فعال في تنشيط الاقتصاد العربي العربي، ليقف بالمساواة مع كافة الاقتصاديات العالمية الأخرى خاصة وان لدينا كافة الامكانات لبناء اقتصاد عربي قوي

السوق المشتركة.. أمل

وكان موضوع السوق العربية المشتركة وهل يمكن ان نتحقق من اهم بنود الحوار مع الدكتور جويلي

أكد أمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان المجلس منذ انشائه عام ٦٤

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٧ / ٦ / ٢٠٠٠

حوار:
جلال راشد

من ناحية اخرى تبدأ اليوم بمقر الامانة العامة للجامعة العربية اجتماعات الدورة الـ ٧١ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على المستوى الوزارى.. تعقد الاجتماعات برئاسة الجماهيرية العربية الليبية.

يلقى الدكتور حسن ابراهيم أمين المجلس والذى انتهت مدة خدمته التى امضى بها ١٢ سنة كاملة كلمته يستعرض فيها انجازات المجلس فى الدورة السابقة.

صرح د.جويلى بأن الوزراء سوف يناقشون وهم اعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية تقرير الأمين العام الاقتصادى حول تطورات الاقتصاد العربى وسبل تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية وسبل تشجيعها وحمايتها وقوانين الاستثمار والضمانات والاعفاءات الضريبية التى تضمنته وأحياء منطقة التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة.

كما يبحث الوزراء مشروع اتفاقية وتشجيع الاستثمارات وحمايتها وحرية انتقال رؤوس الأموال من الدول العربية مع النظر فى تطوير وتحديث اتفاقية منازعات الاستثمار بين الدول المطبقة للاستثمارات العربية تم تكليفه بانشاء هذه السوق مشيرا إلى ان هذا الموضوع سوف يكون اهتمامنا الاول فى الفترة القادمة مع ازالة كافة العوائق لتحقيق هذا الأمل الذى طالما حلمنا به خاصة وان هناك خطوات جادة لرفع الجمارك بين الدول العربية الفترة القادمة وان النوايا ستكون خالصة الفترة القادمة لتحقيق انشاء هذه السوق العربية المشتركة وسوف نعمل جاهدين لازالة اية خلافات يمكن ان تحدث لتحقيق انشاء السوق العربية المشتركة.

تعجب الدكتور جويلى اننا فكرنا فى السوق العربية المشتركة منذ زمن وسبقنا اتحادات كثيرة ولكن أوروبا حققت هذه الوحدة وايضا مناطق كثيرة حققت هذه الوحدة ونحن بإذن الله سوف نحقق هذا الأمل فى الفترة القادمة مشيرا إلى ان المنطقة العربية سوف تشهد دورا فعالا فى زيادة حركة الاستثمارات البينية والتجارة البينية العربية

اكد د.جويلى ان وظائف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، هذه الأيام وسط المتغيرات العالمية التى تحدث يوميا فى الاقتصاد العالمى تكتلات فائض فى الانتاج فى دول كثيرة ترغب فى تصديره للاسواق العربية ومنها مصر.. صناعة عربية ناشئة لابد من حمايتها من هذا الهول العالمى والذى لاشك فيه لابد ان تكون هناك وقفة من جانب الدول العربية لحماية نفسها بنفسها فلديها الأموال والخبرات والاسواق فلابد من الاتحاد مشيرا إلى ان مجلس الوحدة الاقتصادية هو بيت الخبرة العربية يقدم النصائح لكافة الدول العربية خاصة أن جميع الدول اعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية فلابد من الوصول إلى اهداف يمكن تحقيقها بين الدول العربية فى المدى القصير وخطط طويلة الأجل قبل فوات الأوان خاصة واننا نعمل فى ظل انظمة عالمية جديدة منظمة التجارة العالمية والعولمة والجات وتأثيرات ذلك على الاقتصاد العربى.

تعاون ما بعد السلام

واضاف ان المجلس سيعطى الحل فى كل هذه القضايا وحتى التعاون الاقليمى بين الدول العربية ما بعد السلام ايضا.

اضاف ان الاتحادات النوعية داخل المجلس وهى ٢٣ اتحادا نوعيا عربيا لابد من زيادة قدرة هذه الاتحادات على تنشيط نفسها تماما وان يساعدها المجلس فى ان نجد بينها نوعا من التعاون بحيث يوجد استثمارات مشتركة وتجارة مشتركة بدلا من شكاوى بلد من بلد اخر بسبب اغراق بعض السلع المنتجة فى بلد اخر فلابد من دراسة فتح الاسواق العربية امام المنتجات العربية فلابد من تنشيط دور الاتحادات.

فى دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

55٪ نسبة تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية

□ كتبت – هناء عبدالله :

اكدت دراسة اقتصادية عربية اعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان نسبة التنفيذ الاجمالية للدول العربية الاعضاء لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – 14 دولة – بلغت حوالى 55٪ من المطلوب خلال عامين من بدء تنفيذ البرنامج.

واوضحت الدراسة ان جميع الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التزمت بتطبيق التخفيض بنسبة 10٪ على الرسوم الجمركية فيما بلغت نسبة تنفيذ التخفيض على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الاثر المماثل حوالى 58٪ فقط بسبب الاختلاف حول تحديد مفهوم التعريفة الجمركية.

وغطت عملية التنفيذ عشرة عناصر هى التخفيض بنسبة 10٪ على الرسوم الجمركية والتخفيض بنسبة 10٪ على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الاثر المماثل والغاء القيود الجمركية وغير الجمركية وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والالتزام بالاستثناءات والالتزام بالرزنامة الزراعية وعدم المبالغة فى الاجراءات الحدودية.

واوضحت الدراسة ان الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى انهت خلال العام الاول بدء تطبيق برنامج المنطقة لعام 99 وبهدف تسهيل الوفاء بالالتزامات تجاه الدول الاعضاء والاستفادة من ميزة الدخول فى المنافسة بشكل متدرج .. و تشكل الدول الاعضاء فى المنطقة اهمية نسبية كبيرة فى مجمل الاقتصاد العربى سواء من حيث الاستهلاك او الناتج المحلى الاجمالى او التجارة بشقيها الكلى والبينى كما تشمل سوقا استهلاكيا واسعة يبلغ عدد سكانها الى 180 مليون نسمة اى بنسبة 66٪ من مجموع سكان الوطن العربى بمتوسط دخل فردى يبلغ 3 الاف دولار بزيادة نسبتها 38٪ من متوسط دخل الفرد على المستوى العربى ويزيد ناتجها المحلى الاجمالى على 522 مليار دولار اى ما يعادل 89٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية وتبلغ اهميتها النسبية فى مجال التجارة الخارجية حوالى 90٪ من اجمالى الصادرات العربية وحوالى 85٪ من اجمالى الواردات العربية.

المصـدر : الأهـــرام
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريـخ : ٢١/٦/٢٠٠٠

د. جويلى الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية

دور جديد للمجلس فى ظل التحولات للاقتصاد الحر

الاحتفال الذى أقيم بمناسبة تولى الدكتور احمد جويلى مهام منصبه الجديد كامين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية تحول الي نقاش مفتوح لمناقشة كيفية ضخ دماء جديدة لشرايين العمل العربى المشترك لتحقيق الحلم العربى الكبير، بالتكامل الاقتصادى، وإقامة السوق العربية المشتركة.

فقد حرص الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية على حضور حلف اليمين ومراسم تسليم القيادة للدكتور الجويلى في الوقت نفسه الذى يقوم الأمين العام للجامعة فيه باتخاذ الترتيبات لعقد اجتماع فى الفترة المقبلة لبحث تقييم شامل لمراحل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الدكتور احمد جويلى الأمين العام الجديد يحدد أصل المشكلة مشيرا إلى أن العقبات التى واجهت المجلس خلال السنوات الطويلة الماضية هى فى الاساس جزء من مجمل المشكلات التى تعوق العمل العربي المشترك، ويضيف لها مجموعة من التحديات على ضوء التغيرات الدولية التي يشهدها العالم مؤخرا، وليس هناك خيارات امام العرب، وذلك إما بالتحرك الجاد نحو التكاملية، والتعامل مع العالم ككتلة واحدة وإما ان يجرفهم تيار العولمة فى بحر تعلوه الامواج العاتية.

ويحدد الدكتور جويلى عدة مبادئ تحدد مسيرة المجلس فى الفترة القادمة، وتعتمد هذه المبادئ على انه قد حان الوقت لإعادة تقييم جذرى لمسيرة المجلس خلال الفترة القادمة، وايضا الحاجة لتوصيف دور المجلس على ساحة العمل العربى المشترك. وكذلك تتضمن اهمية اضطلاع مجلس الوحدة الاقتصادية ببعض الانشطة الجديدة التى تتماشى مع التحول العالمى، للاقتصاد الحر والاتجاه إلى الخصخصة مما يستلزم توجيه مزيد

من الدعم للقطاع الخاص،، كما يستطيع المجلس،، وفقا لهذا التحول أن يتطور ليتبنى دورا جديدا وهو دور «بيت الخبرة» لخدمة قطاعات الاعمال العربية

ويرى الدكتور جويلى أنه يجب أن يستقر فى اذهان الجميع أن السوق المشتركة العربية ليست قضية المجلس فقط، وإنما دور المجلس هو جانب من منظومة شاملة يجب أن تتكاتف جميع مؤسسات مجتمعاتنا العربية على تحقيقها

تحرير الخدمات

وقد عبر ممثل الجماهيرية الليبية ورئيس الدورة الحالية لمجلس الوحدة الاقتصادية عن رؤيته لقضية العمل العربى المشترك مشيرا إلى أنه، بالرغم من اعتماد العديد من الاتفاقيات فى مجال تشجيع وحماية الاستثمارات العربية البينية سواء فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية، او فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلا أن الحصيلة لا تزال زهيدة الأمر الذى يتطلب منا جميعا دراسة للأسباب والمسببات التى اخرت هذا الوضع واستنباط وابتكار الاساليب والآليات القادرة على جذب المزيد من هذه الاموال العربية الموظفة هنا وهناك خارج الاقتصاديات العربية.

وفى هذا المقام ينبغى الإشارة إلى اهمية تحرير الخدمات - والكلام للمسئول الليبى - بين دول السوق العربية باعتبارها رافدا رئيسيا لإحداث التكامل الاقتصادى، ونهجا صحيحا للتوظيف الأمثل للطاقات الفنية والمعرفية العربية، وحيث كونها كذلك فإن البدء فى دراستها

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصــدر : الأهـــــــرام

التاريـــخ : ٢٨/٦/٢٠٠

وفق منهج علمي وعملي من قبل الامانه العامة ولجانها الفنية أمر في غاية الأهمية لإحكام حلقات التكامل واستكمال البناء وتفعيل الدور الوظيفي للمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية.

انطلاقة للأمام

الدكتور رشيد جميل عليو مديرادارة الاتحادات العربية للشركات المساهمة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أعرب عن توقعاته بأن يشهد مجلس الوحدة انطلاقه قوية إلى الامام في المرحلة القادمة لمواجهة التحديات العديدة التي تواجه عالمنا العربي في السنوات القادمة، وهي عقبات يمكن اجتيازها من خلال تفعيل اجهزة العمل العربي المشترك، والعمل على رفع كفاءة الاداء وتحسين الجودة، وتحقيق التكامل العربي، ويضيف أن الدكتور جويلي ليس جديدا في هذا المجال، فهو أحد الخبراء القلائل في عالمنا العربي الذين كانت لهم بصماتهم على الاقتصاد العربي من خلال ابحاثه الاقتصادية الاكاديمية، إضافة إلى دوره في التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر وعدد من الدول العربية

د. جويلى فى أول حديث كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية

معدل النمو للدول العربية يتراجع واعتمادهم على الخارج يتزايد

- تفعيل الشركات العربية لزيادة التبادل بين العرب
- تعثر السوق العربية المشتركة القضية الأولى فى جدول أعمالى

□ حوار – خلاف محفوظ :

فى اول حديث له كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اكد الدكتور احمد جويلى ان قضية السوق العربية المشتركة لها الاولوية فى جدول اعماله وان العرب يواجهون تحديات خطيرة علينا جميعا مواجهتها ولابد من عودة الشركات العربية القابضة لتكون ذراعا قويا لتنفيذ الخطط المشتركة لزيادة التجارة العربية – العربية وكشف عن ان الاوضاع الاقتصادية العربية سلبية فمعدل النمو يتراجع واجمالى الناتج المحلى يتناقص ومع الوقت يتزايد اعتماد العرب على الخارج.

ويقول الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور احمد جويلي ان دور المجلس بحكم التخصص هو تنشيط وتفعيل ودعم العلاقات الاقتصادية وتقويتها بين الدول العربية وهي مؤسسة قومية تسعى لانجاز التكامل الاقتصادى وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية عبر مراحل متدرجة تكون تراكما تقدميا في الميدان الاقتصادى ومؤسسة يفترض أن تكون مركز جذب تجمع حولها كل الحكومات واصحاب الفكر الاقتصادى الذين يمدونها بالبرامج والسياسات لبناء التكامل الاقتصادى وان تكون الحاضنة للمصالح القومية المشتركة تتفاعل فيها الاتجاهات المختلفة ويتولد عنها كل مامن شانه ان يقوى البناء الاقتصادى ويحقق الاهداف المنشودة فى الرخاء والتقدم لمجموعة الدول العربية باعتبار ان المصالح العربية وحدة متشابكة وليست متقاطعة.

مستقبل الاتحاد

وحول الخطة المستقبلية لمجلس الوحدة الاقتصادية يقول د. جويلى ان خطته للعمل بالمجلس تتركز فى عدة اتجاهات ومحاور اهمها اولا السوق العربية المشتركة ومتابعة ماتم تنفيذه قبل ذلك من اعمال فى المجلس وبخاصة فى هذا الموضوع ويعتبر من اهم اتجاهاتي وشغلى الشاغل خلال الفترة المقبلة ويحتاج ذلك لمجهود ضخم وجبار لمتابعة وتوسيع قاعدة المجلس على أن يجذب دول خارج اطاره الى اتفاقية السوق لدعم الحركة الاقتصادية العربية.

واضاف ان عدد الدول المنظمة للمجلس قليل منهم 7 دول فقط فساعمل جاهدا لزيادة هذا العدد من الدول العربية للانضمام لتكون نواة للتنفيذ الفعلى للسوق العربية المشتركة مما يعطى الامل فى دعم السوق واقامتها ففى هذه الفترة اسأل نفسى كثيرا حول السوق العربية عن ماذا حققت ولماذا لم تنشط حتى الان وامل ان اجد السبيل الجاد لتفعيلها واعادة الدم الى شرايينها وبهدف جعل تطبيق احكامها ممكنة وذات مردود عملى على الدول المطبقة.

وقال ان مايشغلنى ايضا تعثر هذه السوق واعتقد انه حان الوقت لكى تمنحها الحكومات والشعوب العربية على السواء مساندة مطلقة من العزم السياسى والذى يدعم القرارات الاقتصادية.

واوضح الدكتور جويلى الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان خطة العمل التى اعدها تتضمن ايضا تفعيل و تنشيط دور القطاع الخاص فى الدول العربية من خلال الاتحادات والمنظمات التى تقوم بدور مهم فى النشاط الاقتصادى لاعطاء حيز اكبر للقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية والسير بها الى الامام ويجب على الدول العربية افساح الطريق امام القطاع الخاص والانسحاب تدريجيا من مجالات الانشطة الانتاجية وترك المجال للقطاع الخاص ليلعب دوره بما لايقل عن 70 -75٪ من الاستثمارات.

دور فعال

وقال يجب على الاتحادات الـ 25 ان تقوم بدورها الفعال سواء من ناحية حشد الامكانيات وتنسيق السياسات اللازمة لتنمية الصادرات العربية البينية او الخارجية وفتح اسواق التصدير الخارجية المستهدفة على اساس انتقائى للسلع والاسواق طبقا لاستراتيجيات مخططة بعناية وتنظيم نشاطات الترويج للسلع العربية فى الداخل والخارج من خلال التعاون بين الشركات والعمل على اقامة المشروعات المشتركة واستغلال مزايا الانتاج الكبير فى اقامة المشروعات الكبرى الجديدة او توسيع المشروعات القائمة وتحديثها ورفع الكفاءة الانتاجية وخفض التكاليف وادارة الجودة الشاملة والارتقاء بالمواصفات وتكوين اتحاد مستثمرين «كونسورتيوم» من القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات المشتركة وتوطين صناعات عربية جديدة نظرا لان قضية التصنيع تعد احد المحاور الرئيسية لتفعيل العمل العربى المشترك واحداث النقلة التكنولوجية المطلوبة للمنطقة العربية اذا اردنا المنافسة العالمية ومن هنا تأتى اهمية صهر المجتمع العربى الصناعى فى بوتقة واحدة.

وقال الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية مطلوب من القطاع الخاص الاستفادة من قاعدة المنشأ التراكمى بحيث تخصص الدول وفقا لما تملكه من مزايا نسبية وتنافسية تتيح لها الانتاج بتكلفة اقل وجودة اعلى ويمكن ايضا تقسيم المنتج الواحد وليس فقط الصناعة.

محاور عمل

واضاف جويلى ايضا ان محاور عملى فى الخطة التركيز على محور التنمية وان السوق العربية المشتركة ليست موضوع تجارة فقط انما هى تنمية اكثر منها كتجارة فالعملية ليست التحرير الكامل للتجارة من جميع القيود والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية الوطنية وتنسيق السياسات والانظمة والاجراءات التجارية والجمركية وانما ترتكز ايضا على تنمية التجارة وتتجنب وتعالج بعض سلبيات التركيز على التجارة وتتمتع الفرصة الملائمة بزيادة وتعزيز المزايا التنافسية والنسبية ورفع الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات والتخصص والتوطن واعادة توزيع الموارد والتنسيق الانتاجي والبرمجة المشتركة للقطاعات الانتاجية ذات الاولوية مما يسمح بتعزيز التنمية من خلال التكامل.

واوضح الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصاد ان من ادوات خطته خلال المرحلة المقبلة العودة الى



د. أحمد جويلى

الماضى وتفعيل دور الشركات القابضة التى اقيمت قديما وتم اهمالها والهدف من ذلك ايجاد ذراع قوية للتنفيذ العملى لاهداف وسياسات تنمية التجارة العربية البينية وربط مصالح الاطراف العربية المعنية بهذا النشاط وبصفة رئيسية من القطاع الخاص وبناء قنوات اتصال وعلاقات دائمة بين المنتجين والمتاجرين العرب واتاحة الفرصة التسويقية للمنتجين العرب والافادة من الطاقات الانتاجية المتاحة والمعطلة ودفع مستوى تشغيلها وتوفير الخدمات الاساسية المساندة للتجارة العربية عن طريق اقامة شركات فرعية متخصصة او الحصول على هذه الخدمات بافضل شروط ممكنة.

تنمية الشركات

وقال ايضا يجب تنمية انشطة هذه الشركات والتركيز على عمليات اساسية مثل الترويج من خلال اقامة الاتصالات لهذه الشركات وتوفير المعلومات والتعرف على الاسواق العالمية والتعريف بالمنتجات العربية وايضا التسويق وعقد الصفقات لحساب الغير وترتيب العمليات الدولية المتعددة الاطراف والمتاجرة والخدمات الثانوية لهذه الشركات والخدمات المساندة.

وصرح الدكتور جويلى ايضا من خلال خطة عمله بالمجلس دراسة تحليل وتاثير موضوعات كثيرة على الوطن العربى وموقف الوطن العربى بالنسبة لكل هذه من ناحية العولمة ومنطقة التجارة العالمية «الجات» واتجاهات اليورومتوسطية والشراكة العربية مع اوروبا وموقف الوطن العربى والاتجاهات النهائية فى ترتيب المنطقة فى المستقبل فلقد فرضت حرية انتقال الناس والبضائع ورؤوس الاموال والخدمات الى تغيرات جذرية فى المجتمعات وعلى درجات متفاوتة من مرونة التغير وامكانات التكيف معه.

ولقد قادت التكنولوجيا المعلوماتية هذه التغيرات فقد بات الدخول الى قواعد المعلومات عن طريق شبكات الانترنت امرا سهلا لذلك ولدت منظمة التجارة العالمية كركيزة اساسية لسياسات المبادلات التجارية العالمية وهى سياسات تلقى بظلالها على الظروف التجارية والاقتصادية والمالية والتشريعية والقانونية والاجتماعية وغيرها لاى بلد.

التحديات عديدة

وحول التحديات التى تواجه منطقة التجارة الحرة يقول جويلى التحديات كثيرة ومتشعبة اولها لقد حال ولفترات طويلة الاختلافات السياسية دون ايجاد بيئة اقتصادية متكاملة والان ان الاوان لان يكون القرار السياسى مدعما لما تشهده المنطقة من استقرار سياسى فى الوطن العربى الى جانب ذلك هناك عدة عوامل من التناقضات القائمة بين الهياكل الاقتصادية العربية وصعوبة التنسيق وقلة المعلومات واختلاف النظم التجارية والاقتصادية ثقل الاعباء الجمركية ونحن بحاجة الى معاملات تسمح بتبادل سلعها ذلك ان الرسوم الجمركية تجعل من استيراد نفس السلع من بلدان اخرى اكثر جدوى ونفعا وانا الان ارد ان العرب فى مفترق الطرق فإما ان نكون او لا نكون.

مكانة مطلوبة

ويؤكد د. جويلى ان التحديات التى يواجهها الوطن العربى خطيرة جدا فى رأيى الشخصى اولها التهميش فالوطن العربى ودوره الاقتصادى يقل سنة تلو الاخرى سواء من ناحية مكانته فى الانتاج العالمى او التجارة العالمية لان 2,5٪ فى التجارة العالمية تعنى اننا اقل من ذى قبل كنا 5٪ من التجارة العالمية ومتذبذبة مكانتنا خلال التسعينات لانها تتأثر بالبترول.

واوضح ان معدل النمو لايزيد على 3,8٪ بعد ان كان 5٪ منذ التسعينات وانخفض الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية الى 589 مليار دولار وبلغ الاستهلاك النهائى العام حوالى 468 مليار دولار كما بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية 55٪ من اجمالى الناتج المحلى بما يعكس اعتماد جزء كبير من دخل الوطن العربى على التجارة الخارجية وكذلك زاد اعتماد الوطن العربى على سد الفجوة الغذائية على الخارج من السلع الاساسية مثل القمح والحبوب والالبان ويتراوح حجم التجارة العربية البينية خلال الفترة الاخيرة مابين 8 –11٪ من جملة التجارة العربية وبلغت قيمة التجارة البينية 27 مليار دولار وبلغ معدل نمو الانتاج الغذائى 2,5٪ خلال العقد الاخير زاد معدل الاستهلاك الغذائى الى 7٪ سنويا ..نفس الامر ادى الى اتساع حجم الفجوة الغذائية وانخفاض نسبة الاكتفاء بحيث اصبح مستوردا لاكثر من 50٪ من غذائه من الخارج.

وقال جويلى ان من اهم التحديات التى تواجه الوطن العربى منظمة التجارة العالمية «الجات» بكل ما تحمله من تحولات عالمية للاقتصاد الحر وايضا البطالة وتعتبر من المصاعب الرئيسية التى تواجه الوطن العربى حيث وصلت الى مايزيد على 11 مليون نسمة وايضا الفجوة التكنولوجية كاحدى العوائق المهمة امام الدول العربية خلال الفترة الماضية.

جويلى فى أول حديث بعد توليه منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

نسعى لعودة الامارات والكويت وانضمام دول المغرب العربى للمجلس

نعانى من أزمة مالية نتيجة تأخر الدول العربية فى دفع حصصها المقررة

مازال حجم التجارة البينية العربية ضعيفا للغاية

اكد الدكتور احمد جويلي الامين العام الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية انه سيبذل مساعيه لعودة الامارات الى عضويتها في المجلس.. خاصة وان تجميد عضويتها غير نافذة حتى الآن لعدم مرور عام على طلب التجميد كما تنص اتفاقية انشاء مجلس الوحدة.

وعبر الدكتور جويلي عن امله في عودة الكويت الى عضوية المجلس.. مشيرا الى انها من الدول الاساسية التي ساهمت في انشاء المجلس.

وقال الامين العام الجديد في حديثه لـ«الاحرار» ان مهمة المجلس خلال الفترة القادمة هي تفعيل السوق العربية المشتركة.. مؤكدا انها الامل القوي والوحيد امام الدول العربية لمواجهة التكتلات العالمية.

واضاف ان حجم التجارة البينية العربية مازال ضعيفا مما يستلزم اتخاذ عدة اليات لتنشيط حجم التجارة البينية على رأسها انشاء شركات عربية مشتركة لانتاج سلع يحتاجها الوطن العربي اضافة الى تشجيع الاستثمارات في مختلف الدول العربية وفيما يلي نص الحديث.

● هل هناك فرصة لعودة الدول التي انسحبت من المجلس؟

●● نأمل في عودة الكويت لانها من الدول الاساية المطلوب انضمامها واما بالنسة للامارات العربية فهي موجودة بالطبع وان عملية الانسحاب لم يمر عليها عام لتكون نافذة كما ان الامارات مكسب كبير للدول العربية وللمجلس، والامارات توجهاتها عربية وهي التي تدافع عن القضايا العربية خاصة الشيخ زايد رئيس الامارات.. وهناك مشاورات مع الامارات في هذا الشأن.

شمال أفريقيا

● ماهي الدول العربية التي يمكن أن تنضم للمجلس خلال الفترة القادمة؟

●● ان ما يهم المجلس هو انضمام الدول الفاعلة واهمها دول شمال

أجرى الحوار

هشام جاد

افريقيا والمغرب العربي مثل المغرب والجزائر وتونس كما يهمنا ايضا انضمام دول الخليج.

● ولكن هل من الممكن ان تنضم دول من الخليج رغم وجود مجلس التعاون الخليجي؟

●● الانضمام للمجلس كله فوائد.. وعندما ندخل في نظام لانشاء السوق العربية المشتركة فان الفائدة ستكون عامة على الجميع.

● هل حلم انشاء السوق العربية يمكن تحقيقه في ظل الوضع العربي القائم؟

●● بلا شك يمكن تحقيقه وان الاتجاه الآن هو تفعيل السوق العربية المشتركة.. وقد تم وضع برنامج تنفيذي بالفعل لهذا الغرض.. ويبدأ تنفيذه على ثلاث سنوات بدءا من يناير الماضي وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ ويستهدف الوصول الى الاعفاء الجمركي الكامل بين الدول الاعضاء.. وليس مثل منطقة التجارة الحرة والتي ستنتهي عام ٢٠٠٧، وهناك سبع دول وقعت على هذا الاتفاق منها مصر وليبيا والعراق والاردن وسوريا وبقية دول السوق وهذه مرحلة اولى وبعد الانتهاء من هذه المرحلة وهي انشاء السوق تبدأ مرحلة تأسيس الاتحاد الجمركي واي دولة ستنضم لانشاء السوق سوف تستفيد، لان الجمارك ستلغى تماما في مدة اقصاها ثلاث سنوات.

وعند انضمام اي دولة جديدة ستستفيد من اعفاء الجمارك مثل ماحدث مع مصر عندما انضمت الى الكوميسا اذ استفادت بالتخفيضات التي بلغت ٩٠٪ بالرغم من انها انضمت في مرحلة متأخرة.

● وماذا سيقدم المجلس في ظل التكتلات العالمية الحالية؟

●● اننا في زمن التكتلات.. زمن ليس فيه مكان للصغار ولقد انتهت الفردية والعالم كله لتغير حولنا ويزداد قوة وكفاءة وعلم وكلها تحديات تواجهنا واذا لم يتسع حجم السوق بين الدول العربية ستكون كارثة حقيقية امامنا.

التجارة البينية

● ماذا عن حجم التبادل بين الدول العربية؟!

●● حجم التبادل التجاري بين الدول العربية يقدر بنحو ٢٧ مليار دولار من حجم تجارة ٣٠٠ مليار دولار مع العالم الخارجي مما يعني ان التجارة بين العرب تصل نسبتها الى ١٠٪ تقريبا.. واذا كنا نتحدث عن زيادة التجارة البينية فلا يكفي فقط تخفيض التعريفة الجمركية فهي احدى السبل لتفعيل التجارة البينية والمطلوب هو انتاج السلع التي يحتاجها الوطن العربي او سلع الفجوة لان الارقام تقول اننا نستورد ٩٠٪ من السلع من الخارج وعلينا ان نقلل من حجم الاستيراد بانتاج هذه السلع باعلى جودة ليتم تبادلها بين الدول العربية.

كما انه ينبغي تشجيع الاستثمار العربي المشترك ليس في السلع المتشابهة ولكن فيما تحتاجه الدول العربية من سلع تستوردها مثل القمح على سبيل المثال.

اذ ليس هناك تجارة قمح بين الدول العربية وتجارة ذرة ولاتجارة لحوم ولا البان وهناك امثلة كثيرة يمكن القياس عليها واذا اخذنامثال السوق الاوروبية سنجد ان حجم التبادل يصل الى ٧٠٪ بين الدول الاوربية وبعضها البعض والتجمع الاسيوي ٣٠٪.

● في رأيك كيف يتم الارتفاع بنسبة التجارة البينية العربية؟

●● يمكن ان تزيد نسبة التبادل الى ٢٠٪ ولكن بشروط كما ذكرنا وعندما نتخيل انها تتحقق ستزيد قيمة التجارة البينية الى ٦٠ مليار دولار مما يترتب عليه فتح مصانع جديدة ومزارع جديدة.. وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى المعيشة وستكون آلية كبيرة جدا في عملية التنمية.

الامر الذي يستلزم انشاء شركات عربية مشتركة مبنية على اساس

الاحتياجات الفعلية وتكون شركات قابضة يساهم فيها القطاع الخاص.

● هناك معوقات فى شبكة الطرق بين الدول العربية ماذا سيفعل المجلس لحلها؟

●● بالفعل هذه المشكلة موجودة ولقد بدأنا فى ايجاد حلول لربطها ربط عضوى من خلال البنية الاساسية العربية لربط الطرق والمطارات والنقل البحرى والموانى والبنوك اضافة الى تأسيس شبكة للمعلومات وهى من وسائل التكامل بين الدول العربية ونعمل لتفعيلها بالاضافة الى عمل الاتحادات النوعية التى تقوم بدور قوى على الصعيد العربى.

دور الاتحادات النوعية

● كيف ترى دور الاتحادات النوعية خلال الفترة القادمة؟

●● الاتحاد النوعى دوره قوى جدا . وهو عبارة عن مجلس لتسويق سلعة معينة على سبيل المثال هناك اتحاد للاسمدة والاتحاد العربى لصناع الحديد واتحاد المقاولين . الاتحاد النوعى ذاته من الممكن ان يكون مجلسا تخطيطيا على اعلى مستوى لهذه السلع ومن المعروف ان الاتحادات ليست مقصورة عضويتها على اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية لان الاشتراك فيها لمؤسسات الاعمال الفردية ولو قام هذا الاتحاد بدوره يمكن ان يضع توجهات للانتاج فى المستقبل لاحتياجات المنطقة العربية فى كافة السلع وعلينا ان نشجع هذه الاتحادات لانها اساس السوق العربية المشتركة.. وعلى سبيل المثال نجاح الاتحاد العربى للاسمدة وهو بمدى اعداده لسياسات متكاملة بين الدول العربية وكذلك بقية الاتحادات الاخرى لتصل فى النهاية الى سوق مشتركة

● لقد تحدثتم عن المرحلة الاولى والثانية لانشاء السوق المشتركة ولكن لم تتحدث عن المرحلة الثالثة.

●● الذى اسعى اليه لانشاء السوق العربية المشتركة ان ارفع درجة التعاون الاقتصادى العربى بأى طريقة دون التقيد بمراحل ونحتاج الى اليات كثيرة واننى اسعى لدفع اى تحرك نحو تشغيل هذه الآليات التى ستنشئ السوق واهمها انتاج سلع تحتاجها الدول العربية كما ذكرت لان فتح الحدود بدون انتاج سلع لافائدة منه.. وامام التحديات التى تقابل الدول العربية علينا ان ننتج وتكون هناك تجارة بينية حقيقية من خلال المشروعات المشتركة.

البطالة

● كيف سيواجه مجلس الوحدة الاقتصادية قضية البطالة فى الدول العربية؟

●● من اخطر المشاكل التى تواجه الدول العربية مشكلة البطالة التى تصل نسبتها الى ١١٪ وهذا ليس رقما صغيرا وعندما نتكلم على ٢٧٠ مليون عربى وثلث هذا الرقم قوى عاملة.

مما يعد ان هناك ١١ مليون عاطل فى الدول العربية هذا بالاضافة الى ان ٦٠٪ منهم من الجامعيين وهذا الرقم المخيف ليس مقتصرا على الدول العربية الغير منتجة للبترول بل امتد الى الدول الخليجية.. وهذه مشاكل خطيرة ومشاكل العصر سواء فى الداخل او فى الخارج.

ومشكلة البطالة لا حل لها الا عن طريق توسيع قواعد الاستثمار وانها تكنولوجيا المعلومات والتوسع فى التجارة الالكترونية لاستخدام هؤلاء الشباب وهذه كلها وسائل مختلفة.

● وماذا عن الفجوة الغذائية؟

●● حقيقة هى من اخطر المشاكل. هناك فجوة كبيرة غذائية وفى احسن ظروفها كانت ١٢.٤ مليار دولار فى عام ٩٨.

اما المشكلة الكبيرة هى عجز الموارد المائية للوفاء بتعداد السكان المتزايد وهو اخطر مورد فى الدول العربية يوجد به عجز ومن المتوقع فى عام ٢٠٢٥ ان تصل الدول العربية تحت خط حد الفقر المائى كما نطلق عليها وعلاجها ان نرشد فى استخدام الماء وفى نفس الوقت ننتج سلعا بدرجة عالية من الكفاءة لتصديرها حتى نحصل بها على غذاء لان البترول مستقبله معروف.. فهو يتارجح بين الصعود والهبوط وتدخلات القوى العالمية فيه.. فهو مورد مالى ليس مضمونا فعلى الدول العربية ان تنتج سلعا تمكنها من استيراد غذائها لان المياه الموجودة بالدول العربية مهما تم حسابها لن تكفى لانتاج غذاء لهذا الكم الهائل من عدد السكان وضرورى ان تعتمد على الخارج فى استيراد الغذاء واذا كان هناك استيراد فعلينا ان ننشط الاستثمارات بالداخل.

عملية السلام

● ماهو منظور الدكتور جويلى لمستقبل السلام فى المنطقة خلال الفترة القريبة؟

●● السلام من الاشياء التى ستحدث سواء فى الاجل القريب او الطويل وبعد ذلك ماذا ستكون السيناريوهات فى المنطقة.. والمجلس الاقتصادى مهمته كبيرة جدا لاستكشاف سيناريوهات تخدم القضايا العربية فى المستقبل ويقدم خبرته.

فنحن فى المجلس سيكون دورنا ترتيب الاجندة لمواجهة تلك التحديات التى تواجه الدول العربية للتنسيق فيما بينها وهناك دراسة يعدها المجلس حاليا لمستقبل العلاقة بين دول اليورومتوسطية وبين الدول العربية.

الى جانب اهتمامنا الكبير بموارد المنطقة والتنمية المتواصلة وكلها موضوعات متصلة ومجلس الوحدة

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٤/٦/٢٠٠٠

الاقتصادية منوط به القيام بكل هذه المهام ولا يجب ان يحسر فى الية معينة فى تحقيق هدف انشاء السوق العربية المشتركة.

فقط فعلى المجلس ان يستخدم اليات كثيرة ويحول نفسه الى قيمة مضاعفة للتعاون العربى وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظماتها.

● هل يمكن ان تعوق قوانين التجارة القطرية اقامة السوق العربية المشتركة؟

●● اريد ان اقول انه فى هذا العصر الذى تجد لغة التجارة والاقتصاد فيه كلمة مسموعة. ورغبة الدول العربية وعلى المستوى السياسى او الشعبى الاندماج والتقارب فان يصهر كل ما يعوق السوق العربية المشتركة وعلينا الا نبدأ بالخلاف بل بنقاط الاتفاق فيما هو متفق عليه على مستوى السلع ثم نأتى بعد ذلك وفى مناقشة الخطوة المعترض عليها.. وعلينا ان نغير الفكر الاقتصادى فى نقاط الخلاف حول السلع المتبادلة فيما هو ممنوع اليوم.. سيتم السماح به غدا.. وعلينا ان ننظر الى السوق الاوروبية المشتركة.

فقد بدأت بنقاط الاتفاق وتركت نقاط الخلاف وكذلك الامر فى توحيد العملة الاوروبية حيث رفضت انجلترا الدخول فى اليورو ومع ذلك لم تهدم السوق الاوروبية.

فكر جديد

● هل هناك فكر معين سيسير عليه المجلس بعد ان توليتم منصب الامين العام؟

●● اننا سنسير بالفعل بفكر «البرجماتزم» وهو الواقع العملى وليس فكرا ايدولوجيا.. وسنتعامل مع الايسر فى التعامل مع الدول العربية والذى يعطى نتائج ملموسة وجيدة والذى يعرقل العمل سنتركه لانه فى النهاية الهدف هو ان نضيف شيئا جديد للمواطن العربى.. وهناك اليات كثيرة للنجاح وطالما هناك امل فلابد ان تعمل.

● سيادة الامين العام: المواطن العربى اصيب بالاحباط فى كل شئ فهل هناك بارقة امل لازالة هذا الاحباط؟

●● المواطن العربى بالفعل اصيب بالاحباط خلال الفترات السابقة ولكنه يعلم اهمية السوق العربية المشتركة بالنسبة لمستقبله ولكن لم ير هذا الامل لاسباب يعلمها جميعا!!.. ولكن علينا ان نزيل هذا الاحباط بحركة للامام.. ولكن دون تقديم امل غير محسوب بان نقول مثلا ان السوق العربية ستبدأ غدا.. ولكن نقول باننا سنستخدم اليات كثيرة خلال الفترة القادمة للاسراع فى انشاء هذه السوق.

● هل هناك موقف لمجلس المشكلة العراقى ؟

● الا يملك المجلس حل مشكلة العراق؟

●● لا شك ان المجلس له موقف خاص لمشكلة حصار العراق ولقد اصدرنا بيانا بذلك لان المجلس يتبنى كل القضايا العربية منها فلسطين ولوكيربى والعراق.. واننا نناشد فك الحصار عن العراق وانه يتم اعداد دراسات للنهوض بالتنمية فيه بعد الحصار وهو جزء عزيز من الوطن العربى وثروات كبيرة وتنميته اضافة للوطن العربى.

● تردد ان المجلس يمر بازمة مالية كبيرة فما صحة ذلك؟

●● لاشك ان هناك مشاكل مالية وحلها لن يأتى الا من خلال مناشدة الدول الاعضاء فى دفع حصصهم المالية المقررة.

توحيد القوانين

● هل هناك توجه لتجميع القوانين الخاصة بالاحتكار ولاغراق وحماية المستهلك في الدول العربية لتوحيدها فى قانون واحد على المستوى العربى؟

●● بالفعل هناك تجميع لهذه القوانين بهدف اصدار نموذج عربى ليسترشد به فى الدول العربية.. مثل الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار والاتفاقية العربية لمنع الازدواج الضريبى.. لذا سنقوم بهذا الواجب اذ ان هناك دولا لديها قوانين الاغراق ودولا اخرى لايوجد بها وهناك دول بها قوانين لمنع الاحتكار.

المصدر : الأنباء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٠

«الأنباء» تفتح ملف التحديات الاقتصادية
العالمية وانعكاساتها على الدول العربية (١-٣)

المنطقة العربية الحرة خطوة لاقامة السوق المشتركة
التكتل والاندماج ضرورة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة

العربية للتنمية الصناعية تسعى لاقرار مشروع قواعد المنشأ التفصيلية والمواصفات والمقاييس الموحدة للسلع الصناعية والعربية بحلول سبتمبر المقبل

تحرير التجارة وثورة المعلومات والاتصالات ونظم الجودة العالمية اهم محددات التعامل الاقتصادي في النظام العالمي الجديد

المصدر : الشباب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٢

القاهرة ــ ناهد إمام:

مع تزايد المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاقليمية والدولية التي شهدتها نهاية القرن الماضي والتي من اهم مظاهرها:

ــ اقامة نظام اقتصادي جديد يقوم على عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة.

ــ انفتاح الاسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الاموال عبر العالم ومع منظمة التجارة العالمية.

وفرضت هذه التغيرات تحديات كبيرة على مختلف دول العالم ومنها المنطقة العربية الامر الذي ادى الى ظهور تكتلات وتجمعات اقتصادية اقليمية باتت تشكل اهم ملامح النظام الدولي الجديد.

ومع هذا التوجه العالمي ادركت الدول العربية ضرورة مواجهة هذه المتغيرات واتخذت الخطوات الايجابية نحو اقامة التكتل الاقتصادي العربي المنشود وبدأت باعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت عامها الثاني والتي من المؤمل ان تمهد عند اكتمال المرحلة الاولى نحو اقامة السوق العربية المشتركة وبلغ عدد الدول العربية المنفذة للخطوات الاولى لنطقة التجارة الحرة ١٤ دولة عربية وتمثل حصتها ٩٢٪ من اجمالي التجارة العربية.

وحتى يمكن الاستفادة من مميزات منطقة التجارة الحرة العربية لا بد من وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع الصناعية العربية.

هذا وقد اسند للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تولي عملية اعداد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية العربية واعداد المواصفات والمقاييس العربية الموحدة للسلع التي يتم تبادلها بين الدول العربية والتي تعتبر من اهم عوامل توسيع ازدهار التجارة العربية البينية لهذه السلع اضافة الى قيامها ببناء قواعد المعلومات القطاعية والاحصائية التي تساهم في توفير البيانات والاحصاءات حول تنفيذ الاتفاقية.

وانتهت المنظمة من اعداد المشروع العربي الاول لقواعد المنشأ ومن المقرر اعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال شهر سبتمبر المقبل.

ويؤكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين المهندس طلعت الظافر ان الساحة الدولية شهدت في العقد الاخير تحولات اقتصادية وسياسية كثيرة لم يشهد التاريخ لها مثيلا في مثل هذه المدة القصيرة مثل انهيار النظام الاشتراكي وتحول اقطاره الى نظام السوق الحر وبداية ظهور نظام دولي جديد وازدياد وتدعيم التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة بدءا من الاتحاد الاوروبي الى النافتا ومنتدى التعاون الاقتصادي بين آسيا والباسفيك الى كتلة جنوب شرق آسيا واهم هذه التحولات انشاء منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ والتي انضم الى عضويتها حتى ابريل ١٩٩٧ حوالي ١٣١ دولة.

وخلال نصف قرن من الزمان حقق نظام التجارة الدولية والذي تنظمه اتفاقات الجات تقدما هائلا في مجال السلع الصناعية والذي تتمتع الدول الصناعية فيه بمزايا نسبية في انتاجها كما بدأت تتبلور تطورات جديدة في الاقتصاد العالمي فرضت نفسها على النظام التجاري الدولي وادت الى تبني اتفاقات جديدة تشكل في مجموعها النظام العالمي الجديد اضافة الى التقدم التكنولوجي المذهل الذي حدث في العقد الاخير على المستوى العالمي في العديد من المجالات وكرد فعل لهذه المتغيرات الدولية بدأت الدول العربية العمل على مواكبة هذه التطورات حيث تبنت العديد منها برامج اصلاح اقتصادي وهيكلي باتجاه تحرير هياكل الاسعار ونظم تجارتها الخارجية وفتح المجال أمام آلية السوق وتقليص دور الدول في الانشطة الاقتصادية مع اعطاء المجال لحرية عمل القطاع الخاص ومنح التسهيلات والامتيازات لدخول الاستثمارات الاجنبية وتبني سياسيات تشجيع الصادرات.

ويضيف المهندس الظافر ان كل هذه العوامل ادت الى اعادة التفكير في نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية التي لم تعد تستجيب للمصالح الاقتصادية.

ولذلك كان انعقاد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة يونيو ١٩٩٦ ثم تكليف جامعة الدول العربية بالعمل على اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٩٧ في دورته التاسعة والخمسين عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من يناير ١٩٩٨ مع اقرار البرنامج التنفيذي لها في اطار زمني مدته عشر سنوات.

ومن اهم آليات عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجود قواعد منشا السلع التي يتم تبادلها في اطار الاتفاقية لتحديد هوية السلع المتبادلة حتى لا تتسرب مكاسب توسع السوق الى اطراف غير اعضاء في المنطقة وكذلك للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية.

وفي هذا الاتجاه يوضح الدكتور علي العناني المستشار الاقتصادي في دراسة اقتصادية حديثة ان حرية انتقال الناس والبضائع ورؤوس الاموال والخدمات فرضت تغيرات جذرية في المجتمعات وعلى درجات متفاوتة من مرونة التغيير وامكانات التكيف معه.

التغيرات العالمية

وتبلورت معالم التغير الانسانية في مجالات عدة من بينها:

ــ قيام منظمة التجارة العالمية كحكومة جديدة للعالم تعمل على تنظيم انتقال الاشخاص والخدمات ورؤوس الاموال عبر الحدود بدون

عوائق مع ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية وازالة عوائق التجارة الادارية واعادة تعريف شهادات المنشأ وعدم استغلالها كحاجز اداري بطرق غير مشروعة مع تصدير السلع ذات الجودة المعترف بها وادخال شهادات الجودة وتطوير وسائل الرقابة وضمان التنافسية على اسس عادلة تشمل رفع الدعم عن الانتاج المحلي.

ـ التطويرات الادارية وما تتضمنه من سقوط الهياكل الادارية الهرمية واستبدالها بنظم اكثر استجابة لتطور نمو المعلومات وتوسع ظاهرة الاستغناء عن العمالة في قطاعات محددة.

ـ التطويرات الاقتصادية والمالية من تسارع بروز ظواهر الخصخصة والاندماج والشراكة الاستراتيجية وتسارع الاستثمار المباشر وغير المباشر وبروز ظاهرة التحالفات الاقتصادية الاقليمية ودخول انماط جديدة للتمويل مثل نظام الـ (B.O.T) واهمية تحقيق الابداع والانتاجية وتقليل التكاليف كمحور للعمل.

ـ تغير الظواهر الاجتماعية وخاصة بروز ظاهرة البطالة مع انخفاض في التضخم واستنباط انماط جديدة لحفظ الامان الاجتماعي وتزايد اهمية برامج التدريب والتقليل من استغلال العمالة غير الشرعية مثل الاطفال والنساء.

تطوير القوانين والتشريعات مثل ادخال قوانين تحكم العلاقات داخل الدولة مع العالم مثل حقوق الملكية وقوانين المضاربة وقوانين تشجيع الاستثمار وسرعة التعديل في القوانين المحلية مثل الجمارك.

ـ تفعيل قوانين البيئة في مجالات الزراعة والصناعة وادخال تقنيات جديدة لحفظ البيئة وتحمل تكاليف جديدة لحماية البيئة وتطوير مفاهيم جديدة للتوازن البيئي.

ـ انتشار نظم المعلومات وتطور وسائل الحصول على المعلومات وتعدد وسائل التنقيب عن هذه المعلومات والاستثمار الهائل ماديا في انظمة المعلومات.

العولمة

ومن جانبه، اكد المهندس احمد النزهي الخبير الاقتصادي حول ظاهرة العولمة انها اوجدت تيارات اقتصادية ومالية مثل ظواهر الخصخصة والاندماج والشراكة الاستراتيجية وقد ادت الى افراز عدد من السمات التي تمثل ملامح النظام الاقتصادي والعالمي وتشكل البيئة التي ستعمل في اطارها معظم القطاعات الاقتصادية وتتضمن:

ـ التقدم التكنولوجي الهائل الذي ساهم في الانخفاض المطرد لتكاليف النقل الدولي للسلع والافراد والاتصالات الدولية ودوره في امكان تجزئة عمليات الانتاج الى مراحل في مواقع جغرافية منفصلة وكذلك تسهيل المعاملات المالية والدولية والتي ادت الى تدويل عمليات الانتاج والخدمات من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر واصبح الانتاج وتوزيع الثروة يخرجان كثيرا عن سيطرة الحكومات ويعملان على اسس لا مركزية وفقا لأنماط جديدة.

ـ تزايد حرية انتقال رؤوس الاموال حيث ساهم التقدم في تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمليات انتقالها وتشير الاحصاءات الى نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة خلال العقدين الماضيين ليصل معدل نموها الى ثلاثة اضعاف

معدل النمو العالمي في الانتاج.

ووجود دور جديد لحكومات الدول النامية حيث سيقتصر دورها في عملية التنمية الاقتصادية على التخطيط والارشاد الصناعي والتنسيق والعمل كمحفز لتوجيه النشاط الاقتصادي الى دعم الصناعات الوطنية في المحافل الدولية.

ـ ظهور دور اساسي وتحديات جديدة للقطاع الخاص حيث سيتم في اطار عملية العولمة اسناد دور تمويل التنمية الصناعية بشكل شبه تام الى القطاع الخاص.

ـ وجود تغيرات في المزايا التنافسية حيث فرضت مستجدات العولمة اعادة النظر في المزايا التنافسية التقليدية للدول النامية فبدلا من الاعتماد على المزايا التنافسية الناشئة عن الموارد الطبيعية المتوافرة اصبح من الضروري بناء مزايا تنافسية اعتمادا على عناصر اخرى مثل توفير المناخ الاستثماري المستقر اقتصاديا وسياسيا وامنيا.

ـ تدويل وتوزيع عملية الانتاج جغرافيا وزيادة المنافسة الدولية وسهولة الاتصال والنقل ادى الى التوجه الى نقل وحدات الانتاج الى الدول النامية، فالشركات الصناعية الكبرى تنظر الى العالم كله كوحدة واحدة وتقوم بتنفيذ استثماراتها وشراء امداداتها وتصميم منتجاتها في اي مكان وكان لهذا التوجه اثر كبير على التوزيع الجغرافي للصناعات على مستوى العالم فقد انخفضت حصة الدول المتقدمة صناعيا من اجمالي القيمة الصناعية المضافة للعالم من ٨٨٪ عام ٧٠ الى حوالي ٨١٪ منتصف التسعينيات.

ادت العولمة الى تزايد التواصل بين الدول والاسواق كما تتزايد الاهمية النسبية للتجارة الدولية وبالتالي يتواصل التركيز على الصناعات التصديرية ويصبح الدخول في الاسواق الدولية هدفا محوريا، وفي المقابل فان الاسواق المحلية تضيق وتتضاءل اهميتها النسبية امام توسيع المجالات التجارية الدولية لاستيعاب الاذواق والمتطلبات المتزايدة للشعوب من ناحية اخرى فان الشركات الانتاجية متعددة الجنسيات هي التي تحدد الحد الادنى المقبول لجودة المنتجات من خلال حجم انتاجها الكبير والتكنولوجيات المتقدمة التي تملكها وتطبقها في عمليات الانتاج بها، لذلك فقد تغير المفهوم التقليدي للسوق من حيث حدودها ونوعية المنتجات والاسعار ومتطلبات المستهلك.

ـ ازدياد اهمية الخدمات مع ارتفاع تكاليف الخدمات في الدول المتقدمة وتوجهت هذه الدول الى تصدير خدماتها الصناعية الى المناطق ذات التكلفة المخفضة نسبيا وتشير احصاءات منظمة التجارة العالمية الى ان معدل النمو السنوي في تجارة الخدمات بلغ نسبة ١٤٪ منتصف التسعينيات بما قيمته ١٫٢ تريليون دولار وذلك بما يعادل ربع قيمة التجارة العالمية من السلع.

زيادة التوجه الى التصدير على حساب سياسات احلال الاستيراد حيث ستؤدي السياسات التي تعمل منظمة التجارة العالمية على ترسيخها في مجال تحرير التجارة الى تنمية التجارة الدولية من خلال التركيز على السياسات المشجعة على التصدير بدلا من احلال الاستيراد وسيساعد في تحقيق ذلك ايضا الضغوط التي تمارسها الدول المانحة للمعلومات والمنظمات الدولية المؤثرة.

ـ تزايد اهمية الاستثمارات الخاصة الخارجية، فمع تناقص المساعدات الحكومية الى مختلف الدول النامية اصبحت هذه الدول تتنافس على استخدام الاستثمارات

الخليجية الخاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات بصورة اساسية واصبحت هذه الاستثمارات مفتاح الجانب المالي للعولمة.

– تطبيق برامج التنمية المستدامة، حيث تتصاعد اهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان المحافظة على استمرارية الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها ونظافة العمليات الصناعية لمنع تلويث البيئة وبروز سمات جديدة للموارد البشرية، فالتطورات التكنولوجية ادت الى تغييرات جذرية في اوضاع التوظيف البشري والمتطلبات من الموارد البشرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وستشهد اسواق العمل فوارق كبيرة في مستويات الدخل وكذلك في فرص التوظيف المتاحة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة.

العولمة والدول النامية

وفي استطراد للدكتور المهندس عادل وهدان في دراسة اقتصادية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين القى الضوء حول تحديات العولمة على الدول النامية بصورة اساسية، مشيرا الى ان عملية العولمة وآلياتها ووسائل الدفع الى تطبيقها قد وجدت من اجل مصالح الدول الغنية والقوية معا وبالتالي فانها لم تاخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية بالقدر الكافي وانما بالقدر الذي تساهم به الدول النامية في خدمة مصالح الدول الغنية ومؤسساتها التجارية والمالية.

كما ان العولمة فاجات الدول النامية ومن بينها الدول العربية التي تعاني اصلا من خلل اقتصادي وصناعي ومعدلات كفاءة انتاجية متدنية وان السلع التي تنتجها غالبا ما تكون غير مؤهلة للمنافسة الدولية، حيث كانت موجهة لفترة طويلة للاستهلاك المحلي كبديل للاستيراد وتم دعمها وحمايتها من منافسة مثيلها المستورد وممارسات بعض الشركات متعددة الجنسيات في العقود السابقة والتي تضفي بعض الشك على الدور الايجابي الذي يمكن أن تقوم به هذه الشركات مستقبلا في اطار العولمة، فان الصورة تصبح اكثر قتامة، وقد جسمت الازمة الاقتصادية لدول شرق آسيا مخاوف وشكوك الدول النامية حيث تدنى الناتج المحلي في بعض بلدان هذه المنطقة خلال عام ١٩٩٨ الى مستويات اقل مما كان عليه في عام ١٩٩٧، ففي اندونيسيا انخفض بنسبة ١٥٪ وفي تايلاند باكثر من ٨٪ وفي كوريا الجنوبية بنسبة ٧٪.

ويقول د.وهدان انه على الرغم من اجماع كل الآراء على ان العولمة اصبحت امرا واقعا لا يمكن تجاهله وانه لا بد من المشاركة في عضوية منظمة التجارة العالمية والعمل على جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار، الا ان الآراء قد اختلفت في تقدير الآثار والنتائج المتوقعة من تطبيق قواعد العولمة الاقتصادية وامكانية الحد من الآثار السلبية المحتملة لها.

فاحد الآراء يرى ان التعاون مع العولمة والشركات متعددة الجنسيات يتيح العديد من المزايا للدول النامية من اهمها نقل وتوطين التكنولوجيا العالمية والاستفادة من الاسواق الجديدة.

بينما يرى الرأي الآخر وهو راي متشائم الا يتم التعامل مع مظاهر العولمة لأن الثمن الفادح الذي ستدفعه اسواق الدول النامية سيكون كبيرا لأن النمو الهائل في حجم المنتجات وتنوع السلع والصراع بين الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على

الاسواق يجعل الدول النامية ضحية لظواهر الاغراق والاحتكار.

التعدين والعولمة

وخصصت الدراسة في استقرائها عرضا لصناعة التعدين الدولية في عصر العولمة، مشيرة الى انها ليست في معزل عن المتغيرات التي احدثتها عملية العولمة، فالمستهلك العالمي لمنتجات قطاع التعدين يريد منتجين عالميين قادرين على الوفاء بمتطلباته المتغيرة اعتمادا على متطلبات المستهلك النهائي، ويجب ان تتسم الصناعة التعدينية بالكفاءة والجدارة التي تمكنها من مواكبة متغيرات عملية العولمة وما يصاحبها من تقدم تكنولوجي حتى تكون شريكا مقبولا في عملية التنمية الاقتصادية، وكما ان هناك شركات كبرى متعددة الجنسيات في مجال صناعة السيارات والاطارات والالكترونيات وجميعها مستهلكة للخامات المعدنية، فان هناك شركات عالمية ايضا تقوم بتصنيع الخامات المعدنية للاستخدامات الصناعية مثل شركات عالمية في انتاج مشتقات الحجر الجيري وفي مجال انتاج الحراريات من الخامات المعدنية الاوكسيدية.

وتتجه شركات البحث والتنقيب والتعدين العالمية الى العمل في الدول النامية لعدة اسباب اهمها وجود سيولة مالية عالية لديها تتيح لها البحث عن فرص استثمارية ذات عائد مرتفع في أي مكان من العالم وتعتمد هذه الشركات في اختيارها للمشاريع على جيولوجية البلد ومناخ الاستثمار فيه، وهذا يؤكد ان سوق تنمية وتطوير الخامات المعدنية قد تتحول الى سوق للممولين وليس لمالكي الخامات وهو عكس ما كان عليه الوضع في بداية القرن.

وتؤكد الدراسات ان العولمة تغلغلت لدرجة كبيرة في مجال الاستغلال المنجمي فمثلا الشركات الكندية تمتلك مواقع تعدينية في ١٠٠ دولة من دول العالم وفي سبيل جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في مجال التعدين قامت حكومة الفلبين باصدار قانون جديد للتعدين عام ١٩٩٥ وكان له صدى واسع في مجتمع التعدين الدولي وكان اهم ما يتيحه هذا القانون للمستثمرين الاجانب هو امكانية تملك ١٠٠٪ ولا يعطى امتياز التعدين فقط، بل ايضا المياه والاخشاب وحركة الدخول في الاراضي الخاصة لحدود ٨ آلاف هكتار لكل امتياز وادى ذلك الى تهافت الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال التعدين الى تقديم طلبات للحصول على امتيازات بلغت مساهمتها الاجمالية حتى منتصف عام ١٩٩٦ حوالي ٢٢٪ من مساحة الفلبين.

صناعة التعدين العربية

وحول تحديات صناعة التعدين العربية في عصر العولمة اشارت الدراسة الى عدة نقاط من بينها:

— كسبت ثقة القطاع الخاص الوطني وزيادة وعيه بنشاط التعدين، فمع تعرض القطاع الخاص في الكثير من الدول العربية، الى عوامل سياسية محلية نشأت في المنطقة وتسببت في اضعاف دوره في النشاط الاقتصادي ومع بعض النتائج السلبية للاستثمار العربي في مجال التعدين خلال العقود الاربعة الماضية اصبح من الضروري ان تعمل الحكومات على كسب ثقة القطاع الخاص الوطني ليقوم بالدور الاساسي في تنمية صناعة التعدين.

— التعامل مع المفهوم الجديد

للسوق، حيث اصبحت شركات التعدين العربية في مواجهة شديدة على المستويين المحلي والدولي، ومع زيادة التغلغل في عملية تطبيق العولمة سيزداد التنافس على مستوى السلعة والشركات والدول والاتحادات الاقليمية مما سيحد من سهولة بناء المزايا التنافسية دون المعرفة الشاملة ونظام تسويق ذي فاعلية مع اتباع الاساليب غير التقليدية للتسويق، على ان يكون الهدف تلبية طلب العميل في توريد المواد في الوقت المحدد في أي مكان من العالم.

ـ تطبيق اسلوب جديد للاعداد للمشاريع التعدينية والترويج لها، حيث تعمل الشركات العالمية في مجال الاستثمار في صناعة التعدين حاليا مع توسيع نشاطها على مستوى العالم، كما تقوم معظم الدول النامية وتلك التي كانت تعتبر بلدانا مغلقة للاستثمار باعادة صياغة قوانين التعدين والاستثمار الخاصة في محاولة لجذب الشركات متعددة الجنسيات لتطوير مواردها المعدنية كما زاد الاهتمام بارساء معايير لتقييم الرواسب المعدنية.

ـ التحديات في المجالات التكنولوجية، فمع عالمية السوق والانتاج فان الشركات العربية العاملة في مجال التعدين ستحتاج الى شركاء استراتيجيين لديهم المعرفة الفنية والتقنيات المتطورة التي تمكنها من الانتاج طبقا للمواصفات العالمية وباسعار تنافسية وكذلك سيتطلب الامر اعداد الكوادر البشرية المناسبة للتعامل مع هذا المستوى التكنولوجي وربط البحث العلمي بمتطلبات الصناعة.

ـ مواجهة عمليات الاغراق، حيث ان النظام التجاري الدولي القائم حاليا بعد انشاء منظمة التجارة العالمية هو نظام من المفروض انه يقوم على القواعد وليس مع استخدام القوة، والتحدي الحقيقي امام شركات التعدين العربية هو كيف يمكنها بمساعدة اجهزة مواجهة الاغراق من الاستيرادات في حالة حدوثه أو الدفاع عن نفسها في دعاوى الاغراق التي قد تقام ضدها.

تطبيق مفهوم الجودة الشاملة بغض النظر عن مستوى جودة الانتاج المعدني من الضروري تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة كشرط لقيام الشركة بالتصدير.

الحفاظ على البيئة، حيث سيكون على منتجات شركات التعدين العربية مناقشة المنتجات المناظرة محليا ودوليا من حيث الجودة والسعر مع تحمل تكاليف الحفاظ على البيئة ضمن تكاليف الانتاج وهذا امر لم تتعود عليه العديد من شركات التعدين العربية.

وتتحدد بذلك سمات المشروع التعديني المناسب لعصر العولمة في عدة نقاط هي:

ـ الشركات العالمية الكبرى المستهلكة للخامات المعدنية هي التي تحدد المواصفات وتفرض على منتجي الخامات التوريد المنتظم بمعدلات محددة وان الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على الاقتصاد العالمي يتيح لها فرض شروطها على من يرغب في جذب للاستثمار معه.

ـ ان يكون المشروع في موطن مستقر سياسيا وامنيا واقتصاديا.

ـ وجود شريك فني لديه التكنولوجيات اللازمة للاستكشاف والاستخراج والتصنيع.

ـ ان يكون المشروع قادرا على انتاج مواد خام تفي بمتطلبات السوق العالمي.

ـ قيام المشروع على عمليات انتاجية مرنة قادرة على مواكبة متغيرات الخام؟

ـ شمول خطة المشروع لسياسة تسويقية ترعى قواعد حرية التجارة.

ومع التحديات السابقه لصناعة التعدين كمثال للقطاعات الاقتصادية، فان خلاصة القول ان امام الدول النامية احد بديلين، إما الوقوف في حالة سكون وفي هذه الحالة سيكتب عليها التهميش والانقراض أو ان تتفاعل وتتحرك وتعمل على الدخول في مظاهر العولمة والتكتلات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتي شهدت منذ انشائها عام ١٩٩٥ انضمام ١٣٤ دولة الى عضويتها، ويمثل حجم تجارتها اكثر من ٩٥٪ من حجم التجارة العالمية.

ومن الطبيعي انه مع هذا الوضع فلن تستطيع اى دولة مهما كبر حجمها ان تظل خارج عضوية هذه المنظمة.

المصـدر : الجمهورية
التاريخ : ١٩/ ١١/ ٢٠٠٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. احمد جويلى لـ «الجمهورية»

نعم.. مبارك على حق.. السوق المشتركة هى الأمل

تنفيذ المشروع.. يحتاج إلى موافقة ١٠ دول

كتبت ـ سمية احمد :

رحب د. احمد جويلى امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتصريحات الرئيس حسنى مبارك للتليفزيون السورى والتى اكد فيها ضرورة اقامة السوق العربية المشتركة باعتبارها الامل لمستقبل الاقتصاد العربى فى ظل التكتلات الاقليمية والعالمية.

قال د. جويلى فى تصريحات لـ «الجمهورية» ان الرئيس مبارك من اوائل الملوك والرؤساء العرب الذين اعطوا اهمية قصوى لتفعيل دور مجلس الوحدة الاقتصادية المنوط به اقامة السوق العربية المشتركة.

اوضح ان اقامة السوق المشتركة يتطلب اساسا وجود ارادة سياسية لدى الدول العشر الاعضاء فى المجلس واذا توفرت هذه الارادة وهو ما يبدو من تصريحات الرئيسين مبارك وبشار الاسد فلا يبقى امام مجلس الوحدة إلا السعى لوضع البرامج التنفيذية.

اشار الى ان تصريحات الرئيس مبارك حول التحديات الخارجية واتفاقية الجات تؤكد ضرورة التنسيق العربى فى مجال الاقتصاد لنجعل تأثير هذه الاتفاقيات فى صالحنا كعرب وليس على حسابنا خاصة ان المنطقة مقبلة على تطورات جذرية بعد انتهاء المشاكل السياسية مما يتطلب التفرغ لتفعيل العمل الاقتصادى.

قال ان اخطر مشكلة تواجه العالم العربى الآن هى البطالة التى تصل نسبتها الى ١١٪ ولا توجد دولة عربية واحدة لاتعانى من هذه المشكلة وذلك يتطلب تحويل هذا المورد البشرى الكبير الى قوة دافعة من خلال التكنولوجيا.

اعلن انه ليس بالضرورة ان تضم السوق كل الدول العربية فى المرحلة الاولى مشيرا الى ان مناطق التجارة الحرة العربية والتى بدأت منذ حوالى ٤ سنوات خطوة اولى لانشاء السوق حيث انها تخفض الجمارك بين الدول الاعضاء سنويا بنسبة ١٠٪

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١١/٢٠٠٠

دعوة لقمة اقتصادية عربية لمناقشة تحديات النمو والتكامل

د. جويلي: نحاول تحديد السياسة حتى يكمل المجلس مسيرته

القاهرة: «الشرق الأوسط»

دعا الدكتور احمد جويلي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى ضرورة عقد قمة اقتصادية عربية تناقش مختلف القضايا التي تواجه الاقتصاد العربي وكيفية تنشيطه ودفع آفاق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

وقال الدكتور جويلي في تصريحات صحافية أمس ان مجلس الوحدة الاقتصادية سيبحث في دورته المقبلة الدعوة الى عقد هذه القمة مع اعداد جدول اعمال للموضوعات المقرر مناقشتها، يشمل بحث وجود فعلي للسوق العربية المشتركة ومناقشة الاتفاقيات التجارية العربية متعددة الاطراف وتأثير اتفاقية منظمة التجارة العالمية على السوق العربي.

واضاف «ان القمة المقترحة ستبحث اتفاقيات الشراكة العربية - الاوروبية والمتوسطية وتأثير ذلك على العمل العربي فضلا عن موقف الدول العربية من دول الجوار. سواء ايران أو تركيا أو الدول الافريقية».

وقال «انه يتحتم على القمة بحث تنشيط التجارة العربية البينية وكيفية استغلال الموارد العربية في الاقتصاد بخلاف قضايا اخرى مثل تنشيط الاتفاقيات العربية المناسبة». ولفت الدكتور جويلي الى انه ليس من الضروري في هذه القمة الاقتصادية أن تخرج بموقف عربي موحد لكن المهم هو تنسيق المواقف بقدر الامكان.

واوضح انه سيقوم بجولة عربية في شهر سبتمبر (أيلول) المقبل تشمل ليبيا وسورية والاردن والعراق والسودان ودولا اخرى لمحاولة تنشيط ادوار هذه الدول في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعرض التغييرات التي تمر بالمجلس ومناقشة اعمال المجلس القادمة. واشار في الوقت نفسه الى ان جولته تلك، وهي مهمة قد تشمل بعض البلدان الخليجية.

وبالنسبة لانسحاب الامارات والكويت من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قال الدكتور جويلي «ان هذا الامر جرى قبل ان اتولى عملي كأمين عام للمجلس»، مضيفا «انني اجريت اتصالات بكل الدول العربية للانضمام الى اتفاقية السوق العربية المشتركة انطلاقا من توصيات المجلس وليس مبادرة منه».

وعما اذا كان المجلس يعاني من أزمة مالية قال الدكتور جويلي «ان المؤشرات الحالية تؤكد أن الازمة المالية التي يعانيها المجلس آخذة في الانفراج». وأكد جويلي ان الاتفاقيات والقوانين السابقة التي اقرها واصدرها المجلس في ظل القيادة السابقة يتم حاليا تنقيتها وتصفيتها للاستفادة من الاتفاقيات الصالحة للوقت الحالي مثل اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين الدول العربية التي تم التصديق عليها اخيرا واصبحت نافذة المفعول».

وذكر الامين العام لمجلس

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٨ / ٢٠٠٢

الوحدة الاقتصادية والعربيه ان هناك اتفاقيات وقرارات اتخذت منذ انشاء المجلس سيتم دراستها وبحثها. واضاف «سيتم استبعاد او تحديث ما لم يعد يتناسب مع الظروف الحالية لانها اتخذت في ظروف معينة أو اتفاقيات لم يتم التوقيع عليها مثل اتفاقية تجارة الترانزيت التي لم يصدق عليها حتى الآن».

وعن تأثير التكتلات الاقتصادية العربية الاخرى على عمل المجلس قال «ان المجلس يرحب بأي تعاون عربي طالما ان ذلك يتم في مصلحة المواطن وتحسين معيشته».

وعما اذا كان هناك دور سياسي للمجلس في المرحلة القادمة قال الدكتور جويلي «ارجو الا يكون هناك خلط بين السياسة والاقتصاد في عمل المجلس ونحن نحاول تحييد السياسة جانبا عن المجلس حتى يكمل مسيرته ويؤدي دوره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي».

المصدر : الأهرام المسائى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢١/ ٨ / ٢٠٠٠

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مصر تتحمل العبء الأكبر فى تحقيق حلم السوق العربية

▫ القمة الاقتصادية العربية ليست ترفاً ولا تتعارض مع الجامعة العربية

▫ إلغاء الرسوم الجمركية بين مصر وليبيا والعراق

منطقة تجارة حرة .. سوق عربية مشتركة .. تكامل اقتصادى .. الأسماء لاتهم فالقضية هى كيف نحقق الحلم.
الدكتور أحمد جويلى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحمل مسئولية ثقيلة زاد منها الامال المعقودة على مصر فى الدفاع دائماً عن المصالح العربية وتأكيد الرئيس مبارك أهمية التكامل الاقتصادى العربى. حول برامج عمل مجلس الوحدة ومعوقات تحقيق طفرة ملموسة فى التعاون الاقتصادى العربى كان الحوار مع الدكتور أحمد جويلى.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٢١ / ٨ / ٢٠٠٠

في البداية أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن مصر تتحمل العبء الأكبر في تنسيق الجهود العربية نحو تحقيق السوق العربية كما أن الرئيس مبارك يؤكد دائماً أهمية التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للمنطقة العربية

وأضاف أن المنافسة الآن شديدة والتكتلات الاقتصادية تزداد قوة يوماً بعد آخر وهو ما يؤكد أن التكتل العربي أمر حتمي وضروري للحفاظ على المصالح العربية والابتعاد بها عن دائرة التهميش

قمة اقتصادية

وحول الدعوة إلى قمة اقتصادية عربية أوضح الدكتور احمد جويلي أن دعوته لعقد قمة اقتصادية ليست من باب البدعة أو الترف فجميع دول العالم تنسق مواقفها سواء على مستوى الدول الكبرى أو النامية بدليل انعقاد قمة الدول الصناعية، قمة دول الـ ١٥ والكوميسا وبالتالي فإن الدعوة لقمة اقتصادية عربية أمر منطقي ومطلوب موضحاً أن المسميات لاتهم ولكن المطلوب اجتماع عربي يناقش الموقف الاقتصادي والتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وتحديد كيفية التعامل معها وليس هناك إلزام على أي طرف لقبول مالا يتفق مع مصالحه.

الإرادة السياسية

وفيما يتعلق بمسئولية القيادة السياسية العربية عن تعطيل مشروع التكامل الاقتصادي أشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أن ذلك ربما كان صحيحاً في الماضي اما الآن فالوضع مختلف والإرادة السياسية تؤيد مشروع التكامل إلا أننا في حاجة إلى ترجمة الخطاب السياسي لخطوات عملية خاصة أن الاقتصاد لم يصبح الآن في مسئولية الحكومات وحدها فالقطاع الخاص أصبح شريكاً أساسياً في رسم وتنفيذ الخريطة الاقتصادية

وأضاف أن الاقتصاد أصبح المحرك الاساسي لتوجهات الدولة وبصفة خاصة في ظل المتغيرات السريعة التي يشهدها العالم حالياً.

الجامعة العربية

نفى الدكتور احمد جويلي وجود أي تعارض بين مجلس الوحدة الإقتصادية وجامعة الدول العربية مشيرا إلى التنسيق الدائم مع الجامعة من خلال الامانة الإقتصادية أو الإتحادات النوعية وعلى إعتبار ان الجامعة هي بيت العرب.

وقال ان الإتحادات النوعية يمكن ان تسهم بفاعلية في تحقيق السوق العربية حيث بدأت السوق الأوروبية باتحاد للفحم والحديد وبالتالي فإن الإتحادات النوعية العربية يمكن أن يحقق كل منها سوقاً مشتركة في المجال الذي يمثله.

توسيع العضوية

وحول توسيع قاعدة العضوية بالإتحاد وعودة الدول التي إنسحبت خلالها الفترة الماضية.

قال الامين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية إنه يرحب بعودة الدول التي انسحبت من المجلس مثل الكويت والإمارات كما أنه تم إرسال خطابات إلى كل الدول العربية للإنضمام للإتحاد مشيراً إلى أن عدد الأعضاء ليس هو الفيصل ولكن المهم أن تكون العضوية فاعلة ونشيطة

خطوة مهمة

وقال الدكتور جويلي إن مصر، ليبيا، العراق، اتفقت على إختصار الفترة الزمنية لمنطقة التجارة الحرة وتم الإتفاق المبدئي على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات التي يتم تداولها بين الدول الثلاث ليصبح التبادل التجاري بين هذه الدول حراً تماماً.

وضع المجلس

وفيما يتعلق بنجاح المجلس في تنفيذ أهدافه رغم المشاكل المتراكمة والتي وصلت إلى عدم سداد الدول الأعضاء للرسوم السنوية قال أمين عام المجلس إن المجلس فعلاً يعاني من مشاكل مالية وإدارية وأن الفترة الماضية شهدت اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء وأنه من المنتظر حل المشاكل المالية في وقت قريب كما يجري إعادة هيكلة المجلس

وتحديث إداراته لتتلاءم مع لغة العصر وتتيح الفرصة لإتخاذ القرارات المناسبة بناء على دراسات صحيحة وحديثة.

التكتلات الإقليمية

وأكد الدكتور احمد جويلى أن إنضمام مصر أو أي من الدول العربية للتكتلات الإقليمية لايعطى دليلاً على عدم إعطاء الأهمية المطلوب للسوق العربية المشتركة حيث إن الإنضمام لهذه التكتلات يتيح لباقى الدول العربية تحديد الأسلوب الأمثل للتعامل معها وتحديد إيجابياتها وسلبياتها بالنسبة للإقتصاد العربى موضحاً أن الدول العربية مطالبة بوضع سيناريوهات مستقبلية للتعامل مع هذه التكتلات وعدم البقاء فى دائرة رد الفعل ويجب تحديد الإجراءات المطلوبة لتقليل سلبيات هذه التكتلات وتعظيم الإيجابيات بالنسبة للإقتصاد العربى.

توزيع الثروات

ونفى الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية أن يكون لدى الدول العربية الفنية إعتقاد قوى بأن إنضمامها للسوق العربية سوف يؤدى إلى استنزافها لصالح الدول العربية الفقيرة مؤكداً عدم صحة ذلك وأنه لا يمكن القول بوجود دولة فقيرة بصفة مطلقة فكل دولة لها مزايا نسبية إذا ماتم توظيفها بصورة صحيحة تصبح ذات مكانة إقتصادية مميزة بدليل أن دولة مثل جيبوتى لديها ميناء من أهم موانىء البحر الأحمر ويمكن أن يكون المنفذ الاساسى لتجارة الدول العربية مع افريقيا كما أن تجارة الخدمات يمكن أن تمثل مصدراً كبيراً للدخل بالنسبة للدول التى لديها فقر نسبى فى الموارد الطبيعية.

وفى النهاية أكد الدكتور احمد جويلى الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية أن لدى الدول العربية صناعات كثيرة يمكن أن تكون نموذجاً ناجحاً لصناعة عربية عالمية مشيراً إلى إمكانيات مصر والسعودية والكويت فى مجال الصناعات البترولية والبتروكيماويات وكذلك صناعة الأدوية حيث تمثل هذه الصناعات نواة نشيطة يمكن أن يتحقق من خلالها حلم السوق العربية المشتركة.

أحمد مختار